

المَحِيطُ الْبَرْهَانِي

لمسائل المبسوط والجامعين والتفسير والزيادات والنوادر
وانقضاوى والواقعات مدققة بدلائل المتقدمة مؤين رحمه الله

تأليف

الأستاذ بركات الدين بن أبي العباس محمد بن صدر الشريف ابن مازة البخاري

رحمه الله تعالى ١٠١٠ هـ ١٦٠٠ م

بمشرور عليه من

نعيم اشرف نور احمد

المجلد الثالث عشر

المطبع العيسوي

إدارة القرآن

المحيط البرهاني

أول ملزمة في حياة من العلم الإسلام

سنة ١٤٧٤ هـ - ٢٠٠٤ م

جميع حقوق الطبع محفوظة لإدارة الشؤون العلمية والإسلامية عامة. أي جزء
أو نسخة من هذا الكتاب أو أي جزء من محتواه لا يجوز إعادة طبعه أو نسخه أو تصويره
أو استخدامه بأي شكل من الأشكال أو نقله أو توزيعه أو بيعه أو إيجاره أو أي شكل من أشكاله

الأمانة العامة للإسلام

٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م - ٢٠٠٤ م

٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م - ٢٠٠٤ م

٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م - ٢٠٠٤ م

٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م - ٢٠٠٤ م

المحيط البرهاني

P. O. Box 1, Jeddah 21511, Saudi Arabia.

Phone: +966 2 460 0000

Al-Farooq Station

Box 1, Jeddah

Box 1, Jeddah

Box 1

Al-Farooq Station

Box 1, Jeddah

Box 1, Jeddah

Box 1

طبع في مؤسسة محمد بن عبد الوهاب - الرياض - المملكة العربية السعودية

المطبعة العامة - الرياض - المملكة العربية السعودية

الفصل السادس والعشرون

في إثبات الوكالة والوراثة وفي إثبات الدين

١٤٦٧٢ - ذكر المحقق رحمه الله في كتاب القاضى : لو أن رجلاً قسم رجلاً إلى القاضى ، وادعى أن عليه ألف درهم باسم فلان بن فلان الفيلانى ، وأن هذا المال لى ، وأن فلاناً الذى باسم المال أقر أنه هذا الطالب لى ، وبسعه عارية فى ذلك ، وأنه قد وكلى ببعض ذلك منه ، المحصورة فيه ، فالتقاضى يسأل المدعى عليه عن هذه القصة ، فإن أقر بجميع ذلك أمره القاضى بدفع المال إلى المدعى ، وهذا لما صرفه عن الدين نقضى من ماله ، لا يدين ، فأقراره بذلك تصرف منه على نفسه وفى ماله ، فبسطه ، فقد شرط المحقق رحمه الله أن يدعى أن هذا "فلان بن فلان الذى باسمه المال وكله" يقضى المال ، وهذا جواب ظاهر الرواية ، وروى عن أبي يوسف رحمه الله أن ذلك ليس بشرط ، بل إذا أقر أن المال الذى عليه باسم فلان منك هذا المدعى ، أمر بالدفع إليه ، وذكر هذه المسألة فى كتاب الأنصبة ، وذكر جوابها عن نحو ما ذكر المحقق فى أبي يوسف ، إلا أن فى الأنصبة لم ينسب هذا الجواب إلى أحد ، ووجه ذلك أن القدر فى الذمة مال مملوك كالعين ، ثم لو ثبت كون العين مملوكة للمدعى بأن ادعى عبثاً فى يدى رجل أنه منك ، وقر المدعى عليه بذلك ، أمر بالدفع إليه ، وإن لم يثبت كون المدعى وكيلاً ، أى من جهة أحد ، فكذلك إذا ثبت كون الدين مملوكاً للمدعى فى الذمة يجب أن يؤمر بالدفع إليه ، وإن لم يثبت كون المدعى وكيلاً بالتفصيل من جهة أحد .

قوله سبحانه : أن المقر أقر له بالتدين مطلقاً ، والمطلق ينصرف إلى الكمال ، وهو الثبوت من كل وجه ، وإنما يكون الدين مملوكاً للمقر له من كل وجه إذا كان علم كالمقر له له وثبة وتصرفاً فى كل شئ .

وجه طهر الوراثة : أن أصلي المدين قد يكون مملوكاً للإنسان ، ولا يكون له حق

القبض، ألا ترى أن الشئ في ذمة المشتري ملك الموكل بالبيع، ولا يكون له حق القبض حتى يؤمنع عن تسليم الشئ إلى الموكل، كذلك ذلك، إذا ثبت هذا، فنقول: إن ثبت كون المال مملوكاً للمدعى بقرار المدعى عليه، ما ثبت له حق القبض لا بدته، فيحتاج إلى دعوى الوكالة بالقبض، فإذا أقر المدعى عليه بذلك أيضاً، فله حق القبض، كما يثبت له لذلك.

ثم إذا أقر المدعى عليه بجميع ذلك، وأصره القاضي بدفع المال إلى المدعى، لا يكون هذا قضاء على الغائب، حتى توجه القضاء، وأنكر التوكيل، كما أنه أن يأخذ مقام المدعى عليه، وهذا لأن إثبات الإنسان حجة عليه، وليس بحجة على غيره، فيثبت التوكيل به إقرار المدعى عليه في حقه، طرأ له بالتسليم إلى المدعى، لأن ذلك أمر عليه، ولم يتعد ذلك إلى الغائب^(١)، لأنه أمر على غيره، فإن جحد المدعى عليه الدعوى كلها، فقال المدعى للقاضي: حلفه على فائده فيقول للمدعى: ألكينة على، إلا أنه ثبت من إقرار الرجل بذلك، ومن توكيله بذلك قبض ذلك المال، لأنه يدهي نفسه عن الخصومة، وحق القبض، والمدعى عليه ينكر ذلك كله، فيحتاج المدعى إلى إقامة البينة عليه. ثم شرط في الكتاب أن يقيم المدعى بينة على إقرار ذلك الرجل بالمال، وعلى توكيله إياه بالقبض، وإقامة البينة على المال ليس بشرط لثبوت حق الخصومة، وإنما الشرط إقامة البينة على الوكالة، فيطلب القاضي منه تسمية على

جحد هذا، المسألة على وجهين: إن أقام بينة على الوكالة ثبت كونه حصماً، فيطلب القاضي منه البينة على المال على نحو ما قدمي، فإن أقام بينة أخذ المال منه، ويتعدى هذا القضاء إلى الغائب، حتى توجه القضاء، وأنكر التوكيل، لا يكون له أن يأخذ المال من المدعى عليه، لأن التوكيل يثبت بالبينة، والبينة حجة في حق كاس كفة، والمدعى عليه انتصب خصماً من الغائب في إثبات هذه الوكالة، لأن المدعى على الغائب سب للمدعى على الخصم، وفي مثل هذا ينتصب الخصم خصماً عن الغائب، فكما يثبت الوكالة في حق المدعى عليه ثبت الوكالة في حق الغائب أيضاً.

(١) هكذا في الأصل، وفي نسخة الأصل: وم: القاضي

والآن لم يكن لندعى بينه على ذلك ، وإنما استجلى المدعى عليه ، حقيقته القاضية
بأنه ما لفلان ابن فلان الغلابي ولا ماله من ذلك ، بل هو سقاء فلان ابن فلان ، ولا
شأن له . وهذه لأن المدعى لما ثبت وكلفه باليمين ، صار مضطراً للمدعى عليه في دعوى
الملك ، فهذا الخصم ادعى بالأعلى على من هو خصمه له ، فكان له أن يحنقه .

هذا إذا ختم المذنب البيت على تركه وإن لم يكن مستطاعاً إليه غير تركه .
فقد تلقى رضي الله عن هذا المذنب عليه السلام أن فلاناً الذي باسمه المال قد تركني يقضي
عدي المثل ، فاستخافني إلى غير ذلك ، فأنصتني يستعذبه الله ما نسب أن فلاناً يهرق فلان
المالني ، وكان هذا بعض المال جلي ما ادعى ، كما ذكر المحققان رحمه الله في أدب
المخاصي . وأضاف هذا الجواب إلى غير يوسف وروحمه رحمه الله .

والخلف انشأ به ، بعضهم قلوا : ههنا الجواب على قول الكل إلا أن الحصة
رحمة الله خص أباً يوسف وسجلاً رحيم الله بالذكور لأنه لم يحفظ قول أبي حنيفة
رحمة الله إلا أن قوله بخلاف قولهم ، وإلى هذا حال فتبين أن م الأجل ضمن الأئمة
الحق لم يرحمه الله .

بمنهم من قال : ما ذكر في الكتاب في الجهد ، أما علي فقول أبي حنيفة رحمه الله
ينبغي أن لا يجهت المذموم عليه بناء على مسألة ذكرها في الجامع الكبير . ثم من
شدد على هذا ، وجعل المشرقة فيه يعيب الإتيان ، أو غيره ، وجهد المانع أن يكون به عيب
العيب ، فالله خفي بأمر الله من بركة ليلة علي وجهد هذا العيب به في العلاء ، فلو أن
يجهت على ذلك ثبت العيب المانع ، وهو أن المانع عيباً ، وإن لم يكن عيباً ، فلو أن
متخالف المانع بأنه ما تعلم وجود هذا عيب به محال ، فعلى قول أبي حنيفة رحمه
الله لا يتخلف ، وعلى قولهما لا يتخلف ، ولا فرق بين الساكنين ، فإن وجود العيب
مستلزم في محال شره . وما عالج فيه وجوه ، كما قلنا ، وما لا يباله من هو شرطه في جمع
الخصوصية ، والفرق هذا ما لا نسي لأبيه المرحوم رحمه الله .

ثم إذا قلبت ما عني فإني على احتشاده إن قلبت ما عني الآخر. وفي كل
 حال عني. فإني على احتشاده إن قلبت ما عني الآخر. وفي كل
 حال عني. فإني على احتشاده إن قلبت ما عني الآخر. وفي كل

للمدعي في حق الاستحلاف، وأخذ المال ولا يصير خصماً من حق إثبات المال عليه
عقبة، حتى لو ادعى المدعي أن بقية البية على المال، فالمدعي لا يسمع بيته، وكذلك لو
كأن المدعي عليه المبالغة من لا يتناهى صريحاً، إلا أنه أنكر ذلك سار خصماً للمدعي
في حق الاستحلاف، وأخذ المال، لا في حق إثبات المال عليه بالبيعة، وفي كل ذلك
أن المدعي عليه، إنما سار خصماً بالموكالة، والقوالة إن ثبتت بغير المدعي عليه،
واقترعه حجة على نفسه، وليس بحجة على غيره، فثبتت كقائه مدعي في حق
استحلافه على المال إن كان له حد ذلك، وفي حق أخذ المال منه إن كان مبرأً بآثاره، لأنه
يحصى عليه، ولا ينعقد إسم غيره، ولا ثبت وكالاته في حق إثبات المال عليه بالبيعة،
لأنه لو ثبت بتمدين، فوله إلى الغائب، وفي ذلك قضاء على الغائب، وأنه لا يجوز.

١٢٦٧٦ - ونظير هذا قال أصحابنا رحمهم الله: في رجل ادعى أن فلاناً من
فلان الفلاس، وأنه يصب كل حق له قبل هذا، وأنه عليه ألف درهم، فقام المدعي
عليه بالموكالة، وأنكر الماء، فقال المدعي: أف أقسم ببيعة أن هذا المال عليه، ثم يكن
خصماً له في ذلك، أو ثبت؟، وذكر يكون خصماً في حق استحلافه، وفي حق أحد
أطرافه إذا أقر بالمال، والنسب ما بينا.

وإن كان المدعي عليه قريلاً، وجد القوالة، فالقاضي يسأل من ادعى بيعة
على الموكالة، عن أدم ثبت القوالة بالبيعة، وصار خصماً بطلاناً، وإن لم يكن له سنة،
وأراد استحلاف المدعي عليه على الموكالة حلفه، وهو على الاختلاف القوي، فإن
حلف فقد انتهى الأمر، وإن بكل ثبت الموكالة، ولكن في حق أخذ المال منه، لا في حق
التقضاء على الغائب، لما قلنا.

١٢٦٧٧ - قال: وإذا وجدنا بيننا القاضي، وأحضر معه رجلاً آخر، ولا غير
من وكيل فلان الغائب، وكله يقضي الدين الذي له على هذا، والخصومة فيه، ويقضي
الدين الذي له في هذا ذريعة، وصحة المدعي عنه في جميع ذلك، فإنه يؤمر بدفع
الدين إلى المدعي، وله يؤمر بدفع الدين إليه، وقد رأى عن أبي يوسف رحمه
الله أنه يؤمر بدفع الذريعة بقاء، كما يؤمر بدفع الدين، وهكذا روى عن محمد رحمه

الله ، فعلى هذه الرواية لا يحتاج إلى التصرف بين العبد والدين ، وعلى ظاهر الرواية يحتاج إلى الفرق بينهما .

والفرق أن الدين إنما يقضى من مال المدين ، فإقراره بالوكالة في فصل الدين يقرره بثبوت حق القبض الموكل في مال نفسه ، فيكون إقراراً على نفسه ، فيصح ، أما إقراره بالوكالة في فصل الدين إقرار بثبوت حق القبض له في ملك الغير ، فيكون إقراراً على الغير ، فلا يصح .

فإن كذبه المدعى عليه في جميع ما ادعى ، أو صدقه في دعوى الوكالة ، وكذبه في المال ، وصدقه في المال ، وكذبه في الوكالة ، فهو على ما ذكرنا في المسألة المتقدمة .

فإن كذبه في جميع ذلك ، فأقام الوكيل البيعة على الوكالة والمال حسنة ، ذكر الخصم رحمه الله في "أب القاضى" : لا يقبل الشهادة على المال ، بل يقبل على الوكالة ، ويقضى بالوكالة ، ثم يبرأ بإقامة البيعة على المال بعد ذلك ، وعلى قول أبى يوسف رحمه الله : القاضى يقبل البيعة على الوكالة وعلى المال ، فإذا عدلت البيعة يقضى بالوكالة أولاً ، ثم بالمال ، ولم يذكر قول محمد رحمه الله ، روى موضع آخر أن على قول محمد رحمه الله : القاضى يقبل البيعة على الوكالة والمال جميعاً ، وذكر ثمة أن قول أبى يوسف رحمه الله مضطرب .

وجه من قال : يقبل البيعة على الوكالة والمال جميعاً أن البيعة لا توجب الحق بنفسها ، وإنما توجب بواسطة اتصال القضاء بها ، فيحظر هذا الترتيب في القضاء ، فلا جرم على القاضى يقضى بالوكالة أولاً ، ثم بالمال ، ولكن يقبل البيعة على الأمرين في الابتداء .

وجه قول أبى حنيفة رحمه الله : إن البيعة وإن كانت لا توجب الحق بنفسها ، ولكن إنما يسمع من الخصم ، وإنما يعبر المدعى خصماً في دعوى المال إذا كان وكيلاً ، ولم يشتر ذلك بعد هذا إذا وكله ببيع الدين والخصومة فيه ، فأما إذا وكله ببيع الدين ، ولم يتعرض للخصومة ، فمحمد للمدين الوكالة والمال ، قبلت بيعة الوكيل على الوكالة والمال جميعاً عند أبى حنيفة رحمه الله ، وعندهما رحمه الله : تدل بيعة على الوكالة ، ولا تدل بيعة على المال ، بناء على أن الوكيل يقضى الدين ، هل يملك الخصومة ؟ عند

أمر حيفة رحمة الله : بك، وعندها لايتك.

١٤٦٨ قال محمد رحمه الله في التزيينات : رجل وكل رجلا بالخصوصة في كل حق له على الناس ، فأحضر الوكيل رجلا يدعى قبله حذاً للسر كل ، وهو جاحد للوكالة مقر بطلان ، أو جاحد للاحق أيضاً ، وأقدم عليه البيعة بالوكالة ، فقبل أن يظهر عدالة الشهود غاب الرجل ، ثم عذرت الشهود ، فالقاضي لا يقضي بالوكالة ما لم يحضر : لأن القضاء لا بد له من خصم حاضر يقصر عليه ، فإن أحضر رجلاً آخر يدعى عليه حذاً للسر كل ، وهو جاحد للوكالة ، قضى القاضي عليه ببيعة الأولى ؛ لأن المدعى عليه الأول ، صدر خصماً عن جميع الناس في حق سماع البيعة عليه ؛ لأن مدعى الوكالة يحتاج إلى إثبات الوكالة بالبيعة ، ولا يمكنه إثبات الوكالة على الذي أحضره إلا بإثبات الوكالة على جميع الناس ؛ لتكون الوكالة واحدة ، وانعقب الذي أحضر خصماً عن الناس كافة ، وصار إفلحة البيعة عليه كإفلاح البيعة على الكل ، ولو أقام على الكل ، ثم قاس واحد منه ، أليس أنه يقضي بها على الحاضر ؟ كذا هنا

واعتبره في الكتاب بيتاً قائماً على الوكيل، فغاب الوكيل، وحضر الموكل، أو قامت على الموكل، فغاب الموكل، وحضر الوكيل، أو قامت على المورث حال حياته، فغابت وحضر المورث، أو قامت على المورث، فغابت، أو غاب، وحضر المورث، أو غاب، فغابت وحضر المورث، أو قامت على تلك الهيئة على الذي حضر ثانياً، والمعنى ما ذكرنا في الزوائد أيضاً.

وإذا أنشأ بينة على رجل أن فلاتا، وتلك يا خصومة معه، وطلب سألة من الحق عليه، فلم تظهر حذافة الشهود، حتى أقام الرقيب بينة على الرجل بحق نوكل فتباير أن لا تقبل بينة.

وهي الاستحسان: يقلل، وعطف القهقري والاستحسان إنما يتأتى على قول أبي يوسف رحمه الله إن كان الخلاف فيما إذا أقام البيعة على الرقابة والمال جعله بين أبي حنيفة وأبي يوسف، أو على قول محمد، إن كان الخلاف في تلك المسألة بين أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، أما لا يتأتى على قول أبي حنيفة رحمه الله، وقد مر الكلام فيه.

فبعد ذلك، المعالجة على وجوه: يُذَرُّ كَيْثُ البَيْتَانِ، فَيُضَى بِالْأَمْرِ، وَيُكَيَّ عَلَى

جميع الكسب على مامر، وإن قُبِلَ العيب بالمستزى للمال شمره سماع الخصومة من الورث في المال، ولم يثبت موت المورث بعده، وإلى هذا مال شمس الأئمة القسري رحمه الله، فهد جعل مسألة الوارث نظير مسألة الوكيل على مامر

وقال الشيخ الإمام حنفي الرافعي، والشيخ الإمام شمس الأئمة اخطو في رحمه الله: انقول الثاني أنه يحلف قول الكل نفساً: قلنا: وهو الصحيح، فهما جعلاهما المسألة نظير مسألة الوكالة أيضاً، وذكر في موضع آخر أن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول أولاً: لا يستحلف، ثم رجع، وقال: يستحلف، فعلى ما ذكر شمس الأئمة القسري رحمه الله: أن مسألة الوكالة على الخلاف يحتاج إلى الفرق: لأبي حنيفة رحمه الله بين مسألة الوكالة وبين مسألة الوراثة على قوله الآخر، على ما ذكره في بعض المواضع.

والفرق: أن الوارث يدعي القين والدين، فيستحب خصماً في الاستحلاف؛ لأن الاستحلاف في دعوى الإنسان قضاء حقه، والإنسان يتعجب خصماً في حقوقه، وأما في مسألة الوكالة فقد أثر بالحق للفقهاء، فلا يستحب خصماً إلا بعد إثبات الوكالة، وليبلغ عنه، ولم يثبت بعد، فلا يكون له حق الاستحلاف.

ثم إذا استحلف، يستحلف حنفي حنفي المدعى بالله ما لهذا عليك هذا قال. الذي يدعي من الوجه الذي يدعي، وأنه جوارب ظاهر الرواية على ما ذكرنا، وإن أقام الدعي بية على النسب والموت دون المال، استحلف على المال بلا خلاف: لأن إقامة البينة على النسب والموت يثبت كون المدعي شخصاً له، فيحلف بدعواه، كما في سائر هذه ماوى. وإن أقام البينة على المال دون الموت والنسب، لا تقبل بينته، لأنه إنما يستحب الدعوى في المال بواسطة النسب والموت، ولم يثبت ذلك بعد. والبينة على غير الخصم لا تقبل، وإن أقام البينة على النسب دون الموت والموت، لا تقبل بينته، لما قلنا

ثم إذا أثر بدعوى المدعي كنهه وأمره تسليم المدين والمعين إلى المدعي، لا يكون هذا قضاءً على الأب، حتى لو ظهر الأب حينئذ أن ينعم المدعي عليه بحقه، والمدعي عليه يتبع الابن، وإنما كان كذلك لأن بالورث لا يشهد الملك، بل يضرر الملك الذي كان للمورث، لأن الوارث يخلف المورث في ماله، فكان هذا تقرير حدث المورث. فلا ينصرون أن يكون قضاءً عليه، ولو أقر بكونه المورث، وأنكر المال، يحلف

على لسانه ، لأنه بسبب كونه مخصصاً لإقراره مطلقاً ، والورثة ، فلا دعوى صلوا من الخصم ، يختلف هذا في سائر المذاهب .

١١٦٨٠ - ولو أقر بالمال ، وأنكر النسب والموت ، لا يختلف لانه بما يشهد خصماً بواسطة ثبوت النسب والموت ، ولم يثبت بعد ، واليمين لا تسوِّج إلا ضد دعوى صحيحة من الخصم ، وهذا الخواب على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما ذكره منسب الأئمة لسر حسن رحمه الله ، أو على قول أبي حنيفة رحمه الله ، ولا على ما ذكره من بعض الموضع م على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ما ذكره منسب الأئمة لسر حسن ، أو على قول أبي حنيفة أخر على ما ذكره من بعض الموضع ، يسمى أن يثبت ، ولكن يختلف على العلم ، لأن هذا عطف لا على دعوى نفسه ، والتعريف لا على دعوى نفسه بذكره على .

١١٦٨١ - قال : أن رجلاً قدم رجلاً إلى القاضي ، وقال : إن أبا هذا قد مات ، ولحقه ثمن درهمين ، فوجه القاضي أن يسأل المدعى عنه أولاً أنه هل مات يومه ؟ ولا يأمره بخواب دعوى المدعى أولاً ، وهذا لأن دعوى إثبات وجوده على الخصم ، وإنما يتعصب الابن خصماً إذا مات الأب .

فبعد ذلك أسأله عن وجهي إقراره بالمال مع موت أبي ، أو أنكر موت الأب ، فإن أنكره ، نعم مات أبي سأله القاضي من دعوى الرخص على أبيه ؛ لأنه صار خصماً له ، وأجابه أن يوجه على الخصم ، فإن أقر به بالدين على أنه استوفى الدين من حبيب لإقراره على نفسه بذلك ، وإن أنكر ، وأنعم الله في سنة على ذلك ، قبلت بيته ، ونحوه بالدين ، ويستوفى الدين من جميع التركة ، لا من نصيب هذا للورثة حصه ، وهذا لأن أحد الورثة يتعصب خصماً عن جميع الورثة فيما يدعى على أبيته . فصار له البيعة القائمة على هذا القوائم ، فيبرأه أئمة على سائر الورثة ، أو على الأب فوكان حياً ، يثبت الدين بهذه أبيته من جميع التركة ، بخلاف الإقرار .

ثم إنما يخص القاضي بالدين من تركته الميت بهذه أبيته بعد ما يتعصب المدعى على الخصم ، لا يبرأ ، وإن لم يدع القوائم ، وذلك لأن القاضي يثبت ما ظهر الكل من

عمر عن أنظر بنه، وهذا الدعوى في الحقيقة هي أيب، وهو عاجز عن النظر
لنفسه فيكون له المصطفى بسببها في الدعوى، بخلاف ما إذا وقع الدعوى على الحق
لأنه لا يفتقر على ما دعوى، فلا يستلزم دعوى دعوى، بخلاف ما، هكذا ذكر
المصنف رحمه الله في أدب انقاصي

١٢٨٦- روى في أدب انقاصي من أناس باطن من الحس الرابع
من ادعى دينا في نفسه، وقام به على ذلك، فله من لا يحميه على الاستيفاء
عند أبي حنيفة رحمه الله، ثم روى قلت أحمد الورقة، وعلى من أن يوسف بن محمد
يخبر، فمادكر أصحاب رحمه الله في أدب انقاصي من بهما، وهو احتل
الحديث، ثم روى أن سبيلهم سبيلهم بالله فيهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم
رأى، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم
وكذلك هو من الأدب، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم
أنوجه كان حفظ

روى أبو بكر بن محمد رحمه الله في سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم
الآبب انقاصي من كثره، فلا يمكن حصرها، فيختلف عن عبد أوجه، وإن لم
يكن لأحد من سبيلهم، وأراد أن يفتقر هذا الورقة، سبيلهم، عن أبيهم، فلهما
رحمهم الله بالله ما يحسن أن يفتقر على أبيهم هذا من أبيهم، وهو العبد لله، ولا
فيهم، فلهما سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم
أولاً من سبيلهم، فلهما سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم
عبد أبيهم، لا سبيلهم، ثم يفتقر من سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم
ذلك، فلهما سبيلهم، وهذا لأن الذين كانوا في هذه الأمور، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم
فيهم من سبيلهم، فلهما سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم
من ماله، وهذا هو الوجه به، ولا سبيلهم.

ولكن قد قال لا يفتقر على أبيهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم
على أبيهم، فلهما سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم، ولا سبيلهم

على فعل نفسه ، والنعيب على فعل نفسه يكون على البنات ، لا مر ، هذا بكل لرحمة
القضلة ؛ لأنه ثبت وصون الشركة إليه ، والدين في التركة يقدم على الميراث ، وإن حلف
لا شيء عليه .

هذا إذا حلف المدعي على التمين أولاً ، ثم حلف على الوصول ، ولو أنه للمدعي
من الاستثناء حين أراد أن يحلف على الوارث على الدين ، قال في الوارث ليس لك على
يمين ، فإنه لم يصل إليه من تركه الأب شيء ، وكفبه للمدعي ، وقال : لا ، بل وصل إليك
من تركه الأب كذا وكذا ، أو صدقه في ذلك إلا أنه مع هذا أراد استعلاء على التمين ،
والقاضي لا يلتفت إلى قول الوارث ، ويحلفه على الدين ، لأن صاحبه إلى يمين
الدين ، وفي إثبات الدين لا حبرة فوصول شيء من التركة إلى يده ، وإن العبرة باليمين ،
وفي إثبات الدين فائدة ، فإنه إذا ثبت الدين بكل من كل من الجبر ، حتى صار مقراً به لو
ظهر لليمين وجهه ، أو بضاعة عند إنسان ، يستوفي المدين من غير أن يحتاج إلى
الإثبات ، فكان فيه فائدة ، فيحلف بهذه العادة ، وإن كانت مستنطرة ، ألا ترى أن الحد
للصور يستحب ، وإنما يستحب لاستيعاد الدين بعد العن ، وبه فائدة مستنطرة ، كما
هنا

١٢٨٣ - وإن أنكر الابن الدين ووصول شيء من التركة إلى يده ، وكفبه للمدعي
في ذلك كله ، وأراد استعلاء على الدين والوصول جعياً ، ثم يذكر الطعاف رحمه
الله هذا الفصل في الكتاب

وقد أحسن الشافعي رحمه الله فيه ، فحلف بها واحدة يافه ما
وصل إليك درهم ، ولا شيء منه من تركه أبيك ، ولا يعلم أب لهذا الرجل على
أبيك شيئاً من الوجه الذي ادعى ، فقد جمع بين اليمين على البنات وبين اليمين على
العلم ، وأنه جائز كما في حديث القسامة ، وعلمتهم على أنه يحلف مرتين ؛ لأنه إما
يجوز الجمع بين اليمين إذا كان من جنس واحد ، أو كانا من جنسين ، لكن سببهما
واحد ، ولا حجة بين اليمين على العلم ، وبين اليمين على البنات ، والسبب مختلف
هنا أيضاً ، لأن سبب الزوجب القسامة السابقة ، وسبب الاستثناء من الوارث وصول
التركة إليه ، ولا يجمع بينهما ، بل يحلف مرتين مرة على الوصول على البنات ، ومرة

(في رسم الأوبرا) من حيث...
 الحرف...
 لا...
 يمكن...
 غير...
 لا...

وكذلك في الأول أن ابن ميثم، توفيه، وإمام لأخيه به من حبيب لأبيه،
 انتهى: لأن الإخوة لا يزوج مع الأب والأم، ولو كان مفسر له من رغب آية
 زوجة نسب، ثم جازع، وإمامية آية حبيب، أحمد ميثم، عار، علي، أرمع

ولو انما منه انه من الحب اخذ سدا على النفس ، لا مكره انهم ، و هم
 محصين ان ايدى حبى لأب ، ان عصى بر الله الأول ، و هم يو جب الدربة ، و اقدم الاجر
 به خاله الله تعالى ، و هو عصى عن نفسه ، ساقى القامى اسى الأول من حبى ، و ذكر
 ساقى لا يرب مع اسى ، و عراب فقه الخلق ، و هو فكر ساقى لا يرب اسى معه ، فلا شىء
 لاسى ، و ان ذكر ، ساقى ، مع الخلق ، و جمع صورا من الدربة ، ان ساقى القامى
 ان الأول عصى ، و هو عصى لا يرب عن نفسه ، فقدم عصى من ذكره ساقى به الله ، و
 من ساقى عصى عن الحب

فإن كان الذي من يعمد المصروف حاد وهو الأخ والعمة فعمده المصروف مطلقاً
ولاً وحده وإن كان الثاني لا يحصل المقصود حاله فإن صدق يعمد لأشياء أو أقسام
لأشياء وبعضها من أصله كقولهم لا يعمد لأشياء ولا يعمد لأشياء ولا يعمد لأشياء
حتى لو كان الثاني أنه يحصل له القدر في كونه الله ، ولو كان الثاني رتبة المنة يعطى
بها الشيء ، يكون أصله لأن لا يجمع بتقديم الحكم ، فقال المصنف لا يجوز إلا من
أعمر المصنف والغير من دون

١٤٤٩ هـ - قال مرثى قاصد من قاصدي بني كند، قصيدته في مدح علي بن أبي طالب عليه السلام، ووجدت كل بيت فيها مدحاً للقصيدة التي كتبت في مدح علي بن أبي طالب عليه السلام، لا تروى في غيره من الكتب.

[illegible][illegible][illegible]

صحيحة ، لأنه لا يفي بجميع أدلة تكفيله بحسب صحيح أدعيه منها بحسب الثبوت ،
والدعي الثالث بحسب القصة ، وكل ذلك بحسب صحيح الحديث ، ولكن لا بد من وثوق
أحدت حتى يثبت من ذلك لأموال حتى يصح عنه ماله ، فالدعي عليه تسليم كل قدر
إليه

و لا بد من ذلك ، لأنه لا يفي بجميع أدلة تكفيله بحسب صحيح أدعيه منها بحسب الثبوت ،
والدعي الثالث بحسب القصة ، وكل ذلك بحسب صحيح الحديث ، ولكن لا بد من وثوق
أحدت حتى يثبت من ذلك لأموال حتى يصح عنه ماله ، فالدعي عليه تسليم كل قدر
إليه

١٦٩١ - من به دليل القبول إذا أثبتته حقه ، وإلا لم يكن حتى لظافة
بالأدلة في الحال ، وكذا إذا أراد إثباته بحسب صحيح أدعيه منها بحسب الثبوت ،
والدعي الثالث بحسب القصة ، وكل ذلك بحسب صحيح الحديث ، ولكن لا بد من وثوق
أحدت حتى يثبت من ذلك لأموال حتى يصح عنه ماله ، فالدعي عليه تسليم كل قدر
إليه

١٦٩٢ - من به دليل القبول إذا أثبتته حقه ، وإلا لم يكن حتى لظافة
بالأدلة في الحال ، وكذا إذا أراد إثباته بحسب صحيح أدعيه منها بحسب الثبوت ،
والدعي الثالث بحسب القصة ، وكل ذلك بحسب صحيح الحديث ، ولكن لا بد من وثوق
أحدت حتى يثبت من ذلك لأموال حتى يصح عنه ماله ، فالدعي عليه تسليم كل قدر
إليه

لوبيي كذا نصيب القصر - والله اعلم -

والذي انتم فيه ربه وتعب الدعوى على دارني بدرجه سبب احرامه غير
اللاه والتمسب ورثة ما في هذا الدعوى فطلب من القصر ان يكتب له بعض محضر
الدعوى فانما من يكتب محضر فلا بد واحصر منه فلا بد يصف الدعوى عليه ثم
يكتب وذكر دلائل الدعوى محض انما علق ذكر اسم ابه بسا الى به وجهه انما يريد
يثبات فذلك فلا بد يثبت القصر الى هذه الاثر فلا بد وان يصور لاه معلوما يمكن
يثبات انذلك في والدين به به محض - ولله عتب و عتب لا عتب لا تذكر لاسم
والتمسب ثم يكتب ان به رخصه من القصر انما له وهو به محضر ووجه به
وهي فلا بد فلا بد ان فلا بد ورثاله وهي فلا بد فلا بد ولا يريد له
سوالها وهذا لا يريد باب ثوراة لثمة فلا بد من به سبب لثمة والثمة
سبب ولا بد من به عدد انما اقام به دقيق القصر هو معلوم ثم يكتب
ومرك من ماله الدار التي من به كذا في محنة كذا في محنة به احد حدودها والتي
والاخر والقرع انما به يدك في احد لزوي دار به ١٠٠ سنة يدك دار فلا بد
وقد مر هذا في فصل جنوس العاصي

بعد ذلك يظهر ان كان في ذلك احد ذكر الى دار فلا بد لا يكتب به دعوى الا بين
من حوز ذكر فلا بد على في الحد خلاق انما ايد كتب به دعوى من يحوز الدعوى
وهي يصح الكتاب ؟

بمعصوم هالكا لا يصح لان دار فلا بد تدخل في الدعوى وقد عفاها
تصح ولا تدخل ولا بد الدعوى لانه الناس في به عهد وعاد بهم لا يريدون به
يكون دار فلا بد على في الدعوى واحصر العرف واجب وان كان بين العنصر
وهو معلوم فلا بد من به عفاها والكتابه للتوثيق يجب ان يكون على حوط
لوحوه ليصح لمن عن عفاها وي كافي في ذكر الحد من دار فلا بد يكتب به دعوى
به شاء واجب به خلاف لانه لا يودي الى ان تدخل دار فلا بد في الدعوى به
كس في الحد بين لافرق بين اكر جماعة من أهل القصر انما يكتب به في دار فلا بد
وبين ان يكتب به بين دار بسبب الى فلا بد كل طلب جائز

١٥١. معصية من غير أن يكون له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان
 نكر شريكه في البراءة لا يكون له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان
 معصية من غير أن يكون له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان
 حائره، لا يكون له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان
 الظاهر

ثم يكف بعد ذلك، حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان
 المسبق والظن، فلا بد من استحقاق البراءة، لا سيما في البراءة، ولا يمكن الاستماع به،
 ولا حتى أن يكف، حتى بعد وسيل ما هو له في البراءة، حتى إذا كان
 يصير من غير أن يكون له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان
 الحائره، حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان

ثم يكف بعد ذلك، حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان
 يحذر ثم يكف، حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان
 احصوا، حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان
 فكان الأحوط أن يكف، حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان

ثم يكف بعد ذلك، حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان
 الحائره، حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان
 الحائره، حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان
 الحائره، حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان
 الحائره، حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان
 الحائره، حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان

ثم يكف بعد ذلك، حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان

١٥٢. حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان

١٥٣. حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان

١٥٤. حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان

١٥٥. حتى إذا كان له في البراءة شيء من البراءة، حتى إذا كان

ہما مصر فدا بی ما دار من بواع الدار، فعدنی یوسف، حمد اللہ پندہ فیہ کی ما
 ہی لدار ما بحسن الثمن، حتی یدعنی یوسف، حمد اللہ پندہ فیہ کی جواری
 لعدنی علیہ الثلاثی فی الدار۔ ومناعہ الموصوح فیہا، ویکتب فی حررہا من حقوقہا
 کتبی بہ ما وعہا یوسف، حمد اللہ^{۴۱}۔

نہ یکنے وکل حق بہا، محی صیبا، وکل حق ہو بہا، من جثولہا خارج صیبا۔
ولایکنے وکل حق ہو بہا داعی، خلوج صیبا، حکدا ذکر الصحاری

ثم يكسب ويكسب أو يكتسب أو يكتسبها ويكتسبها ويكتسبها، ولا يكتسبها
عليه، ثم يعطى ويسمى بدخول في دعوى الفاعل غير ذكر، ومن دعوى المثل لا
يدخل الفاعل إلا بالذكر، أو بذكر الجمع، وفي دعوى الميت لا يدخل مدعى الحقوق.
ويشترط ذكر.

والكنف لضعف بعض في دعوى قلة من غير ذكر، والعلمه "وهي سبط
المرى على الطريق" حد حاسبه على هذه الآثار، عدا أبي حنيفة، رحمه الله لا يدخل من
غير ذكر الطعير، وعدا أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، بعضه قال مصححهم، أبي
الأنوار.

١٤٦٩٣- وسرعطا والطبع بحلوان في دعوى طاء... ٩٥١٩ الحزق والعارفان،
 قوله بكسر، وفي دعوى من لا يدخل، وإن ذكر الحزق والعارفان، ثم يكسر ميراثا
 عنه قوله ههنا المدة - ول عن، وانقض الله تعالى، كذا كذا سببا نصيب المرأة، كذا
 نصيب الأب كذا، ونصيب البيت كذا، وهذا لأنه يرد إلى إدار الاستحقاق لصفة
 ما لا يرث، ولا يمكنه ذلك، لا بجر^{١٢} الخبر عند أبي حنيفة ومحمد على ما يأتي بيانه بعد
 هذا إن شاء الله تعالى، وهو أن يقول تركها ميراثا لورثته، فلهذا يكسر ميراثا عنه
 نورثته، ثم يسمى، بغير نصه، وأنصبا، لقورثته من ذلك بجمع لدار ما نصيب المذمى من
 تلك، فيكون المذهب به معينا

(۶) عکاز میں ظہور ہے الاصل فرم وایچ پی سی۔

(٧) هكذا في الأصل، ركا، في ظ وحم القلمة حكا، خطه

(٣) عكده هي ظ، ويكن لي الاصل الاسطر الخواتم ركن هي م لا يحتمل ان يكون

ثم بعد ذلك لا بد من ان يدعى نفسه صبيبه من الله . يدعى جميع الناس
بجميع القسمه من الزمان . فورا يدعى صبيبه من الاول . مكثه الله للذي ذكر في
الكتاب . ان الله جميع الناس بكتبه . ويترك بعض من الناس من جميع
الجميع وهو لا يرضى . وقد حوت القسمه الصبيبه من الاول . فلو انه
كانت القسمه . فبعد هذه الايام صبيبه عن الايام التي ذكر في الاول .
الذي ذكر في الاول .

ویدک ایہا قصہ بدلو اور یہ حتمی نتیجہ علی سامراجی شد و سہمی بد فلاح
 انہی فلاح ہوا اندو کہ اس کی جھڑپ سے جڑ ، واپس ہم جہم دیکھ کہ یہ کہان
 بدنی جہم ہوا ، واپس کہ ہمیں نصیب بد گھر ، واپس ہم نصیب جہم ہوا ، واپس علیہ
 جہم ہوا کہ اس کی واپس ہوا ، واپس ہوا ، واپس ہوا

«إني نادم» - يقول في تدمر، وأما في بغداد، فيدعي عليه الذي أحضره.
لأنّ نديم أحضره إلى بكر بن حسن بن أسرار، وهو حلال له من الدين، فثبت له عليه حتى
يكتب حسنة، فيسقط الدين منه في عليه.

وإن شئت كتب من ذلك حصة في كتب خضر الخضر، فادعي هذا ثلثي خضر
على هذا الثلثي خضر، مدرك جميع الدلائل في صحة ذلك، ثم صكه، كما جلدت
كما سجدت في خضرها، وصحبها وسامعاً، يستلهم ربه، وركب عزه لها ما
فيها، وحقه في حارجها، كلف ملك لفلان ابن فلان والد مدعي الحق، منكم
إلى أن يوفي وعده من درهم ألفاً، على المدعي، ودرهم عشرين من الجير لفلان
وفلان، ومن سبب لفلان في لايه من موانع، وهو سبب لفلان، وإما المدعومة
المدعومة من موانع، في قوله، ثم صكه، على فرائض الله تعالى، كما سجدت
بموجب كتاب المدعي، على نحو ما بينا

سم الله الله الدعوى من الشاخصى على حابه من دعوى ان حابه بحرار التبت

(1) $\int_{-\infty}^{\infty} f(x) \delta(x-a) dx = f(a)$

(۱) متحدہ قلمیہ اور دیگر اخبارات میں

بقوله في محضره، عرى لفظه، وأزعم خروج عن دهره، وبأدائه التاكيد
بجميع ما ادعى، قال بعض القضاة، قد عده القاضي انه به، فلهذا يحضرون
محضر القاضي

مدخلہ: "اگرچہ انہوں نے مجھ کو ایک نامیاتی شخص قرار دیا ہے، مگر میں ان کے لیے ایک نیا نام چاہتا ہوں۔ ان کے لیے ایک نیا نام چاہتا ہوں۔ ان کے لیے ایک نیا نام چاہتا ہوں۔"

ثم إن كمال السهو من لا يكون على ذكر حبه عن ظهر قلب
خصمهم " بهيه من حسن الخصال ، بكثرة الكثر ، عطف السهوه على ملاحظة
القدرى ، ثم ذكر كتاب فضائله على يمينه ، وإن كان من لا يعرفه حضوره ، ولا
حبيه مجتنباً لفتنة ، فالقاصي هو كتاب السهوه في ذلك النسخة ، وبالله شاهد
بعض واحد بعد واحد عن شهاده حضوره ، ليس له إلا بعد ح إلى صريح
الشهاده ، والإنارة في بعض عنه ، فلا بد من حضوره لدى عيب يمدحه الإنارة
الله

[illegible]

(١) حكاه في تاريخ طبرستان، الإبراهيمي وأما في المروج والنفوس في غير ذلك، فليس له تاريخ.

4420 • J. Neurosci., September 24, 2008 • 28(39):4415–4423

(۳) حکامی طایفہ کی ایسا دورم موجود ہے

(۴۴) سگماهی لاغری: اناناس به همراه آب و نم.

(2) حکماء ط، وند، لأمیل وم، لکسر

وتكفيل الدفتر الذي يدعى من اثبت بالإثبات، إنما يصحح عن معرفته، فيما من لا يعرفه
 كبره، حتى دلت كله، بئنه عن وقد اكفى بهذا، فاعلموا، معرفة لهم من
 الثمة، فإن شهدوا به من كتب، فتشبهوا أن قلا، من صلا، انصلا، من يعرفه، من
 النجاة، من الصفة، كرمي، وكفوا، يعرفه، معرفة، به، وسببه، وأقرب
 يهدون، عن معرفة، بدم

ثم سئل عن واريه، فإن شهدوا، بذلك كتب، وترك من البين، فلا الذي حضره،
 وهو هذا الذي، وحلا، وفلان، ومن الباب، علانة، وعلانة، وفلان، من
 علان، وهذا إذا كانوا يعرفون، بجميع، المورثة

فأما إذا كان يعرفون بعض المورثة، كتب، شهد بهم من يعرفون، من المورثة، ثم
 نكت، لا يعرفون به، أن هذا هؤلاء، ويكون، ووه من سدى، الذي أقر له
 المدعي، بالورثة، ما يأتى بالورثة، المدعي، لأنه صلا، واريه، مناسب، وإقرار، ان، ووه، يعرف
 صحيح، من حقه، فإذا شهدوا بذلك، صلتهم، هل يعرف، العار، البر، دعها، أيها، كتب
 فواقعه، فإن ذكره، معرض، وسهله، أيها، كتب، لوالده، إلى أن مات، وبركه، ميراثا، لورثته
 هؤلاء، وأنهم، ما شهدوا، عن وجهها، كتب، تلك، على من شهد به، وثبا، اليوم، في يد
 المدعي، عليه، ولا بد، لصحيح، الشهادة، من جوار، الميراث، عد أسى، حبه، ومحمد، وجهها

وكذلك لا بد، لصحيح، الشهادة، عن ملكية، المدعي، أن يذكر، الشهود، في شهادته
 أيها، يد المدعي، عليه، وإقرار، لا يكفي، حجه، لإثبات، به، حتى إذا المدعي، والمدعي
 عليه، إذا تصدقا، أن المدعي، به، يد المدعي، عليه، لا يمثل، البينة، عن ملكية، المدعي، إلا
 بعد، شهادة، الشهود، من يد المدعي، عليه، بأن شهدوا، أيها، يد المدعي، عليه، فكما ذكر
 الخصم، وحجه، به، بخلاف، المأمور، فإنه إذا أقر المدعي، به، أنه يد المدعي، عليه، لأن في
 القبول، لا يخلو، من أن يكون، الميراث، فاقصه، لو مسسختا، في يد المدعي، عليه، فإن كان
 قائما، فلا بد من الإحصار، لصحيح، المدعي، وشهادته، وهذا الإحصار، يعرف، الفاصي
 متباعدة، أنه يد المدعي، عليه

این کار بسیار و در این سفر همه مراد و اولاد آن است و بعد از آن که در این سفر
از هر طرفی که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد
بسیار از آنجا که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد

و در این سفر همه مراد و اولاد آن است و بعد از آن که در این سفر
از هر طرفی که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد
بسیار از آنجا که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد

و در این سفر همه مراد و اولاد آن است و بعد از آن که در این سفر
از هر طرفی که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد
بسیار از آنجا که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد

و در این سفر همه مراد و اولاد آن است و بعد از آن که در این سفر
از هر طرفی که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد
بسیار از آنجا که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد

و در این سفر همه مراد و اولاد آن است و بعد از آن که در این سفر
از هر طرفی که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد
بسیار از آنجا که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد به قصد آن سفر از آنجا که می‌خواهد

سأعده على دمه والسب، ومن ثم هو الرجل هذه، وعنده خبر أن هذا الرجل هو
المسمى بذلك الاسم والسب أنه يميل ذلك، ويجعل كسائر سب لأمر أن شهادة
هذه واحدة، كدست مهبط

١٢٦٩٥ وبذلك الشهود تشهد أن الدار التي بالكوفة هي بي داري، ويذكر
حدوده الأربعة سب مدعى به، وسب، وبكنا لا يعرف حدوده، ولا نفع حطبها،
وفد المديني أنا من يساخرين آخرين يشهدون أن هذه الدار مدعى بها على ذلك
الحديث، يعرفها سب من بعض القصاصي ذلك مدعى به ثلاث سب، إحداهما
هذه

وحديث أنه ذكر في بعض الروايات أنه لا يقبل، وذكر في غيره أن الدار أنه
يقبل، وهو الأصح، وجه ذلك أن غلط الشهادة على الأمل أن سب يكون على هذا
الوجه، لأن السب ما سب الشهادة على الملك أنه عام سب سب، والجمع يتبين
يقضي الشاهدين سب الدار التي هي سب كل في سب سب، ويذكر أحدهم الأمانة،
والشهود من الغالب لا يعرفون جميع ذلك لو جميع، منهم ما يحد، يخصون إلى
الخصم إلى موصي الدار، وعلى يد سب، وعلى لا يذهبون، تميز ذلك إلى
الخصم، وقد قالوا لعد سب، حملت هذه الشهادة به، أحدهم، وبكنا لا نفع على
الحديث، وما يها، وقال مدعى المأني شاهدين آخرين شهد به الدار المدعى
ببهاه الحدود، فالقاضي يقبل ذلك منه.

ويؤيده باب مدعى بشهود، يخرج يشهدون أن هذه الدار المدعى بها على هذه
الحدود، وطلب من القاضي أن يسألهم عن أسماء بي سب حتى يتعرفوا على حدودها
وأسماء جبرها، أجابه القاضي إلى ذلك، قلنا نسبنا، القاضي، ونرفاع حدود
الدار واسم، خير بي، فدال ذلك الحدود التي ذكرها بشهود، بعض القصاصي قالوا
للمدعى سبهم لأنهم شهدوا بملكه دار معلومة، لا بالخصم إذا كان غائب، وإعلانه
بذكر الحدود، وقد وجد بعد ذلك الحاجة إلى تعيين الدار المعلقة بالشك، فإذا علم
القصاصي بإخبار الأقرب أن هذه الدار المعلقة التي هي مدعى عنها هي ما شهدت به

الشهود، فقد عزم بوجوب تسليمها إلى المدعى، فعصى به المدعى، وبأمر المدعى عليه تسليمها إلى المدعى، وإن حالف ذلك الحذور في ذكرها الشهود، وحسن الأيمان القاضي بذلك لا يقضى بشهادتهم، لأنهم شهدوا بما لم يعلموا، ولأن الله تعالى في هذا المدعى عليه إذا لم تكن بذلك المحذور، ظهر أن الشهود شهدوا بما ليس في مدعى عليه. فكانت هذه شهادة على غير محض، فلا نيل.

١٢٦٩٦ - مسألة الثانية: لو قال الشهود، نحن نعرف المدعى، نصف عيها، وشير أبي حدودها، يد مدته، وكر لا - مولى من خيراتها، ذلك وباب مصطفي في هذه المسألة ذكر في بعضها باب القضاة من أسماء مع المدعى، والمدعى عليه إلى الدار، حتى يشهد الشهود بحضوره الدار، ويشهدوا إلى حدودها، ثم يعرف الأيمان بأسماء خبران، ويحضر القاضي، فإن وحي من له أن يدعى بحكم القاضي بذلك، وذكر في بعضها أنه يجب الأيمان مع الشهود حتى يشهدوا إليها الدار، وحذوها، فيعرف أسماء جيرانها، ثم يشهدوا جميعاً عند القاضي، فيقضى بشهادتهم، ثم كانت علة، وأظهر بطوب شهادة الشهود بحضور الأيمان والدور، لأن الأيمان نائب القاضي، يكتب الشهادة، عدة كاتبة، عند القاضي (لو كانوا حضرة العقار لا يحتاج إلى يد الحدود) لأن الإشارة هي فيه التعميم، كما في (تكملة) لأن يعرف الأيمان أسماء جيرانه لكتابه السجل لا لتعبد القضاة، لأن ينقص بدوره ما في على المدعى عليه.

١٢٦٩٧ - مسألة الثالثة: لو قال الشهود، نحن نعرف أن هذه المدعىة هي هذه المرأة، ولو كانت، وبكى لا يعلم أسماء الجيران، انه يعرف أن تلك الدار هي محلها كذا في مكانه كذا بحضوره مسجد كذا فلاصق دار فلان في رتبة كذا، وجاء المدعى به عشرين شهيداً على الحدود، فإن القاضي لا يقضى بشيء، لأنهم شهدوا بالكلية، لا يشهد إلا بعد واحد، والقائلان شهدا بالحدود، ثم يشهد بذلك، فلا يكون القضاة بها أصلاً، بخلاف ما تقدم، لأن تمة إثنين شهدوا ثبت الدار عند محنة القدر بالإشارة إليها، فلو لم لا نسب عن ذكر الحدود بأسماء جيرانها، فلا نيل.

وعدا الاستحلاف إلى أبي هاني عبي نول أبي يونس رحمه الله

١٤٦٩هـ - واپس از مدتی اندکی قیام فراموش کرد ، بعد سؤالاتی را
 بهادار العلماء ، مستحقان تقاضای علان هذا المذهب الذي حضره ما دهن من الألف
 الفراهيم ، اندامی التي اشتهر على علان این قیام هذا الذي حضره ما دهن من الألف
 كثيرًا ، ولكن هذا المذهب على عربی لم يوسم وحده الله ، فإنه يستحق المدعى من غير
 طبعه المذهب عليه

فلما أتو حبيبة رحمتها لئلا يروا ذلك بدون طلب، ادعى عليه، وهو قاتل بين هذاه، وبجها إذ ادعى رجل على صيت ذواته، فإن القاضي يستحلف نفسه على الإبراء والتفويض على ما رحمتها، وإن لم يدعه الزاوات لألا الدعوى هناك في الحقيقة على لبيب، وأبى تدجر عن الظهور لنفسه، (أما ادعى فيه في المسألة المذكورة قادراً بنفسه، فيمكن أن يطلب من القاضي أن يحلف له هي فلا يحلف القاضي بدون طلبه

١٤٧- لو كان يدعى فلاناً، أو يوصف له غير ذلك من العروص موصى
 بالشور كتب، فلان فلان يدي حصرة، يعني المدعى إبقاء نفسه، بالثبوت على فلان أبي
 فلان المدعى عنه في دار المحردة في هذا الكتاب، أو في الشوب، باستدعاء الناقض
 فلان أبي فلان المدعى بالله ما يدع منه الثار ولا وجهها، ولا يصدق به، ولا يخرج عن
 ملكه بوجوده من وجوده، ولا شيء، وهذا الاستحلاب على قول أبي يوسف رحمه
 الله أيضاً عن داود

وإن كان إنما اتقى ميراثاً كتب، فليأخذ القاضي للمصداق ما كان، وأما تركه من
الثروة جماعة، ومنه فلان مدعى هذه وقيل وفلان حتى يسمع جميع الورثة ما شهد به
اليهود، ثم يكتب، وسند من القاضي المدعى بالله ما علم أن أ. ب. فلان مدعى ما شهد به
ولاه عبيداً، ولا حرباً عن يمينه، ولا شيء منها يروجه من الوحي، حتى يولى. وهذا
أيضاً على قول أن يومئذ يوصى رحمه الله

ثم هي دعوى الدين إذ كنت تخيف القديس بكت بعد ذلك، وأنت القاضي

القدر ، فقال ، مدعى هذا على فلان المدعى عليه هذا ، فأتى بهم من سمعه وشهدا ، لأنه لا بد من إعلام من صار منصبا بتفصيل الفضا ، وذلك من قدر نفسه ، وهو الدليل ، والمقدر ، هو الألف ، والنوع وهو وزن سبعة ، وسبعة وهو قوله ، صح ، فالمدعى يصير ممنوما بهذه الألف ، ولا يصير ممنوماً بوزن اسمه الصلح ، والمراد من الرميح ، عبد الله ، فهدى الشراء ، من الجودة ، وجودة صفة ، وهو وزن سبعة ، فمدعى على نفسه ، فأتى بعضهم ، من كل مائة سبعة مائة ، وعلى هذا القول وزن خمسة كل مائة منها خمسة مائة ، ولأصح أن تراعى ما يؤيد كلاً عشرة مائة مائة ، وهو وزن الدليل في ديوان .

« احضرنا من وزن اندراهم على عهد رسول الله ﷺ مال بعضهم ، بها كتاب على وزن سبعة ، وقال امرأ الحديث ، بها كانت على وزن ستة ، والأصح أن كتاب على وزن خمسة ، كدلت على عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، من هارون سبعة على عهد عمر ، من الله تعالى هو المشهور

وكذلك إذا قالوا ، أنا ، من حتى صارت مائة ، وشهدوا ، أنها صارت مائة ، على عهد عمر ، من الله تعالى ، فإلّا فذلك كانت سبعة

٢٦-١ وزن كتاب الدعوى في الميراث كتب وأتمد القاضى الفضا - فقالان من هلال الميت ، يعنى أب مدعى على فلان ابن فلان مدعى محضه ، يعنى المدعى عليه بالذمة المحدودة في هذه الكتب ، لأن القاضى هو بيت ، والوزن يذهب الميت في محضه ، فيكون نصف بالأصل ، ولكن عند دعوى خفيف ، فلهذا للمدعى بنفسه من ديون الميت ، ومنه ومما به

مدى كتب من ذلك على ما شهد به الشهود ، لأن النصاب هو على المحجة ، وهو الشهادة ، من أن النصاب ، حصص على مائة ، إلا في ١٠٠ ، أي على مائة مائة ، مولف .

ثم كتب وجعل فلان من فلان الذي احضر يعنى مدعى عليه محضه ، إن كانت

(١) هكذا في الأصل ، من مائة مائة

(٢) هكذا في الأصل ، من مائة مائة

سنة الفلاح بعد انقضاء مائة سنة على تأسيسه في سنة ١٣٠٤ هـ الموافق لـ ١٩٨٦ م.

[illegible]

وإن شاء الله أن يكتب بعد سورة عيسى ما يشاء به سبحانه وتعالى في ذلك.
وخلصوا ميراثهم من هذه الكتب في ذلك اليوم المبارك. آمين

[illegible]

وَأَن يَكُنْ فِي مَرْأَاةٍ نَدَىٰ عَيْنِي عَيْنِي بِتَسْلِيمٍ هَذِهِ لَدُنِّي الْحَمْدُ فِي هَذِهِ بَكَاةُ لِي
وَاللَّيْلِ وَالنَّجْمِ هَذَا فَسَمِعْتُ إِلَهَهُ دُنِيَ الْقَدَمِ فِي الْقَدَمِ هَذَا الْعَمَلُ وَالْعَمَلُ الْحَقُّ
فِي الْقَدَمِ دَلِيلِي إِلَى

شم چختی کی حوریت کیلئے جس میں قصباتی سرکاروں نے ایک بار ایک کنگز
 انکوائری کے ذریعہ حضرت صاحبہ کیلئے ایک خاص طور پر ایک کنگز کو روک کر
 لایا جس سے طاعن بہانہ ہو گیا

١٤١٧ هـ من محاسن عبد المستقل وجل ادعى حسن ، له ربه شفي حلال
فقد دهم ديوانه وادارته في ان بوديه ابيه ، وان هو بهب لك درهم من مثله
وكلية عشاء بدين من ذبا اور ، فانقضى لا يستدعيه لان الدين في انما سم

فصل السابع والعشرون

في الحسب والملازمة

١٤٧٠٣ - يجب أن ينضم بال الحسب لأجل الدين مشروع ، نسب سر حية بقوله
 ﴿لصاحب حب البد والفساد ، والشراف ، بيد الحسب ، وقال لبيك﴾ المطاع الحسب
 ظلم^(١) ، يحمل معونه ، والحسب نوع عقوبة ، والخلفاء براسه دون حبس من غير تكبر
 مكر ، والحسب من دلت أن مذهب تعدد على صاحب الحق منع ماله عنه ، وحذفه
 ومن صانع ماله ، في حال به ومن مانع منه ، ليكون حبيبه بار ، مذهبك ، قال الله
 تعالى : ﴿فمن عصى عبيدكم فاعبدوا عليه يضل ما اعتدى عليكم﴾

١٤٧٠٤ - واحد ، رجل برجل إلى القدسي ، وأب عن ماله ، والله
 الرجل له ، دافعي : يعينه من غير سؤل ، لمدعي ، هذا هو مدعي ، وقال شريح
 رضي الله عنه : يجب من غير سؤل القدسي

وإذا سأل مدعي عن دين ، ذكر في كتاب لأهنية ال الفاضلي لا يحسمه في
 قول الوهبة ، ولكن يقول : اسم غرضه ، فإن عاد منه بحري حسمه ، ولم يحصل
 بين الدين الثالث بالانز ، بين المير الثالث بالبيعة ، وهو اختيار الخصايب رحمه الله ؛
 لأن الحسب جزء لظلم يمنع آخر ، وذلك لا يظهر في أول الوهبة ، لأن من حجه لتليق
 أن يتولى من حصل الإقرار ، إلى أنه أول الدين لظني أنه قهري ، فإن ثبت أن قهري
 تؤدى في الحال ، وفي فصل له يقول : ما كنت علقاً بالدين بين هذا

(١) أنعم جدا البخاري في مصنفه (٢١٦٦ و ٢١٦٧ و ٥٠٥٣٠) ومنهم من صححه
 (١٥٦٤) ، من بخروفي الحسب (٥٩٩) ، وأبو داود في سنه (٢٣٩٥) ، وأبو حنبل في
 سنه (٣٠٠٠) ، والدارمي في سنه (٤٢٥٦) ، وابن حبان في مصنفه
 (٥٠٥٣) ، وأبو حنبل في سنه (٥٢٤٦) ، السبكي في الكبرى (١٩٠٠) ، والدارمي في
 سنه (١٦٩٦) ، وصالح في المطا (١٣٥٤) ، وأبو حنبل في سنه (٢٢٤٠٧) ،
 وأبو حنبل في لأهنية (٣٦١٥) ، وأحمد في مسنده (٩٩٧٤) ، وغيره من كتب الحديث

بني هلاكهم، فلهذا يعبرون بذلك

ولكانت بالعباد التي خرجت من غير الموت له في الدنيا، وصدق الله،
 ان المكاتب هؤلاء هم الهدى، فلو كان عبده من المكاتب ما يهدى على النجاة التي، ولم
 يضر حصار ظالمه، فيسبح في المملوكة، وكذلك العبد المباح، لأنه هو مخاطب يقضيه
 الله من كسبه

أما العبد المهر عبد، ذكر في بعض المواضع للعلام الماهر الذي لم يحشه بحرقه
 مثل رجل في الخمر، وذكروا في بعض المواضع قوله علاماً مكرماً يراهي عليه مستهلك
 حالاً لرجل، وذكروا في بعض المواضع، ولا تلهي، ولا تلهي، لم يحبس بذلك، ولكن إن شاء
 الله حتى جعل له رتبة يسبح بعض ماله، حتى يرضى الظالم منه، وقد كان له ليل، أو
 وحشي من يحرق به غيبه، لأنه يحس

وبعض ما يحس به ربهم الله، أي المحس مطلقاً، وحمله فالباطل، لأنه لم يره
 قضاء الدين، ولا امتناع صاع، عالمه في حبس، ولأنه لو لم يحس، وعره، الناس من
 ذلك، لا يبايعونه حتى لا يسمع من قضاء الدين، فلا يمكنه، فمعلوم أني جنهم، فسرغ
 المحس شيئاً من الإذن، كما حوزة الإجابة، وانفذ له السرقة، حتى لا يجد عليه
 التجديده، فهذا هو

فمعلوم يحس بأثره حتى يضر ولا يعود مثله، لأن يكون موقوفه، فونه
 ليس من أقل حد، كما يفسر على راء الصلاة بأثره، حتى يصاد الصلاة هكذا
 فله بعض السابق، وكذا ينبع لإسلام، حمة الله يمو، يعبر العبد إذا كان له
 وهي نادياً حتى لا يعود منه، ويصغر الرعي حتى يسمع من قضاء الدين، لأن
 الرعي يلام من يراه العبد من المحس، فيقتصر لأحد، فيجس من قضاء الدين،
 وحسب العبد أني من حمة، لأن احتياجه إلى وحدت من العبد لا به

ولم يكن به رومي، لا يحس، لأن شاء إلى حبس، به والمصباح
 لأن، وله صبر، وهذا لا يكره تحقيق معنى (الصبر) وحسب من العبد، فله

(١١) هكذا في ط، وكان في الأصل = بلاء

(١٢) هكذا في ط، كان في الأصل وم، نوصر

يشترع للمأذيب وحده دون الإصحاح، فلم يحبس لهذا، ولم يكن كان، محصوراً عليه،
واستلحق أثره من ذلك، وإن كان له أثر، فهو منى، يحبس ربه، لأن هذا المبدأ الذي
على الأخير من أنه ربه، فلا امتناع يصير ذلك، فيحبس

وإن لم يكن له أثر، فهو منى، يصيب الفاضل، فما كان له من أثر، فهو منى
المرء، فحبسهم لأن الحبس جراء منع الخلق مع العبرة عليه عبد استحقاق الفضا، ولم
يسمح عليه فكان حجر، ولا تعاقب بالحبس، وإن العاصر يرى المرء، حتى فهم
بالطريق الذي سما

١٢٧٦ - والمعت لا يحبس لولاه، لأن الولي لا يستترجم على عبده ديناً،
وقد ذلك لا يحبس المؤي عبده، وإن لم يكن عليه دين، لأنه إذا لم يكن عليه دين، فكيف
ملئت الولي، فكيف يستترجم على الولي قضاء الدين، وإن كان مديوناً محبس فيه،
لأن اكتسابه من حرمة، فإنما يحبس الولي لحق المرء، حتى يصير إلى ديونهم ما
عليه، ويجوز حبس المؤي بجانب الأجنب

١٢٧٦ - يحبس مؤي الكتاب لكتاب، وإن لم يكن الدين من حبس مؤي
الكتاب، لأنه إذا كان من حبس مؤي الكتاب، فقد ظهر بحس حقه، فليصير مصابحاً،
فهم يكن للمكاب، ولاية مطابقة بذلك، الذين، فأما إذا كان من غير حبس مؤي الكتاب،
فلا نفع للمطام، وإن كان من حره اكتسابه بمرتبة، فليكون له مطابقة مؤي بذلك،
فيحبس له عند مطام

قال بعض مشايخنا، رحمه الله، صفى أن لا يحبس المؤي فيه أصلاً، لأن الولي
من مكاسبه حتماً، فم يحبس الطعم من كل وجه بالبيع، والأصح ما ذكرناه ليس
للمؤي استخلاص شيء من مكاسبه لنفسه، والكتاب أحق من المؤي بمطالبة من ساء،
فإذا منع حقه يحبس له، ولا يحبس الكتاب لولاه مدين كتابة، لأنه لا يصير ظالمًا
بالأصناف من يد كتابة، فإن ما لا يؤدي، ويرد عنه في الرق، وليس حراً، انظروا
ونم يوجد

وإن كان عليه دين، عبد مؤي الكتاب، يحبس فيه، لأنه لا يمكن من فسخ ذلك
الدين، قال بعض مشايخنا، رحمه الله، يجب أن يكون الحبس سبباً سواء، فإذا منى

جميع الأحكام مع بعض نسبت لم هو الله تعالى لا الذي بالكثرة بدل الكثرة بمعنى.
 - إلا يجوز الكثرة بعد أن تكون بمعنى غلبة، والجمع صواب، لا ممكن من إحصاء ثنتين
 عن نفسه، بل بعد نسبة، فيكون حقيقةً جسيماً الذي عد، والله عز وجل لا يرد عليه
 مع ذلك على حد ذاته، فإنه حقيقة في وجوده سبحانه، فلا يحسن فيه
 ويجوز في سائر أندوه.

فلا، الحادي، ثم قدس كقولك: عجز العاصي عن إيمان عن إيمان عن إيمان
 بعد أن أحسن، حتى لا يرد به يخفى أن أحسنه، لأنه لا معناه من أحسن، وهذا على
 طريقتين: الأولى من منع من قولك: كذا، ولطائف، لا يرد الكثرة، فهذا إلى
 الرتبة، وهو قول الرتبة كقولك: كذا، بعد أن قدس، لا يمنع من ذلك.
 الثاني: وهو مع عز الله، كونه من العاصي، لا يمنع الخراب، حتى يحل إليه
 قدس، وهو الحس من بعد منسوب إلى الله.

قال في قوله: «كل من أتى الدنيا على الإيمان، ولا ينس محير في جميع
 الدينون» هذا الذي في كتابه، وهو من جهة، لا ينس من جهة، لا يمكن إلا أن يكون
 «كل من أتى الدنيا على الإيمان، لا ينس» مطلب تكلفه، وقد لم يمسس من إيمانه
 ولا لا يرد عليه، بل هو من جهة.

١٧١٥ - ويحتمل في الحديث: «وإنما هو من الإيمان» حتى يستدل على
 اليهود لأنهم أحب إليهم، وهذا صحيح، لأنهم كانوا من جهة، لا ينس من جهة، لا يمكن
 إقراره لأنه من جهة، لا ينس من جهة، ولا ينس من جهة، لا يمكن من جهة، لا يمكن
 شهد شاهد، وأحد من ذلك، عن عبد الله بن جعفر، رحمه الله، ربه، لا ينس من جهة، لا يمكن
 قد أعيد، وهذا من الإيمان، لا ينس من جهة، لا ينس من جهة، لا يمكن من جهة، لا يمكن
 جعل الله في الإيمان، لا ينس من جهة، لا ينس من جهة، لا يمكن من جهة، لا يمكن

وعلى من جميع هذه الإيمانية، لا ينس من جهة، لا ينس من جهة، لا يمكن من جهة، لا يمكن
 من جهة، لا ينس من جهة، لا ينس من جهة، لا ينس من جهة، لا يمكن من جهة، لا يمكن
 من جهة، لا ينس من جهة، لا ينس من جهة، لا ينس من جهة، لا يمكن من جهة، لا يمكن
 من جهة، لا ينس من جهة، لا ينس من جهة، لا ينس من جهة، لا يمكن من جهة، لا يمكن

الإخراج من نفس سبع ادعوى عنه، ثم تعدده، فقد بأنه مخرج من النسخ
ويجمع فيه وبين مدعى، وان لم يسمع من عدته، أعادته إلى النسخ، وكذا هو
حيث أنه محسوس من جرحه، مدعى أيضاً مع الأول، لأنه ظهر أنه عليه مع حقه عنه،
فإنه ليس بمسحور فساد، لا سيما مع الأمر، لا سيما مع أن يكون محسوس الأول
والثاني، فهذه خمسة بهما، حتى يظهر فيها حصة، ونكر يظهر أن يكسبه في
حيث أنه محسوس بين فلان وفلان، حتى إذا قصص دهر أحدهما يبقى
محسوس بالآخر

١١٧١٨ - د محمد رحمه الله في كتاب التكملة والخطوات، د محسن لرحمته
بأكثر شهرين وثلاثة، وأما الذي عنه في الحرة، ولا سيما سال عنه في سائر أوله
يخبره، ذكر في كتابه أحواله شهر من أول ثلاثة، وذكر في بعض مواضع أربعة أشهر،
وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه أشهر، وفي رواية الطحاوي عن أبي
حنيفة شهر، وكثير من متابعي رحمهم الله أحسوا بزيادة الطحاوي، وبعض متابعينا
رحمهم الله قالوا: الفحص يظهر إلى المحسوس أنه رأى غيره في أهل عشر، وهو
هذا حاله، سيكون عيانه إلى بعض النصوص وحسن المقام، وذكر شيئاً عند جوامع
حجته، حلالة شهر، أنه يمان

في ذلك ولحق عبد جواد رحمه الله، وعرف محمد، ورثت عنه ثلاثة قيساره
حبه أربعة أشهر إلى سنة شهر، ثم يسأل، دون كان فيما بين ذلك خمسة شهرين إلى
ثلاثة أشهر، ثم يسأل، وفي بعض نسخ الإمام، لأجل ظهور الدين من عساني رحمه الله
وهو يحكي عن عنه خمس لائمه لأرواحه، وكثير من متابعي رحمهم الله قالوا
بأن في هذا ظاهراً

وفي رواية هشام عن محمد رحمه الله ما يدل على هذا القول، فقد روى هشام
عن محمد رحمه الله أن عاصي يسأل عن حاله فيحبوس، ولم يسمع في ذلك مدة،
وهذا لأن النفس لا تصير، وراثتها يختلف فيه أحوال الناس، فيكون ذلك موهوباً
إلى ذوي القسوة، فإن وقع في ربه أن هذا الرجل مضطرب به، ولا يظهر ظاهراً
أنه سال، ولم يظهر يسأل عن حاله بعد ذلك، فإذا سأل عنه، فذكر إليه عسرته

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء
 حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء
 حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء
 حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء
 حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء
 حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء
 حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء
 حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء
 حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء
 حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء
 حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء
 حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء
 حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء حكمة في كل شيء

١٦٧١٩ قال هشام سألته محمداً رحمه الله عن رجل خرج من المجلس على تنطيس، فرأى محمد رحمه الله الملازمة مع التنطيس، وأشار إلى المجلس، فقال، موصع دليل لغزومات، فقال هشام رحمه الله، قلت له، إن كان الملازمة بهضم معناداً، وهو من يكتف [أويسى أماء في طرقه] "أمر صاحب المجلس أن يوكل علامة له، يكون معه، ولا تسمع من طالب بلز غروب يومه له تعلم سوفه، لأن، ولعيا له، وكذلك يشاء ترك ألبقاء، يمس إن كان من النفس، ثم لارم على قدر ذلك، قلت له، إن كان علامة يصح له، فإن، إن كان علامة لا يعلو إلا على الطلب خرج وطء، فإن كان على ملازمته ذهب قوبه، وموت عياله أمره أن يقيم له كديلاً بهضم، ثم بهلى سبيله، فليزرو الله

وفي كتاب الأنصبة إذا كان عمل الملازم منس الماء ونحوه ليس لصاحب الحق أن يمنعه من ذلك، ولكن بما أن يلزمه بنائيه أو أنجيره، أو علامه، لا إذا كلفه بقتة ونفقة عياله، وأحصه حينئذ كان له أن يمنعه من ذلك؛ لأنه لا يصرر على الملازم من هذه الصورة.

وهيه أبعثاً ليس لصاحب الحق أن يمنع الملازم أن يدخل من بيته حائطه، أو عداؤه، إلا إذا أعطاه العدا، وأخذ من صمناً آخر له لأجل الحائط، حينئذ له أن يمنعه من ذلك، حتى لا يضرب عيني

١٦٧٢٠ وفي رواية من يوسف رحمه الله إذا لارم الطالب المظلوم بسلامه أن يمس مع السلام، ولأن لا يمس إلا مع الطالب، فله ذلك، فأي نعيماً؟

وقيه أبعثاً إذا كان المطلوب أطول بالطلب من غير حجة، وعدم ذلك منه كان للطالب أن يمس له بيتاً، ويلزمه فيه، ولكن إذا أعطاه بقتة، بقتة عياله؛ لأنه لا ضرر للمطلوب حينئذ

١٦٧٢١ وحكي عن أبيه لمحمد رحمه الله أن الطالب لا يلامر المطلوب

(١) حكاه في نسخة ط، وكان في الأصل وبين الماء، وكان في نسخة م، ويغيره في نسخة

وفكر النصارى رحمه الله في أنهم انقضوا من الحبوب من السجى إذا عرس
مرضاة أفسده، أن كان له حادهم يخلقه، لا يخرج من السجى، لأن أحسن إذا شرع
ليخرج فيه، فيسارع إلى تعب، والذين، وتلو من يردد الصلوة، فيردد مسارعة إلى
تعبه، الذين، فلا يخرج من السجى لهذا

١٤٧٢٨ - ولا يخرج من السجى، لأن لما خلقه في السجى وفي غيره سواء، وهكذا
وَوَيَّ عن محمد رحمه الله صلى الله عليه وآله، وإن مات فيها، فأزاد ما فيها ففعل له
وإن لم يكن له من بعدهم أخرجه، أو جسد عليه، قال أخرجه، لأنه إذا لم يكن
فيه من جرحه، بما جرحه، لا يجوز إهلاكه، لأن الله تعالى لا يرى أنه إذا توجه
لهلاك عليه بالحق، كان به أن يدفعه إلى العدم، فكيف يجوز إهلاكه لأجل مال
الغير؟

وهو أبي يوسف رحمه الله أنه لا يخرج من السجى، لأن الإهلاك لو كان إذا
يكون بسبب الفقر، وأنه في السجى وغيره سواء، فلا معنى للإخراج، وفكر في
الكسبان حال محمد رحمه الله للفقوس يوم في السجى، ولا يخرج إلى أحماء،
لأنه ليس في التدوير إبطال من دمه، وفيه إزالة البعث، فأن لا يخرج إلى الحمام
كما لا يخرج من الزواجر، ولو احتاج إلى الحمام، لا بأس بأن يدخل زوجته وحليته
في السجى فطامب، حسب لا يمنع عليه أحد، لأنه غير منع من اقتصاص شهره الطهر،
فكلفت لا يمنع من اقتصاص شهره الفرج

١٤٧٢٩ - رذكبر ابن شجاع في بوائده عن الحسن بن أبي سفيان عمر أبي
يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنه قال يمنع المدحوس من رطد خراير والإمام،
لأنه ليس من أصول عوارض الأنزى أن تكون ذلك يعيش ويحيى ليس ينضجر قلبه،
فيستلج إلى قلوب الناس بهلاك الأكل والشرب، لأن لا حاجة مدحوسها، فلم منع
منها كان سعي إلى إهلاكه، وأنه لا يجوز، قال بعض مشايخنا رحمه الله، ولا يترك
الحبوب حتى ياتي برطو، فليق تحتها في السجى، حتى يكون ذلك أشق عليه، وأبعد
في النضج، فيحصل المصود

١٤٧٣٠ - وهو يترك ليكسب في السجى، فيشتد به شايخ رحمه الله، فإن

مضيق لا يمنع من لا كسبان في السحر : لأن فيه بذر من محاسن ، من حبيب
المحبوب : لأنه بمن عن نفسه وعياله ، وأمر شقي : فإنه إذا فعل منه شيء ، يهتف ذلك
إليه ، وتأن معصمهم بجمع من ذلك ، وهو الأصح ، وأنه أسوأ : فخصاب حبه الله لأن
الخصود من خصي أن يصغر ويضيق : في قضاء الدين وهو ترك تكسب في السحر ، لا
ملحقة الخصود : لأن السحر يصغر قوله الخافوت : فلا يصغر بالمقام فيه ، فلا يجعل
القصود

١٧٢١ - لا يمنع سجون من دخول أهل رجب به غيب : لأنه يحتاج إلى
دخولهم عليه لستأذنه في قضاء الدين : ولا يضر الطالب بدنه ، كما شرحه ،
ولكن لا يكون من أن يكثر فيه غلو بلا ، ولا أن يكثر فيه : لأنه يأس منه ، ويرى
الرجحان في قضاء ، فلا يلحقه الضجر من الخس حيث

١٧٢٢ : ولا يسيئ لخاصته أن يضر به محبوباً في دين ، ولا يبيده ، ولا يبيده
به ، وروى الأثر عن من مسعود رضى الله عنه ، وروى عن أبي حمزة رحمه الله ما يدل
على أنه الضاهر البعيد ، والذي روى عنه الله حسن الخاص جلاله في أمره ما هو
الحسن ، حاجته بالرحمة أو قصاصه ثمرة ذلك ، وكذا إن لم يبع ذلك ، وقتل لا
تخونك من السحر ، قال لا أحر عقدك أو قصدي ، وبديده ، وحبيبه في حرمه ،
فما تخر به لرحمة ، وإن كان حبه في غير حرمه ، فهذا القول به يهديه ، ولا يجوز ما أخرجه
في ثلاث الخلفاء

قال هشام سمعت أبا بصير رحمه الله يقول : إذا قال أحدكم حسه لا يضر ولا
أنكر ، فإن حسه من يرد حسه أو قال لا أنكر ، ولا أنكر ، حتى يُقر أنكر ، فأنكر في
الحسن : أنكره أنكر ، قال : وكان لم يوسد رحمه الله حال من ذلك لا أنكره أنكر ،
ثم وضح هو منه لا الرحمة ، قال : ألقى حسه أنكر ، أو أنكر ، أو أنكر ، وقد شاء
أنكر ، قال : ما سطر أو : إذا جلى ليق

هذا لفظ أبي يوسف رحمه الله ، وهو يسر إلى أن يخشى ، قال لأبي الأبرار ،
كان ظهري من جبر على الأبرار ، وبقرار تلحير عليه باسم ، فعد ، قال الحسن ليس ليقر أو
يكر ، فبكر من سحر على الأبرار ، لأن له أن يكر ، فيصبح ذريته ، فإن كان هذا

مُحِبُّوهُ لَا يَرَوْنَ فِيهِ مَسْجِدًا ، يَذَرُونَهُ مُتَفَاضِلِينَ بِأَسْوَطِ الْأَنْدَالِ ، لِأَنَّهُ ظَهَرَ مِنْهُ هُكَ حُرْمَةُ الْمَسْجِدِ الْفَاضِلِ ، وَلَمْ يَذَرُوهُ رَدًّا ، لِجُودِهِ بِأَسْوَطِ حَسْبِ نَيْمٍ عَنِ دَلَّتْ ، وَكَوْنُ عَصَا الْقُرْبَى : هَكَذَا يَرَوْنَ إِيَّاهُ مِنْ عَيْنِ مُحَمَّدٍ وَجْهَهُ أَمَّا

[illegible]

١٣٤٤ - و. محمد عبد الله بن أبي حفص رحمه الله في حل جهمه
الفاطمي في حبس رجل عليه ذمهم وله ذمهم قاله ب. ه. الدامني، ويؤيد القويم
حظه ولو كان غير ذمهم. وفي أبو يوسف ومحمد رحمه الله بيع الغرور
وذهبوا إلى حبس يوفى القويم حظه

۱۴۳۵ھ - عدم پُر محسوس جس المیہ اُنہ اصبح میں نصیاء الدین، و نہ حال - قید کرے عائشہ میں جیسی الدین، پُر کین کہ وہ درمجم، و لذتِ سر ہم، خالف ضمیر، مخصوص دینہ میں درمجم بلا خلاف، و اُن صاحبِ تلکین، و ظفرِ مہرہ اندر اہم، کہ نہ اُن با جڑا تھا افساد میں دیت: لایہ ظفر بعضی طرف

والأصل له جونه بخلافه امرأة أبي صفيان إحدى من أمر أبي صفيان به يكتف
 به ذلك بالشرع والى مكان مقبلة القاصي فيه به ذلك را هم انما به ادعاه به
 وبالقاصي لانه عمة صاحب نفس على استقده به

وَأَنْ كَانَ مِنَ الْوَالِدِ أَحَدُهُمَا مُشْرِكًا بِإِيمَانِ الْآخَرِ فَهُمَا عَصَىٰ يُرَىٰ كَلِمَتَا الْأَبِ وَالدَّيْلِ فِيهِمَا وَهُمَا عَصَىٰ وَفُصِّلَ الْفَصْلُ لِيَسْتَأْذِنَ الْكَافِرُ عَلَىٰ أَنْ يَضْحَكُوا عَلَيْهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَخَلْفَهُمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ

(۱) حکم فی الاسرارہ و فی الیوم فی الجہان

۱۹۱) اسرحہ نور صادق سے ۱۹۹۳ء واپس - یہ فی دہ - ۱۹۵۶ء رائلٹر انٹرنیٹ میں
سے (A) - ۳۰، ونڈیسیٹری ٹیکسٹری (۱۹۹۰ء) میں سمندر طبعیات (۱۹۵۰)
۱۹۲) ونگ، اس ممبر میں ٹیکسٹری (۱۹۵۰) ۱۹۵۰

أخيراً لا ننسى أن القمص قد كتب أيضاً كتاباً في الفقه، وهو كتابه «الفتاوى» الذي قد نشره في سنة ١٢٤٠ هـ. وقد كان له أثر كبير في حياة القمص، وقد كان له أثر كبير في حياة القمص، وقد كان له أثر كبير في حياة القمص.

والكتاب الذي ذكرناه هو كتاب «الفتاوى» الذي قد نشره في سنة ١٢٤٠ هـ. وقد كان له أثر كبير في حياة القمص، وقد كان له أثر كبير في حياة القمص، وقد كان له أثر كبير في حياة القمص.

والكتاب الذي ذكرناه هو كتاب «الفتاوى» الذي قد نشره في سنة ١٢٤٠ هـ. وقد كان له أثر كبير في حياة القمص، وقد كان له أثر كبير في حياة القمص، وقد كان له أثر كبير في حياة القمص.

والكتاب الذي ذكرناه هو كتاب «الفتاوى» الذي قد نشره في سنة ١٢٤٠ هـ. وقد كان له أثر كبير في حياة القمص، وقد كان له أثر كبير في حياة القمص، وقد كان له أثر كبير في حياة القمص.

[illegible]

١٢٢٧ واد، كل سميدور نبات بنيسها، ويكنه ان يحسرى بدون ذلك، فانه
يبيح ثابته، ويقصر التدبير بهضو كسده، ويب توي د مي نوگ، دسه - لان لس ديك
تلقاحه، وقصه الدب مرض عليه، وعلى هذا التماس، ان كان له مسكه، ويكنى ان
يحسرى فادرب ذلث المسكه يبيح ذلك، فكسى، ويصرف بعض الناس الى انحرافه،
ويشترى بالمال مسكه

وَعَنِ هَذَا، قَامَ مَسَاجِدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَهْجِعُ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِحَدِّكَ، حَتَّى يَهْجِعَ
الْيَدِ فِي الصَّبْرِ، وَطَلَعَ مِنْ أَثْنَاءِهَا وَأَقَامَ كَيْتُهَا مِنْ حَيْدٍ، أَوْ صَعْرَةٍ بَيْعَةٍ
مِنْ حَيْدٍ كَانَتْ مِنْ طَلْعِ

١٧٣٨ - وعن محمد بن حماد بن عمار قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل من بني أمية أتى أبا عبد الله (ع) ولا يستطیع ولا یفهم، یسأل عن قوله **«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»** قال: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مره وثماناً **«وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ»** بل الواحد من العسی، بل الواحد من عکبه ففهم، الذی، بعد امکنه ففهم الفیض بعد الفخرین

ثم في فنونك سمعوني من عائلتي وبيع ما سواي^٩ ثم يذكر محمد ورحمة الله عليه
السلام في نسبي من الكتب، وقد روي عن عمر بن عبد العزيز في ثلاث وثلاثين في
رواية قال: بورك لهما ومساكنة وحدهما ومركبه ذل^{١٠} احتجج أي ذلك كله، وفي رواية
أخرى قال: بورك لهما ومساكنة وسادعة، وهذه الرواية عند بعض النسخة.

وهي رواية قال سماع جميع ملته، ويزيد حر، ويصير ب علته أبي عمر سماع، وهي

(د) لېږمې سره د اړخونو په پرتله کې د ترمیم او بدلون په مخنیوي کې مرګواړنۍ رولونه

(٢) أخرجه البجلي في صحيحه (٢٧٧٠) وفي حاشيه في سنة ١٢٤٧، وابن أبي شيبة
دمية (١٢٤٠٦) من حديثي صححه (٨٠٨٩)، والكنز في الثبوت (٧٣٨٨ -
٧٣٨٩) وحديث ابن ابي شاذان (٧٣٩٥) وتطريفي في المعجم الوجيز (٧٤٧٨) وأحمد في
سنة (١٧٩٧٥) الطبراني في المعجم (٧٤٩٠-٧٤٩١).

فلا تخرج رواية أصحابنا رحمهم الله لا يوجد إلا رواية أبي إسحق رحمه الله
وحده منظر الرواية أنه لم يمتص من الصبر ما سأل عنه، فلا يوجد، ولكن أن آخر هو
نعمه، وأحد الآخر، بركة الموت يومه وعياله، ويصرف ما سوى ذلك إلى ربح
الدين

ومن الخصائص في هذا الكتاب في موضع الخبر، ما في قوله لا يزال، لأن هذا
ليس به إلى سر الخيرة لا غير، والله يعصم بالإله، وإذا كان في موضع بركة، بركة له
ما يقع به حشر الرد حتى لا يقع بغيره وعقله، ويباع ما سوى ذلك، ومن الشائع
رحمهم الله من حال بركة له من الناس، ويباع ما سوى ذلك، وبه حد شخص
الائمة الخلق في ربحه، ومعه من حال بركة له من الناس، ما في ما سوى
ذلك، حتى إذا حصل أحد من الآخر، وهو أحسن من، لأنه سر حشر رحمه
الله

١٤٧٣٩- وفي رواية أبي سماعة عن محمد بن عبد الله بن علي بن أبي حمزة وهو
معمر، وأبو عبد الله بن علي بن علي، قال أخبركم بحشر المعسر حتى يملأه من مال علي
غريه للموسر، وبقي من غني، قال فعل وحسن طريقه، قال: أخبركم لا يحسن
أفهم ما علمه، ولأنه نفس ما غنيه من غني، قال أبو يوسف رحمه الله إن
كان للمعسر دين من غريه، أخذ الفاضل غريه يدينه، وقضى دين غريه

١٤٧٤٠ وفيه أيضاً روى حشر في الكفاية نفس ربح، ثم عدم أن الكمول
بفتح شين معني لا معني، قال أنه أن يأخذ كميلاً من نفسه، ويخرج من الكسح.
حتى يحمي، يدين، ثم لا، وهذا الحشر من ماله، إذ علم أنه لا مال له في عدم
استدائه، وله مال ثم لا، حشر، بأمر رب الدين أن يخرج من الكسح، ويأخذ منه
كميلاً من نفسه على قدر استدائه، وبه من أن يبيع ماله، ويخصه به، بأمر، هذا في ربح
الدين، كما علم، وأبى في موضع خبر أن الفاضل يخرج الدين من الكسح،
ويأخذ منه كميلاً

الحشر عن أبي إسحق رحمه الله، إذا ما ع أمير الفاضل عرو من الدين، في دينه،
وقضى النفس، وهذا، ثم استحق المبيع، يرجع ما سرق من الدين، ويرجع العو

الفصل الثامن والعشرون

فيما يقضى به القاضى، وفيما يرد قضاءه وما لا يرد

١٤٧٤٢ - ما يجب عليه من هذا الفصل شيان أحدهما أن يقضى القاضى متى أحسنه سبباً صحيحاً، ثم بطل السبب من بعد، لا يفل القضاء؛ لأن بقاء السبب ليس بشرط لبقاء القضاء، إلا ترى أن بقاء السبب ثم يشترط بقاء الحكم، فكيف لا يشترط بقاء القضاء، وإذا ثبت عدم السبب من الأصل بعد وجوده من حيز الظاهر، فكذلك عند آتى حجه وأبى يوسف رحمه الله الآخر، وعند أبى يوسف الأول وهو قول محمد، رحمه الله بطل القضاء، ومن مسألة قضاء القاضى لى بغيره والفسوخ في هامة الأوزار، مسألة مبرورة، والثاني أن استحقاق البيع على المشتري يوجب توقف البيع السابق على جدار المستحق، ولا يوجب تلفه ونسخه من ظاهر الرواية

وعلى أى حجه، رحمه الله أن الخصومة من المستحق، وطلب الحكم من القاضى ذلك النفس، فيستحق به البيع، كما يستحقه صريح المصنف، حتى لا يفسد إجازة المستحق بعد ذلك، من أبى يوسف رحمه الله، أن أحد المبيع بحكم القاضى دليل الفسخ والتفريط، مستحق به، حتى لا يفسد إجازته بعد ذلك، وهو ظاهر الرواية؛ لا يكون شيء من ذلك النقص، أم الخصومة وطلب الحكم حلا يفسد لا ثبات الاستحقاق وظهوره، والاستحقاق لو كان ثابتاً ظاهراً وقت البيع، لا يمنع انعقاد البيع، ظهوره من الانتهاء لأنه لا يوجب النقص، والفسخ أولاً، والأحد بحكم ألف من أيضاً محتمل يحصل ثلثه وأساس، ويحتمل النقص والفسخ، والعقد جائز بطلان، فلا يثبت النقص بالملك.

١٤٧٤٣ - قال محمد رحمه الله في الزيادة: حل المشتري من آخر حارة، ولم يبيعها، حتى سقطه رجل يافعة، والبايع واشترى حاصراً، وقضى القاضى بها المستحق، ثم ادعى البايع أو المشتري أن المستحق باعها من هذا البايع، وسلمها إليه، ثم باعها البايع من المشتري، وأقام البيعة بسبب يسه، بعد شرط محمد

مطلان القصاص، كما لو قضى القاضي ببيع سبب المبيع، ثم زال المبيع، أو قضى بالفرقة بسبب العلة، ثم زال العلة، وقول محمد رحمه الله في الكتاب: ثم وحده البائع بنة، وأقامه على المشتري^(١)، يشير إلى أن شرط صرف هذه البينة إقامتها على المشتري.

١٢٧٥ - ولو كان للمشتري بعض الجارية من البائع، واستحقها مستحق بالينة، قضى بما للمشتري، وشرط هنا حاضرة للمشتري لا مير، لا جسد ملك الرقبه، والبد له، ويقتضى المأوى أصبح يبيعه على ظاهر الروليه، إذا طلب المشتري، ويوسع المقترن بالنظر على البائع، لأن البائع استحق من يد المشتري بسبب ملكه على الشراء، فإن أقام البائع بعد ذلك بينه وبين المشتري أنه كان اشتراها منه، وبصحب قبل أن يبيعه، قضى القاضي بما للبائع، وبطل بعض القاضي، حتى كماله للبائع أن يلزم المدعيه المشتري، لأن الجارية إذا كانت مسلمة إلى المشتري، لم يكن قضاء القاضي بائسح بسبب حجج البائع من التسليم، وإنما كان باستحقاق، ملك على المشتري، وبأنه البائع التمس أن الملك لم يكن مستحقاً عليه، فاعتمد سبب الفسخ من الأصل، ما وجب مطلان القصاص بالفسخ، وهذا قول أبي يوسف الأول، وهو قول محمد، أب على قول أبي حنيفة وفيه يوسف وحماد الله لأحر، لا يبطال قضاء القاضي بالفسخ، ولا يكره للبائع أن يلزم المشتري الجارية^(٢)، من أول الفصل.

ثم عند محمد رحمه الله لما كان للبائع أن يلزم المشتري بغيره، وإن لم يكن، هل للمشتري أن يأخذها من البائع إذا لم يكن البائع ذلك؟ ثم يذكر هذا الفصل هنا، قال: مثلها وجميعهم^(٣)، وسعى أن لا يكون له ذلك، وأكبه أتباعه، لأن للمشتري لماً طلب من القاضي أن يفسخ العقد بينهما، فقد رضى باستسح البيع، وانفسح العقد من حقه إن لم يفسخ العقد من حق البائع، فلها كان للبائع أن يلزم المشتري، ولا يكون للمشتري أن يلزم البائع، هذا إذا فسح القاضي العقد بينهما، ولو أن القاضي لم يفسخ العقد بينهما، ولكن ساع مع المشتري أن يجمع على الفسخ، حتى يستحق الجارية من يد المشتري، ثم أقام البائع بنة على المفسخ على ما قلنا، وقضى القاضي له بالجارية لا

(١) هكذا في جميع النسخ، ولكن الظاهر: المشتري.

يكون له أن يرمي بشرى بلا خلاف؛ لأن التمسح بالبراهين يثبت بطلان ما
ذكره

١٤٧٦ - وإن أراد بشرى لا يقتضئ التسليم بعد الاستحسان من غير قضاء ولا
وصاء، ليس به نسب، بل يجب أنه لا بد نصحه فنعرض فيها من صحتها، فوثر في
صحتها وهذا لا حق للبشرى من أنعم بعد الاستحسان على ظاهر الرواية، وإذا لم يفت
لم يقتضئ مجرد الاستحسان على ظاهر الرواية، فليس بشرى لا يقتضئ به من قبل حقه من
العين إلى النفس، فلا يترك إلا معصية القصاص، أو موصية حصة، وهو يظهر ما جلت في
أصله للمصوب، إن أبي من يدعيها، وتؤكد المالك أن يصمد إليه، ليس له ذلك إلا
بقضاء القصاص، أو برفق المصائب

وكمالك مصوب إذا كان شيئاً متالياً، وانقطع أو له، وإن كان ذلك أن يقتضئ
المصائب إليه، ليس به ذلك إلا معصية أو موصية للمصائب، وليس في الكل من بيننا

وإن كان بشرى لم يذهب من القصاص في الدماء، والاستحسان، ولكن طلب
من البائع أن يرد الثمن عليه، ورده عليه، ثم أقيم البائع بينه على مستحقه على ما
ذكرناه، وأنه أخاره من المستحق، ليس له أن يرمي بشرى بها، لأن الإلزام يثبت على
السبع، وليس له منحه بينهما، لأن بشرى يطلبه النفس بالنفس،
وكذلك يطلبه النفس، وليس له منحه - والنسخ بعد بشرى، ويصح بالتعاطي ظاهر
ويطعن، فلا يلي البائع ولا به الإلزام بعد ذلك

١٤٧٧ - ولو كان السبع لم يرد الثمن حتى خاضعه بشرى من القصاص،
فصح لعقد بينهما، والرم البائع بشرى للبشرى، فأخذ به رسم بطلان، حتى أقام بينه
على المستحق على ما ذكرناه، وأما التجارية، كان له أن يرمي بشرى عند محمد وليس
يوسف، وحدهما الله الأول، لأن الفسخ ههنا، لو ثبت بالنفس، والنفس حصل بقاء
على سبب ظهر النكاح من الأصل - فأوجب بطلان العقد، عند محمد وأبي يوسف
وحدهما الله الأول على ما مر

(١) حكاه في ط الأصل، كما في ج. أمثال كتاب قوله

(٢) حكاه في ط وم ركا، من الأصل، ولكن عيسى لم يرد بشرى عليه

مرح محمد رحمه الله على النفس، الأخير وهو ما إذا جمع المشتري بالنفس على
كأنه شخصه لنفسه، فقال: لو أنتم أشتعتم الله بولي الفصح من جمع المشتري عليه،
وهي المسألة هذه، سميت لتدبر أن يلم المشتري بلا خلاف، لأنه يجوز في الفصح
فقد روي بالفصح، وبعد من الفصح، وهو لا يعود، فلا، فقد أفتى الفصح من
جهة الفصح بخلافه، وذكر في الخراج الصغير في المشتري جواربه إذا جحد
شراءه، وهذا ما يفتي على رب، خصوصاً أنه لا يفتي، وأفتى الفصح جحد، وهو لا يفتي
على الفصح، وهذا مستحب، لأن بيع شيء من الموقوف لا يفتي بخلافه، لا تفتي أنه لو
كان في البيع خيار مرده أو خيار رده، وفي قوله فصح الفصح، لا يفتي بخلافه.

من حيثها رحمه الله من قال، سميت محمد رحمه الله بولي الفصح في الفصح
بقوله الفصح، ويأيد أن يفتي به، أما في قوله الفصح، لأن من عرض أحاربه على
البيع، أو عطف بعد ما أسره من يد المستحق بإقامته إليه على نحو ما بين، ولكن هذا
بعينه، فإنه وضع نسالة فصح إذا أنتم أشتعتم الله بولي الفصح، من جمع المشتري عليه
ما شتر، تعرض من بيع، والوجه لا يقتضيه، في ملت خبائه، لأن في ملت الخلف
أخبر به ملك الفصح، وهو ما به.

وممن من قال: وأما في ما يفتي به، وأما في ما يفتي به، وأما في ما يفتي به،
وهي ما إذا جمع الصغير غيره، ثم برك خصوصاً في قوله، فيكون الفصح أكثر من إليه
لا يفتي به.

وقوله في الكتاب، وفي الفصح من جمع عليه المشتري أنه لا يفتي به.

به الرد

وممن من قال: فصح من دفع شخصه الفصح، لأن ما يفتي به، وأما في ما يفتي به،
الفصح لم يفتي به محمد رحمه الله في بيع الأول، علم بحرمه بيناً، وهذا هو
له، فله رده ولا يفتي به، لأن ما يفتي به الفصح فقد ردت عنه، فصح، فصح به فصح
هذه، أما الفصح شخصه الفصح.

١٤٧١٨، رجل اشترى من آخر عشرة بجانة غير، وفيه ما يفتي به، فصح
المشتري الثاني، سمى بفتح من على المشتري الثاني، ما دام بفتح من الناس به على

فإن لم يعم المسمى به على ذلك، ورجع على مانعه بالتمس، ونقص له به، ثم إن
اليتبع أقسام به غير محصور أنه كذا أمره سبع هذا العدد من أن يسميه، بشرط أن كان ما
دفع على شئ من ما يسميه به، أو أوصف المقيور ورد منه، أو استنبطه المقصود،
وخص من ماله، لا تقبل به، لأنه لا حاجة في قبول هذه التسمية، لأن مانعه القول في هذه
المقصود، أما إن لم يعم المسمى بالعلام أو لم يرد ما دفع لخصه، يركب ذلك تحت هذه
لأن الزام المسمى بالعلام هذا لا يثبت بالوكله ظهر أن المسمى كان موكلا، وقد
صح العقد مع المشتري حين جمعه المسمى، والمشتري قد رخص بذلك المصحح حين رجع
بالتس على النافع، والعقد على المصحح مما يبرر الموكل والمشتري برأيهما، فالوكل لا
يتسكن من الزام المشتري ذلك المالك، فهو ذلك في موصفه

ولا وجه في التسليم، لأن المالك قد صحح قبضه على موكل والمشتري بماله،
عند التسليم إلى ملك المشتري، وإن كان قائما وحده على البيع، وهو الوكيل لا يرد عنه
به شاء، وإن به، فسبكه، ورفضه، وإن كان الوكيل قد استنبطه موصفه، لأن
الوكيل يضمن بالاسهلاك، وإن دفع الوكيل للمشتري ما هو عين حقه، فلا يكون له
ولاية لاسرداد

وإن كان المسمى قد ملكه الوكيل، وضمن الوكيل للمشتري ماله من ماله،
قبضه قبضته، لأن به في هذه البه حادثة، وهو اسرداد ما دفع إلى المشتري، لأن به
البه ثبت أنه كان وكلا، وهلاك التمس في يد الوكيل لا يوجب فيه صفدا، فظهر أن
المشتري أخذ ما أخذ غير حق، فكان الوكيل ولاية لاسرداد، وهذا استنبطه، وإذا
قبل به يسميه من مشتري ما دفع إليه، فبأحد القواعد من المصحح يدفع إلى
المشتري عند جمعه رأب يوسف وضمهما لله الأول

فإن قيل، يسمى أن لا يكون للوكيل ولاية أحد العلام من المسمى، لأن العقد
صح فيما بين الموكل والمشتري بشرطيهما، فلا يعود بعد ذلك، لتقل به على
اسرداد ما دفع إلى المشتري، لا على أحد العلام من المسمى، ويرجع المصحح إلى
ذلك التمس، ويدفع إلى المشتري، لأنه تبيين أنه كان عاملا بمشتري، فعند عدم

والله اعلم بالصواب

هذا الكتاب من تأليف المؤلف - رحمه الله - وهو من الكتب التي لا بد من معرفتها لكل طالب علم في هذا الزمان. وقد كان المؤلف رحمه الله يحرص على أن يكون هذا الكتاب من الكتب التي لا بد من معرفتها لكل طالب علم في هذا الزمان. وقد كان المؤلف رحمه الله يحرص على أن يكون هذا الكتاب من الكتب التي لا بد من معرفتها لكل طالب علم في هذا الزمان.

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

الأول: علي بن مر

«دفع في عصر شيخنا له آية الله، يرمح منتهى عند محمد بن أبي يوسف الأول
مطلق من غير مفضل، وهكذا ذكر صاحب الكتاب، بهذا الإطلاق بن علي، لا
الإبراء عند محمد بن أبي يوسف رحمه الله الأول، سواء كان اختيارية مسمية في
الشري، وسمي، هو الصحيح، أما إذا كانت هي، به اسمه فلما كان، أما الأول
يكرر مسمية، فلا محذور النسخ من التسلية قد انعدم من الأصل، لا محذور النسخ من
التسلية، تكوينا مبرهنة، وهذا لعدم حذف من الأصل - والله اعلم بالصواب -»

الفصل التاسع والعشرون

في بيان ما يحدث بعد إقامة البينة قبل القضاء

١٢٧٥١ - قال محمد رحمه الله في الجامع - عد في مدى رجل ، جهاد رجل ،
واذني أنه عبده ، وأنكر صاحب اليد دعواه ، فذهب المدعي ليهانو بالسهود ، فبيع
صاحب اليد العبد من رجل ، وسمه إليه ، ثم نودع المشتري العبد من الساع ، وعاب ،
ثم رد المدعي أعباد صاحب اليد عبد القاصي هذا البقيم عب البينة بحق ، فهذه البينة
على رجوعه ، إما إن علم القاصي بما صنع ذو اليد أو لم يعلم ، ولكن المرد المدعي بذلك ،
ومن الوجهين جميعاً لا خصوصية للمدعي مع صاحب اليد ، رباني حشر هذه المسائل
في كتاب الدعوى

وكذلك إذا أقام صاحب اليد بينة على اقرأو المدعي بذلك ، لأن الداء بالبينة إذا
صحت كانت ثابتة عبداً ، فكان يدعى عابراً يقرأو المدعي بذلك ، وإن لم يكر شيء من
ذلك ، ولكن صاحب اليد أقامه على ما صنع ، وذكر أنه ودعه في يد اعداؤه شره ،
كأنه عدل خصومة ، فإن العاصم لا يقبل بینه ، ولا تسمع عنه خصومه ، وإذا لم تسمع
عنه خصوصية المدعي ، وقضى المدعي عليه بالعبد به المدعي لو حصر المشتري بعد
ذلك ، وأقام البينة على الشر ، من صاحب اليد ، لا تسمع بینه ، لأنه يدعى على الثالث
من جهة ذي اليد ، وذو اليد صار معقباً عليه بالملك المطلق ، فكذلك من يدعي ثقل الملك
من جهة ذي اليد ، والذي ذكرنا في دعوى البيع من الغائب ، ويعد العبد منه كذلك
في دعوى الهبة والنقد

ولو كان المدعي لم يعرض بيهاده سهوده المدعي حتى حصر المشتري به فو اليد
العبد إليه ، ويجعل القاصي يسرى خصماً للمدعي ، ولا يكف مدعي دفعة له ،
لأن القاصي من اليد صاحب ظاهره ، فلا يظن باقرأو ذي اليد ، بجعل المشتري
كالوكيل من ذواته ، فرد على القاصي بالبينة على المشتري للمدعي بطل البيع الذي
جرى بينه وبين ذي اليد ، ورجع عليه المشتري بنفسه لا سحقيق ببيع من يده ، وكذلك

كأن شهد على صاحب اليد رجل واحد، ثم حصر المشتري، ودفع العبد إليه، فأنقذ
الدعي شاعداً، خر على المشتري، ففرض له بالعبد، ولا يكتفه على إعادة العبد الأول

وكذلك لو داه اليد مع العبد من غيره، ولم يسمه في المشتري حتى حضر
الدعي، فأقام الدعي في يديه اليه أنه باع من فلان، ثم سلمه إليه، لا يلتزم إلى يده
في اليد، ويكون جوازه كالمطوف بمئة إذا أنقذ اليه على السبع والعصر، ثم الإيداع
مه

١٤٧٥٢ - قال محمد رحمه الله في الجامع رجل في يده عبد، أنقذ رجل يده
على أنه عده، استقره من الذي في يده بألف درهم، وبعد الشهر، وأقام ذو اليد يده أنه
عبد فلان، أو دعه فإن العبد لم يأت دفعه، فمشتى هذه مسألة مع أحاسنها في كتاب
الدعوى، فلو لم يقصر المصالح بالعبد للمدعي حتى حصر لمقره، وصديق ذو اليد قيد
أقر له به، فالمصالح يأمر ذو اليد بدفع العبد إلى المقر له، لأن الإقرار من ذي اليد وحده في
حال العبد بمنزلة أنه ظاهر، ثم يقصر القاضي المدعي اقتصر، بالعبد، ولا يكلف إعادة
اليه على أنه له، لأن بيته صحت ظاهراً، لكون ذي اليد حاصلاً له من حجب الظاهر،
ولم يظلم بغير ذي اليد، بعد للمقر له، لأن إقراره حجه في حقه، لا في حق غيره،
وبصير الحاشي إذا حصر كأنه هو الركيل بالخصوصية عن ذي اليد، لأنه أقر له بذلك،
والخصوصية يكون إلى مالك، فقد فرض الخصومة له، ومما حاصر مسألتها في حق
الدعي كأنه أنقذ شاعداً عن ذي اليد بالثبوت منه، فقبل أن يركن إليه، ويقضى له
بالعبد، وكل ذو اليد رجلاً حتى يحاصر مع المدعي، ولو كان كذلك كان لا يكلف
المدعي إعادة اليه ثانياً، كما هيها

فإن كان مدعي، أن أعيد اليه على المقر له، كان به ذلك، وكان التقضي عليه في
هذه الحالة المقر له لا اليد بخلاف ما إذا عاقل المدعي أن لا أعيد اليه، فإن التقضي
عليه في هذه الصورة ذو اليد لا المقر له

والعقود المدعي إذا لم يرض بإعادة اليه، ثم يفسد لقرار ذي اليد في حق
الدعي، كعلا يلزمه إعادة اليه، فكان صاحب اليد ثم يفسد بذلك، ولو لم يفسد بذلك،
كان للدعي عليه اليد، لأن اليه قامت عليه، وهو لم يكن وكعلا في المقر له، علماً إذا

فانما على من يدعى ويحكم عليه كالتوكيد على من يدعى لا يمكن ان يحمل اعانته على من اتبعه كالتعظيم على مصره لان المصير له ثم يرضى يكون من اتبعه ما يشاء من المصير له، فلهذا دعوى التعظيم عليه جائزة دون المدعى به، وما ذكره جماعة من علماء الحديث في كتابه او القاضي يفتى بمسألة سعد بن علي بن العبد بن عبد الله القاضي في حق الاخذ والاشترع من يده، لان حق القصاص ما ذلك - يعني - ان لا يقتله لو اقام بينه وبينه عبدا، نعم بينه ولو هو مضافا عليه لما عطف به

١٢٥٤: "مسألة: لعنة عدعي الفساد إذا لم يضمن عبدا، حتى نحو دوايدان العبد بعلان تعال او دعه امامه ثم حضر امامه، وعنده ودع العبد له، ثم اقام عدعي الفساد، الجب على من له، فقصى القاضي بدين، كان يقضى عليه في هذه الصورة المرافعة لان امره في عبده قبل اقامة عدو - يعني - ان لا يضمن الا ما كان من حق القاضي، إذ ليس فيه ضرر بالمعنى، فتصح افساد الدين بالادب كالثبات بالهبة، ولو ثبت بالبينه ان للعدو، ثم ادعى المدعى ان العبد كان بعلان اسير، منه يقضى له به ويصير نظره فيذهب عنه دون حق القيد، كذا هيئة بواطن المدعى لا يرضى ولا يفتى - لان ثمه فرد ذي اليد ثم يصح من حق المدعى، لانه لو صح بطل ما يدعى من اليد، فيصير به يدعي بالعادة بينه

١٢٥٥: "مسألة: لو ادعى المدعى ان له من دعوى ما مع، وهي ان ادعى المدعى الخاص رجلا من يدهد جاء وحل، ودعى ابن داره، وعطى من دعوى من ادعى الله، فادعى من عد القاص، ودع القاص عليه ان يرضى به، فصحح حبه، ثم تقدم ما بعد ذلك إلى القاضي، وجاء المدعى بعبود بعبود على الدار له، وقد علم القاضي بجميع ادعى عليه، أو كثر المدعى بذلك، فلا خصوصية بسبب، وإن ثبت القادر في يد المدعى عليه كالتب، ثم جاء المدعى شاكرا، واحدا، ثم قرب من عد القاضي، فدفع المدعى عليه الله من رجل، فصحح صحيح حتى يوفى بدينه بدينه إلى القاضي، ويطلب المدعى الا لا يخرقه القاضي لا يرضى مع خصوصه ان دعوى عدم القاضي بالبيع، أو كثر مدعى بذلك، ولو كان المدعى اقام شاهدين له، لا يرضى القاضي بدينه بدينه، ثم دعاه من عد القاضي، وما عطف عليه الله من دعوى، لا يصح بدينه حتى لو ظفر بعد ذلك إلى القاضي، فاعطى يقضى عليه بدينه بدينه، وإن قر المدعى

عليه السلام، فالتابع جائز، وإن كان قد أقام اتدعى إليه، ثم راعها، لدعى عليه

فإنه محمود وحده لا يضره شيء من التشرى المطلوب اليمين وإن لم تقم عليه،
وعذبت اليمين، خير من لدعى، فإن شاء اتخذ من التابع ليهنته، وإن شاء، ونهى الأمر،
حتى يقدم به المشرى.

١٢٥٧. قال عبد بن يدرجل، ادعى رجلان، كل واحد منهما يمينه اليمين
أنه عنده، أدعى الثاني هو من يديه وهو الذي يحدد ذلك ولا يحدد، ولا يضر، بل
يكف، ظلم، يضر العاصي بشهادة الشهود، لعدم ظهور عدم التهم، حتى أقر دوائه
لأحدهما بعينه أنه عنده أو دعيه، دون النفاضي بدفع العبد الو، يقرر له، فإما، فوفا
عذبت للشهود، قصي بالعبد بينهما نصين.

وكان يسمى أن يفضي منسج قصي للمدعى لم يقر به، البتة، لأن يقرر له المصدق، إذا
تدعيها أقر، وأخذ المدعى صائر المدعى منه ربه، وصار يقر به مع صاحبه بقرته
المخرج مع عي بسره، أقام اليمين على ذلك لظن، فمضى بكن بعد المخرج،
وعتبه، فلو تدعى البتة، حذمت قبل أدعيها إليه، ثم أقام كل واحد منهما يمينه على
ما ادعى، كان المدعى، لم يقر له دوائه، لما قلنا بهما كذلك.

والجواب، وهو الذي يما على إقامة اليمين، وبيننا بعد ذلك التزكية لا تجعل إليه
حجة، بل يظهر من ذلك الزك، يكوها حجة بينة للاستحقاق من ذلك الوقت، متى
كان الإقرار بعد إقامته إليه، فعند ظهور الحد أنه يظهر الاستحقاق من الإقرار، فيظهر أن
الإقرار كان باطلاً بصوره، عن محض ظهر أنه ليس بمالك، ومنه يقر الإقرار، بطلان
التصديق، فمروا، لأنه مبر عليه، فصار وجود الإقرار وعنده عمره، وأما إذا كانت
التشهاد بعد الإقرار، فيظهور المدعى لا يظهر الاستحقاق من الإقرار، فلا يتبين سلطان
الإقرار، وإذا لم يقر الإقرار، فصار القدر له صاحب يد، وجبر الظن به حرجاء، فيقصي
به 'مخرج

ولو أقام كل واحد من المدعين شاهداً واحداً على ما ادعى، ثم أقر هو الذي بالمدعى
لأحدهما يدعي المدعى إليه، لا يطل ما أقام كل واحد منهما من الشهود، ومعد، فإن أقام

غير انظر له شاهد آخر ، قصي بالعتد له ؛ لأن الشاهد الثاني مصدب إلى الشاهد الأول ،
فصار به أقام شاهدين ، ومن بقم الآخر إلا شاهداً واحداً ، فإن لم يقصر به ، حتى جاء
المقر له شاهد آخر ، قصي بأحد بينهما ، لأن إقرار المقر مطلق بالعدم فيما يرجع
إلى إبطال ما ذكر من الشبهة

١٢٧٥٨ - وهو العتد حقيقة ، وأقصد كل واحد منهما إلى شهادة شاهد آخر ،
قصي بينهما ، فداهت ، إلا أن يدعى الذي لم يقر له ذوا به من أن بعض الماضي بالعتد
بينهما ، أن عتد هدى الأول ، وأقيمها مع الشاهد الآخر على المقر له قيل أن
يقضي القاضي بالعتد بينهما ، بحيث لا يقضي بكل المعتبر به ، لأنه حينئذ أبرأ إذا أيد على
المقصود ، وأما ما دام عليه من الشهادة ، وعدم جازم ، ذى اليد من سوء غير المقر له
إذا كان نظراً له فلا يخل ما أقام من الشاهد ، فإذا قضى به بعد ، ووقع به عوى يول المقر
له ، وهو ذو اليد وبين غير المقر له ، وهو الخارج ، جسد صاحب أنه بعضي للخارج

ووقال غير المقر له لعدمت شاهدى الأول ، فوجب ، بقا له هاب شاهد
آخر على المقر له ، بعضي أن كان له ، لأن له أول من أعلن ، والله ،
فكان موبه وجهين وبه ، سبأ على أسوأ ، فإذا أقام شاهد آخر يضم الثاني مع الأول ،
فد قصي بالعتد كله به أن يلزم المقر له شاهداً ، آخر مع الشاهد الأول ، وبقم شاهدين
مستقلين ، فيكون بينهما فرد ، يسألوا أقام غير المقر له شاهدين مستقلين على المقر له
ويسألوا أقام ثلثه شاهدين مستقلين على غير المقر له ، معار ، إن أقام غير المقر له
شاهدين مستقلين ، بعضي يكن العتد له ، وقيل إذا أقام المقر له شاهدين مستقلين ،
يقصى بالعتد سبب

والعرف بينهما ، وهو أن المقر له أن يستأنف الخصومة مع العلم به ، ويمرئ المقر
عن الخصومة ، لأن سبأ غير المقر له هي يد المقر له ، فإذا أقام شاهدين مستقلين ، بعد
أمر المقر له ، فصار المقر له خصماً ، وهو ذو اليد ، وغير المقر له خارج ،
فبعضي بالعتد خارج ، وأما المقر له لا يمكنه أن يجلس الذي بين المقر له خصماً ،
فببببب الخصومة معه ، لأنه لا بد من المقر له ، فدهر ، لأنه شاهدين على الخصومة
أولاً ، فيها حرجين ، بعضي بالعتد بينهما فهذا

هذه هي التي يمكن أن تجعل إقامة الشاهدين مستحبة، بل من المأمور له على سبيل الاستيفاء، لا بد من دعوى، لا بد من جعل القدر الذي يمكن أن يكون من مائة إلى ثمانين غير مقرر من الشاهد الأول الذي أقامه، من غير أنه جعل فيها فدية، وهو ما إذا دفعه رجل على ذي اليد التمساهة، وأقام عليه من ذات، وأدعى ذو اليد أنه غافل أو دونه، فقل ما ببعض المدعى بينه مدعى الشراء حصره ١٠٠، دام أنه له أو دونه من ذي اليد يجب بغيره، وبينه مدعى الشراء "هكذا كندل"

والجواب نعم، أمكن قبول بيته على رجل يملك به مدعى الشراء، أن المدعى بينه أن مدعى الشراء، أن المدعى بينه غير مودع، وهو عائد، وبينه مدعى الشراء، أن المدعى بينه غير مودع، أن المدعى بينه لا يطالب به المدعى، من في مسانيد لا يمكن قبوله بينه المدعى له على رجل مقيم على المدعى من التساهل، لأن كل مدعى في الباب أنه بينه أن غير المدعى له أقام عليه المدعى، ذكر المدعى له حاضر، وبينه مدعى على غير رجل حصره المودع مقبولة، به، المدعى

١٢٧٥٩ - عند من يدعى رجل أقام، حلال، كل واحد منهما البيعة على أنه عيلة أو دونه ليه، وذو اليد جده أو ماله، أو مدعى ماله، أو مدعى ماله، ثم إن أحدهما أقام على صاحبه تلك البيعة أو غيرهما أن المدعى، ثم سفع ماله، ولا يقضى له على صاحبه بنت بيعة بينه، لا شأنا واحدا منهما، مدعى عليه أو المدعى الذي قضى به لصاحبه، لأن بيعة مطلق الكل، ولو لا لصاحبه لمضى به بكل البيعة، فأما سرق كل واحد من ماله، بينه صاحبه، فصار هو مقصود، على من سرق، لا بصير مقصود له في غير ذلك الأمر

هذه هي التي يجب بغير كل واحد من المدعىين، مستحب في المدعى الذي لصاحبه، ولم يكن له في نصب ملك من القضاء له جده؟

(١) هكذا في جده، وكان من الأصل من يمكن

(٢) وكان من الأصل مدعى الشراء حصر

(٣) ويرمى على سيف

(٤) هكذا في جده، وكان من الأصل وم من غير ذلك الشيء

الفصل الثلاثون

في بيان من يشترط حضوره للسمع والخصومة والبينة وحكم القاضي
وعايتصل بذلك عليه، وتبني بعض أهل الحق من اصحاب من إمامه إليه

١١٧٦- إن استحق القاضي من يد مستثيرة بذلك بغيره، وفي القاضي القاضي القاضي
المستحق، وقصر يد المستحق من الصد، ورجع الشئ من مائة بالتمس بأقام السماع
أنه أن هذا المدة يقع في ملك من أمشي، وإن الفقه لا يستحق وقوع ماضيا وليس له
حق الرجوع على الناس بملك يسهل، لأنه بهذه البينة يدعي استحقاق الشيء، فكذلك
خصما في إقامه، ومبني به، وكذلك إذا كان أقام السماع الب هو أن هذا المدة يقع
في ملك من أمشي من مائة، بملك يسهل، وأما ما يحضره المستحق، فلا

ولا يعل كجه، ثلث به سماع في هاتين الضرورتين، وإن أتبع صدر مضمون عليه
بالفقه، كجه يعل به، من ثلثي دو اليد ثلث من جهته

فلا يتم البيع صدر مضمون عنه، ولكن بالملك المضمون لا بالساح، وأتبع ههنا لا
نظم الله على اثنتي عشرة، وإما سبب الب على السباح، وبقضي ههنا جهة إله
تقبل "بينة في إلهه التي صدر مضمون عليه، لا في جهته أخرى، إلا ترى أن من ادعى
دله في يد إلهه ملك مضمون، وصاحب اليد يدعي السباح، ثم يجد بة على السباح
حتى قضى ثلاثة مضمون، ثم وجد صاحب اليد يدعي السباح، وأقامها، قيلت
بيته، وقضي بالبدنة، وإن صدر دوا ليد مضمون عليه، لأنه صدر مضمون بالملك لا
بالسباح، فثبت بيته على السباح جهده

ثم إن محمدا رحمه الله شرط حضوره المستحق لقبول هذه البينة من البائع، وبعض
مسايقتهم إله أبي ذلك، وماتوا يسعي أن لا يشترط حضوره مستحق، وهكذا
حكى شمس الأئمة السرخسي رحمه الله بقوله "خلة لأن هذه البينة من البائع للبع

بشرط حصرهم، لأنهم مناجرون للأرض، وإن كان اليد من قبل رب الأرض، لا بشرط حصرهم، لأنهم مناجرون للأرض، وكذلك الحال في صاحب رخصتهم الله في الشرط حصره غلة ديوان من تشرى سمعها

١٤٧٦٣ - وإذا ادعى رجل ملك امرأته، ولها روح ظاهر بشرط حصره الزوج الظاهر لسماع الدعوى والبينة، وإذا مات الرجل وبوك أسبب، يمكن نفيه، وعليه دين متعرق لتركته، وليس له واز ولا وصي، فالقاصر ينصب له وصي نفع مكره، ولا يشترط إحصاء الميراث، ولا يشترط إحصاءها لإثبات الميراث، فقد قيل: يشترط، وقد قيل: لا يشترط

وإذا أنقأ البينة على إفلاس المحوس، لا يشترط سماعه حصره رب الدين، ولكن إن كان رب الدين حاضراً أو وكيله حاضراً، فالقاضي بطلبه يكفل

١٤٧٦٤ - ذكر اختصاص رحمه الله في أدب القاضي رجل ندب رجلاً إلى القضاء، وقال: إلى رجل يسمى من هذا على صدق كذا، فأمره وهو بكر، وأما لو ندب صدقها، فإن أمر الزوج سكاك والمهر، ولم يذبح الدخول به، فالعاصي بأمر الزوج أنه يدفع المهر إلى الأب، ولا يشترط إحصاء الميراث عند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد، وهو قول أبي يوسف لأول، وقال أبو حنيفة رحمه الله: يشترط حصرها، وهو قول أبي يوسف رحمه الله آخر، والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد، لأن العادة الظاهرة فيها من الناس أن الزوج يسلم الميراث أولاً، ويجهز الميراث عند أبي حنيفة، ثم يسلمها مع جهلها بقى الزوج، فمضى الزوج راضياً بتأخير تسليم الميراث، فلا معنى لاسطرط إحصاءها

١٤٧٦٥ - ولو ادعى رجل على صفيق شيئاً، وله وصي حاضر، يرد به التصدير للعجز عنه، لا يشترط حصره الصغير، هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب نفسه، ولم يحصل بيبس إذا كان المدعى به ديناً أو عبداً، وجب الدين بمباشرة هذا الوصي، أو وجب لا يمسئره، وذكر القاضي في أحكامه إن كان ديناً وجباً بمباشرة هذا القضي، لا يشترط إحصاء الصغير

وهي أدب عاصي لخصائصه إذا وقع الدعوى على الصبي فمحجوز، فإن لم يكن للمدعي به، لا يكون له حق إحصار الصغير، وإن كان للمدعي به، وللمدعي بهي لا مصلح، فله حق إحصاره، لأن الصبي عزاءه بأعماله، ونسبه به يحتاجون إلى الإقرار به، فكان له حق إحصاره، ولكن يحصر معه أبوه حتى إذا لم يدر الصبي شيء يدعي عنه أبوه من ماله

وهي كتاب الألقية، أن إحصار الصبي في الدعوى شرعي، وبعض الفقهاء من مشايخنا رحمهم الله من شرط ذلك، سواء كان المحصر مدعي أو مدعي عليه، ومنهم من أبي ذلك

وإداله، لكن بعضهم مني، فطلب المدعي من المدعي أن يثبت عنه وماله، وأجله ثماني دنانير، وسرط حصة الصغير عند نصب الوصي بالإسار إليه، هكذا ذكر في الفتاوى

وهي كتاب الألقية ومن مشايخنا رحمهم الله من أبي ذلك، وقال في كتاب الصبي في هذه الأشرطة إحصار الصبي لأن له راحة منه، وقال الأبري أنه لو وقع الدعوى على امرأة صغيرة، أو على مريض، لا يشترط إحصارها، والصبي أعز، والأول أقرب إلى العيوب، ولشبه بالفقه، لأن المصطفى الذي لأجله شرط حصة البالغ إذا كان مدعي أو مدعي عليه، وهو قطع النسب، والتبعية بالإقرار، وذلك للمصطفى موجود في حق الصبي، ولا يبعد إحصار الصبي إذا دعت الحاجة إليه، ويجب إذا وقع الدعوى على مريض، أو امرأة صغيرة، فقد ذكّرنا في هذا، والغرض من هذا أن يثبت مع ما يدين به من شهادة على يمينهما أو نكولهما، فدان، أو كلاهما لهما الأمين أن لا يكلاه كجلا، ويكون نكولهما محصور من الأمين بمرئيه نكولهما محصور من القاضي، منقطع نسبه وبهية على أئمة ضروره، وهو بقاء الستة على الرأيه عيبه المريض عن ضرر، أنه يلحقه بسبب المحصور مجلس حكم، ولا ضرورة في الصبي حتى لو أئمة ضروره بمرئيه أئمة أئمة، لأن كتاب مراه يعالط الرجال، ولا يلحق المراه ضرر، وأنه بالمحضور مجلس حكم بشرط إحصارهما أئمة

وهي أنادرد الكبير لعبد، إذ ذكّرنا في النجاة، وطلب العزم من القاضي

بيع الثريد، فالخاص لا يبيع العبد إلا محضوة للولي، حرف بين وفيه العبد وبين كسبه، فإن
كسبه العبد يام وقد سم يكن المولى حاضراً.

والفقهاء: أن الخصم في رقبته تعدد الموقوف المولى دون العبد، ألا ترى أنه لو ادعى
بأنه حقا في رقبته لعبد كان الخصم هو المولى، بشرط حصة المولى، أو حصة
نائبه ليبيع^١ العبد لهذا، فأما الخصم في كسبه تعدد هو العبد دون المولى، ألا ترى أنه لو
ادعى بأن في كسبه حقا، فالخصم في ذلك هو العبد، وذكر الخصم في اكتساب
العبد هو المبدأ بشرط حصة العبد.

١٤٧٦٦ وبه أيضاً إذا شهد شاهدان على القصد المأذون بمصعب (مقتضاه) أو
بوجبة استهلاكها أو جرحها، أو شهدها عليه بإقراره بذلك، وشهدوا عليه ببيع أو
شراء، أو حياضه، وانكر القصد ذلك، ومولاه غائب، هبت شهدائهما، ولا يسطر
حصره المولى؛ لأنهم شهدوا على المأذون ضمان التجارة، لأن ما يوجب بالأسباب التي
تهدده تشهد ضمان التجارة، والحكم في ضمان التجارة المأذون

وقد كان مكان العيد لهذه المدينة محجوزاً عليه إذا شهد عليه شاهدان بالسيارة
مثل أن يغصب أغصبه، ويحصد الفاكهة، لا يغيب عنه الشاهد إلا بحضرته أو نفي - لأن
العيد المحجوز عما يذهب عليه من السيارات، المال ليس بحصم

وقوله محمد رحمه الله في هذه المسألة: إن الشهادة لا تغني معناه أنها لا تقبل
على المولى حتى لا يخاطب المولى ببيع العبد، أما حصل الشهادة على العبد، ويتضمن
القاضي عليه، حتى يواخذه بعد العلق، هكذا ذكر شيوخ الإسلام، رحمه الله في شرح
المأثور، وهذا لأن المدعى ادعى على العبد الاستيلاء، ووجوب الدين في دمه،
وادعى على المولى ببيع العبد، فليس تعدل القضاء على المولى بعينه أمكن القضاء
على العبد، فيقص المأضي عن العبد حتى إذا خشي يواخذه به

وإذا كان يولي حاضرت مع السيد ، فإن كان المدعى ، ادعى استهلاك مال أو عصبه ،
فالتقاضى يقتضى على المولى ، وإن ادعى استهلاكاً ودية ، أو استهلاكاً بصفة على السيد
المتجاوز ، فعلى مولى من جهة ومحمد بن جهماد من جهة المدعى لا يسع هذه البنية على

أو سرق حمار أو رء، فعيما هذا القتل لا يشمل الشهادة، سواء كان لأحد حاضراً أو غائباً، وسواء شهدوا بالقتل مطلقاً أو كان لأحد حاضراً، نفس شهادة، ويقضى بالدية على العاقلة، وإن كان لأحد غائباً، لا تقبل الشهادة لأن القتل عبر داخل محبة الإذن، لأن تدخل لمح الإذن استجدة، والعقل ليس بمسجدة، وبما لم يدخل محبة الإذن، فالحال فيه بعد الإذن، والحال فيه فيه قبله سواء، وقل فإن لو قامت البيعة، وقضى بالدية على العاقلة، وإن كان غائباً لا تقبل، فكذلك بعد الإذن.

وإن شهدوا على إمرأ العبي والعسرة ببعض ما ذكره، لا تقبل الشهادة، سواء كان لأحد حاضراً أو غائباً، وإن شهدوا على عبد مأذون به سرقة عشرة دراهم أو أكثر، وهو يجهل، فإن كان مؤلفاً حاضراً قطع عنده جميعاً، وهل يصح السرقة إن كان أسهلها لا يصح، وإن كانت قائمة وتطاع على المروءة، وإن كان مؤلفاً غائباً، لا قطع للمد عبد أسر حقه ومحبته، وبصم المروءة، لأن خصم من القاطع المؤلف والعبد، واخصم في مال العبد، عند أبي يوسف رحمه الله يقضى بالقطع، لأن الخصم من المقطع العبد لا غير، والعبد حاضر، وإن كان شهيداً شهدوا بسرقة أقل من عشرة دراهم، نفس الفاضل بذلك، ولا يقضى بالقطع، سواء كان مؤلفاً حاضراً أو غائباً.

وإن كان شهيداً شهدوا على إمرأ مؤذون بسرقة عشرة دراهم أو أكثر، غائب، فالقاضى يصح ذلك، على العبد، ولا يقضى بالقطع في دور أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله، وقال أبو يوسف رحمه الله يقضى بالقطع.

١٤٧٨ - وبشهادة على عبد صاحب سرقة عشرة دراهم أو أكثر، وإن كان المؤلف غائباً، فالقاضى لا يقضى عليه بشيء ولا بالقطع، ولا بالمال عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله [وعند أبي يوسف] "رحمة الله بالقطع" لأن الخصم من المقطع العبد لا غير، والعبد حاضر، وإن كان شهيداً شهدوا على إمرأ العبد صاحب سرقة، فالقاضى لا يقبل هذا فيه أصلاً إن كان مؤلفاً غائباً، وإن كان حاضراً لا يسمح لبيعة على المؤلف حتى لا يقطع العبد، ولا يزاخذ مؤلف ببيعه لأجل المال. ولكن

المصبا الحادى والثلاثون

فى مصب الوصى والتقم وإليات الوصاية عند مفاسى

١٤٧٧٠ - زاد رب الرجز ما فى الطفة التى ميب، ورنه فى مدة أخرى،
فأدهى عليه يوم حمرنك واموالا، بل مصب القاضى هو المصب بسبب المعرمة
التيون والحقوى على جب^٩

ذكر احمد رحمه الله فى ادم القاضى أن هذه السدة إذا كانت منقطعة عن
نلك السلة، ولا تهاب العسر من هائلتي شيه، ولا يمس، كاد ملقاهى أن مصب
وصيا (فى ماله)^{١٠}

١٤٧٧١ - وذكر الخصاص رحمه الله فى معناه فى باب بقية الزوا
الرجز، ولم يوصى من عند، وه اولاده صغار وشبار، فالقاضى بمصب وصى من ماله.
قال شمس الأئمة لخراسى ونلقاضى أن مصب الوصى فى مال لبت فى ماله
مواضع أحدها أن يكون على التدين، لو يكون الزرة صغار، أو يكون لليب
لوصى بوصياها، لمصب وصى بمعد وصاياه، فإذا يقبب لوصى الوصى من هذه
المواضع، وفيه عدها فلا رم ذكر الخصاص رحمه الله فى ذر القاضى لا يحالف
ما ذكره منس الأئمة اخواني رحمه الله! لا المراد ذكره فعبس الأئمة رحمه الله
مصب الوصى لعدها الدين، والمراد ما ذكره الخصاص رحمه الله مصب الوصى لإليات
الدين

١٤٧٧٢ - زاد مصب الرجز، ورث عروضا ومختار، وعيب دهره، وله وورثه
كبار، فادعنت الزرثة عن نصيب، لذين، وعن بيع الله كة، وقد رب الدين، سلطنا
التركة الملك وأب عنه، فالقاضى هل مصب وصيا لمصب؟ لند قبل مصب، وقد
(١) حكى من حب طوم، قد من حاسية ط، ولا يؤتى كفتب كان بالقاضى ولدى فى الأخير، ولا
بأمر منه كان ماضى

قيل لا ينصب، وبأمر الورثة بالبيع، فإن أبوا حبسهم حتى يبيعوا، وهذا القائل ينصب هذا على المثل في باب الرضى إذا كان مسلطاً على البيع، وأبى البيع، فالتقاضي بهيره على البيع بائس؛ لأنه أفسح عن إعاء ما هو مستحق عليه، كدأه، فإذا حبسه التقاضي، ولم يبع لأن، يبيع بنفسه، أو ينصب وصياً لم يبيع للرؤوس لها، لصاحب الدين بقدر يمكن

وسئل شمس الإسلام لأوجتدى رحمه الله عن مات، ولم يترك شيئاً وعليه دين، فلو أدام م إسانه فيه، فله ذلك، يشم له من الورثة إن كان له ورثة، وكثروا حصوداً، وإن لم يكن له ورثة، أو كثروا غنى، فالتقاضي بنصبه وصياً حتى يشت الدين عليه، وهذا لطواب يحالف ما ذكره المصنف رحمه الله من مسائل المخطئة

١٤٧٧٣- وإذا نصب القاضي وصياً في شركة الأيتام^(١)، والإيتام في ولايته، ولم تكن الشركة في ولايته، أو كانت الشركة في ولايته، ولا يتم به يكونوا في ولايته، أو كان بعض الشركة في ولايته، والبعض لم تكن في ولايته، حكم عن الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله أنه قال: يصح النصب على كل حال، ويعقد النظام والاستعلاء^(٢)، ويصير الرؤوس وصياً في جميع الشركة أتب كانت الشركة، وقال القاضي الإمام على السعدي رحمه الله: ما كان من الشركة في ولايته يصير وصياً فيه، وما لا فلا، وقبل أيضاً شرط صحه النصب كونه النبيه في ولايته، ولا يشترط كونه الشركة في ولايته.

١٤٧٧٤- وإذا نصب القاضي مثولاً في ولعه، ولم يكن الوقت، والوقوف عليه في ولايته، قال شمس الأئمة (الحلواني^(٣)) رحمه الله: هو إن رعت انطاعة في محله صحيح النصب، وقال ركن الإسلام رحمه الله: لا يصح، وإن كان معروف عليهم في ولايته، بل كنز حنة القدم ثو أعمل غريبه، أو أعمل بده، أو أناس معنودين، أو كان

(١) حكاه في موطأ، كان في الأصل، شمس الأئمة

(٢) حكاه في طوم، وكان في الأصل، في شركة إسن

(٣) وكان في الأصل الاستعداد

(٤) حكاه في الأحمر

عليه السلام او هر که از مومنان است که در راه حق کشته شود، خداوند او را در بهشت خود قرار دهد و او را با خود ببرد. و هر که از کفار است که در راه حق کشته شود، خداوند او را در جهنم خود قرار دهد و او را با خود ببرد.

[illegible][illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب

بدين المال إليه حتى تثبت وصايته بالبيعة

١١٧٨٠ - وذكر الخصام رحمه الله في كتاب القصاص ، وحكي أن علياً قد خلافاً
منه ، وأنه كان أوصى به بقصر ديه القلى له على حد الرجل ، والمير الذي في يده ،
وصدقه الذي على يده في جميع ذلك ، أمر تسليم الدين والمير إليه ، وعرف به الوصي
والتوكيل على ظاهر الرواية ، والمفرد أن القاضي ولا به نصب الوصي عن المير ، وغير
الدين ، ولودع بقصر الدين ، وتسليم لودعة إلى من غير إقراره ، فلا يكون الأمر
بالسليم في هذه العسرة بحكم إقرارهما ليقتل بأن إقراره من حق المير صادق ملك
المير ، أما ليس للقاضي ولا به نصب التوكيل عن المير ، وأمر لودع والمدينون بقضاء
الدين ، وتسليم الرديئة إليه ، فكان الأمر بالسليم بحكم إقراره بدين عليه ، وإقراره من
حق المير صادق ملك المير ، فلهذا انفردوا

وفي إجماع الكبير ، أي على قول محمد رحمه الله أولاً بمر المير عليه
تسليم الدين إلى الوصي بمر المير ، كما في التوكيل ، ثم رجع ، فإن لا يصر تسليم
الدين إليه ، ولا بتسليم المير ، كما ذكر في الأقسام بواقع قول محمد رحمه الله
آخره على ما ذكر في إجماع ، فعلى هذا القول يحتاج إلى الفرق بين التوكيل وبين
الوصاية في الدين .

والفرق وهو أن الوصاية لا تثبت إلا بعد موت الوصي ، ولو تمسك بإقراره .
ولما تسلم الدين إليه بعد حكمته بموت الوصي ، ويصدق ما نوت أحكامه متممة إلى
ليت من من أمهات أولاده وغير ذلك ، فيؤدي إلى إثبات تلك الأحكام ، وإقرار رجوع
التوكيل على المير إذا حضر ، وجحد التوكيلة ، وهذا حكم غير ثابت ، فإن صاحب
الدين إذا حضر ، وجحد التوكيلة ، كان له أن يرجع إلى المدينين ، والعمل بإقراره لا
يؤدي إلى إثبات أحكام منعية إلى الغير ، فلهذا انفردوا

١١٧٨١ - ولو كان المير أقر بالثبوت ، وذكر الوصاية ، وإن كان كلف المير إثباته
البيعة على الوصاية أولاً ، لأن دعوى المال إنما يسمع من الخصم ، وإنما يتنصب هذا
الدعوى حسب إثبات الوصاية ، فإذا ثبت الوصاية بالبيعة ، حشد بهم البيعة على المال ،
وكذلك إذا أنكر جميع ذلك كلف الوصي إثبات البيعة على الوصاية والثبوت جميعاً .

ليست خصمه. وإن أقام حبيب يجمع أخته من على ألقا، ومن أم أبيه ولا على
الدار، ثم أقام أخته من أوصاية، لا تنب بينه على ألقا لأمه، ويومر بأهله: لا يبا
فأنت مر غير حبيب، لأنه لم يصبه من خصم في تلك الأقدار.

وإن كان الشهيد على الأقدار، والموت فريها واحداً، وقد أم بينه على ذلك كله
جسقة، فإن أم حبيبته رحمه الله لا يصب بينه على ألقا، ثم مر ١١٠٠، وقال لمر
يوسف رحمه الله، فصل بينه وبينها، ولا يؤتم بالإمارة، لكن إذا لم ألق
القضاء، فأنقاضي بعض ما يوصاية أولاً، ثم سألني، هكذا ذكر المصنف رحمه الله.

وفي موضع آخر، إذا دعى لا يذيل أخته على مال غيره، في حقه رحمه الله،
وعند محمد بن حسين، قال ثم، وأقول أي يوسف مصحوب من حقه ما ذكرنا في
الوصاية.

وإن أقر يوسف الموت، فأنكر الألقا، ثم يكن بعد دعى سنة، فطلب من
القاضي أن يحله على ما يبا، أحدهم قضى له، وإذا ألقا من الموت، وأنكر
لوصاية، كان للمهدي أن يصب وصيه، وهو لم يصب بسنة، لا يستحلها، لأنه لم
يصر خصماً بعد، وإن ألقا يوسف وألقا، وأفكر الموت، هل يستحب عنه؟ فالجواب
في غير الجواب في آخر كتاب هذا.

١١٧٨٢ - وقد كان يدعي عليه ألقا، وأفكر الوصاية، وقد رآه المصنف
أخته عليها، على ما دعى بالوصاية، والموت فأنكر الألقا، الذي ذكرنا، وإذا يكن
بذلك، كذا يكتب، هذا كتاب العهد عليه نقاضى فلا، إن فلا إلى يومه، حصر في
يوم كذا من شهر كذا، هي سنة كذا، فلا إلى فلا، وبما عرفته عنه سنة سنة
ووجهه، وذكره حبيب معه فلا ألقا معرفه مدعي، بالأسية وبسبب، أو ببيت
معرفه المدعي عليه بالأسية، وأسب، لأن المدعي عليه حاصر مثاليه يومه ما أخرجه،
ثم يكتب، فذكر مدعي عما يبا، وحصر أن أحياه فلا، إن فلا، بسنة إلى أبيه وجهه عند
أبي حبيب رحمه الله، في وراء مر ثورثة لأهله الألقا، ولما فلا، وإن ألقا فلا.

(١) حقه المدعي عب

(٢) وقد مر الأهل، من بيتهم، ولم يصب

وعلقتا، ومن السخا فلاة وفلاة لا يأت عسره، إلى يدكر بمر، لأن شركه بعد
الموت همارت حقا وبذلك يدرك، فهو يدعى بجد على عذر لهم، فلا بد من بيان
مستحقه

ومذكر أنه أوصو إليه في صحة عقله^(١)، وجواز أمره لا بد من ذكر صحة العقول،
وجواز الأمر، لأن الذهب، تصرف في، والتصرفات التي عليه لا تنحصر إلا في له
على، ولا غير شريك، لأن هو بذات الأمر.

فإن ذكر صحة البدن غير محتاج إليه، لأن الإيص، يصبح في المرض، كما يصبح
في شخصه، ثم ذكر في صبح مرضه، وما عطف بعده من قبل أن قال في صبح
مرضه، من قول محمد رحمه الله، قد علمه بوجاهة بغير النصيب.

ثم ذكر، وليس رحمه الله، وتوسى نفسه بذلك، لأن الوصاية إنما هي بالقبول، فلا
بد من القول، بل علم أنها

ثم ذكر، وإن لأخيه فلان لبد على، والآخر، فلان، الذي أمر به معه كونه
دعوت، وسبعة جهلا، ما يذكر حلول الدين، لأنه لا يصح حبس ما عيار حتى
لفظاته بقاء، ودعت، قال، ليس جهلا، أما إذا كان من جهلا لا يستل له حتى انقطاعه، فلا
شع دعواه، ولا بد من الوصاية

ثم ذكر، والله البية على ما انتهى، ولم يبد الجواب، دعوى، لأنه وإن ذكر
بالوصية، فإن لا ثبت بغيره على رواية كتاب الذهب، وهو قول محمد رحمه
الله حتى لا يرد من الدين، ويصح إيجبه، لأن المطر، لما استحق بعد دعوى الخصم،
ويقال يعرف كونه حكماً بآيات ثم صابه

ثم ذكر، وحصر من الشهود وجلب، فتشهدوا أن فلان، ليس فلان إلا ما قاله ليس
فلان أو حتى حصر، وقد عرفت به معرفة نفسه ونسبه وبه وجهه، كما ذكر المعرفة لتمام
تقديمه إماما شهيدا، ممنوع من روى عنهم، فالقضاء بالدين والوصية، دفع لتسليم، فلا بد
من معرفتهم به كغير الشهادة بذات الاسم، السبب بعد الموت

ثم ذكر، وبه وب من أوزنه فله فلان من فلان، وأما فلان من فلان،
(١) حكاه في ط، وقد في الأصل وم عقله وبه

وختين يقال لهما ثلاثة، ولان، واسين يقال لهما، فلان وفلان، وامرأه اسمها ولان
 من فلان، ولم تحصر، ولا بعد فادته وارثا غيرهم، يعرف القاصي هذين الشاهدين
 بالعدالة والرصاء، فمن شهدا بيمينهما شهدا به، وشهد أحد هذين شاهدين، وشهد
 آخر، فشهدا جميعا أن فلان ابن فلان أشهدهم في صحتة شعبه وبهذه، وخوار اسمه أنه
 يصل لأخاه فلان ابن فلان الذي حشر، وهو حاصر في مجلس الإشهاد رعيه بعد وفاته
 في جميع ما يحفظه،^١ نفس فلان الذي حصر وصيته إليه، وإنما ذكر وصيته بعد وفاته،
 وإن كان يصرف مطلقا بلفظ الإبقاء إلى ما بعد الموت، ولكن لو رده بحال حياته، لأن
 قال: أئنت وصيتي في حياتي، كان توكللا، فذكر بعد وفاته يهدم أنه لم يرد به التوكيل،
 بل أراد به كونه وصيا بعد الموت

ثم ذكر يعرف هذا القاصي هذين الشاهدين بالعدالة والرصاء في الشهادة، وإنما
 قيد في الشهادة لأن يحوز أن يكمن مرهبا، ولا تغفل مهلة له كان عنت

قال الحسن البصري رحمه الله: من الناس من أرجو شفاعة، ولا أهن شهادة،
 ثم ذكر هالك القاصي فلان ابن فلان، يعني لئدعي عليه عبد الله عليه فلان ابن فلان
 لأخيه فلان من الدراهم، أو صوته به

أما سؤال لئدعي عليه عبد الله عليه فلان؛ لأنه لا ثبت بوصاية وثبت صوت
 الورى بهذين الشهادتين توجهت الخصومة عليه؛ لأنه ظهر من الدعوى صلت عن
 الخصم، جازته الجواب، يسأل عن ذلك، وأما لأخيه؛ لأنه قد ثبت الموت والوصاية،
 وعدة يروثه بهذين الشهادتين، فلا حاجة إلى السؤال عن ذلك، ثم جاء إلى السؤال
 عن الدين الذي يطالب بها مدعي، وإنما يطلب لأخيل الأب بهذا فلان لأخيه فلان
 ابن فلان

ثم ذكر، فأمر عبده، نفس المدعي عطف أن فلان ابن فلان أخى هذا، الذي حصر
 عليه كفا وكذا درهمين، وقد سبغة بعد كذا حاله، فيسأل فلان الذي حصر، يعني المدعي
 القاصي إتمام القضاة، بما ثبت عنده من وفاة أخيه وعدة وولته ورعيه إليه، وإلزام فلان
 يعني المدعي عليه ما أمر به عبده فلان ابن فلان من الدراهم، لم صوته به، والقضاة

بذلك كله عنه، وقد مدعاه إليه، فإنه "أخضعه" إلى وصاياه، وهو المقصد بالكل مستحق عنه، لا أن القاضي بما يقضي ويلزم مدعى عنه ما أمر به عنده بطلب الخصم، وذكر سؤال المدعى لهذا

ثم ذكر وأبعد القاضي فلان أمر فلان القضاء بوجه فلان عن هذا المدعى الذي حضر وعنده ورثة فلان يكسب جميعهم، ثم يكسب على من خضع عيب التحليل الذي شهد بذلك عنه في شهادتهم، وأبعد القاضي فلان ابن فلان بهذا بصدق القضاء بوحية فلان بن فلان، بن حبيبه فلان في جميع تركته، ووردت هذه الوصية بما خضع عليه الشبهاء الذي شهد بذلك عنه في شهادتهم، وقد لا يشهد الوصية لأن كان ميراثه هو الذي ورد، عنه الورثة والقضاء على الشهادة، يذكر القاضي القضاء بما اجتماع عليه كل فريق عن حده بعدم أن القضاء واقع بأي شهادة

ثم قال وقد بعد أن استبقت عدالة وأمانة، وأنه موصى نفسك، لأن القاضي توهمه فسفه أو خيانه"، لا يقضي بوصاياه، يذكر ذلك ليعب أن قضاء وقع به محنة

ثم ذكر أنه مرة أن يوم في جميع تركه أسبه فلان بن فلان بصلح الوصي فيه بجد، في مدعى له عنه، والتم القاضي فلان ابن فلان الذي حضر بعض المدعى عليه، أقرب به عنه فلان ابن فلان من المرافعة الموصوفة فيه، ونصى بسبب كله عليه، وأمره بدفعها إلى فلان ابن فلان الذي حضره حتى أحياه عاد، وقد لأن فلان من القسمة عيقة عس حكمة محنت طبيب فيكون الدين لتعيب اصناف الدين به، ولكن إذا الأمر بالمدعى، بأمر القاضي مدعاه عن الوصي، لأنه قائم مقام من هو بعض حققة

س - ٩٠ - وأبعد ذلك كله، وجبى به على من سبني، ووصف من هذا الكتاب تحصر من فلان فلان يومك القاضي عبد الله فلان أمير مؤمن عن مغبة كذا

مع يكسب من مجموع تصاوير الناس في مدينة كذا، أما ذكر ذلك، لأن الشهادة على الحاكم ما يصح من التصاوير، والمقصود لا بعد لا بعد أمر القاضي، فشرط أن

(١٣) هكذا في ظ ولى، والى وهو الأصل وثب

(١٤) هكذا في ظ، وكان في الأصح يوم وصيته

المصطلح الثاني والثلاثون

في الفقه عيسى العائمه، والنقصاء الذي يتعدى إلى غير المنقضى فيه

ولقد تم بعضه قبل المطلق من الحسن في ذمة الله

١٠٨٥ - قال: نصيب على العائمه، والكتاب لا يجرى، لا يجرى عنه حصص
خاصة، من فقهين ودان، و... العائمه، وما يمكن، يثبت ما يكون المذهب
على... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، وما يمكن، يثبت ما يكون المذهب
الاسلام، حمله الله، عليه، عنه، له، ان يكون المذهب، من الفقهين، من فقهين
على المذهب، لا يجرى، ان... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، وما يمكن، يثبت ما يكون المذهب
هذا الاصل، من فقهين ودان، و... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، وما يمكن، يثبت ما يكون المذهب

... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، وما يمكن، يثبت ما يكون المذهب
... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، وما يمكن، يثبت ما يكون المذهب
... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، وما يمكن، يثبت ما يكون المذهب

١١٦٦ - ذكر في صلاي اجمع الاصل، رجع في الامر، ان... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، وما يمكن، يثبت ما يكون المذهب
... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، وما يمكن، يثبت ما يكون المذهب
... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، وما يمكن، يثبت ما يكون المذهب

... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، وما يمكن، يثبت ما يكون المذهب
... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، وما يمكن، يثبت ما يكون المذهب
... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، من فقهين ودان، و... العائمه، وما يمكن، يثبت ما يكون المذهب

فما ذلك من بعضه على العتق إذ ليس فيه إبطال من على عتق، بخلاف مسألة المصنف الأصغر، لأن من بعضه على عتق، لا يبره بإبطال نكاح العتق.

والجواب أن إبطاله على شرطه من حيث جعله من حيث جعله على العتق، وقد لم يكن من عتق من عتق، بقيت هذه النية، وبسبب إحصاءه من عتق العتق، وإن كان فيه إبطال من العتق، أفتى بعض المسأله من أنه نكاح العتق، ويقضى على إحصاءه من عتق، والأصح أنه لا تقبل هذه المسألة، ولا تنسب إحصاءه خصصاً من العتق، وبه كان يصره بهير النكاح، ثم عتق، وجمعه الله.

ومسألة إحصاء الأصغر، فقد على من حيث هذا القول، وبه يبره أبو كلاً على ما في المسألة، فبوم من ذلك الميع أو النكاح، أو الطلاق، على أن يجمعه شرطاً لنكاحه المصنف.

وصورة أن يكون ولد من الأصغر، إذ كان عمره سلباً من دارة، أو طلق امرأته، أو حبسها على من كان، فأنت وكيفية من إيجاب من قولك عمو الناس، والخصومة فيها، وبصورة، أنه إن عتق أصغر رجلاً فريد عمره من، ويدعى أن يرد له، وكذا ينص حقوقه على الناس، وإثباتها، وخصومة فيها وكافة معقولة بشرطه كين، وهو يوجب عمره، وعبراً من ذلك، وإطلاق عمره وحرته، وإن عمره كان دغ من عمره، وطاق امرأته قبل نكاحه من دغ، وقد عتق، وكذا من ولد من الخصومة في حقوقها، قبضها، وأن تزيد عتقك كذا وكذا، فبعض من دغ من عمره، إن يرد له، وكذا على الوجه الذي عتق، إلا أن لا أعلم له هذا شرط على كين، وهل عمره من النكاح، فيقيم حكمه القبيح على من عمر دارة، أو على طلاقه لمرأته، فبعض من دغ من عمره، وبه نكاح المصنف، وهو من المصنفين.

١٤٧٨٧ وقد عتق من كسب الحواشي، أو كسبه، به كسب من رجل مأناه، درهم، وغاب لمكونه، ودعى التكفل على الطالب أن الألب التي كسبها من دغ من عمره، وقال العتق، لا يل كسب من عمره، فالمراد من الطالب، وقد أراد التكفل أن يبيع به على الطالب مائة، لا تقبل منه، ولا ينسب العتق حصصاً من دغ، ودغ من دغ من المصنف، وأقام عليه على الطالب على

أن الألبه التي ندعى عنى من نعى حصر حيث نعى بيته ، لأن المطلوب عاقلة ، فإن
الذاتية جرت من العائب والمطروب ، وأحد المتعاقدين إذا نعى بسوء العقد ، وأنكر
صاحبه ، كان له الإتيان على صاحبه بالية ، وأما فكيف أجيب عن الخطأ الذى جرى
بين الطالب والمطروب

١٦٢٨٨ - والأعجب به ادعى فساد عقد العير ، وأراد إثباته مالبية ، لا سمح
بها ، لأنه ليس يدعى لنفسه حقا دعوى هذا الفساد (لا يصح حقه من هجر العقد العير) "
فيصير حصصاً ، فتمثل بيته عنى دعوى الفساد ، فأما فكيف يدعى الفساد يدعى "
لنفسه حقا ، وهو برده نفسه ، عن ضمان الكفالة ، فإنه يدور الألبه التي كفلت بها عن
الأصل كان من نعى حصر ، وليس المحصر لا يصير دينا يمسهم على اسم ، ومن لم
يكن الدين واجباً على الأصل ، لا يصح الكفالة ، فأنكسر بما يدعى من فساد عقد العير
يدعى برأيه نفسه عن الكفالة ، فكان دعوى الفساد سبب لنوب ما يدعى على الطالب
من برأيه عن ضمان الكفالة "

١٦٢٨٩ - والأصل أن من ادعى حقا على حده غير بسبب على العائب ، فإنه
ينصب المحاصر حصصاً على العائب ، ويقوم بتكرار المحاصر مقدم انكار العائب ، كما لو
ادعى عينا على يد إنسان أنه أسرقه من قلاب الثياب ، وأنكر ذو اليد ، وأقدم اليه على
الشراء ، ولعلك للعائب ، فإنه مقبل بيته ، وينصب المحاصر حصصاً على العائب من ثياب
الشراء حتى لو حصر الثياب ، ولتكر الشراء لا يكلف المائة البنية ، لأنه ادعى حقا على
للمحصر ، وهو استحقاق به حسب قواعد على العائب إذا كان ما يدعى من بسبب حقه
على العائب دعوى عن العائب ، فلما إذا ما يدعى من بسبب حقه ، فإن المحاصر الذى
كان قائما حقه العائب من كل وجه ، فلما ما كان يسمى من بسبب حقه دعوى على
الفساد يمكن الإتيان بانكار العائب متى حصر ، صاحبه " الإتيان بتكرار الذى قام

(١) هكذا في جميع النسخ ، ولكن المبرور غير مربوط

(٢) هكذا في جميع النسخ ، ولكن النسب والله كان يدعى نفسه

(٣) من ضمان الكفالة ، لأن يدعى حقا للعائب لا على العائب

(٤) من سبب حقه دعوى عائب من كل وجه

(٥) هكذا في ط ، وكان في الأصل دم فثقت

دعى له عه . يطل حتى الندى ، ولا يقص له شئ ، لا ، نعم ، لم يعد في حق
الندى ، حتى انتهى من قلب الندى ، لأن جوع الساعدين من الندى ، مع انفسه ،
ولا يصل هذا إلى حق في حق من صعد ، لا بعد عام الندى ، لا ، ثم يدرى الندى إذا
حضر الحاضر به ، قصص ، لا يلبث تصادقا على الله ، كما يسمي ، واحد المرئى ، لا صفير
عصبيه من الذين المستث ، كـ ، لا آخر حو الشاركة معه ، ثم إن شارك ، بالحق صر لا
يرجع على المطلوب شئ ، لا ، حق الشراكة إذا ثبت بإقرار الحاضر ، والله ليس يحجه
في حق الظالم

قال في ملاء متبري جريمه ' قال بويوسف رحمه الله ' إذ صدر الحماة
بالحال (أي جوار أفعى) شهيداً، بأن عسى أو خوس من مذوم بمانه، ثم قدم
الغائب، ثم يقصره سي، (عدا بدل هلي) وبعث إلى يوسف، في فاء أو سيضه،
لأن جرمه انصب، قبل حصره، ثم يطره، فاعترض هذه الموهبة من السوء

١٤٧٩- وادعني جئني وعلاي الخشب اسرب هذه الدار من عذاتي جئني
ياكف شوقهم. وبعد ما انتمى وانتم لقيت على ذلك فمضى لولس لولس بن حبيب يرضى
قدمته "يخضر" يحضر يوسف اندرة. فادعاه العبد. فلبث بقاءه اليه، وقال لولس
يوسف رحمه الله. بلقي ياد ركلها الخشب والاعان. ويدفع الي عاصم يوسف
الدار. ويوضع اليه. يرضى على يدين رجب بعد، قال "يوسف رحمه الله" ولا
تقسمها حرم يحضر العبد

قال في التلخيص بين قدم المؤلف، ووجه التردد، بطل نصيب من دفت، ووجه
نصيب الخاص، وقال هذا كلام، وذكر أصل المسألة في نسقي، على
الخلاص، وذكر هذه المسألة في التلخيص، وقال قبل هذه المسألة في من خاص، ولا
تقبل في حق العاصب، وم يذكر فيها خلافاً، وذكر الخصاص، مسألة على خلاف عمي
سب ما ذكر في التلخيص، وذكر بأن على قوله في يوسف راحة الله يريح نصيب
المالك من، أي دعى إليه، بعض من يدينه قالوا: هذا في أصل النصيب، راحة كما
هو مراد من المسألة، فإن لم يزوج المسألة ما لم يزوج، قال في التلخيص، ثم قد افترق

يصل لا يسرع ، لانه لو كان حاضراً ، وأراد قبضه بنصيبه قبل إبداء الشئ ، لم يكن له ذلك ، فخطأ بيت أبوي

ويعصم قالوا : فقد الشئ يحتاج إليه للدفع إلى المشتري ، وحي لا يدفعه إلى المشتري ، بل يصعه على يدي العائت ، ويد العائت من العيس يظهر به البائع ، كما أن يد العائت في امر من يظهر به المربى في الحس

١١٧٩٣- قال في كتاب الأقضية : وإذا أذى رجل على رجل أنه كان لأبي على هذا الرجل ألف درهم ، وحده مات أبي قبل استيفاء ثمنه ، وترك من الورثة ثلثاً واثناً عشر ، وهو حائث ، وأقام البيعة ، وطلب نصيبه منه ، فالعاضى يصيب بنصيب الحاضر والعائت ، حتى إذا حضر العائت ، لا يكلف إعادة البيعة ، ولم يحك خلافاً

١١٧٩٤- وذكر في كتاب المسوط : أن هذا الورثة إذا أقام البيعة على القصاص من رجل ، تمت ذلك في حق جميع الورثة ، حتى لا يكلف بقية الورثة إقامة البيعة إذا حضر من أبي يوسف ومحمد ، وعلى قور أبي حنيفة رحمه الله ، ينسب حق الحاضر بهذه البيعة ، ولا ينسب حق العائت ، حتى يكلف العائت إذا حضر إعادة البيعة

١١٧٩٥- وذكر في دعوى المسوط : أمر من يدي رجل أقام رجل البيعة أن أمه مات ، وترك ماله سائر ميراثاً له ، ولأخيه فلان لا وارث له غيرهما ، وأخوه عائت ، فإن انفاض يفتى بحصة الحاضر ، ويسرع نصيبه من يده ، ويسلمه إليه ، وأما نصيب العائت ، فهو من يدي اليد حتى يحضر العائت في قور أبي حنيفة رحمه الله ، وعلى قور أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، إن كان من يدي العائت ، كما هو موضوع المسألة حتى احتجاج إلى إقامة البيعة ، يخرج نصيب العائت من يده ، ويصعه على يدي عائل

وإن كان مخرأ بترك نصيب العائت في يده ، قالوا : وهذا استحسان ، فلا ترك نصيب العائت في يدي ذي اليد ، ثم حضر العائت ، هل يكلف إعادة البيعة ؟ ثم يفكر محمد هذا الفصل في كتاب الدعوى ، واختلف المسايح رحمهم الله على قوله أبي حنيفة رحمه الله ، منهم من قال : يكلفه إعادة البيعة ، كما في مسألة الخصام ، وصيم من قال : لا يكلف إعادة البيعة ، وجعل هذه المسألة على الوفاق ، وهو الصحيح

وعلى مسألة دعوى الميراث يحتفل أن يكون هي لأحكام الفصاح
مسألة الفصاح، صاحب الفصاح ذكرها مطلقاً من غير خلاف، ولكن هذا ليس
بصحيح، فقد حكينا أنما من أنسى أياها هو الوفاق، وبما هو حقه إلى الفرق
بين الذين يورثون، الفصاح من عروب، وسأج أيضاً إلى الذين لا يورثون
بجهة الإرث من الذين المستوفى لا بجهة الإرث.

أما الفرق بين الذين يورثون وبين الفصاح أن من نفس بين الوارثين يثبت
الذين يورثون، لأن الميراث من الفصاح مبدأ على حكم ملك ليس، على ما عرف في
موضع، فالدعوى تقع بمورث، وأحد الفروع يتصب حصصاً من ذلك من جميع ما
يدعى للميت، أو يدعى عليه، فثبت مدعوه وبيته جميع الذين يورثون، فلا يحتاج
إلى إثبات إرادة الميراث، ولأن هذا الميراث فلا إلى الفصاح في مسألة الفصاح أن الفصاح
لا يكلف إعادة إليه على قول من يورث من حقه راحة الله، وأما في فصل الفصاح فالوارث لا
يثبت الفصاح للميراث، لأن ملك الفصاح ملك الميراث، فيستحق ثبوته على لا يقتدر
على الاستيلاء، وإذا ثبت الفصاح فلوثة إبقاء، وأحد الفروع لا يجب حصصاً من
بأنه الورثة بما شئت بهم الله.

وأما الفرق بين الذين يورثون بجهة الإرث وبين الذين المستوفى لا بجهة الإرث أن
في الذين المستوفى بجهة الإرث الوارثين يثبت الذين للمورث، وهو خصم من المورث
من جميع ما يورث، لأن في الذين المستوفى لا بجهة الإرث، يثبت ذلك عما ابتداء،
وأحد الفروع لا يورثهم عن الآخر في إثبات ذلك له.

١٤٧٦ ومن جنس هذه مسائل مسألة الفصاح، وهو عروب ربح، على
رحل أنه ذهب له، ولعلنا بعانب هذا، وسلمها إليها، فإن كان عروب سبباً لا
يحمل الفصاح، صحت هذه الدعوى، وقبلت بيته في حق الخصم دون الدائبة على
أثر حقيقة رضي الله عنه، وعلى قول أبو يوسف: مقبل يثبت في حق العائش أيضاً، كما
في الفصاح، وإذا كان عروب سبباً يحتفل الفصاح، فإن كان دائراً، ثم تصح هذه
الدعوى عند أبي حنيفة، لأن هذه مدعى من الرجال فاسده، واعتداه من العار من
رحل من صفة، فشرح هذه الدعوى

١٤٧٩٧ - ومن بين هذا أصالة الرمي - وصور رب - رسن اذعر على رجل ابي
وفلان للغائب ١ تب من هذا الرجل الغر فتنى في يده يدين لهذا عمه ، ثم به اسوف
عند ، والى م عن ذلك به ، فعلى قول لى حنيفة رضى الله عنه لا يبقى عند لسته ١ لأن
عند لقا على البه فى نصب الخصم لا غير ، و ان مبهز بها ، لأنه يصير رضى
الانشاع ، ومن شاع لا يجوز ، ما يحتوى لقسمه ر ١ لا يحتل الخصم فيه على
اسود

١٧٩٨ - ومن قد جلس عساة الوصية ، وصور رب - رجبا عات وانوس
يوجد الا شئى لاس محسوس فى كتاب وصية ، محضر و خدمهم ، وقدم بعض
الوصية ، واقدم البينة على الوصية ، فعلى قول لى حنيفة ، صلى الله عليه وسلم يقتضى بصيب
الحاضر قول الله ١٠ ، وعلى قول لى حنيفة ١ ، حصص جميع ، وعنده حتى اذا حضر
الطلبه لا يكلف إعادة البينة شيئاً .

١٤٧٩٩ - ذكر فى كتاب الانقيص عن لى يوسف رحمه الله ثلث رجل اذعر
على حطب ما لى من ، واحدها محضر يجمع ، ١ آخر منه ، وانام على ذلك
منه ، فان اذ حنيفة صلى الله عليه وسلم انقضى بالان على الهد والغلب جميعاً
هذا شيخ ثو بكر الزرى الكبير رحمه الله قد اجاب عن اصل لى حنيفة
رضى الله عنه لا ١ لم الـ الحاضر لا يجب جميعاً على الغالب عند لى حنيفة
الملك

قال محمد ، وادب فى المنقى عن لى حنيفة رحمه الله ما لى انقضى على
الحاضر نصب الحال ، وقال يوسف رحمه الله انقضى على الحاضر والناكث بجميع
ذلك

واهم بان محمد ١ رحمه الله ذكر هذه المسائل فى المعروط ، واحكام فى الكل
على خطه احدث انى حنيفة رضى الله عنه انقضى على الحاضر ، وللحاضر يقتصر
عليه ، ومما يجب الانقيص ذكر فى بعض هذه المسائل ان على قول لى حنيفة رحمه
الله يقتصر القضاء على الحاضر ، وذكر فى بعضها به يقتضى القضاء على الغالب

ومره ذكر قول لى يوسف رحمه الله مثل قول لى حنيفة ، ومره ذكر قوله ،

هذه هي، ثم الباع نفي حد الباعين، وإتمام عليه نية له على هذا، على خلاف
الاعتناء بغيره، ولكن وجهه من حيثها كقول من صاحبها بأمره، فإنه يقتضى له على
الخاصة ما كان في غيره، من حصر الثابت لم يكن له أن يأخذ، إلا بحصر ستة، وهي
الأصلية عليه، يرد به أنه إذا حدد الثابت قبل أن يأخذ، يباع من الحصر شيئاً لا يتجاوز
تقاييم أن يأخذ الذي حصر إلا بحصر مائة، وهي الأصناف، على أن النقص على كفايه
له بها قضاء عليه، والنقص على الكفول عنه لا يكون حصاً، على الكفول.

۱۶۸۰- نو کاس بر حق علی و حل آفت و هم، و جب کسبیل بامم تظالم،
و ناطق قس: احوال من او بنی الکعبل، و انهم عنه به ان لی عبد اکفاء و قلال
کفیل بما یأمرك، و به بقصی علیه و هم، و لا یكون مد، فضاء عنی الکعبل، حی
او نتر الکعبل، پس که آن احد منه تفتیل من یبید الی، عه

قال ابن سبغويه رحمه الله وقد يلزم القدي عليه الأصيب ولا يلزم الكبيل، ألا ترى أنه إذا عثر الكبيل لا يبر أصله، أما لا يجوز أن يلزم الكبيل بحكم التكليف. ولا يلزم الأصيب، ألا ترى أنه إذا برأ لأصيب من الكبيل، وإذا لم يكن من ضروره انقضاء بقوله على الأصيب وجوبه على الكبيل، لا يتصلب الأصيب حصفاً عن الكبيل بحكم التكليف منه، إذ كان من ضروره وجوب المال على الكبيل بحكم التكليف وجوبه على الأصيب، فيصعب الكبيل فيصعب من الأصيب.

۱۶۸-۱ وادعنی وحی علی روحی ملک کعبت من اهل بیت العباس ح وروحی
 یلقب درهم، وکل واحد منهم کلیل من صلبه : وایام عیسی مدت بیست و نه روز و در هر روز
 یلقب درهم، ثم حصر العائب، وقله ان یأخذ العائب بحیبه الا ان یأخذ حبی فیض من
 عیسی الحاضر فیض یب علی : کلیل عر انقلوبه و عن الکتابین : لا یمن انی یولم
 آخیره کلیل من کل واحد منهم ، ام یکنی له یز ادنی ، ویرحم واکمل انی لعلی علیه
 الاصل

١٤٨٠٦- وی نوادر سرسبز از ملک علی بیگ صف، رحمه الله، جز اولی
شراء و کلام من بعد هر نویسنده، و بعضی قصور و بعضی عیب و بعضی مشق
مستند به مصحح محمد لکیم، باجماع المصنفین علی ٥٥ و ٥٠، و بعضی از تفسیر لا علی

الحاضر في منصبه عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وهو قول أبي يوسف أيضاً، فليس حقيقة وجوبه من غير أصله، فإن من أجله أن الحاضر لا يتعصب حصصاً عن العتبات في مثل هذا، فلا يكره القضاء على الحاضر قسماً على العتبات، إلا يرى أن البائع لو كان واحداً، والمشتري ثلثه حاضر وعتباته، فالحاضر لا يتعصب حصصاً عن عتباته

وأما بوجه سب وجوبه من فرق بينهما إذا كان المشتري وحيداً، والبائع ثلثين، وبما إذا كان الثلثين واحداً، ومشتري اسان، فهذا قياساً إذا كان المشتري وحيداً، وأما إذا كان القضاء لا يتعدى إلى عتباته، فهذا إذا كان الثلثين واحداً، أو المشتري اسان أن القضاء يستعمل في ثلثه عتبات

والمراد بـ يتبع إذا كان اسان فهو العتبات غير متصل ببعضها، لأن نصيبه صهرته، فلا يتعصب الحاضر حصصاً عن ذلك، فلهذا إذا كان المشتري اسان، فهو الحاضر متصل بحق العتبات، ألا ترى أنه لو غاب ثلثين مبيع، طس حده، ثم يبيع، فبما أن الحاضر حصصاً عن العتبات

هذا إذا كان الحاضر مبيعاً يصيب العتبات، وإن كان جاحداً يصيب العتبات، فالقاضي يقتضي بالمدار كتب يستدعي، فأما نصيب الحاضر، فلا يملك، وأما نصيب العتبات، فإنها انصب حصصاً عن نصيب العتبات من ثبات الملك له في نصيبه، لأنه لا يتوصل إلى إثبات ملكه على الحاضر في نصيب العتبات، لا بإثبات ذلك للعقبات، ثم يؤثبات بشره عليه

١٢٨٠٣- راد، انتهى منه، أو سبعة، أو رهن من رحبه، وأحد طرفي حصره، والدار في مد الحصر، منقضية على الهبة، المص، أو على الصلقة وانقضاء، أو من الرهن والقصور، فإن على قول أبي حنيفة رهن الله هنا لا تقبل هذه أثبه من حصر الرهن، لأن هذه النصبة يقتصر على نصيب الحاضر، ووجه المصاع باطل، فأما في هذا، فإن كان لا ياحتمل تقسمة، فبما سب من حق الحاضر دور العتبات، لأن القدر، وهو هنا مكي، لأن الشيء فيه لا يجمع جوار به

وأما في قول أبي يوسف رحمه الله، في فصل الرهن لا يقبل هذه أثبه أصلاً، وهي الهبة وانقضاء، إن كانت الهبة والصلقة مما لا يحسم لحظي على الحاضر والعتبات

جميعاً حتى إذا حصر المص، لا يكلف المدعي اعداده اليه عليه، ومصفي عليه يتكاثرة، و- كتاب بهبه والعبد، كما يقسم، فالتقاضى بنفسه بهبه الكا، ولكن يتعدى المص في احوال، وفي المص الآخر يتوقف على ان يحصر بعائنه، فبعد عليه

والمدعي بهبه ان يثبت ذلك في ملكه باله محلي في المصلحة، ألا ترى انه إذا ذهب دونه من رجعي، وسلم اليه صاحب على فويها، ويثبت لكل واحد منهما ثلث في المص بالهبة شاعرا، وإذا جرحه في، فحمله، جرح العور في التصديا بالهبة يجمعها، ولكنه لا يثبت "على المص حتى يحصره" ناد حصر بعد عليه، وأما امره، فلا يجوز مع الشروع بحاله، فلا يجوز القول بتعدد المص، (سوته في المص) دون البعني، فهذا يظن من الكل

١٤٨٠ - قال ابن سبويه عن محمد بن حمزة انه روى عن علي بن رجل مالاً. ففرضي التقاضي به على المدعي عليه بهبه أقامه، ثم قال ماضي عليه، أو ما تقول له وربه. له ما يني بعد من يد أقولم. وهم معززون ففرضي عليه قال لا ادفع إلا، المدعي من ثابت شيئاً حتى يحصر هو إن كثر غائباً أو ورثته إن كان، "أد التقاضي مص باطلاً، وليس من الظاهر حتى ثمان دفع حله إلى التقضي له، فبعداً أنه دفعي هذا الدين أو يريه، فبعد الأمر لهذا، وإلى هذا ناس من محد رحمة الله في التكملة، قال لأمي لا أدري من الذي نصيب عليه مص، بهبه، أو ورثته، وفي رواية ابن سماعة - هو محد رحمة به بهبه

١٤٨٠ - ٥ ورد عن ابن سبويه، أو صلت بعد بهبه اليه عليه فيقول قصته انتقاضى عليه، ولذا رتب اليه في سر والعلانية، فالخاص لا يقضي ملك اليه، حتى يحصر العائنه، أو يانيه، أو يحصر وارث الميت إذا حضر دونه من هؤلاء. فالخاص بالخصي عليه يثبت اليه، ولا يساج إلى إعادته اليه لظنه، وهو كالمص المدعي عليه أكثر مما لا يراه المدعي بهبه، فالتقاضى بنفسه على بقراره في حال مجتمعه، فبعد هذا يظهر ان كان يقرر له بهبه، فالخاص يأمر من في حقه المصم إذا كان يقضي في يديه

منك، وحدثه محمد بن ذلك أنه، وهذا الله ينكر ذلك كله، ويقول الجارية حلوس، فالتقوى هي الجارية فرد عبد الله: لا إله إلا الله عليه لعبد الله، وبعضى بالنفس لإبراهيم على محمد، لأنهما تصلا على البيع والتسليم، وتصادفهما حجة في حقهما، فلو استحق وجن الأمة من يد عبد الله بعد ما أخذ إبراهيم الثمن من محمد، فأراد محمد أن يرجع بالنفس على إبراهيم، وقال الجارية التي اشتريتها منك، و«عليها الاستحقاق»، لا يكتف إلى ذلك، لأن القضاء بالاستحقاق على عبد الله انصر على عبد الله، ولم ينص إلى محمد.

والأصل أن القضاء بالملك للطلق على ذي اليد، فبعض على ذي اليد، وعلى من تلقى ذو اليد، فبعض على وجهه، ولا يكون قضاء على الداس كناية لما بين بعد هذا، ويروى اليد وهو عبد الله لا بدعي تلقى لذلك من جهة محمد، ولم يصح محمد مقضياً عليه بالقتل على عبد الله، وما لم يصح محمد مقضياً عليه، لا يرجع «لنفس على إبراهيم» والذين على أن محمد لم يصح مقضياً عليه من هذه الصورة أن محمد كذا أقدام البيعة على استحقاق الجارية بغيره، فاشترها من إبراهيم، وهو يملكها، صلبت، ولو صار مقضياً عليه، فبعض بيعة.

وكذلك نرى أن الذي استحقها على عبد الله استحقها بالبيع، بأن أقيم بينه على أنها جاريته، وتحت من ملكه، وبعضى القاضي بها للمستحق، لم يرجع محمد بالنفس على إبراهيم، وإن ظهر بينه مستحق أن إبراهيم باع جاريته الجبر، لأن القضاء بالاستحقاق انصر على عبد الله، ولم يصح محمد مقضياً عليه.

سأله وهو أن دعوى الشائع ما غير محتاج إليه، لأن المستحق خارج، ألا ترى أنه لو أقيم البيعة على المالك المطلق، قلب بيعة، فبعض هنبار دعوى التنازع، وبقي دعوى لذلك المطلق، لا يصح محمد مقضياً عليه بالقتل على عبد الله، فبعض هذا.

قال في الكتاب: ألا ترى أنه محقق لو أقيم بيعة بينه وبين المستحق بلا الجارية جاريته، فاشترها من إبراهيم بكذا، وهو يملكها، أنه بعضى به محمد، ولو صار محمد مقضياً عليه بالقتل، على عبد الله، لما قضى له من على مسألة الاستشهاد.

فقال: لو أقيم المستحق البيعة على محمد أنه أمته، وتحت من ملكه، قضى بها.

اعانة آية عليهم، ولكن بعد انهم انتم على حجتكم

١٤٨٩٩ - راجع من محمد وجلاله ورفاهه عن أبيه، راجع أحدهما فنعهد
من رجلي مع آدم رجلي به له داره ورفاهه من له دار الغائب على مسمى
على سائقه، راجع على راجع غائبه على الفتيحة إلا ان بعد الفتيحة حريوتها
على به

١٤٩١٧ - راجع آدمي انه تأعجب به سائقه، راجع به من راجع، ونما على
حجة بولنت، وبمن هذا الشيء في هذا التي أحضره، راجع في هذا كليل الغائب
وهذا الجاهل به من هذا الشيء، راجع منهم عن أبيه، راجع على الجاهل
بمنه على به، ولا على له كليل الغائب

١٤٩١٨ - راجع في ذلك كونه من هذا الذي أحضره، راجع به من راجع، ودفعته إلى
كثير من به من به، فقال كليل هذا في به من به لولده لم ينجي
قوله، وهذا، لسأله أسره إلى أن يذوق له من به كليل أحد له به به
خمساً على أبيه، كان العين في به

١٤٩١٩ - راجع في راجع محمد وأحمد من فاني به من به، راجع
سائقه والغائب، والصغير والكبير، وأنهم راجع القبة على بعضهم به استمر وأحمد
الفتاة في أرضه غصن، وهم به كبير لا يغادر من له به منهم، راجع كليل لهم
وكلا، وقصبت على وكليله

١٤٩٢٤ - راجع من محمد وسائقه راجع في راجع راجع آدمي
فرهم، وقصبت سائقه، راجع من راجع سائقه، راجع البائع سائقه
وقام الفتيحة، راجع في راجع الفتيحة، راجع في راجع الفتيحة، راجع في راجع الفتيحة
غائب، وقصبت راجع الفتيحة، راجع في راجع الفتيحة، راجع في راجع الفتيحة
ونبه لمرجع والغائب

«سواء، فمن كنهن إلا واحدة، فانقاض يهوه عهد حتى بعد أن لم يلبس حفاضة، وان
أحمر ملك، فالقاضي يهوه ايضاً» لأنه أنه ليست تطفله، رسم بشرط وموافقا
وهكذا ذكر في شرح القدوس، وذكر طبع الإمام لأجل شمس الأئمة، سرخصي
رحمة الله في مقدمة السلسلة أن لا يخلط، فتأمل عند المبري

١٤١٦ - إذا قضى القاضي بحضرة، كمن لعبد أو بحضرة، أو حتى تمت،
يقضى على العبد وعين سيده، لا يقضى على له قيل أو حوص، ويكتب في السجل
ثم قضى على سيده، سي للعبد، لكن بحضرة وحده، وبحضرة وكبه

ذكر الخديف رحمه الله في أدب الخصم في باب العدوى، ذكر القاضى
رجلاً عازماً دعوى عليه كذا لا سخر الف للال، ويسخر الله ربه موكل، أتموه
على القاضي عليه، كذا ذكر القاضى الإمام عبد الإسلام، رحمه الله، وعليه بعض
تفطه، ويظهر من ذلك، أنهم هم الله القاضى على من، وهو الأصح، لأن
مفعلة تعالى على الله

١٤١٧ - أنه يوجب إراك ذلك عقير فاصل عن صاحبه، بحسن أبعده، ويقضى
الدين، وإن كان لا يشرى، لا يفسد دليل، كما ذكر الخديف رحمه الله في باب الحرس،
وإن لم يتبع القاضى عن البيع بطلب، فانقاض حل بعهده ذكر في جامع الصغير ١٠٠ في
كتاب القضاء، أن بعض لا يبيع مال لغيره شحرس لا يشرى، ولا يفتار
عنه أي حيلة ومن الله عليه، لكن يهيه، ويأمره بالبيع، لا يره من يبيع بعهده،
وعندهما، فمهم لا يبيع لغيره ولا يه واحدة، ومن بيع العبد أو العبد، كذا
في ريتين في شرح كتاب لألفية

١٤١٨ - وإذا أمر امرئ بالبيع جال، وعاد الف، فبأن ورثه بعد موته من
الأعداء أو جال كاد، فم صبح يهرزه، وأن، أيادته عزم بملك، وأرادوا الخلفه
على ذلك، لم يكن لهم أن يحدوه، لأن وقت الف رار حو، ليرتد، به ركة، معة على
القر، فصيح الإن، وحس تعزف معهم لم ينس محاصر، صفاً صغيره، ولا يكره لهم
ولاية عليه

١٤٨١٩ - وقد حجب المرأة وجهها عن زوجها أو بغيره من معال الزوج
تقاضي بعضها من بعض، وقد في موضعها من الدين لتكويها، فالتقاضي
لا يحجبها، ولكن يصير من قول الزوج، ذكره الخلف في رحمه الله في باب مطالعة
للهر

وقيل يسمى تقاضي من حجبها لأنها إذا حجب وجهها، ولم يمسها
شبه حجب نريد، ومن التقاضي يقول لهذا أنه إذا لم يحجب الروح، لم يحجب
روحك بحكم جسمك منه، ولا لا أحسن الزوج، وعلى التقديرين جميعاً يقع الأمر
من فعلها إلى ما يريد

١٤٨٢٠ - وقد في المذهب أن يبيع عتقها، وأقصى حقه، ذكر صاحب شرح
مختصر المصنف في قوله مذكاة أن القضي لا يصح من يزوجه يومين، أو ثلاثة
أدعى على حره لا، وأنكر المدعي عليه ذلك، ثم ادعى عليه من زوجته نحو
ذلك لسمعتها من هذا، وحرم هذا بالكلية، والمدعي عليه مكره المال والاستعمال
بجسمها، والتأنيب ينفذ على أهل وظل الاستعمال، وقد قيل يحلله على له
لأنه لا استعمال بغيره، ولا إقرار حجة المدعي، والمدعي عليه لا يملك على حجه
الفتى - فإنه لا ينفذ الله المدعي به - ألا ترى أنه لو ادعى عليه الاستيلاء فمر
الإقرار، أو ادعى عليه حقه بسبب الخط، وأنكر المدعي عليه أن يكون هذا عتقاً، فإنه لا
يخلف على ذلك، وعلى ما ذكرنا

١٤٨٢١ - وهي ما درس رسم "هي مصنف حقه على ذلك لأحد في
عبدك قلب درهم، فقال ذلك الرجل إن عتقت أقالك على ثوب، فعتقت الرجل،
فأنتها إليه، إن أراد عتق السرط الذي شرط، كان له أن يرجع به مع إليه

١٤٨٢٢ - في وأدعت الزانية في كتاب الدعوى ولو السقطت أو الطائفة
فقد رجلا المصنف، وقد أنما هي ذلك - هل له أن يعقل ذلك؟ لا ربه بهذه المسألة في

(١) مذكاة في طو الأصل كـ في م الأبناء

(٢) مذكاة في طو، وكان في الأصل بواو رسم وهي بواو في م ساجدة

النكاح، قيل^(١) ويسمى أن يكون النكاح على التفصيل، أن قلده بعد مسابغها، وجعلها
وردة، لا يمكن قبول ذلك الأمر، وذلك التقليد بعد ذلك، وهو قلده بغيره، المعاني، بأن
معت إليه المسر، فردد، ثم حين كان له ذلك^(٢) استدلالاً بما ذكر في كتاب النكاح، أن
المرأة لو كانت المرحلي، أنى روي نفساً منته، فلم يقبل الروح من ذلك المجلس،
وقبل في مجلس آخر، كان له ذلك^(٣)، لأن النكاح في الخطاب، والكتاب في صفة
حكمون بالكتاب، بالثبوت، فكان به أن يعمل، فكذلك حتى المسر بلقاص، وهو كان بغير
المعاني، ولكن ما رده لا بالكتاب، فكذلك^(٤) ليس استدلالاً بما ذكر في كتاب النكاح، إلى إذا
ردا في غير وجه، لو كان روي نفساً، فكان لهما أن ضللاً بعد ذلك ما لم يحسم الموكل بوجه
والموصى بالرد، لأن الرد من غير علم الموكل والموصى لم يشج، رد به بفتح الرد كما
حكم المولى، إلا بعد، بأن، به حمل قولهما، فكذلك به يجب أن يكون كذلك

١٢٨٧ - رجل أخرج منك ياقره رجل، فقال المولى: قد أقرت بنت لهما الخال،
إلا تحت رداء امرأى يحلف المولى، كما أقره النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: بل أنت
منك، إلا أنت أميتي، فبها يحلف مدعي السر، فحلف بالطلاق ولا عان المصلحة
لم يحور أنكر ما يجب رحمهم الله، وإذ بالغ السمس في ذلك نفس بأن لم أر في
الطهني

١٢٨٨ - رجل أزوج أم ولد له بنتاً في جهنم، وأل^(١) أقرى بينهما أقرى،
يحلف لكل واحد منهما بالله ما نوي بها قبل صداقته، فإذا طس في النكاح بعد
بأنهما شاء، إذا حلفا، وحلف تحت نكاح الأخرى، وإن يكن برماً نكح حقه،
ويقبل نكاح الأخرى، وهذا من قولها، أما على قول أبي حنيفة، حمله أنه لا يجوز
الاستحلاف في النكاح، فلا يثنى هذا الفصل على قوله، المدعي عنه الذي إذا قال أنا
ببداه هذه الد، ومدعي يعلم بذلك، وحلف بين مدعي، لا يحلف المدعي،

(١) حكاه في الأصل وم

(٢) حكاه في ط، وكان في الأصل و، كما حكاه

(٣) حكاه في ط، كما في الأصل وم، وأخطأ كالكتاب

(٤) وكذا في ط، وذلك

لجوراني يكو به هو عليه عا^١ يكو ليلا^٢ يديعي، ياز به شدي عليه يفر
الشعبي^٣ يديعي يفر ياز به سب^٤ لقا^٥ يديعي يفر ياز به يديعي يديعي يديعي
الفاكهم^٦ لقا^٧ يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
لجوراني لا يديعي يديعي

١٩٦٥ - ياز به يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي

يولوراني يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي

١٩٨٥ - ياز به يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي

الفاكهم^٨ لقا^٩ يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي
يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي

١) يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي

٢) يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي يديعي

يحيى في هذه الصورة، ونقص المدعى عليه بكوله لا بعد قضاء،

١٤٨٦٧- [رحل شها على على محض من المحقق، وكان مشهور عليه بعد
حياته، فقال ك عيسى ملاك اعان، إلا أنه أعان، وأما إليه من ذلك، فإن
تخاصم يقضي بأنه أعانهم، ويحكم ذلك قضاء على مولاها، حتى هو حصم أبوك،
وتحکم العتيق، لا ينصب إلى إنكاره.

١٤٨٦٨- وفي المذهب، ونو صاب رحل، ولا يحسم به وارث، فباع عتيق
ذله بحدود، وفي شهر الورب، فابيع ماضي، العتقوى خلاصة رحل له على نحو
دعوى متفرقة من الدراهم والمنايا والقباض قال بجمع دعوى للحد ويحلف بحد
وحد على ذلك كله أي، ويثبت له حقه الفضي على الساب في موضع وجب
التعليق على العلم بحسب في حلف، لأنه أرفق المستحق منه وزاد

١٤٨٦٩- طلب مدعي على المدعي عليه، فقال المدعي طلب أخرج كرسه
حصلك لأعز منه، والمصر من القاضي أن يأمر بذلك، أحسن الفاضل إليه، ولكن لو
أمر لا يجبر عليه، وهو غير ما مر عليه المدعي عليه من القاضي أن يأمر المدعي بذلك
فب

قاضي العسكري لا يلايه له على غير أهل العسكري، ولا بعد دعواه على غير أهل
العسكري، إلا إذا شرع بذلك عند التعبد، وإذا كان الزوج من أهل العسكري، وهو به على
في السوق ومحترف، فهو من أهل العسكري.

١٤٨٧٠- سئل شمس الإسلام الأثير جليل رحمه الله عن رجل من أهل بغداد سئل
علماء حوزة، وصلى إلى النوى، ثم أتى على القنصل فبأنه سبب الشيوع من
يسن القاضي، رد حوزة الحكم بصدقه المدعية على فرد من يرى ذلك، ونقص حوائج
من علمه حواله، فل يله يشاهد قال بحد كلف، لأنه بحد شاهد في هذا
المسألة لا يثبت حلال في رده، فذهب فرحل على خيرا، ثم شهد بعض فقهاء
حيزه على القنصل، لا يثبت عليهم لأن الخوار ليس بدارم

١٤٨٧١- المدعي لا يملك ترويع الخصم إلا بد كتبه في مشورته ذلك، إن

مات الفاضل قبل انهاء البرز من كتاب الفلك بسبعين ورقة ، و قد مر الاثني المجلدات
وحسنه الله في أول الصفحات من آداب القاضي .

وفي يد ابي السمي واصل كرخ وفاضل حيدر ابا النقيب ، فقال أحدهما
لآخر : قد جازا أو رعا ، فكنا لا يعضي به ، حتى يبعث به ابا الفسفة في كتاب
الفاضل إلى الفاضل ، قال : قد اذالم يكن كذلك : احسنهما رعا الاختيار في مكان هو
فاضل فيه ، اما إذا كان كل واحد منهما في مكان هو فاضل فيه ، ينبغي أن يعضي به ، لأن
القول انتهى من برقة : الله اعلم بالصواب ، وبه التيسر ، رحمه الله تعالى .

والآن حال التبرع في نفوس جمهور الكبار والقصود والارباع والاختصار
التي هي في اجد الثاني من لمحة البرهان - يعود الله تعالى وحسن برقة -

كتاب الشهادة

هذا الكتاب يشتمل على أربعة وعشرين فصلا

- الفصل الأول، في حل تحمل الشهادات وحمل أدائها، والامتناع عن ذلك
 الفصل الثاني، في أقسام الشهادة وفي شهادة النساء
 الفصل الثالث، في بيان من يقبل شهادة، ومن لا يقبل
 الفصل الرابع، في الاستماع إلى الشهود وعبارة أداء الشهادة
 الفصل الخامس، في شهادة الرجل على رجل من أخته أو حصة من صفاته
 الفصل السادس، في شهادة رجل على رجل من أخيه أو حصة من صفاته
 الفصل السابع، فيما يجوز من الشهادات وما لا يجوز
 الفصل الثامن، في الشهادات في الموارث
 الفصل التاسع، في الشهادة على الشهادة
 الفصل العاشر، في شهادة الشهود بعضهم لبعض
 الفصل الحادي عشر، في شهادة غير الكفر والشهادة عليهم
 الفصل الثاني عشر، في الحائل التي تتعلق بحدود المذبح والمنشودة
 الفصل الثالث عشر، في شهادة الرارث بالوصية والمخرج، وفي شهادة الرضى للثبوت
 وفي شهادة الوكيل للموكل
 الفصل الرابع عشر، في الثبوت في الشهادة وباليد أو غيرها، منها وجود التلصق
 بعد القضاء بشهادته بصفه لا يجوز شهادته وشهادة الشهود بعد قضاء
 القاضي بحلاد ما يقضي
 الفصل الخامس عشر، في الشهادة على الوكالة والوصاية
 الفصل السادس عشر، في شهادة ولد أفلأخته

الفصل السابع عشر في التباين من الشهادات

الفصل الثامن عشر في مرجح إحدى القطبين على الأخرى والعمل باليمينين

المقتضاه

الفصل التاسع عشر في شاهد الزور

الفصل العشرون في الدعوى إذا عارضت للشهادة

الفصل الحادي والعشرون في الاختلاف للرفع من الشاعدين

الفصل الثاني والعشرون في التامس بين الدعوى والشهادة

الفصل الثالث والعشرون في الشهادة على النسب

الفصل الرابع والعشرون في المنعقات

الفصل الأول

في من تحمل لشهادته وحل أداها، والامتناع عن ذلك

١٤٨٣٢ - ذكر في سنن أبي سفيان أن الإسهاد على المداينة والبيع ممن على العباد لأنه منزه بحلف نفي، وفي تلف الأموال تلف الأبدان، وحرام على الأئمة إتلاف البيوت، فيمنع من عليه الإسهاد الذي هو طريق نصيبه، لأنه كان شيئاً حقيراً لا يخاف منه الكذب، ويمنع المتتابع على أن الإسهاد صدوق، وليس بقرض، وهذا القتال يحسم الأمر المذكورة في كتاب الله تعالى نحو قوله ﴿واشهدوا﴾ سيئير من ﴿جائكم﴾، وقوله ﴿واشهدوا قولي﴾ على اليد

١٤٨٣٣ - اختلف المتتابع في أنه هل يصح تحمل الشهادة على المرأة إذا كانت متتفة، معنى متتابعاً ومُتَوَدِّعاً، وقالوا يصح عند التعريف، وقالوا تعريف الواحد كاف، كما في الزكي والمترحم، والآن أن أحوط، وإلى هذا نفوس من الشيوخ الإمام غفر له زاد

وبعضهم قالوا لا يصح التحمل عليها بنود ذرية وجهها، وبه كان على القاضي الإمام شمس الإسلام لأورجندى والشيخ الإمام طهير الدين مرغشاني، ووجه ذلك أن العلم شرط حوط الشهادة، قال بمالي ﴿والأمن شهد بالأسنان﴾، وقال عليه السلام ﴿إذا علمت مثل الشمس فاشهد﴾، فالعلم لا يحصل إلا بالدين القطعي غير أنه في كل موضع لعدم الوصول إلى القليل القطعي، يكفي بالدين الظاهر، وهذا

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٢

(٢) سورة الطلاق الآية ٢٠

(٣) سورة الزمر الآية ٨٦

(٤) ذكره الزيلعي في نصب الرتبة (٨٢/٤)، وقال أخرجه تيسبق في نسخة، ولحقكم في المستدرک، حال الذهبي حديث رواه علي بن محمد بن سليمان بن منصور صحيحه صحيح وأسد - لنير -

۱۶۸۵- و بن محمد بن عبد الله ثم إذا سمع الم من صوت امرأته ورأى
 من بداره رؤى من أمهات أمهات كبريات، لا يحل أن يسهل عليه، أطلق
 لحيته، إطلاقاً، وكان العيب أن الخبيث يقول: إنك لم تأمره، أحسب، وشهد
 حمله فاشك أن أمه لا بدور - مع أن ذلك لا يسهل منه إقراره إلا إذا
 شخصها، يعني من كان أمه، فمحمّد بن محمد بن عبد الله، من أمهات أمهات
 شخصها لا بدور، وجه

[illegible]

وحي هادي "سلي" زبانه علي قبر استياده و سياهه ، كنوت خاصه ده
 عقاب استاسي بسجود هر معروف اندسي سياهه و دالوا ۶ و ۷ هي لاپه
 ذقاده چو دالوا ۷ و ۸ ال هاهه هي امراء اسمها ؛ س كيد و لكن لاسي اي
 هذه ارقه هر هي بنت امراء و هي ام لا صحت مهديهم هي هه و و كاي عاوي
 افندي "صاحه" كه ارعه هي من خود و سريده ، چاه لاري و لاري و لاري
 و روي اياهه به بطي سياهه ، و لا كه كه هي هه و لاري

١٤٨٧ هـ وفي مسانير أبي الخليل مثل عسبر عن الصادق عليه السلام في قوله
 سبحانه «يهرقون الدماء» أن كل واحد منكم خطيئة منكم وشهادة بكم لوجود
 أبي الله في يومه يجب عليه أن يقول «لأبي لا عسر» عيب في حضوره، وإلا كان
 لا يملكه إلّا عرقه يسي عنه في يومه لا يجب عليه الحضور، وبما كان الصادق عليه السلام
 لا يذبح عن الناس إلا «الأم» من عباد الله يركب في كيف أشهر له بالثقة برك
 ويحضر، فلا بد من «الأم» هذا من أكثره الشهود

١٤٨٣هـ. بعض الناس يسمون الخمر حنظل، وهذا غير صحيح، بل هو صبيحة الله

[illegible][illegible]

۱۶۴۹ - میں خیمہ میں بیٹھتا ہوں اور دعا کرتا ہوں کہ اللہ تعالیٰ اس کو قبول فرمائے۔
 ہر بعد از حکم اللہ تعالیٰ میں یہ دعا کرتا ہوں کہ اللہ تعالیٰ اس کو قبول فرمائے۔
 ان کے ساتھ میں یہ دعا کرتا ہوں کہ اللہ تعالیٰ اس کو قبول فرمائے۔
 اللہ تعالیٰ اس کو قبول فرمائے۔
 اللہ تعالیٰ اس کو قبول فرمائے۔

و ارسال نمودند برادر ایشان را به اسماعیل خان که از آنجا که در آن زمان
علمی و ادبیاتی داشت، از او خواست تا این کتاب را ترجمه کند.

١٩٠ في حرمه القبر الذي استعمله من الشهداء، عين كلام
العبث جده من قبل شهدائهم - وقد أحاط به - سماه أو فتح من الشهداء، و
ممكن في العبث جده من - وقد لا يظهر من شهدائهم جده القاصي -
و كما يظهر من شهداء - شهداء - فتح حيوان - لم يسهل الإبداع - لأنه على قديم

١٩٦١: أكرم من لندن علي الفحاحي (١٩٦٥)، القصص في الأساطير (١٩٦٦)،
 ديوانه المجهول (١٩٦٧)، ديوانه المجهول (١٩٦٨)، ديوانه المجهول (١٩٦٩)، ديوانه المجهول (١٩٧٠).

حرف الشهادة من منع من الشهادة، وفي شرح سرفه نصح الإسلام إن في حقوق
الشهادة إذا طلب بمعنى المصداق شهادة، فأخر من غير عدد ظاهر، ثم أتى لا يصح
شهادته. وأما من نفس، فقال لا يترك إلا مع إمكان الأداء، عند حمل الشهادة
الأداء معتر، فإذا سأل أو كان له معنى صالح، واحسن أنه مرد له، لأنه لا على
الأداء تجر، ولم يسهل له لأجر، هذا أخذ لأجر بعد ذلك أداء، فيمكن من شهادته
بوجوبه، والنهي مائة فرب الشهادة، وفي قول الوصايا من أدب نقاصي لأمر
للإنسان أن يجبر من قبول الشهادة وتحملها

١٢٨٤٩ - وفي كتاب من كبره الوفاء - رجل عذب من الخسب
شهادة، أو يشهد على غيره، فأنى ذلك، فإن كان الضمك بعد غيره، فليشاهد له حتى
والأولى به لا يمنع منه، وهذا أمر التحليل إذا سئل من إيمان، فإن كان حثيثاً سؤده
من يعلقه، يسهل أن لا يحجب، وإذا لم يسهل إلا أن لا يقول من حث حتى لا يكون مبطلاً
للمحق حسني

وفي دجاء الفداء في كتاب منك وصيه، وكان يشهد شهادة، ولم
عرا عليهم، فإن الملقه امر جعفر لا يجوز لهم أن يشهدوا حتى يذهبوا به في قول
علماء المتكدرين، وفي قول جعفر يجوز، وبه كان يأخذ النبي اس محمد

١٢٨٥٠ - وفي أدب الذم في الخصائص - رجل أسه، عني صحت الشيع، أو
كتاب - صفة، ومع يقرأ عليهم، فمن ذلك لا يجوز، وعرف عني أسى يوسف بن هذاه
وفي كتاب القاصي، فإن عمر قوله عني فتشهود عني الكتاب ليس بشرط

والفرد، - من كتاب القاصي الإشهاد يقع على الكذب والظن، لا على ما فيه،
وعد دجاء الإشهاد عني الكتاب، الختم، أما في الضمك والوصية لأشهاد يقع على الصيغ
أو على الخي التي هي نص، ولا يشهد عني الضمك لا يكون شهادة على الجميع،
وعلى نحو الذي من الضمك، لا يشهد عني الضمك ما في الضمك بعد أمر بلانه إيماناً يقرأ
الكتاب الكتاب عني شهود، حتى يكون ذلك يقرأ له، أو يقرأ الكذب يقرأ
الكتاب، وهو يقرأ أشهدوا على كفايه، أو أن يكتب بن يدى اليهود والشاهد
يعلم ما كتب فيه

۱۹۹۴ء میں سید ابوالمنصور علیہ السلام کے مرنے پر سید ابوالحسن علیہ السلام نے کہا کہ ہم سید علیہ السلام کی ۱۵۰ سالہ سالگرہ منانے کے لیے اس سال کو "سید علیہ السلام سال" قرار دے رہے ہیں۔

[illegible]

۱۸۸۶ء میں اپنی پہلی کتاب "تذکرہ سیدہ برحقہ" لکھ کر منظرِ عام پر آئیں۔ اس کتاب میں ان کی ساری معلومات، سوانح و سیرت، ان کی تعلیم و تربیت، ان کی شاعری و تصانیف، ان کی خدمات و ان کی شخصیت کا ایک جامع خاکہ پیش کیا گیا ہے۔ اس کتاب کی شہرت ہوئی اور اس کی کئی کاپیاں لکھ کر دی گئیں۔ اس کے بعد ان کی "تذکرہ سیدہ برحقہ" لکھی گئی۔ اس کتاب میں ان کی ساری معلومات، سوانح و سیرت، ان کی تعلیم و تربیت، ان کی شاعری و تصانیف، ان کی خدمات و ان کی شخصیت کا ایک جامع خاکہ پیش کیا گیا ہے۔ اس کتاب کی شہرت ہوئی اور اس کی کئی کاپیاں لکھ کر دی گئیں۔

١٩٥٤ - في الحادي عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ هـ الموافق ١٩٥٤ م، تم افتتاح
في لاد القاصي في تاريخ يوم الجمعة الحادي عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ هـ الموافق
١٩٥٤ م، في لاد القاصي في تاريخ يوم الجمعة الحادي عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ هـ الموافق
١٩٥٤ م، في لاد القاصي في تاريخ يوم الجمعة الحادي عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ هـ الموافق

و در ضمن بیان آنکه و در بعضی موارد بی مساحت و در بعضی موارد
 ایضا احتوائی را در هر حقیقت لایحه را از شهادت باشد بدکرا الحاد و غیر
 اولی و در بعضی موارد دیگر و در بعضی موارد دیگر و در بعضی موارد
 حقیقت و در بعضی موارد دیگر و در بعضی موارد دیگر و در بعضی موارد
 ایضا و در بعضی موارد دیگر و در بعضی موارد دیگر و در بعضی موارد

وكذلك قال أبو حنيفة

١٢٨٦٦ - ورد سمع امرئ يقول بحق، فقلت صاحب الحق من ان يشهد به ياعني، حار به ان يشهد به، وان لم يهاين حيا، ويكفيه الإبر، وكذلك إذا سمع إقرارا بعد يمين، حل له ان يشهد به، وان لم يشهد عنه، وسئل عن مائة من أثمانه ثمانين دينار، فقال لهم لا تشهد عدلي سمعوني منا، ثم أقر أحدهما للآخر، أثار، فيمنع له ان يشهد بما سمع من أقره، وهو قول من سبهم

قال القاضي أبو يوسف وهكذا روي عن أبي حنيفة، ربه ربه، عبد الله بن علي بن يوسف، وسلم هذا إلى أبيه، أبو يوسف، ثم خرجوها على الأب، وهو، ما ليس إلا بيت من بيت آخر، وقد من في البيت، من ان يشهد على إقراره

١٢٨٦٧ - وفي كتابنا القاضي أبو أحمد، ان أبا حنيفة، على نفسها لأهلها أو لأهلها، يريد بذلك إقرار الزوج، أو تشهد له حو سهردا على عهده على بعض الأولاد، يريد بذلك إقرار الأولاد، واليهود يعلمون ذلك، وسعهم أن يتبينوا الشهادة، يشهدوا بذلك

وفي نظر محمد بن أبي سريته، قال في مثل هذا، من ان لا تشهد على إقراره، والقاضي أنه لا يسمي باسمه، ان يحصل من هذه الشهادة، ولكن إذا فعل، فإنه أن يكون

١٢٨٤٨ - وفي كتابي أبي حنيفة، سئل أبو يوسف، عن رجل أقره رجل آخر، فقال له، قالوا من الأهل، وكان هذا، وأما في هذا، على رجل يشهد أن يشهد به، قال أبو حنيفة، حل لهم الثمن، لأنهم شهدوا به، وقالوا، وهو شهد على إقراره، لكنهم لم يسموا، فهم مفعولون، فيجب أن يسموا، وأما في مثل هذا الشهادة، فكذلك في إقراره، وهو مائة على حرام، وهذا يزيد ما ذكرنا في المائة المتقدمة

١٢٨٤٩ - جاء رجل إلى رجلين مع أخوان الشهود، رآهم عدهما أن كمالا

ما يحدود على ثمره، حتى لا يكون كغنى، بل كغنى، يحدود من دونه، ويحدود ذلك

١٨٥٧ - قال محمد بن الحنفية الصغير رجل من بني بني، سوي السمع والأبصار، سمعت أن يشهد أنه له، وقد ذكرنا قبل هذا أن هذه الشهادة بالضميمة، به شرط حدان إذا كان الشهادة، وأما، لأنه انشئ بجهل بها لعدم شديته، فوجب حمله إلا إذا كان معذوراً، فحسب محمد بن عبد الله، يعينه على دليل آخر يرويه، وبحث عن لأبيه أبيه أبيه وأبوه، وبحث عن لأبيه أبيه، وأما عرفه بغيره بغيره، والد لا صراحة دليل، بل لا دليل يعرفه المثلث في من سماعه سوي، فدأ أن كثر من هو شاهد في بطن أسبب خطأ من الشراء أو اليه، أو له، بل، إلا أن الشراء له، أنه إذا شهد المثلث أن كان سماعاً، أو هو حلاً، كما يعرف كون الله حلاً، كما يشهد به، ولا صراحة، وإذا كان الشراء له، أنه دليل على ذلك، كان شاهد أن يسمعه، عليه، ويشهد المثلث، حب الله، ثمراً، يظهر عند بعض الروايات عامي، فحسب

ثم يروى محمد بن أبي الحنفية الصغير رجل من بني بني، سوي السمع والأبصار، دليل الملك، ثم سمعت من محمد، لأنه دليل الملك، وقد يفصل به الصغير والكبير، وروى ابن سماعه أنه يروى بسايد كان الصغير، إلا خبر عن نفسه، وبه إذا كان كبيراً، أو صغيراً، خبر عن نفسه، فحسب أنه على الصغير، فله خبر عن نفسه دليل الملك، ولم يسمع أبيه، على الكبير، أو غير الصغير، المثلث يحدود عن نفسه دليل الملك

وحدود ذكر في الجمع، أو القصد في يد غيره، حتى أنه أسمى، أو غير الأمر، فمن قوله، فلا يجب، غير رعيه يد غيره المعقود، حرم يحدود لإطلاق الشهادة، والأبصار، لم لا يسمع، ولا على الملك، فله، لأن خبره به يستخدم الحكم، وقد يحدود عنظور إذا كانا، العدد، لا يحدود عن نفسه، كما هو رواية من سماعه، فحينئذ يجوز له أن يشهد الملك، لأن، لأنه على نفسه، فله، به أقوى عليه، فحسب، ويحدود كغنى، وفيه سم

ومن أن يسمع، أنه سوي بين المعقود والإمام، وبين سائر الأمراء، وجعل يحدود في الكل دليل الملك، وعنده الرواية عن محمد، وعنده الرواية عن أبيه، سم من الأمالي

عن أبي حنيفة وذكر بعض مساجع في شرح المطالع لمسير فصل العدة والامانة
وهذا هو الذي يعرف انه روي بسنده - شهد بي الد - لاني اقول لا
يكون في هذه المساجع من يكون في يد من هو مستوي عدل - في الظاهر اما ان
يعرف انه روي لا يسجد اليه شهد - حيث اني انما يحضر بيده - لا اخر قد يخدم -
طوعا كانه عدل فلا يصح الاستدلال به على قتل

ثوبان محمد اسره في بعض الترويات مع يزيد سينا اخر وهو ان يقع في قلب
الرائي ان العين قد جازت اليه - انما اذا رآه في يد رجل ثوبا وساعة فوقع في
قلبك انه به - ثم رأيت بعد ذلك في يدي غيره - وسعت ان شهد انه لا امانة - وان لم يقع
في قلبك انه لم يزل يبيت به في يده - لم يسمعك ان يبيت به - روي عن أبي
يوسف: وعد لان الاصل عند علم القبي - لغير الضمارة فان نذر المحرم علم
فيمن - لم يكن اعتبار عدم القلب - يعني هذا ان يدرك في يد كاس او حاتم - فو
رائي كمن في يد جده من هو قبي لذلك لا ينجي به ان شهد بالثقة له
لان الذي يمس في قلب كل حذانه كاذب في دعواه به به - ويؤخذ من غير ذلك
في رواية كانه روي عنه انه - قال - كنت لمارا العبد او سوب في يد رجل
وسعت ان تشهد به - ولم يقع في قلبك انه -

وذكر عند الشهادة حسم الغير في شرح المطالع في حرمه انه لا محل له
الشهادة بغيره - - - - - فاحمل له انما هو في يده سبب في - وكان انه - ابو الدائم
تصفا وجوز - كان الكون في يد على غير الثمان - وكانت السبب عيا موصلة - ولم
كان روي هنا حصصا بحاص فيه - فلفشاه ان يسجد - وذكر الصوري في شرحه في
أبي حنيفة - يوسف - راي امرئ في يدي - جز شيت - وعدم انه قد عرفه
بالقلب - ومثك ذلك عند زمانا - انشهد به بسك

قال القمذوري في بعض ما يفي في يده - هنا سخص عرفة يعرف المتكبر -
فيمن على العين انه - - - - - وسرط الخليفة هو هذا اخر من سبب - تجد بيت القسط
فقال ان يسجد من بيت اذ ارأه في القديومها - - - - - وسكن فيه - ويؤخرها
ويحدث عيب سببه - لا يسجد احد على يده في ذلك - ويقال فيه - في الدس - وهذا

بعض مسائل مربوطاً به حقوق بشر و حقوق بشری است که در این کتاب
مورد بحث قرار می‌گیرد. اما در بعضی موارد، این کتاب به عنوان یک
کتاب مرجع برای کسانی که می‌خواهند در این زمینه بیشتر بدانند
شرط می‌باشد که این کتاب را به عنوان یک مرجع در دسترس داشته باشند.

٢٠٥٨ - وصورة بنت ماري شاعري في درجل وسيفل هو نوبى، سمى اعمام
رجى، وسماه ربه. له ثوبه وكان الخاضع للإمام برشى المصر به فى لا على لعل
لشبهه من أن يقع فى قلب الراس أنه منك. وكان يقول، إن، يصرف عنه،
والناس يقولون، له منك إلا أنه وقع فى قلب الراس، أنه منك غير لا ملكه،
فقد تصرف فى ذلك أمر ذلك الخبير لا يجر له أن يسهل المثل، ويحب أن يرى من
سارته

به هذه آياته من أربعة أوجه: أحدها أن يذكر الساعات والثلث بأن
 يعرف الثالث برجعه، سبعة سبعة، وعرف الثلث حدوده، وعرف في بابه
 يصرف هذا القول: ١. أن الله تعالى وقع في خلقه أنه عز وجل لا يلهو به - الخلة
 لا بد منه، من عدم ونقصه، وإن لم يكن ذلك ولا بد منه، ولكن سمع من آيات
 ٢. أو أن الله عز وجل لا يلهو به كذا، سمعه جاهد كذا، ولا يلهو به أن يشهد له
 بالخلق، لأنه مجازف به هذه آياته، وقد عاين ذلك، وعرفه معرفة بديهية، ونكر لم
 يغير ذلك، بل سمع من بعض أن لهم أربعين في حرب في صلبه حدود ما كذا وكذا،
 بعد ثم جرح ذلك بعبارة، ومن يهاين بده عليها، لا ينجو به من سببه بالملك، وإن
 عاين ذلك دون ذلك، بل عاين ملكاً محجوباً بمسببه الملك إلى ثلاث من خلق
 الملائكة، وهو من يدين إلا بوجهه، لا يعرفه به، فبالسبب من ذلك في الشهادة

وهي أربعة - ١ - ان يخرج ، لأه الملك معلوم وانسب ، بسبب انفسه ، وتضمن ،
فكتب هذه الشهادة بمعرفة من هو صحيح ان صاحب البيت ، ان كان له امر أو غيره ، لا
يخرج ، ولو اختلف ، بصرها نفسها ، لغير الشهادة بالملك ، لغير حبيب ، فاشتمى فيه
بالتصريح ، جردا سمع ان هذه نسخة العلامة ، وهي صحيحة ، ونعم ، والله ان الامر كله ا

سورة الاحقاف ۱۰۰ آية

۱۳۵۹ - سال فی الحقیقہ اہل ایمان و جلال علی حیدر ہوئے۔ شہادت لہ،
وہو و آیتہ علی حیدر جس یوم آخر اکثر و ووع فی لہس نہ لہ، سہد نہ لہ، وہو
وقتہ فی فی لہ عاریتہ شہد لہ

١٩٦٦- ق. مبرمج في عصر ذرية بوداوية نأفى بغير حق
 وقع في قلبك أنه ، م ر به بعد ذلك في قلب غيره. فبعد ذلك استهوى عدوان
 أنه تلقى في يديه السرمه. اذعه الأول يحصر منها ثم سعدا ما يد أنه الأول،
 قبل لأنه إذا مهد العداء ما وصفت لك. ثم مع في نفس، فلا يستأنس بعد
 الأول، ولا يستأنس بعد، وحده وحده أن يستهوى به بلا م مع في قلبك
 أنه صلاي يعني عد الضمير، وإنا ومع في قلبك له صلاي، فلا يستهوى الأول، لأن
 الذي وصفت له يستهوى به بلا م حكمة قدرت في قلبك بعد استجابه، فكأنه لم يقع في
 قلبك ما فيه الأول

١٤٨٦- وفي شهر شعبان الحرام قد حضر من ذرية شيخنا عليه السلام
 من أبناء حقه من هذا النسل من بعده لآخرى وبالسجادة والحكمة والكر
 تيمنا لآلهم السلام من غير ذرية الأئمة وهو أقدم

موج نغمه من هذا الفصل

[illegible]

(۱) جوگیا ٹیڑھ، رنگاں جس اور بے عا

۲۲۱. عکنا در ده درگاه بر طر شهید م عبد جلیل آقاجانی

الأشياء الأربعة لسوارة والمعامل بين الناس ، ولأنه تعدد الوصف على حقيقتها ، فاعتنى فيها بالدين الطاهر ، وهو الشهرة والسمعة ، فبه افترس بهذه الأسماء ما يوجب الشهرة ، وبشهوة أصبحت معام الميال في بعض الصور ، كما في باب لأجل ، فإن الأجل إذا اشتهرت من رسوم الله تعالى كتاب عزله المسموع من عبده السلام ، حتى جاز الشخص ، السح بها ، سم الشهرة التي تقوم معه لمبنة الشهرة في الطريق ، فبين الأصل في هذا الباب حبار النبي عليه السلام ، وقد بنيت حد الشهرة لإحدى النبي عليه السلام يوجد حد البوائ في طريق ، أصا في طرف لأول والأوسط ، أو في طرف الأوسط والأخر ، أو في طرف لأوله والأخر ، وفي هذه الأسماء وجد الاستيعار في طريق نصاء ، في طرف الوعر وفي طرف البقاء ، ويقام الشهرة بها مقام المعانة

١٤٨٦٢ - حدثنا إلى بيان معنى هذه المسئلة ، فأما الشعب فصوره إفاصح
الرجل من الناس أن فلان من بلاد الفلاني ومعه ثوب يشهد بذلك . وإذا سمعنا من الولاة
على قرائته للخواص والشمس ، فثابتنا شهد أن أبنا بكر الصديق رضي الله عنه من آل أبي حمزة
وهو رضي الله عن أصحابه وعلماء رضي الله عنه من صفاء وعسى رضي الله عنه ابن أبي
حنيفة ، ومحمداً ، أبا عبد الله ، ولا حظاً ولا عهداً ، لا أن طالب ، وما أفركهم ،
وكيف كانت العلامة من ذلك ، إذ بك يسمع الناس يقولون : فلان من بلاد ، ولم يذكر هذا
العلام أبداً ، فإنه يشهد أنه فلان ابن فلان .

ولأن سبب النسب العنوق منه، وقته لا يمكن التعرف عليه حقيقة، لأنه لم يطلن
لا يعلمه إلا الله تعالى. وسبب العلوي وهو الرعاء يكون سرّاً من البشر لا يعرفه إلا
الراطيناء، والولاية لا يعرفها غير القافلة، فعمدوا لوقود على حطبته، فلم يكلف
الشهود معرفة حقيقته، واكتفى به لقليل الظاهر، وهو انه نهر، وقوت رعيه. والتمس
بشعر وقروا وقته.

أما وفق ما فُقد الولاءة فيكون بين جماعة من النواب غالباً ، ثم يهبط بعد ذلك لأجندته ، ويتحدد بذلك رئيسه ، وهو الحقيقة ، وأما بقية غالب بقية الرمان يتسهم فيه جماعة من الناس ، فيعربون : هذا هو الملك ، فيقوم مقام الحقيقة

١٤٨٦٤ - وفات البکاح منصوریه* (بازار آبی در حلاله بیدخل هندی امرآه) و منجم ششم

أن فلانة زوجة فلان، يسعه أن يشهد بأنها زوجة، وإن لم يعاين عقد النكاح لتناول ثمة، فلما شهد أن عاتة رضى الله عنها كانت زوجة النبي ﷺ، وقاطعة كات زوجة على رضى الله عنها، ولم يعاين نكاحهما؛ ولأنه صدر الثبوت على حقيقته؛ لأن جواز النكاح يبنى على الملة بدليل أن نكاح المرتد لا يجوز، وأنه أمر من باطل؛ لأن اعتقاده لا يقف على حقيقته غير الله تعالى، فاعبروا الظاهر عند ثبوت الثبوت على الحقيقة، فاعتبرا بالشهرة والتابع فيه، فالكاح مشهور وقوعاً وبهاده، أما وقوعه فإنه يكون محض من الشهود، ويصدق لذلك وليمة، وأما قضاء فلان الناس بربو بدخل عليها، ويبنى عليها، كما يعمل الأزواج، ويملكون في ما بينهم، هذا زوج هذه.

١٤٨٦٥ - وأما القصة، فمصرورة، إذا رأى رجلاً قصى لرجل سحر من المحقوق، وسمع من الناس أنه غاصى هذه البنت، وسعه أن يشهد أن غاصى بنته كذا، قصى فلان، وإن لم يعاين تنفيذ الإماء إياه مضى هذه الشكوك لتسوية، فلما شهد أن شريفاً كان قاضياً، وعلم كان قاضياً، ولم ينعو كهما، ولم يعاين بغيرهما، ولأن صدر الثبوت على حقيقته؛ لأن مصرورة قائماً على الكفا، فإنه إن كان مسلماً مسلحاً قاضياً، وقضى قضاءه من المسلمين، وإلا فلا، وهذا في اعتقاده لا يطعن عليه إلا الله، فاعبروا الظاهر، وهو الشهرة وقوعاً وبهاده، فالكفا مشهور وقوعاً وبهاده، أما وقوعه فلا الاعتقاد غالباً يكون بين يدي جماعة، وبعد ذلك يكتب له دستور، ويقرأ على رؤوس المقاتلين، ويجمع الناس إليه كل يوم لبعض الخصوصات بينهم، وحدث بهذا من العلم مثل ما يفيد من المبالغة، فهاهنا الشهادة عليه بلاشبهة.

١٤٨٦٦ - وأما موت مصرورة، فإنه سمع الناس يقولون أن فلان مات، أو أنهم سمعوا به ما يصح بطوبى، يسعه أن يشهد على موته، وإن لم يعاين ذلك؛ لتناول ثمة، فلما شهد أن رسول الله ﷺ، وبوحي الصحابة، ولم ينعو كهم، ولم يعاين ذلك؛ ولأنه صدر الثبوت على حقيقته؛ لأنك ترى إيماناً عليه روى المولى وسيداهم وهي حقة حقيقة كالذي أخذته السكنة وبهاده، ونرى آخر في صورة أحياء وهو ميت حقيقة، كما كان سليمان صلوات الله عليه مات، وعصى عليه زمان طويل، ولا يسم به أحد من أصحابه، فلما تدر الثبوت على حقيقته اكتفى بالظاهر، وهو الشهرة، وقوعاً وبهاده، فالرب مشهور وقوعاً وبهاده، أما وقوعه فإن الموت يكون محض جماعه من الناس، وهذا

ذلك يجتمع الناس للصلوة عليه ، وللمسح وبغريه . حكى في هذا جوار الله الشهاده عليه بالناس ، ولأن هذه الاقيه احكاماً على حد نصها فيروا ، فيرسم بحور تشهدها بالناس لتطابق تلك الأحكام

قال ابن سنان عن محمد بن الميثاق : أخبرك واحد عن ياقوت ، وسلك أن يشهده . وثم في السب ، فلا يسمك أو يشهده . حتى يشهد عندك عدلاً . وهذا قول أبي يوسف ومحمد . زعمى لم . أبي حنيفة فقال عنى : بلغ من السب ، وهكذا روى شري في الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يحل له أن يشهد بالسب حتى يسمع ذلك من العامة .

والخبر في السب واللعن يظهر 'حوال في سب ، فقد لم قرأ بحد من ثوث وبن الأسيه الثلاثة ، فاكتموا بحير في احد في الموب د ن لأب ، ثلاثة

ووجه معنى 'أ' موت لم يسم في موضع لا يكون لغة ، لا واحد من ذلك ما لا يسمح للشهادة عن موت من خياره ، عداقت الحقوق المتعلقة بـ 'د' ، ومعتد . خلاص هذه الأساء الثلاثة ، لأن الغالب فيها أن يكون في الجماعة ، أم الكناح فإن لا يمنع إلا شهادة الأسيه . ويعبد الإمام الفصاء يكون في احد من العامة ، وكذلك في الولاءه . فسرط العدد منها لا يؤذي في نصيبه اخرى

وكأن العصب أبو جعفر أنه حتى يفرق بين الموت والسب من حيث إن الموت ما يعلن . فقد زعم عن محمد ، فكان فيه زيادة قوة ، فلا يشترط فيه بعد . فاما السب فلا يتصور فيه العدة ، فذلك في غيره من شبيهه . فلا يكتفى فيه بقول الواحد

من اصابع من قال لا يرى بين الموت والسب واللعن ، وإنه اختصه الخواص لاختلاف المدعى ، موضوع مسألة الموت أنه أحمره . حد عدل م يوق به . وثم يذكر العقول ، و' ب' في الأساء الثلاثة ، ولو كان الواحد بحير في أساء الثلاثة عدلاً موثقاً به حرره أن يشهد . ومحمد بن محمد بالقرن . لا يرى ما ذكرنا

ثم عند أبي يوسف ومحمد تجوز الشهادة بحير في السب واللعن . والكناح ، وهو لو . أبي حنيفة أنه لا تجوز لشهادته ما سمع ذلك من العامة بحيث يجمع في منه صدق الخبر

وجه قولهم ، إن خبر لابين المأذنين حجة مطلقة لو شهدا به عند القاضي ، مضي
 شهادتهما ، فإذا شهد عند حل له أدلة الشهادة ليضاهي ، لأن جوار شهادة يسي على
 العلم ، كما أن جوار القصد يسي على العلم ، فإذا جاز القصد بهذا العلم ، فلا يجوز
 الشهادة به والنقص ، أفقوى ، لأن فيه إلزام الولي ، وأمر حبيبة رحمه الله بقول ، بأن
 يجوز الشهادة بشي على نعم ، وبشئ المني لا يحصل المسم . لباء نسبة الكذب في
 خبرهما ، وإن كانا عدلين ، فإن خبر الجماعة التي لا يتصور نواظهم على الكذب ،
 يحصل العلم بحيث لا يشك السامع في وجود الخبر به ، فإذا أنكره جماعة يحصل له
 العلم بخبرهم ، ويحتمل في فيه صدقهم ، حل له أدلة الشهادة ، ولا فلا يحل له

مع في الأصل ، الثلاثة ، إذ استثبته والاستماع بهما بحر عدلين ، بشرط
 أن يكون الإخبار بلفظ الشهادة ، كما ذكره الخصاف وتبيح الإسلام ، وله أحد العدلين
 الشهيد برهان لأئمة حدى ، لأن بلفظ الشهادة موجب زيادة نعم سرعاً لا بوجه نقطة
 أخرى ، ولا ترى أن القاضي لا يصر ما لم يأت بالشاهد بلفظ الشهادة ، وفي فصل الموت لما
 شب الشهادة بحر الواحد بالاجتماع ، لا يصر به لفظة الشهادة ، بل يكتفى فيه بجود
 الإخبار ، إما لأن لفظة الشهادة من الواحد لا يوجد بآلة العلم حتى لا يفتى القاضي
 بها ، أو لأنه لا يفسد بغير العدد ، وتأثير العدد في إفادة زيادة ، نعم أكثر من تأثير نقطة
 الشهادة لأن يسمع اعتبار لفظة الشهادة أولى

والف الشهادة على استدلال بشهرة والسماع ، ذكر الخصاف في أدلة
 القاضي أنه يجوز ، لأن هذا أمر يشتهر ويتعلق به أحكام مسهولة من أسد والمهر
 والفتنة وثبتت إحصاء ، بحال الترت ، حيث لا تجوز الشهادة فيها بالنسب ، لأن الزوا
 فحصة ، والشهادة بالسماع ، بما جاز أخيراً لإحياء حقوق الناس ، لأن الدين عاينوا أو
 متروك مضي عنه مرد بعد مرد ، لو لم يجر الشهادة بالسماع أدى إلى إبطال جموع
 الناس ، والفاضة لا يحتمل إلى إبطالها

وأما الشهادة على نهر بالشهادة في السماع فقد ذكر في كتاب «الفتى» أنه يجوز ،
 وهكذا ذكر في شهادات المشي ، ومروية ما ذكر في الشهادة بالهاتف سمعت
 محمداً يقول في يوم خرجوا من ملاك رجل ، وفي خارج يوم به يتبعوا ملاك ،

عَلَيْهِمْ هُمْ أَثْبَاتٌ أَوْ حَتَّى يَخْلُصَ لَدَى اللَّهِ وَصَحَّحُوا حِينَئِذٍ سَهْدَهُ بِالْمَقَامِ وَ شَرَفَ
الْمَقَامِ عَلَى أَنْ يَهْرُكَهُ وَ كَذَلِكَ وَ يَوْمَئِذٍ سَمِعَ الَّذِينَ سَهَدُوا مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ فَأَمَرَ
أَكْبَادَهُمْ أَنْ يَتَقَبَّلُوا سَهْدَهُمْ

[illegible]

وعلمنا ظهر في ذلك في الشهر أجمع مقام الحب فيه يسير وهو
 في العادة والأسير في الإملاك كالزوجة لا يوجد في الجحافل والقبائل
 وقوعه وقد لا يشهر، وسهر، في يقوم مقام العيان فيه يسير، وهو في العادة
 إلا أنه لا يشهر، لا يوجد في الجحافل والقبائل، وقد لا يشهر في العادة
 إلا أنه، والشهر أجمع مقامه، كما في الأخير

١٨٨٨. ورد شهيد شامد في اثنى عشر مائت. شوكه والى ميراثا ابيه. لا
يعلم له وارثا اخر. و ابيه هم ميراثا لخميه. لا نفي سعادته لانهم يشهدون
بالذلك لخميه بالسهر والسامع. ياتون له في رثه خلاصه. فم لم يبق سلك لخميه لا
بمسيره فيه فخلاله فلو ان رثا شهيد. وادام شوكه لخميه. بعد ان سبب المالك في
حمه. رلا اليه مقبره. فمع ان يكون السهادة بشهيد. والسامع و شهداء على
قفاك بالشهر. والنامر لا يجوز

١٤٩٦ هـ - المجدد على الوهب من عمره - شهره - المجمع في داره
توفي رحمه الله عليه - رحمه الله عليه - رحمه الله عليه - رحمه الله عليه
ومعاليه - رحمه الله عليه - رحمه الله عليه - رحمه الله عليه

ويعتصم بالمرء لا يحد إلا أنه إن كان شهيداً بمائة ذنوب لم ينسب له شيء ولا يشهد
بوقوع الذنوب له وإن كان لا يشهد إلا بواحد من الذنوب لم ينسب له شيء ولا يشهد
بالإحسان له نعمت كما من إعلانها، فيصير بحرك الأفعال من هذه النواحي

[illegible]

١٤٨٨ ومن السادة بالولاية جهره والجميع لا يخلع عليه ابى حشيشه ما لم
تعالى عن مرسى وجوه من يوسف الآلى وعلى لوبه الاسر صمى وحبس محمد
مضطربا ر مشى وادى مع لوبى حشيشه ولبى جهره مع ابى يوسف وحبس يوسف
تحت فى بيت من بولاء موله انيسه قبل غيب السلاء الولاء الحشمه كالحشمه
الاولى السلاء فى لاسان بسى لشيرة فم تسمع ذلك لوبى حشيشه حاكم تسمى الا
تورى تاقود الفع مولى لوبى حشيشه وعكس مولى من مرسى كحاشيشه حشيشه
الحشيشه رضى الله عنه ووب حشيشه فالى لوبى حشيشه والجميع فى القبا
فقد سرده ونبذوا لوبى حشيشه على ما شاء فلما الولاء كان حشيشه حشيشه
وغيره لا يجرى من مصاب لال لولاء بسبب العيش والعيش لا يجرى على سبيل
الشهره وادى مع عيسى من الاخفاء لال لوبى حشيشه وادى حشيشه لوبى حشيشه
لصمى وادى كان يشمر لوبى حشيشه لوبى حشيشه لوبى حشيشه لوبى حشيشه

١٤٨٧ ز. كمس الأتية أحدها في شرح ذب العاصم، بلخصه في

وهذه من مميزات بعض من كان يصفى فيه من الأعمال حتى لا يتركها
بالفلك الذي يبدى ولو شهد عند الله تعالى وقال ان هذا من عند الله تعالى
من جهة عسرته وشدته لا تقبل شهادة لا دونه كذا كذا قد عدا على امره
انه يجوز الشهاده وفي رواية كتاب لا يصبه

وكذلك في الاقوال والاعمال شهد حثونه لأنه لا يدين لا يصب ولا يصب على
الطريق إلا ان يصب بكتاب شهد بالثبوت على هذه الشهادة في حال يصبه
الشهادة شهد على من يصب ولا يصب لا يصب في هذه الشهادة في هذه الشهادة
في هذه الشهادة فلا يصب في هذه الشهادة

وهذه من مميزات بعض من كان يصفى فيه من الأعمال حتى لا يتركها
بالفلك الذي يبدى ولو شهد عند الله تعالى وقال ان هذا من عند الله تعالى
من جهة عسرته وشدته لا تقبل شهادة لا دونه كذا كذا قد عدا على امره
انه يجوز الشهاده وفي رواية كتاب لا يصبه

١٤٧٧ - في هذه من مميزات بعض من كان يصفى فيه من الأعمال حتى لا يتركها
بالفلك الذي يبدى ولو شهد عند الله تعالى وقال ان هذا من عند الله تعالى
من جهة عسرته وشدته لا تقبل شهادة لا دونه كذا كذا قد عدا على امره
انه يجوز الشهاده وفي رواية كتاب لا يصبه

١٤٧٨ - في هذه من مميزات بعض من كان يصفى فيه من الأعمال حتى لا يتركها
بالفلك الذي يبدى ولو شهد عند الله تعالى وقال ان هذا من عند الله تعالى
من جهة عسرته وشدته لا تقبل شهادة لا دونه كذا كذا قد عدا على امره
انه يجوز الشهاده وفي رواية كتاب لا يصبه

وَيُجْلِبُ فَرَحًا زَائِدًا ۖ وَهُوَ نَسْتِهَاكُمُ فِي ذَلِكَ، سَبَّحَ هُوَ تَحْتَ الْمَاءِ
صُرُورُهُ، وَالْمَعْرُوفُ الْمَجْرُودُ كَسَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَالْمَرْجِعَةُ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ، حَتَّى
يَكْفَى فِيهَا شَهَادَةٌ، حَتَّى إِذَا رَأَى بِلَدِّهِ قَدْرَ مَوْلَى اللَّهِ بِحَقِّهَا شَهِدَ، وَنَسَبَهُ فِي
النِّكَاحِ، وَهُوَ عَسَى وَهِيَ عَسَى، وَهِيَ اللَّهُ عَمَّا مِثْلُ ذَلِكَ.

وَكُلُّ ذَلِكَ مَا يَرْفَعُ عَلَيْهِ كِبَالُ الْمَقْرُودِ، وَهُوَ الْإِحْصَانُ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ - عَنِ يَسِيتَ
لِلْإِحْصَانِ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عَمَلَاءَ، لِأَنَّ الْإِحْصَانَ عَمَلُهُ، هُوَ عَصَارُ حَمِيْدَةٍ،
بَعْضُهَا مَأْمُورٌ بِهِ، وَبَعْضُهَا مَنُوعٌ عَلَيْهِ، فَيُشَيِّتُ بِشَهَادَةِ الْعَمَلِ مَعَ الرِّجَالِ كَحَاتِرِ
الْمَقْرُودِ

١٤٨٧ - لَا أَفْضَلَ شَهَادَةَ الْمَسَاءِ بِأَنَّهُ هُوَ فِيمَا يَضَعُ الرِّجَالُ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ،
وَفِيمَا لَا يَضَعُ عَلَيْهِ إِلَّا جَالٌ بِعَيْنِ شَهَادَتِهِ - تَصَرُّفُهُ بِالْإِجْمَاعِ، وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ
الْقَائِلَ يُشَيِّتُ كَوْنُ شَهَادَةِ الْمَسَاءِ حُجَّةٌ، لِأَنَّهُ تَحْكُمُ فِي صِدْقِ نَسَبِ رَهَادَةِ نِسَبِهِ سَبَبُ السُّعْلَةِ
وَالْمَسِيكِ، وَتَحْكُمُ الْأَحْزَارُ عَنِ الْمَالِ حَالًا، لَكِنَّ حَقْلَهَا حَتَّى يَضَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ إِذَا
قَامَ مَعَ الرِّجَالِ بِالْمَسَاءِ، وَصَرُّهُ يَزِيدُ سَعَرَ شَهَادَتِهِ حُجَّةً مَعَ الرِّجَالِ، وَفَدَّ تَحْكُمُ
زِيَادَةُ الشَّهَادَةِ فِي كُلِّ الشَّهَادَةِ، وَلَيْسَ لَا يَضَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ جَمْعُ شَهَادَتِهِ حَقْلٌ عَلَى
الْأَصَرِ وَدَانِصٍ، فَدَرَوِي مَجْدُهُ وَتَعْبِيدُهُ لِلْمَسِيكِ وَتَعْبِيدُهُ لِلْمَسِيكِ وَتَعْبِيدُهُ لِلْمَسِيكِ
وَمِنْ أَمْرِ أَنْ نَسَبُ أَجْزَارِ شَهَادَةِ الْمَسَاءِ فِيمَا لَا يَضَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ الظُّرُوفَ - يَ بَعْدَ لَا يَضَعُ
لِلرِّجَالِ الظُّرُوفَ - وَنَسَبُ فِيهِ أَنَّ لَوْ لَمْ يَحُجَّ شَهَادَةُ الْمَسَاءِ بِأَنَّهُ هُوَ فِيمَا لَا يَضَعُ عَلَيْهِ
الرِّجَالُ، أَتَى إِلَى إِهْطَالِ جَعْلِهِ بِعَلَقِ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ، وَبَعْدَ لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَنَا فِي هَذَا
قَالَ حَتَّى يَسْتَدْلُ بِشَهَادَةِ امْرَأَتِهِ وَاحِدَةٍ وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَتَانِ أَوْ ثَلَاثَ وَذَلِكَ لِحُجَّةِ
الْمَسِيكِ

١٤٨٨ - وَهُوَ بِشَرْطِ نَفْعِ الشَّهَادَةِ؟ قَالَ مَتْلَبُ بَيْعٍ وَتَشْبِيحُ بَعْدَ بِشَرْطِ،
وَقَالَ مَتْلَبُ الْعَرَفِ لَا بِشَرْطٍ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّهُ بِشَرْطِ حَرِيَّةٍ وَأَبْلُوهُ عَرَفُ
الْإِسْلَامِ إِنْ قَامَ عَنِ عَسَلِهِ، وَكَذَلِكَ بِشَرْطِ الْعَمَلِ، ذَكَرَهُ شَيْخُ الْأَنْبِيَاءِ
الْمَرْغُوبِ، وَإِنَّ لَمْ يَشْرَطِ الْعَمَلُ عَمَلًا لِمَا دَرَوِي عَنْ حَدِيثِ مَسْعُودٍ وَتَعْبِيدِ
الْمَسِيكِ

ووجه الاستدلال به أن لسان اسم - ليس - رسم لنفس يسأل الأديب مع
احتمال ذلك، فصار تخرجه الحديث أن النبي ﷺ أجاز شهادة الرعية من النساء، فيما لا
يخلع عليه الرجال

في حديث صحيحه أن النبي عليه السلام أجاز شهادة النساء على الولادة^(١)،
ونفس في ذلك أنه، أمضت تحريم المذكورة في هذا الباب مع أن عمر الرجل هذا
الوضح تميز بعده، ولا منع، لأن عمر الجنس أخف هذا مكر للحصول المقصود
بالأخف، وهم شهادة النساء - حفظ احكام - الأعمد، وهو المذكور، ولهذا لا يسهل
اعترافه بالعدالة - لأن بطر النساء وغيره من جنس آخر من ظواهر العدل،
ومما لا يسهل بنفسه مشروط عثمان أحمد: لأن طر القوم أخف من طر النساء، وكذا لم
يسعد أكثر لإسلام - لأن طر الكفار ليس أخف من طر المسلمين

جنا إلى ستره نفع الشهادة، وفيه اختلاف يساهج على ما مر، وجه قول من
قال إن لعمري الشهادة ليس شرط أن هذا خير، وليس بشهادة، إلا أن له شرط
فيه العدل، فلا يشرط فيه لعمري الشهادة

وجه قول من قال إن لعمري الشهادة شرط أن هذه شهادة بحسب خلقه، وتب
مخبر، ألا ترى أنه يلزم من معنى العمير - وكان لعمري في أن يشترط العدل، كما في
سائر الشهادات، لكن كذا لعمري في ارتباط العدد حديث معناه وسعياً من
السبب على حوجه به، وأنه يقتضي إسقاط اعتبار عدد - أن لا يقتضي إسقاط اعتبار
لعمري الشهادة من يقتضي شرطها، لأن تقدير الحد - هو، أو حصة من -، فيما لا
يجز للرجال الظاهر حجه ولو عني هذا لمقط عثمان أحمد - ولا سيما اعتبار لعمري
الشهادة، لأن النبي ﷺ - سلام - شهدا شهادة، وإن شهدا شهادة، فيهما من لعمري
الشهادة

ومما لا يخفى على من يتأمل هذا أخذ شيب من سبيل من شهادات بحسب
الأرقام، ومن الأعداد حتى لم يشترط فيه مائة المذكورة - فليسبب بالشهادات بشرط

(١) حرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٥٤٣: ٥٤٣٦ والطبري في الأوسط (٢٤٩٦)،
والدائمي في - (١٠٦٠)، والبيهقي في الشك (١٠٣٦٩)، وركوة البيهقي في
مصنفه (١٠٦٢)

لنقطة الشهادة واحدة والموضوع عن عمل، وتشبيهها بالإنسان به منسوط فيه العلة معللاً
بالتشبيه عند الإمكان

وإن كان مكان المرأة رجل واحد، والمطالبة هي لا يطعن عليه الرجال، ثم يذكر هذا
المصنف في الكتاب، وقد خفف الفيلسوف عن بعضهم فنو، ليس لأن شهادة الرجال
أقوى من شهادة النساء، بل لأنها شهادة المرأة الواحدة في هذه المقام، وشهادة الرجل
الواحد أولى

وبعضهم قالوا لا نعلم - لأن القياس أن لا تكون شهادة امرأة أو حجة حجة فيما
لا يطعن عليه الرجال كما في سائر الشهادات، وإنما جسدتها حجة بالهر الذي رويها -
والنفس التي وردت جعلت شهادة المرأة الواحدة حجة فيما لا يطعن عليه الرجال لا يكون ورداً
جعلت شهادة الرجل الواحد حجة، لأن من حق الرجل نفس معللة، وهو قوله تعالى
﴿فإن لم يكنوا راضين فليحكم بغيرهم﴾

ثم من جعل شهادة الرجل الواحد حجة في هذا الباب من صاحب اختلاف أيضاً
بهم، قال بعضهم ما نعلم شهادة إلا قائل فاجتنبوا مع نظري اليأس، ثم إذا قل
بعضهم النظر له... لا نقول - هاتين - لأنه... امرأة، لأنهم... ومقتضى
بعضهم نفس من عند النظر إليها، كما في الروا

١٢٩٧٨ وأما شهادة... بالمرأة على السبيل العبي، وهو صريح في ذلك
بعد الانتهاء عن الام، أو على محرك بعض من المعاهد بعد الانتهاء عن الام مصوله
هي حق الاعتصام عنه لإحصاء، لأنه أمر من أمور الدين، فأما في حق ميراث بعد
اعتصامه، قال أبو حنيفة رحمه الله لا يعمل، ويستقره شهادة رجلين، أو رجل
واحد، وعثمان أبو يوسف ومحمد تصل شهادة امرأة واحدة، كما كانت عقله، فهذا
ينولان، السبيل العبي صياحه عند الولادة ونظك الخالة لا يحصره الرجال، وفيها لا
يطلع عليه الرجال شهادة، بل له حجة حجة، ألا ترى أنه نفس شهادة هي حق الاعتصام
عليها، وأبو حنيفة يعرف - السبيل حركه صريح، وهي لسماع الواحد يشتركون
الشهاد، وكذلك لحركه الولد أمر من - وفيه فورية في جنه والسواء، وما يطلع

الرجل عليه شهادة النساء بانقرادهن ليست بحجة، وإن وقع ذلك في حالة لا يحصرها
الفرحال، كشهادة النساء على اعتراضات في جنائبات النساء.

وقام شهدا من غير محرك الولد قبل الانفصال عندهما، وشهدا رجلين، أو رجل
واحدة من غير محرك الولد قبل الانفصال، أو على محركة حالة الانفصال عند الكلي، لا
تقبل؛ لأن محرك الولد ليس لانفصال عنه يكون بحجة نفسه، وبعد يكون بحجة الأم، إلا
أنه يتصل بمب، وكذلك حالة الانفصال قد يكون محرك بحجة نفسه، وقد يكون بغيره
من موضع إلى موضع، فلا يدل ذلك على حيلته، ثم بعد الانفصال، فتحري لا يكون
إلا بحيلة نفسه.

والجاء عليه من جهة كبره، بوجه من جهة الله، وقد كان حد الكيف من
الأنشاء كان ما عداه من حيله الصلوات

١٤٨٨٧- قال الخليل في أول القاصص "إذ ورد رجب الصلاة الجمعة
استحساناً بذلك أو حياءاً أو ميقنة لا يجوز صلواته من غير أن يبدأ بالصلوة
الجمعة الصلاة، لأن الصلاة من غير أن يبدأ بالصلوة من لا يصحهم تصويت
الجمعة، كما يفهم من م، وربما يستعطفه بالصلوة لأن الصلاة بالجمعة أخف
القصاص، ولهذا من ترك من صلاة جمعة فوجبا عليه بالسلاح، كما هو مذكور
في صان من القصاص

وهذا صحيح أن رجلاً سأل من عاصم عن رجل يصوم البدر، ويهجم الفجر
ولا يحضر الجمعة، فقال بن عباس: صلى الله عليه وسلم هو من الزمان، وحديث آخر ذلك
أن رجلاً سئل عن رجل يصوم، فكان يقول: هو من الزمان

١٤٨٨٢- قال مكحول السنة ستان سنة واحدة على، ومكة في مكة
ومكة أحسن على ومكة مكة، وقد من جعلها لصلاة الجمعة، حسب ما ملحقة
بالحق، إنما كثر من من، فكل من عاصم ذكرها استجماً أو عاصم أو عاصم
وإن ذكرها متأولاً، بأن كان الإمام سابقاً، فكله لا تقبل، ولا يتركه أن يصرفه على
في سنة واحدة، أو كان من الإمام ولا يرى إلا عاصم، فكله لا يقبل
المعنى، من الأول فلا يصح، وأما لسمي قلته صاحب عاصم، ومكة من الأهواء
مقبولة على ما يأتي بعد بعد هذا - إن شاء الله تعالى -

وكذلك شهد به نارك المعنى في أولها لا يقبل - لأن أمة الصلاة في الوقت أمة
الإمامة في عاصم، لأن صلاة أمة، وأمة الإمامة في وقت لا م، لأن معصية في
الوقت عهد في عاصم، لأن صلاة في عهد على عهد، فمن من من عاصم
ذكر له عهد في عاصم، يؤيده الله يوم القسط وتلك من عاصم ٧٩ من أخذ عاصم
من عاصم، فظهرت من الحاشية في عهد الإمام بعد من عاصم، لا يؤمن

(٦) سورة مريم الآية ٧٧

(٧) أخرجه أبو داود في سننه ١١٢٧، وابن حزم في المحلى ١٤٠، (سند من مشهور

فد شمر رد الشهادة أن يكون مريضاً عليه مشهوراً بدين، وكذا سيجي أن شروط
العدالة والذكى مرة، كأنك مال التمسك لأمر كل واحد من هذه الأشياء كثيرة مع هذا شرط
الإيمان، واحتياط، سابع في عهد، قال بعضهم: إذا شرط ذلك لأن لا يصدق
يتملى ثالثاً - لأن أسباب عيب البصيرة فيه ربما، ولا يمكن التحرر عن جميع الأسباب
المقدمة مع عدمه، فلهذا لا يصدق من ذلك، فلهذا رد شهادة إذا بشر به مرة، لا يفر من
النسبة مقبول الشهادة، فلهذا شرط أن يكون مشهوراً بذلك مريضاً عليه

وقال بعضهم: أن الرب ليس بمراد محض، لأن الرب مفيد بملك عندما بعد
تصلب النفس به، ومنه مباح لا أقل في غير الحظر، وإن كانت مد منه السيد جمع
الأكبر، فلم يكن حراماً محضاً، فكان باقياً في كونه كسره - فصار كمالاً حقه
نفسه - في هذه الحالة - لأن حرمة تلك الشهادة فيه من الله، طي جيد - أن
يكون مثل حرمة شهادة الزور، حتى يستلزمه على شهادة الزور، وشهادة الزور حرام
محض، لأنه كذب، والكذب حرام محض، فارتكاب ما لا يكون حراماً محضاً لا يندى
عليه، وإن شمس لأنه ليس محضاً أثباتاً ما يفسد العدالة إذا كان مع علمه بكونه
رباً.

١٦٨٨٦ - لا يجوز شرب الخمر محرمة بلامرات - نفس - شرع هذه
عقوبة في الدين، وهو جيد، فكان من جملة التكثير، فاستلزمه العبدية، ثم شرط
الادمان، ولم يرد له الإدمان في السر، لأنه لا يطيق، وإن أورد الإدمان في الشبه
يعني سر، ومن بينه أنه يهرق بعد ذلك إذا وحده، قال شمس الأمانة السرخسي -
ويشترط مع الإدمان أن يظهر ذلك لنفسه، أو يخرج سكراناً، فيسحر منه المصنف،
حتى إن شرب الخمر في السر، لا سقط العقوبة.

حال في الأصل - لا يعد شهادة من السكر - وأوردته في سائر الأسادة
سوى الخمر، لأن الحرام في سائر الأشرية كسكر شرط لإدمان على السكر، والحرم
في الخمر نفس الشر، فشره^١ الإدمان على الشر

كذلك من يجرى مجازير المحجور والمجانة والسر لا يصدق شهادته وإن لم

يشوب لأنه يشبه بهم، وله قول $\frac{1}{2}$ من سببه بقره فهو سهم $\frac{1}{2}$ ولأنه رضى
مصدقهم، وأما يجوز أن يظهر عليه من ظهور غيره فلا يحترز من شهادته الزور

١١٨٨٧-، لأن في شهادة القسيسة (أول الشحيبة محصية) قال عبد السلام
القسيسة مؤمنة من الرجال والمؤثرات من النساء $\frac{1}{2}$ ، أما اشيع الإمام شخص الأنثى
الشرعية وهل إذا كان بحبيشه باحتياط، أو كذا يأتي بالاعتقال لردية، فأنما إذا كان
في كلامه نكس، ومن أعصاه دون باسئل الخافقه، ولا يأتي بشيء من الأفعال الردية،
فهو هذا خبرون الشهادة

١١٨٨٨-، لا دليل لشهادته من يلعب باحتمام، ويظهر من أنه يرتكب ما هو
حرام، لأن اللعب حرام، قال عليه السلام: «ما أنا من رد ولا التمر مني» ولأنه يصعد
العوالي من سطوح، فيطعن على العورات، وذلك من فساد، ولأن الله مع ذلك في
خامه أحواله، فيسند به حدة

وذكر شريح للإسلام في شرح كتاب الكفالة في رد الشهادة في الذين إذا كان لا
يخبرهم، ولكن يملأهم من يخرى من بينة لا تقبل شهادته، وعمل فقال: «لأنه يأتي
بحداف حدافه غيره» فخرج به ثم يبيع ذلك، (ياكر) ولا يعرف حداثته من
حاملة غيره، ليعبر كلاً حراماً، ومتركباً لا يحل

قال آية الله، وهذا قال مشايخنا إن شهادة صاحب خصم لا تقبل؛ لأنه ينشر
إلى عورات الناس، ويجمع غاشبات الناس للامس، ولا يأنو بدنه، ومن الصالح من
قال لا تسقط عدالته في هذه الصورة، ويستدل بانحداسه بروح المحاميات من غير
كبير مكر، وإن كان يمكنه من يسه، ولا يظهر من ولا يملأهم، لا تسقط عدالته
بإجماع

(١) أخرجه أبو داود في سنة (٢٠٣٦)، وفي لم يسه من مصنفه (١٦٤١)، ومعه في
جامعه (٩٨٦) ٢، أبو مسافر في كتاب السنة (١٦٣٦) والعمري في (٨٣٧٢)
ولفعله في سنة (٥١١٠-٥١٢٥) بعد من حميد في سنة (٨١٨)، ففيه في صف
الإيمان (١١٩٩) وأحمد في التوقيع (١٧٨٢)

(٢) أخرجه من حلال في السنة (٧٨٩٨) والعمري في (١١٣١) وذكره القيس في
مجمع الزوائد (١٠٣٨)

ولا تقبل شهادة مني، وجميعه قد كان يسمع الناس ويؤسهم هكذا ذكر
الخصائص في أدب القاضي، لأن من لم يسمع من صاحب الشريعة، فيكون ساطق
الشهادة لا معالة، قال: فاما إذا كان لا يسمع غيره، ولكنه يسمع منك (والله الوكيل،
على شهادة

١٤٥٩ بعد أن بعث من القسوس لسماع العمود وإبانت مكرهه عند حمله
للسليخ. ومن الناس من جازى ذلك في القصر والوثنية. ألا ترى أنه لا بأس بصبر
القسوس والقسيس، وإن شاء فيه جرح نهر. إنهم بكر به ناس، لأن فيه أكلهم
الكنس وعلاهم، وبه أمر من صاحب المنوعه قال يخطو: "أعظم" "سبح" "وغيره بالقدسة"
مكدا القسوس.

وهم من قال : كمال من يستمد به نظم لغزاهي وعبره ، يصح القول : لا بأس به ، ولما انعمت لإصباح نفسه ، ودفع نير حشة عن نفسه هل هو مذكور ؟ قد اختلف الشايخ فيه ، هم من قال لا يكره ، وه أحد شمس لألفه لشر حسه ، وإذا المذكور على قول عبد الشامل م يكن - على سبيل الظهور - وقد يقال منع مدح من عن نفسه ماله أنه دخل عن غيره انصرف ماله ، وهو كـ ، يعني وير من ماله كمال من وعاد له حياه

وصي شجاع مر قال: جميع ذلك مكرهه، وبه أحد سبع (إسلام حواهراده)، وهذا العدل يحصل حسب السراء على أنه كان يشك الأشعر، يداخه إلى فيها ذكر الموعظ والحكمة. وهذا لأ. اسم العباد، كما يطلق على العباد المعروف بظن على غيره، فإن

(۶) حکماتی علوم و فنون میں اضافی مجسم

١٩٩١: *البحر في التاريخ*، ص ٨٩١. (١٩٩٢: *البحر في التاريخ*، ص ٨٩١).
(١٩٩٢: *البحر في التاريخ*، ص ٨٩١). (١٩٩٢: *البحر في التاريخ*، ص ٨٩١).

بتفاحش بلانم تصد به ، قد حل في حد المعاصي والكبر ، فحينئذ بسط به العقاب

١٤٩٢ - واد ، كان الرجل معروفًا بالكذب الماحض ، - نصيب شهادته ، يرد به إذا اعتاد الكذب ، لأنه إذا ، عند ذلك ، لا يصير معه ، فلا يؤمن من أن يكذب في هذه الشهادة ، ولم يد ، قد يقع عب 'حيانًا ، قبلت شهادته ، لأنه لا يسلم أحد من ذلك ، وهي الأنفية ، ولدى عند الكذب إذا تاب لا تحسب شهادته ، لأن من عند الكذب قل ما يصير معه

١٤٩٣ - وكذا لا تحسب شهادة اللعنة ، وهو الفاسق ثبت البى لا مالى بما يصح : لأنه لا يؤمن ، عنه أن لا يأتى من شهادة الزور ، قال محمد بن الأصيل : وقيل أبو حنيفة وابن أبي بيسى : شهادة أهل الأحرار " حذرة . قال : وهو قول أصحابنا لأجمعين ، قلل من الأئمة نسوحسى - ومنهم من يعقل بين من يكفر من هؤلاء وبين من لا يكفر . وكأنه أراد أن يؤسف ، عما روى عنه ، أنه قال : من كذبت لم تزل شهادته ، ومن أهدى فبنت شهادته ، وذكر شيخ الإسلام بن مبركة : وشهادة أهل الأحرار مقبولة عندنا ، إذا كان هوى لا تكفره صاحبه ، ولا يكون معه ، ويكون هذا على ناطقه ، وهو الصحيح

وما ذكر في الأصل : وهو محمول على هذا ، لا لخصايه ، واستدل محمد بن بيان ذلك في الكتاب ، فقال ، أُرِيْتُ أصحاب رسول الله ﷺ ، ورعى عنهم العيين ساعدوا صوابه على مخالفة على رضى الله عنه لو شهدوا بين يدي عيسى ورضي الله عنه ، فكان لا يرد شهادتهم ، ولا من أن مخالفة عيسى رضي الله عنه بعد عثمان ورضي الله عنه بعده وهو كذا . وأرواح عليه " فلهذا " لكن لا كان عن تأويل وتفسير لم يمتع قبول الشهادة ، هكذا هذا

ولأنه - م - ع - ر - ط - ه - ، شهدا صير م - كل وجه ، وهو من أهل الشهادة ، فضل شهادته بعد ما صلى فيه صاحب المهرى ، وإنما قلنا مسلم لأن الكلام عن هؤلاء لا يكفر صاحبه ، وإنما هذا عند من يسطه ، لأنه لم يترك ما هو معرّف في دينه واعتقاده

(١) حكاه في الأصل رم جهرا

(٢) حكاه في الأصل رم ، وقال من ط : لطفه

حرمة شهداء السرور متى يستلزمه على شهادة الزور ، بل يؤخذ من حسن الاعتقاد لا يدل على سبب : الزور ، لأنه اعتقده مباحاً ، لا يدل على سبب شهادة الزور ، إنما يستلزم حرمة ، ولا يجوز ، في الكفر مضمونة على كل من إدراكه ، عدلاً على عطفه ، وإن كان يفتق سبباً ، أو عدم ، وهو الكفر ، لأن اعتقاده الكفر ، وهو يعتقده مباحاً ، وإن كان راسم العسور لا يدل على مهابة الزور ، وهو يعتقده حرماً على دينه ، فكانا

160

وليس كاختصاصه ، لأن خطاب حرمة من الروايات ، يستلزم حرمة ، لا الشهادة بالخطأ ، ولو كانت حرمة من نفسه لا تثبت ، لأنه وإن لم يكن له حظ حرجي ، فهو صاحب النهي ، وليس كما قاله كان حاجته في حرمة ، فإنه لا تثبت سبباً لأنه يكون مباحاً لا لغيره ، وإن غير محرم ، فهو من خطبه إذا كان مباحاً لا دليل على سببها ، لأن الآخر من العدول وسجنون ، فإنه المخرج من سببه بعض الروايات وأفعاله اقتران العقلاء ، واعتقاده ، بعض الروايات ، فعالة بسبب أهواء المحالين والفعالهم

١٤٨٩٤ - ولا يجوز سببه المرحلي على الرحلي ، كما سبب سببه عدله ، لأن وضع كل أحد خارج إلى الأنفس من عدله ، فعلى يروى به الشهادة لا تقدم منه فصحت شبهة في هذه الشهادة ، ثم نقل ، قالوا : هذه كانت العداوة بينهما في سبب امرئيهما ، ولما ادركت ، سبب من أمور الدنيا ، فإنه فصل بينهما سببه ، لا كعادتهما الكفارة لأن من يحسنه فدية عليه على أن يصادق غيره محذور له عند المنع ، لا يقدم على شهادة الزور مع ما تقدم من الوعيدية هذه الزور .

١٤٨٩٥ - وفي كتاب لأقضية ، إذا قسم إلى رجل وهو لأمر القرائ ، فشهادته حاقرة ، يرد قوله ، أن الأمر لم يعلم الفرد ، تنص ، وإنما جازت شهادته لأنه عمل مسلم ، وإن لم يعلم الفرد للحال لا يصير ظاهراً

١٤٨٩٦ - وفي شهادة عمال أسطى حى مبادى ، جازم البصير ، وقد ذكرنا أنها حاقرة من نعمته من أن الزيادة الأصوات ، لأنه لا محذور إلا ، لا عمل ، وشهادة القليل مضمونة ، ولا يفسد التحليل ليس بشيء ، إنما المخرج هو الظاهر ، لا العامل ، إذا كان عدلاً ، مستحق به بوقا عظم على ما روى عن رسول الله ﷺ ، معه يظلم الله تعالى

يوم لا ينفع ولا ينفع ولا ينفع فيه إيماناً مبطله - ولا تفرق بينكم ، من الصالحين قلوبكم
وعمر وعثمان وعمر ، من لا عيب كانوا عمالاً ، ولما كان نفس العسل عمر حاتة هيا
عن ذلك

وعنه عن قال: «أدب من الصدقة» نقل سيده «أدب من مدلاً» فابن أن
نفس العمل نفس مخرج الأ - طرح هو انظلم والجور ويزدري عن الحسن بن مبرور أنه
قال لا يجوز سيادة العشرة لأنه هو الذي أحاط به من رتبة على هذا الحق

والخصل ١١ أعمال إذا كنوا محمولاً لا يأخذون من ١٢ من غير حق نفس
شهادتهم، وإذا نحرر معي من الناس، ولم يكرهوا عدولاً، فالصحيح من الطواب
أنه لا يحسن شهادتهم، وإن قدر له ما يقضي من الشايع محمولاً، رجع الصحيح من
طوبى طرود من صاحب أن المسئ لا يحل سؤال الشهود عنه من فكارة تهمته
الكذب، وتعالى بهم الشرف من الكذب

١٤٨٩٧- وذكر الصدر الشهيد حسين الفخري وديعة الزاهد ، ان شهادته الرئيس ومجانتي في السكة أرمي منه الخبيث بأحد أنصارهم في حبسهم ، وبصراف الذي يجمعون الدوام إلى ، ويأخذ من عائلاتهم

۱۴۸۹۸ و نحوہ سہادہ شریکات المفروضہ شریکہ ہا لم یکن لشہودہ مشرکاً
سبھا، کا حدود، القصاص و سبک و الطوائف؛ لأنها سہادہ عدل بحسبہ من کفی وجہ،
وان کان المشہودہ مسرکاً سبھا من بدیل؛ لأنه یضیر سبھا، بقسۃ ہو بعض، وشہدۃ
الانسان لعدلہ لا نفس، وداہ نفس سہادتہ لعدلہ ہو حصیہ، لا تنفی سہرکہ ایضاً فی
تصیب شریکہ؛ لأن عدلہ سہادہ واحد، فإذا خط بعضہم بطر کلہ،

۱۹۹۹ء - مشہور اُردو سیرکی اذکار لسٹریکھ خدای فیما بصر میں سرکہما،
ویمالدا کان میں شریعت نام نصیر، ذکرِ نسلانہ علیٰ حد النجہ فی ذات لافقیہ،

(١) حرجه الخلفی فی صبحہ ١٦٦٩، و سلم فی صبحہ ١٧٠٢، و اسامی فی مہ
(٢٣٨٠) و اسامی فی ١٠ ٢٣٨٩، و فی شرحہ فی حرجہ ٢٤٨، و فی حرجہ فی
صبحہ ١١٦٦، و اسامی فی مہ ٧٠٦٦، و اسامی فی مہ ٧٠٦٦، و اسامی فی مہ
(٢٣) فی مہ ٧٠٦٦، و اسامی فی مہ ٧٠٦٦، و اسامی فی مہ ٧٠٦٦، و اسامی فی مہ
و اسامی فی مہ ٧٠٦٦، و اسامی فی مہ ٧٠٦٦، و اسامی فی مہ ٧٠٦٦، و اسامی فی مہ ٧٠٦٦

وجهه شهد ناسك، إلا أنه لا يقبل، ألا ترى أن شهادة الزور له وجهان لا نفس لأمرها على كونه
لزوجها من وجهه من حيث النكاح، بخلاف الأجير المشترك، لأنه غير ممنون لأستاذة مضافة،
والأ ترى أنه لا يجوز لأجير نفسه من غيره في هذه الإجارة، وبخلاف الأستاذ إذا شهد
لأجيره؛ لأنه ليس بمنون، وهذا هو الخلف، اعتماداً على المسألة

ومن مما يبعد من نفوس لأجير الموحّد يسحب لأجير بتسليم النفس في الملة، لا
مصلحة للعمل، و حال ما يشهد مسلم نفسه إلى المستأجر، فيكون مسلطاً بمعنى الأجير
بلقاء ذلك، فيحبر فيه بما جاز، فلا تقبل شهادته، بخلاف لأجير مشترك، إلا أنه هذا
الوجه لا يكاد يصح، لأن لأجير الموحّد لا يستحق الأجر بتسليم نفسه إلى المسأجر في
مدة الإجارة، إذ سأل نفسه للعمل الذي شرط عليه في العمل، أما إذا سلم نفسه في مدة
الإجارة، لمعنى آخر، لا يستحق الأجر، ألا ترى أنه إذا أسأجر إنساناً شهراً ليرعى
عنبه، ثم استخدمه في الشهر، لا يستحق الأجر، وإنما لا يستحق ما قسم، كناهنا

١٩٠٢ - وذكر المصنف في أدب القاضي: إذا شهد أجير الغائب على المولى
فإنه يصد عن الدد، ذكر في المصنف عن أبي حنيفة أنه لا يجوز، وفي رواية
"الأخص"، فله يجوز، ويحذر أن يكون المراد من المذكور في المصنف لأجير أخصي،
وهو المذكور في النيات لأجير مشترك، ولو كان أجيراً خاصاً مضاهراً، فلم يرد
القاضي شهادته، ولم يظهر عدالته حتى مضى الشهر، ثم عدل حال أن عمل شهادته،
كمن شهد لغيره، ثم مضى فيه أن يعدل، ولو شهد ولم يكن أجيراً، ثم صار أجيراً
قبل أن أقضى بطلان شهادته، فإن لم أبطلها، حتى بطلت الإجارة، ثم أعادها حارة،
هكذا ذكر في المصنف

١٤٩٠٢ - وشهادة أهل الصلوات جائزة إذا كانوا عدولاً، وقال بعض العلماء:
لا يجوز لكثرة خلافهم، وكثرة ما يجري من الأيمان العذرة بينهم، وهاهنا العلماء
يقولون: "الجور مع العدالة، وقد وجدت

قال المصنف في أدب القاضي: شهادة ناسك الأتقان لا تقبل، قال بعض العلماء:
الحلواني، عندما لا لا تقبل شهادته إنما احتكر ذلك، وترصد ذلك العمل، لأنه حيث
يسعى الموب والمعادن، فأما إذا كان يبيع الثياب هكذا، ويشترى منه الأكفان، تجوز

ج ٣ كتاب الشهادة ١٦٥ الفصل ٣ من ١٠٠ إلى ١٠٠

شهادته. وذكر أنه في إمامته أبو يعقوب مخرج كتاب الشهادة في ١٠٠ وقد نقل بعض
منه في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. لا يسل لأهم كتاب في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
وقد نقل في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
لا يسل في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
ولا فرق بين الجواب في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
ولصحيح أنه غير متقدم به. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.

١٦٩ ٥ وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
عقل شهادته. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
عنه لئلا من ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.

١٦٩ ٦ وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
أحمد. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
منهم من واحد. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
شهادته

١٦٩ ٧ وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
يشتمل على بعض من ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.

١٦٩ ٨ - وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
الضرب. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
أحمد. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
أحمد. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
عنه. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
أكبر. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.

ثم لا بد من معرفة بعض هذه الوجوه. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
معهم. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.

(١) أخرجه في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.
في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠. وقد ذكر في ١٠٠.

للمرجع واللباء مكرمة . وأولاده مئة براهم عبد السلام لأنه من غش
واخضع وأما إرضاه فلم يبد . أبو حنيفة فيه تقليد^١ لأنه لم يبد وجهه لمرأه . ومن يرضه فيه
سنة . ولم يقل فيه اجمع الصحابة . وهو يرضه امرأة . ومن يرضه فيه
تقليد^٢

والمتأخرون من متابعتهم فيه بعضهم . قالوا من سب سيرة أبي هرير
سيرة . وبعضهم قالوا البراءة السابعة من ولادته . أو بعد سبع بعد أن يحتمل الصبي .
ولا يهلك عاراً .^٣ أحسن . خير حاسوب السبع . أنه بعد السبع . لكنه سلا

١٢٩٠ - وشهادة الخصم عليه . فقد صحح أبو هرير رضي الله عنه . بل شهادة
عائشة اخصى على أنه لا يرضى .^٤ ولأن الذي دلل عليه من عبادة . فصار كـ
لوقات بعده أو بعده . وذلك لا يمنع قبول الشهادة . كما هو .

١٢٩٠ - قال ابن عباس . ولا خير شهادة من سمى صاحب رسول الله ﷺ .
لأنه . شتم واحداً من سائر الأنبياء . فهو أولى . وتعدت شهادة قتاد
المحبوب . لأن محكم عنه بالكذب . قال الله تعالى . لا تجد من يأتى بأشهاد
فأؤتيك عهداً فم ينكروا^٥ ثم المتهم بالكذب لا يعبأ بشهادته . بل يحكمه عليه
بالكذب .^٦ لا لا تدين شهادة

١٢٩١ - وحكي عن محمد بن يحيى . أنه سئل عن سبب إيمانه بمحمد عليه
وأولاده . فقلت شهادة . قال . إذا كنت في كل يوم وتكلم حامي فلا . وإن كان حياً تقبل
إرضاه الله

قال الفقيه أبو الربيع . حدثني عن دون الكافي . أنه قال . لا . ولا . قطعه
لله . وإن كان سيرة عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ . فهذا هو . وفيه حكم
شهادة أهل الأمور .

(١) . جده . ابن . جده . (٢١٠) . حدثني محمد . (٢٣٨) . والطبري هو لاخبر
(٢١٠) . وهو سنة . (١٠٠) . وأخرجه بعض من كذا . (١٧٢) .

(٣) . حكاه في . وكان ابن الأثير . مضمون

(٤) . سورة التوبة الآية ٢

وإن كان رجل يسه الكسبي ويستمونه، فهو ناجس، ولا شهادة للمناجس، ومن سألت عنه فقالوا: شبهه بشم أصحاب رسول الله، لم أقبل دينك، ومير شهادته، ولو قالوا: شبهه بالعمى، ونحوه، ونظر ذلك منه، رسم برء، مست ذلك، ونتم أجر شهادتهم، لأنهم إنا اتهموا بالناسي مطلقاً، فقد بينوا أنه عندهم غير عدل بوجه ما، فلم يظهر عدلته بوجه من الوجوه، بخلاف ما إذا قالوا: شبهه بشم أصحاب نبي عليه السلام، لأن هناك عدلته فيما سوى دينه، ولم يثبت هذا المخرج بمجرد التهمة، فهي اختصار العدل، ذكر، مسألة على هذا الوجه في الأصل.

١٤٩٦٦ - ومير شهادته للحدود في الزيادة المسرفة ونسب الخمس إذا تأخر، بخلاف الحدود في القذف، فإنه لا تغيب شهادته وإن تاب، والتمري أن رد شهادة الحدود في القذف من ماء الحد، عوف ذلك ما قلناه، وأصل الحد لا يمنع ما يتوهم، فكذلك حاشو من تمام الحد، أم رد شهادة هؤلاء في من ماء الحد، لأن أقصى ما يريد، ولا يصلح للمناجس في الحد، ولا يمارد شهادة هؤلاء، ليسفهم، رد رال الناسي بالتوبة، ولا يجوز شهادة المنهم، ورد الأثر عن النبي ﷺ، ولا يجوز فيه إمام الناسي عندنا، وعن أبي يوسف أن الناسي إذا كان قاسرومة، وكان وجيباً بغيب شهادته، لأنه لو جعلته لا يجامس أحد حتى استنصره، وبوجه لا يرتكب الكذب من جهر منعه، إلا أن من ظاهر التوبة ثم يعرض من أطلق الجواب إطلاقاً وهو الأصح، لأن من قول الشهادة والعمل بآكرام السهود، والناسي مستحق للإهانة، فهو نصي ناصي شهادة الناسي، بعد" قصده عندنا، والمسألة مرفوعة في كتب أدب القاضي.

١٤٩٦٧ - ولا يجوز شهادة الأخرى عند حملها، ولا تغيب شهادة الأخرى من شيء من الحقوق من لسوء حات، ونحو ذلك عند حملها، فقد صح عن علي رضي الله عنه أنه رد شهادة الأخرى، معها قول روي عن أبي رضي الله عنه، ومن يؤمن أقرانه بخلاف ذلك، محل الإجماع، ولأنه يحمل الشهادة من وراء الحجاب، وأدلتها من وراء الحجاب، فلا يصح شهادة قياضاً على البصر إذا تحمل الشهادة من وراء الحجاب، وأدلتها من وراء الحجاب، ولا لا تغيب شيء، لأنه يمكن إيمانه إذا لم يمكن، من

عابدين المشهود له ؛ عليه ، لأنه متى لم عابدين إكاشير إلى الشهادة وعلمه بالسماح ،
والاسم والسنة ، وإن لم لا يقطع أمثله ، وعنى عابدين عدم التحصيل ، وأخبار حادثة
الأداء ، يقطع الشركة ، وقد يمكن زيادة بهمة الخجائب ، وأمكن الاحتراز عنها ، بأن
يحصل ويرد من غير حجاب ، لما ذكره الخجائب مع جواز الشهادة ، وكذلك هذا
فيمكن زيادة بهمة من شهادة الأعمى يمكن الاحتراز عنه بحسب الشهود ، وهو نصراء ،
فإن إسهاد النصراء على الخبرات يمكن من غير حرج

٤٩١٤ هذا هو الحُصْنُ الشَّهَادَةُ، وهو أَعْمَى ومُجَاهِدٌ وَأَعْمَى نَاسًا إِنَّا نَحْمِلُ
الشَّهَادَةَ وَهِيَ نَهْرٌ، ثُمَّ أَدَى وَهِيَ أَعْمَى، هَلْ تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ؟ عَدَسَةٌ، وَأَجْمَعُوا زَيْتِي
فَقِي لِنَفْسٍ، لَانَسِلَ، لَانِ الْإِسَاءِ، وَأَيْ تَقْبَلُ شَرْعًا صَحِيحَةً الشَّهَادَةَ، وَلَا يَقُومُ الْجَرِيفُ
مَقَامَ الْإِنْسَانِ، فِي مَقَرِّهِمْ جَمِيعًا، وَلَا حَمْرَةَ الْإِسَاءِ، الْأَعْمَى، لِأَنَّهُ لَا يَحْسِبُ
الْشَّهَادَةَ بِهِ، فَصَارَ الْفَحْمُ بِحُجُودِ الْإِشَارَةِ، وَهِيَ وَجَدَتْهُ عَيْنُهُ، وَبَدَانَ لِأَشَارَةِ لَا يَحْمِلُ
الشَّهَادَةَ فِي الشَّعْوَى، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَشْهُودُ دِينًا أَوْ عَمَلًا، فَاسْمَعُوا بِهِ

[illegible]

كان مصرا أو اب اسحق والأدب، إلا أنه حتى قبل القصد، فكذلك خبره على قوله
في حقيقته ومحمد المصنف لا يعنى بشهادته، وعلى ذلك أبو يوسف بقضى

١٤٩١٥ - وأحمد بن محمد بن أبي أسباط إذا حرس أو ذهب عنه أو لم يدر بعد
شهادته في القصد، أو المصنف لا يعنى بشهادته، والوجه في ذلك أن القصد هو
الشهادة القصد، فما يقع لأدب، يقع القصد، وأحمد بن محمد، وهو ما انقلب مع
الأدب، إلا أن مع، مع القصد، ولعل هذا التحسين مع أدب، فذهب مع
القصد، أيضا، وهذا أبو يوسف لا يقع لأدب، فلا يقع القصد.

قال شيخنا رحمه الله: لا يجوز شهادة عبد بالشهادة، وسامع، أما بما
تجوز الشهادة عبد، بأسرها والناسخ، شهادة الأعمى عبودية لا خلاف، ولا يشهد في
كتاب الأعمى، حجة لأبي حنيفة ومحمد بن أبي يوسف بن محمد، نفس الأثر في
ملاحقة مولا، شهد أنه قد شهدنا أنه جدي لأنه قال في العرف وهو مسلم، وقد
عرفناه بوجهه، واسمه وسببه، إلا ما لا يعرفه كساعة، لأنه نبيغ، ولأنه قد ثبت
حقيقته، لم يجر الزمير، والله أعلم.

وجزء الاحتجاج أن من تلك المسألة لم يكتب، وعرفه وقت المحنة، من شرح
المعرفة عند الآن، فكنا هم، لا يمكن بأدب المنعير، ولأن المحسن، وبسطة وجودها
وقت الأدب.

ثم فرق بين شهادة لاهي وشهادة السجدة على كتاب، انقلبي
إلى انقلبي، والمروى أن سجد السجدة، وهو في عب، بقول من هو فيه مرفقا،
فلا يكون ذلك شهادة من لا يعلم به بوجوب آخر عب، من يوافق لا يعرفه
اليوم، لاهي سجدتهم، أما الأعمى لا يشهد على من يعلم به بوجوب على عبه على
الحقيقة، فلا يصح من أدب الشهادة.

ومن ثم حلف في رواية أن الكهني والندى عنه، وكان معروفين، ليس على
اسمها واسمها غيره، لأن الشهادة لأعمى عديم الاسم واسم.

وإذا كان من يجر ساعة ويهيئ ساعة، فشهد في حال فائه، تنبئ شهادته،
وقد شمس الأئمة المحن إلى ذلك يومين، عقيل، إذ كان خبره يومين، أو ثلث من

أحد منهن أن كل واحد من الزوجين شديد الشك على صاحبه وإليه أمارة على رجل
فإذا لم يوجد بينهما مودة ولا شقة في جميع كل واحد منهما يمين من صاحبه كما
في الولدان ويوردين، وهذه بهيمة يمكن ألا تحترق حب نجس بشهوة، وإن يشهد لكل
واحد منهما الآخر

والثاني أن لأصلاك سبب مفصلة عرفاً ومعرفة في جنس المدعى بسبب الزوجية
اتصالاً لا يمنع من جمع كل واحد منهما ركعة عدله عند صاحبه عند أي حيلة، وعند أبي
يوسف - محمد - يجمع المهر صراف، فانه إلى امرأته أن لا يمنع صراف، فكتبت إلى
الزوج - وثبتت بسبب هذا الاتصال تزوج شبهة الاشتاء في مال امرأته، حتى أنه وطئ
جدرية امرأته، وأما طلب أثب على، فإنه لا يحد كمالاً من وطئ، حلوه بهيمة،
فيثبت أن لأصلاك سبب مفصلة في جنس المدعى نظير الاتصال بسبب بهيمة الولدان
والقولون لا نظير لأن سبب مفصلة بين الإحوة والأخوات، فمن ثمة شهده كل واحد
بهما لصاحبه، فمن بكل واحد منهما منع منعه في شهده به مضافاً إلى الشهادة،
وهذا يجمع على البهائم

والثالث سبب بهيمة، بهيمة كل واحد منهما في حال صاحبه، فيصير كل واحد منهما
شهاداً لنفسه، ولا يبرم صاحب البهائم إذا شهد لغيره بحسن حيلة، بل شهادته وإن
كانت لنفسه منعه، فإنه بأحد المسموح به، فيصير مكنة، لأن مكنة حصول
المنفعة للمشاهد بعد شهادته، أي يجمع قبول الشهادة في حال حصول منعه مضافاً إلى
الشهادة، فمن أن سم مكنة مضاف إلى الشهادة، بل كذا مضاف إلى سبب حر يحدته إلى
الشاهد بعد الشهادة باختياره، فإنه لا يمنع قبول الشهادة

١٦٩٨ - وفي مسألة التفرم لا يملك شيئاً من مهوره من السهامة، وإفلا
يملك ما أخذ يحدته بعد الشهادة باختياره، فإن الأخذ في جنس جنس سبب ملط، فقبول
النية والبيع، أي مبالغة يحصل من الغلبة لأحد الزوجين يحصل منس السهامة
لأنه يحصل بالزوجية والملط وتلك امرأته وجوزاً، فيكون مضافاً إلى ذلك التفتت
بالشهادة، فمن أن الولدان وإن تزويج ما، يحصل من المنفعة يحصل بالولاد والملك الآخر

ثالث آخرهما واحد، تكال حصو - المقصود مقصود إثبات المالك فثبت شهادته

وشهادة الأخ لأخيه مرفوضة، والأخ من جهة شغل، فلا يشهد به شهدا من
وإن كان كونه من غير نفس من الغريب والأجنبي فهو على الكل لا ما صار مخصصاً
عنه، وإنما خص منه شهادة الزوائد، والله لو دعي بالإجازة - أي - ردة قد يصح قبوله
والله لو دعي لأمر حرجي بغير عيب إلا والأخ والأخت، لأنهم من بيتهم لا من جهة
لغيره، وإليه نصه برفق بما سلام

وهذا الخبر لا يسكن فيما إذا شهد لأخيه والأخت من، ما يسكن فيما إذا شهد
لأخيه والأخت من، وبما أن لا يصل شهادته: لأن هناك أملاك من أمه ومن أخيه
مصلحة، وإنما شهد لأخيه فكانه شهد لأخيه

والخبر - شهادة الإنسان لأبيه إنما لا - لأن ما عاين الأملاك من الأب وبغير
الابن متصله، فكذلك الشهادة لأب شهادته لنفسه من جهة، وبغيره إلا - بغيره لا
تقبل، فلما شهد لأخيه يجب شهادته لنفسه أصلاً، لأن ما عاين الأملاك من الأخوين
مصلحة لا يسمع من أخيه لأخيه، ولا ما عاين الأملاك، فثبت على هذه الشهادة لنفسه
زوجته، فثبت، وإذا ثبت الملك من الأخ من الأحداث لأبهما من الزوجات،
وثبت الكلام من سائر أفراد من بعد الزوجين والرجال، لأن الأخ مرفوع إليه
من هؤلاء، فلا يجب شهادته لأخ، فلهؤلاء أولى

١١٩١ - ولا، رثا، إذا لم ير رجل له ولد وله واه من ولايت، وإن خلا،
وتجوز شهادته لأمره، وبنيها، وبزوج ابنته، وبسرة ابنته، وبسرة ابنته، وأخت
من أمه، لأن نسب من هؤلاء، وبسرة ابنته، وبسرة ابنته، وبسرة ابنته، وبسرة ابنته،
كما في قوله، ومن لا يجوز شهادته له لا يجوز شهادته بعينه ولا بكبه ولا لأبنته
ولا أخيه

١١٩١ - ولا يجوز شهادة العبد والكنانة والفقير وأم يهودي حتى يعتد
عنده، وكذلك شهادة بنت البهر عند أبي حبيبه، لأنه يمينه بكنانة، دام يمينه
والله أعلم

نوع آخر من هذه النقص

١٤٩٦ هـ - الميمد، بنا مسجد في حازجة، ورد القصاصي شهاده به، ثم أعتق واحد من تلك
الشهاده، حسب شهاده به، كدتك القاصي والكافر، شهاده عن ميمد، قرة القاصي
شهاده به، ثم ميمد الكافر، ثم القاصي، ثم عازد بن الصناد، من شهد بهما

عراق بين حد وبين اساس إذا شهد في حادثة، ورد القاضي بها، ثم ر
الفسر بالثمة، بعد ذلك الشهادة، عليه لا نصل شهادة، وكذلك الزوج إذا شهد
لزوجته وهي حرة، أو الزوج إذا شهد لزوجته وهي حرة، ورد القاضي بها، ثم ر
الزوجية، بعد ذلك الشهادة لا يصل شهدا

ووجه التبرع بسماء : يرد الشهادة على الفاسد والروح والروح له ، فكأن حريق
مجاهدين على وجه الكعب ، غير محال على كونه غير أهل بالشهاد ، لأن الملقق أهل
الشهادة ، والروح الوجه كعقلك ، فقيام دلالة كل واحد منهم على طهارة على
الكمال ، إلا أنه ثبت في سهلهم راحة بسماء سبب الفس ، أو سبب وجهه
الزوجية ، فكان رد محالاً على تهمه الكعب ، وقد كان رد محالاً على تهمه الكعب
فمن شاهد برد لك مني سهلته تهمه الكعب فكن من جهة السبب حساساً شديداً ،
ونكعب أحمر ، يزداد له الكعب في حيث العبدان ، ولو ثبت شكوكهم من حيث
الفساد ، لا يكن شهادته غير معتد ذلك ، فكأن هذا

أما في العبد (إن كان عبداً) فرد شهاده عمره محالة على همه الكتاب لأنه
عبد - فيكون محالاً نفس كونه غير أهل، فلم يصح منكده فيما خبر من جهة التصرع،
فصل خبره إذ صار من غير الشهادة بالعتق، كما في الشهادة إن كان في تعبد فاسداً -
فقد شك في سباده عدم لأهلية ومهمة الكتاب، فكان مرد محالاً على عدم لأهلية،
لا غير مهمة لكتابه حتى يثبت فرقاً، ولا ينافي فيكون مقبلاً من غير الإمكان

وهي الصبي تكون من الأحمية، وتكون بيضاء الكبد البيضاء، لأنه لا يصاب من
الخدب من سببه (لا يصرح)، وهي الكبد تكون بيضاء كبد، لأن عذراوة مع فسيو
امر ظاهر، وتكون عذبة الأحمية البيضاء، لأنه لا ولادة على السليم، فأجل أن يرد على

علم الأهلية، لا عني شهادة الكذب، ثم قصر مكنونا بعبارة "حبر من جهة السرعة، فصل
حرره إذا صار أصلاً"

١٩٦٢ - الزمراني قد خذ في الهدف ثم أسد. فإن شهادته حاضرة. والمقد إدا
خُذ في الهدف. ثم شئ في شهادة غير حاضرة، والعرف أن رد الشهادة موجب
الهدف. وكذا من عدم أحد، وبصري حال ما حذف كـ ب، شهادة، لردت تعميم
لأنه، وبالأ. لا م هدف. ثم شهادة أخرى ثم نكس. فإن الهدف حال ما حذف ثم مكنو
شهادته، فوقف كذا الهدف من خيار شهادة على حدوث الشهادة، فلو تحس الهدف
شهادة لولاه، فلو م. ثم عني ثم شهادة حازب. لا أنحص منه ذلك صحيح. لا
الحاصل بالعبارة والسماع والرق لا ينفي ذلك، وهذا. لا م من الشهادة، ولا
مهمة في شهادته، فعدت بصر لها، وكذلك إذا تحس أحد الوحد شهادة لصاحبه، ثم
وقع القيود بينهما، إذاً بنت الشهادة حر ما قبلها

ولو شهد لصاحبه حال قيام الكذب، فلم يفل القاضى شهادته ثم برفعا، حتى
وقعت القيود بينهما، ثم يذكر من عهد هذا القصر في الأصل. ومن يربط بين ال
القاضي لا بعض ذلك الشهادة، لا أن يعلم

١٩٦٢ - وإذا شهد لولي لم يده شيء، أو شهد ما كان به، فلو عني شهادة
ثم اشفاء وأعاد لولي كذا الشهادة، لا تنفي الشهادة لأرد الشهادة في هذه الصورة
مستحل عني شهادة الكاذب، لا عني عدم الأهلية، فاعرف أن أهل الشهادة، وأنشؤنا
ذكرنا

١٩٦٢ - ولو شهد العبد وانكأته لولاه، ورد عاصي شهادة، ثم اعتقا.
وأعاد ذلك الشهادة، فصل شهادته، والعمى ما ذكر

وفي القصر. رد الشهادة الأخرى على من، لشهادته عند عاصي. ورد
القاضي شهادته، ثم رد عني، فأنشؤنا اليهودية. ثم ب. فلو عني شهادة
جاء: لأنه يمارد لأوس، لأنه لم يكن شهادة. وإذا شهد عني شهادة وهو بصير.
فشهدت بعبارة الله أن في حجة القصر. فلو عني. ثم ب. العبد. فلو عني

باب - معنی عوں می یومنتہ یا نہیں ؟ لایہا کثرت شہادتہ فائدہ برد

۱۶۲۵ : ہر شہد خواہ مسلمہ یا عہدہ می عوں من احقر ؟ ، کہما یوم شہد

عہدہ یوم ، او کہ عہدہ ، یا عہدہ ، عہدہ شہادتہما لآہ ہوا ، من اہل عمل الشہادتہ

لأنہ سائر علی السماع ، عہدہ ، وہذا لآہ من املہہ ونکبہ لیسرہ من من الایا ، س

الری ، الکفر ، عہدہ ، ود ، الری والکفر والعب ، عہدہ من املہ لآہ ، تحقیقہ

الشہادتہ من عہدہ صحیح عہدہ اہل الایا ، عہدہ ، عہدہ

الفصل الرابع

في الإسماع إلى الشهود وصفة أداء الشهادة

١٤٩٢٦ - من سماعة عن أبي يوسف شاهدان شهدا على رجل ثياب، فقبل أن يقتضى القاضي منهما شهدا شهد غيبهما وحلّاهما أنهما واحد عن شهدتهما، فإن كان الذي أخير عن رجوعهما من يهره القاضي ويعدّله وخف من أمرهما، ولم يغل شاهدتهما.

١٤٩٢٧ - وإذا شهد شاهد على نفس محسّرًا، وشهد لأخر على شهادته، لا تقبل، وكذلك إذا شهد الأخر على مثل شهادته؛ لأن مقتلا قد يكون صله، فصار هذا وما لو قال: أشهد على شهادته موهبة، لما إذا قال الأخر: أشهد بنقل ما شهد به الأول، وعند الخصم لا تقبل هذه الشهادة؛ لأن قوله: أشهد بنقل ما شهد به الأول، محتمل يحصل أشهد بنقل ما شهد الأول كلا، ويحصل أشهد بنقل ما شهد به الأول بعضًا، وعند عامة الشايخ نقل هذه الشهادة

وكان الشيخ الإمام سمر الأئمة الحقوقي يقول: إن كان الشاهد الآخر مصباحًا، يمكنه أداء الشهادة على وجهها، ولا ينقضه شبهة بسبب مجلس القضاء لا بد وأن يفسر الشهادة على الوجه الذي شهد به الأول

ولو قال: أشهد بنقل ما شهد به الأول، لا تقبل شهادته، وإذا كان الشاهد مصباحًا، يمكنه أداء الشهادة على وجهها، إلا أنه دعه حصر بسبب شبهة مجلس القضاء، أو كان أعجميًا غير فصيح، إلا أنه يمكنه بيان الشهادة على وجهها ولو لا حكمة مجلس القضاء، لا يكف تفسير الشهادة، وإذا شهد بمنز ما شهد به الأول، تقبل منه، وإن كان الشاهد أعجميًا، لا يمكنه بيان الشهادة بمسانة أخصا، لا تقبل منه الإجمالية.

وكان الشيخ الإمام سمر الأئمة السمرحسي يقول: إن أحسن القاضي يحلّ من الشهود، لا بد وأن يفسر الثاني الشهادة على الوجه الذي شهد به الأول، وإن لم يحسن

مخبراته لا يكلفه بمسبر الشهادة، وإذا شهد بثل ما شهد به لأول، فعلى المصدق الشهادة في أدب القاضي وعليه التصريح، وكان شمس الإسلام لأورجندی يقول، إنما يقبل الإحسان من شاهد إلا قال في شهادته لهذا المدعى عنى هذا المدعى عليه، هذه الحجة في شرح أدب القاضي للحصاف في باب القاضي يقضى في السجد

وفي حد الباب أيضاً، إذا كنت تهاذله في يدي ومضى عليه ذلك، فقال، أشهد، أن لهذا المدعى جميع ما سئى، ووصف في هذا الكتاب على هذا المدعى عليه، أو قال، هذا المدعى به الذي حررت، ووصف في هذا الكتاب في يد هذا المدعى عليه بغير حق، أو جب عليه تسليمه إلى هذا المدعى، بهذه شهادة صحيحة، وهذا لأن هذه الشهادة قد تكون مبنية على وجه لا يمكن خطئه، أو بما على ظهر القلب، ولو لم يصر ادعاء على سمع، أو صك لتعطلت الحقوق

١١٩٢٨ - رحى فتوى الشيخ الإمام شمس الأئمة البرغسي في رجل ادعى دليلاً سمعاً، أو صكاً قرأه، فقال الشهود - وهم أسيرين - يا محبين كوفئوا في دهم لهذا المدعى على ما ادعى عليه، أن شهادتهم حجة

وسئل شمس الإسلام لأورجندی عن الشهود إذا قالوا، بالدراسة، ما كوفئوا دهم، كلفني عن مدعى به مائة من مدعى است، هل يقبل شهادتهم؟ قال، نعم، وقيل، ينبغي أن لا تقبل، لأن قوله، ما كوفئوا دهم في التعرف بالاستعمال، وللحال ما كوفئوا دهمهم.

وفي فتاوى النعماني، وسئل عن شهود كان في بطنه شهادة كل واحد منهم ما كوفئوا في دهم، كلفني (أو ملائمة)، هل يكون هذا بمنزلة مائة ملك فلا يقبل؟ قال، نعم، لأن الناس اعتادوا استعمال كلا المصطلحين استعمالاً واحداً، وكان الإمام طهري العبد المرحوم يقول، ينبغي للقاضي أن يستمرهم أنهم أرادوا به الملك أو غيره؟ فإن سئروا أحد بمسبرهم، وإذ لم يصروا، ضابوا، أو ما، فالتفتى شخص يشهادتهم بذلك، وسأني بعد هذا من هذا الجنس - إن شاء الله تعالى -

١١٩٢٩ - روى فتوى أبي القاسم، وإذا دفع البيع بالشفاعين بين رجلين،

ووقع الخدعة و الشهادة في الشهادة كغيره من الأدلة الشرعية لا يثبت بها دعوى إلا في بعض الحالات
الاعتبار ولا يثبت بها دعوى لأن مقتضى ما في المتن من عدم جواز
إثبات الدعوى بها مع غيرها

١٧٧ - وهذا هو الذي ذهب إليه الجمهور من أن شهادة امرأة واحدة لا تثبت بها دعوى
في مسائل الدين كغيره من الأدلة الشرعية لا يثبت بها دعوى إلا في بعض الحالات
الاعتبار ولا يثبت بها دعوى لأن مقتضى ما في المتن من عدم جواز
إثبات الدعوى بها مع غيرها

١٧٨ - في دعوى الزنا لا يثبت بها دعوى إلا في بعض الحالات
الاعتبار ولا يثبت بها دعوى لأن مقتضى ما في المتن من عدم جواز
إثبات الدعوى بها مع غيرها

والدعوى التي لا يثبت بها دعوى إلا في بعض الحالات
الاعتبار ولا يثبت بها دعوى لأن مقتضى ما في المتن من عدم جواز
إثبات الدعوى بها مع غيرها

١٤٩٣٢ - وفي فتاوى شخص الإسلام الأورجنتي إذا شهد الشهود أن هذا
 العين حق هذا المدعى، ولم يقولوا ملكه، قلت للشهادة: لأن الحق مع الملك يستعمل
 استعمالاً واحداً، وقيل لا تغبل، وقيل: ينبغي للمدعى أن يستنصر الشهود عن الحق.
 أرادوا به الثالث، وما هو غلبة الحق؟ ويشي الأمر على ما فسروا، وعلى هذا إذا
 ادعى أن هذه الدار حق، ولم يقل: ملكي، هل يصح به هذه الدعوى؟ اختلف
 المتألم فيه

وفي الفتاوى مثل شكك عن ثلاثة ضرر سهدو في حادثة، ثم قال أحدهم قبل
 القضاء: أستمع الله قد كذب في شهادتي، فسمح القاضي بذلك، ولم يطمأئنه قال
 ذلك؟ فسألهم القاضي بعد ذلك، فقالوا: كما عني شهادتنا، فالتصاضي لا يخصص
 بهادتهم، وبهمهم من غدة حتى ينظر في ذلك، فإن جاء المدعى بأشياء مهم في اليوم
 الثاني يشهدان له بذلك، ثبتت بهادتهما، إذا شهد في حادثة قبل الدعوى، ثم ادعاهما
 بعد الدعوى، ثبتت شهادته

١٤٩٣٣ - وإذا شهد الشهود على إقرار رجل بسوء محدود، أو بيع محدود، لو
 ما ثبت ذلك، لا بد وأن يدكروا في الشهادة أنه أقر على نفسه، أو يقولوا أقر بشرائه
 لنفسه أو ببيع نفسه؛ لأن إقراره كما يكون على حصة يكون على غيره، وأما على غيره
 لا يكون حصة، فلا بد من ذكره

١٤٩٣٤ - وإذا شهد الشهود أن هذا العيني مدعى مدعى وفي يده هذا المدعى
 عليه بخبر حتى ولم يقرروا، فوجب عليه قهر يده عنه وتسليمه إلى هذا المدعى.
 وحكي عن شيخ الإسلام أبي الحسن العسلي: أن فيه اختلاف لمشايخ، منهم من قال
 لا بد وأن يقولوا ذلك على المضاء بالتسليم، لأنه لا يجوز أن يكون الشيء ملك
 إنسان، ولا يجب على صاحب اليد تسليمه إلى، ويكون معنى قوله: وفي يده بخبر حتى
 بخبر حتى الملك

ومهم من قال: لا حاجة إلى ذكره، وتكون الشهادة مقبولة، ويجوز المدعى عليه
 على التسليم إن طلب للمدعى ذلك، لأن كون طعير غيراً بالإنسان بقضيه وجوب
 التسليم إليه بنفسه الأصل إلا لعرض، ولم يثبت المدعى، قالوا: وفي يده بخبر

شهادة شهوده بلا خلاف، كما في تلك المسألة

١٤٩٨ - رجل دعى عبد الله بن يحيى رجل فأنك يفتنى هذا العبد، وتقدمك النفس، وهو الفتي، فجدد البائع البيع، وقبض النفس، وشهد به شاهد على إقراره بالبيع، وقبض النفس، ودلا لا يعرف العبد، ولكنه قال لنا عهدي ربه، وشهد آخر أن هذا العبد صممه ربه، أو شهدا على إقرار البائع لهذا العبد صممه ربه، فبيع لا يتم بهذه الشهادة، ويحلف البائع، فإن حلف ودانتم، وإن نكل ربه البيع بكونه، هكذا قلنا أبو يوسف

١٤٩٩ - وإن شهد شاهد البيع أنه آخر له باع عبده ربه، فإن سبوه إلى شيء يعرف من عمل أو صناعة أو حلية، فوأن ذلك هذا العبد، فهذا الأول سواء في القياس. لكن استحسن إذا سبوه إلى أمر معروف أن الحيرة، وكذلك لأمة

١٥٠٠ - وفي الشئ شاهدان أن له في هذه لدار ألف مزارع، فإذا انظر عسماة فزارع، أو شهد أنه له في هذه الفزارع عشرة أجرة، هذه الفزارع خمسة أجرة، فالشهادة باطلة، وإن كان آخر يملك أحد الفزارع كلها

١٥٠١ - وفيه يشهد شاهدان أن شاة هذا، دخل اسم هذا، ولم يعرفها الشاة، لا تلبس شاة لها، ولو شهدا أنه غصب سلة، وأدعياها في غنمه، قضيت عليه بالقيمة، ولو شهد أن يار، في دار هذا غنمه، ولم يحددوا من أي موضع إلى أي موضع هي؟ فالشهادة باطلة، ولو شهدا أنه غصب ظفرو، وأدعياها في داره، قضيت عليه بالقيمة

١٥٠٢ - وفي نوافل ابن سماعة عن أبي يوسف، في ثلاثة مائة رجل من ألف درهم، فشهد ثلث منهم على الثالث أنه قد أراه من حصصه، لا يجوز لأبنا يشهدان عن أنفسهما شركته إذا أفضا حصصهما، وهو مائة مائة حصص، ثم شهدا أنه قد أراه من نصيبه، وقال محمد، إن كانا قد مضى بصيبهما، شهدتهما باطلة، وإن كانا لم يصب شهدتهما جائزة، إذا شهدا على رجل أنه أراه اسم مائة مائة في هذا الدين، وهو لفلان ودلان بذنبيه، فهي جائزة

من آخر من هذا الفصل

١٤٩٤٤ - من مذهب من لا يضمن إقامته حاكم ربه، ولقد ما على من
أقرم ألف درهم، شهد على أحد الأول أن يصاحبه سرته، ودفعه أن
لا يات ولهما على هذا الترحيل ألف درهم من مائة دينار، في هذا الزوج لا يتقبل
شهادتهما أصلاً، لأن الشهادة سرته يسلم لا يجوز غير عيب فلا يضمن
تصديقها، وذلك لأن الشهود هما في تصميمها، فبذلك هو عيب فلا
يبرر.

١٤٩٤٥ - إن كان على رجل أن يصدق فلا يصدق فلا يضمن شهادته،
وإذا يصدق على حدة، ولا عليه ضماناً ولا يضمن شهادته، وفي ذلك حال
يصل بهادته في حال فلا، ومن كان.

١٤٩٤٦ - إذا حلف الشهود طلاقاً، وفي هذا الترحيل لا يضمن الشهادة، فلا يضمن
محمول أن الشهادة سرته يسلم، وعلى هذا الترحيل لا يضمن شهادته، فلا يتقبل
الشهادة.

١٤٩٤٧ - إذا كان من حلف على ثلاثة نفر ألف درهم، يشهدان به، يسلم
صاحب الدين أنهما، فلا يضمن لألف الفتي كتاب به عليه، فلو كان أن يصدق
فلا يضمن شهادته، لأن الشهود أصلاً، لأنهم يصدقان به، الشهادة عن أنفسهم
محرمة، لأن من أراد فلا يضمن عليه، وهو يتقبل في جميعها، بوجه به، وإن
يكره بعض أهل العلم، فإن شهد أنه أنهما فاشاً بكلمة واحدة، لا يتقبل
شهادتهما أصلاً، لأن شهادته حصة بكلمة واحدة، فلا يضمن في بعض، فحصل
في الشاهد "مورد" ولا يشهد أنهما على حدة ولا على حدة، فحصل شهادتهما
في حق فلا يضمن، فظهر من ذلك في كتاب الحدود، فإذا شهد رجلان أن فلان قد أعتق
وهذا بكلمة واحدة لا يضمن شهادته، ولو شهد أنه صرف به عن حده، وهذه على
حده، فحصل شهادتهما في حق حده، وهو يضمن ذلك.

[illegible]

١٤٤٨ هـ شهد الله موسى نقض حلفه ، حر مبه ، وهاضمه الى اهل
بيته ، ووزعها فخره ، اهل مبه ، ثم تبحر الشهادة بهما ، ولا يبرهما ، وإن كان غير
ولا ولد لهما من حارب الشهادة ، وهي الوصايا ، وازهر به دله فقراء حيرته ،
شهدوا حارب على ذب بهما ، ولا يحميهم من حوا ، موسى قال محمد لا تخش
هذه الشهادة أصلا ، ما من حق له الشهادة بظلمه ، وأما في من اتهم في الشهادة

[illegible][illegible]

مصلحة إني مدرسه ، من محله إلى محله ، ويسمى ههنا من مكتب إلى مكتب ،
 مثل هذا لا يصح تسوية ، بخلاف هذا كان اسم لا ، هذا القابل مقول
 ولأجل هذا يسمى ربع مرق ، يسمي إيد شهادته لخصه بغير - جهاته على ما ذكره
 ذلك ، ويسمى إيد شهادته ، على لعقراء قرابة ، لأن هو من سلاج ، والقرابة
 لأخيه ، ولكن هذا القدر يشكك بما إذا شهد أنه قد سمع منه ، هو غير مناسب لقراء
 في قيم ، حيث فصل شهادة ، وكوبه من بين علم من لا م

إذ سمعوا ، جميع ما في قرية فلا من مدو ، والأهل ، ههنا حتى هي معوه
 بغيره ، ههنا من جهة خلال رفته هذا المذبح ، لا والله غيره ، ثم القصد اليهود
 في تشاري الصعري ، ر اليهود ، كاتير يعرض حدود ذلك حار ، فإن كان لا يعرف
 لا يجوز ، أنهم منه ، ممنوع ، وقيل إن كان يهود لا يعرفون حدود ذلك لا يحل
 لهم أثناء ، شهادة ، وإن عرفوا بالأنهم لم يشهدوا بها ، فخاص لا قبل شهادتهم ، وهو
 لأصوب

١٤٩٥١ إن دعي على عرفة حيدة موروته برب معلوم ، وشهاد الشهود
 المقررة بذلك الرب ، ومع ذلك وأصبه المودة في شهادتهم ، ولا صبه إلا ذلك ، علقص
 يصل شهادتهم ، ويقضي بأمره الرتبة بذلك ، هو بـ ، حكم ، كما ، يعني بعض مشايخنا ،
 لأنهم شهودا في أي دعي ، على هذا الفصل ، إذ أمر بعد أمموماً من دعي
 غير معلوم محو ، وشهد اليهود ببعض مطلقاً ، بل لا ، من شهادة لا
 تدعى مع لهالة مندرج ، بخلاف المقررة له ، وبـ دعي دفعاً من المذلة ، وشهد
 اليهود مدقق غير محو لا قبل - وثقه شاء -

أجاب علي أنه هذه أفعال يدعي أن القاضي، وإن لم يكن مأموماً في الاستحالة، سلك أن يقول في نفسه: «بلو لا أن عمله كعمله ولا ما منب السويقي» لأنه فيسلف القاضي أن يولي غيره لحكمه بدون الإماء، فينت أن يجد مثله في حكمه.

ولذلك عليه أنه لا يحدده العهد. وله أن يقرعه مغولا إلى 11 آذار. حتى كان
من القضاء. والألا للحدود العهد. والذين على أنه من نفسه. أن لتعاسم أو بحر. لمقتنع
من القسم. ولم لم يكن من. لطف. فاك كان له ولاية لغير. فإنه بسبب غير لمخصص ولاية
الخير. إننا نيت هذا غير غيره من وجهين. أحدهم أنه لا كان عليه بعد أن إلى اسماص. و
بغير لغيره على. الله صبي بنفسه

١٤٥٢ ثم إذ تذكروا القاضي القضاة الرجل - والمخصى عليه بكر، كما أنه لم يزل
يأمره القضاة بقوله، لذلك قد سمعتم تلك أي يستهشرونه، والذي أن مرهه لما كان
متمولا إلى القاضي فقبوه على أن هذه الشهادة هي الحقيقة، بل لم يسمي لهما، فربما
يعتبرا بمنزلة الأسماء.

وأما ثبوت أغلب نكح واحد من نصيبه بقوله: وقضى نصبه، ذلك يدل أصحاب
الأئمة، وشهادة الأئمة على ما مر من صحة قوله، وقوله: في ما إذا لم يأنه ما
معيًا لأنهما مع بعضهما الآخر بالقسم، قلنا: غانقين، مع ما ذهب عنه أبي حنيفة وأبي
يوسف في ذلك لا لظهور الأمر، ما إذا طلب الآخر خلافًا لشهادتهما، كما دللنا
في شهادة ثلثين على بيع الدار (سما لا طلب السعة لأنفس شهدتهما، وبنا لا لا
بطلان الشبهة، غير شهدتهما لمحو غير الشبهة، فكذا هذا

وقال بعض شريحت إله نقل شهادة إلى شهداء على الفصح لا غير، ثم قال
بعد ذلك: نحن مسلمون واستعملنا الشريعة، فكم إذا شهد، على نفسه أنفسه من
الاشهاد، لا تقبل شهادة من، ولكن إطلاق ما ذكر من الكتاب يدل على أنه فصل
شهادتهم في الأحوال كلها، وأن الصحيح ما ذكره من جوار شهادتهم هو الأخلاق
على قصة أمهم، لا ذكر ما من المعاني

هناك ثلاث حروف لأرض وقومها - مع عرشك ذلك على العاشي ، ثم حشوت
ظونهم ، فأقروا ، بالبحر والبرية ، فأقروا العاشي يومها ، فاعلموا فاعلموا

خبره، وغير بلا خلاف، لأن هذه شهادة على فعل الماضي، فالمسألة في هذه الصورة
مختلفة من الماضي، فمن شهادتهما لا تعلق به إلا الفصل الأول، وعلى قول أبي
يوسف ومحمد ولا، قسم بينهم، ثم أخرج عن نفسه، فذلك جائز؛ لأن هذه قضية
من الماضي، وأنه مجرد انحصار منه، والفاصل في ذلك مصاب على خلاف مكانه قبل
قوله بالانفصال، كذا هذا بحالات شهادة قاضي لخاص على غير محصن؛ لأنه ليس
هذه من الماضي، بل هي شهادة على فعلها

١٤٥٣ ذكر ابن سنان في التواتر عن أبي يوسف أنه قال شهدت ما حدثك أو
فعلنا أمران أن يبلغ فلان أن عدوكم بيع خيلهم وقد غنموا، أو أمرنا أن نقتل امرئاً به
جعل أمره بيدى، وسماخاً، وقد طلقها جارية شهدا بهما، لا سيما شهد على
فعل المرسى، لا رسول بل كلام التواتر، وهذا شهد من فعل غيرهما، وقوله فصل
شهادتهما

وبهذه فلا، شهد أنه قال كذا، عن امرئ، فحيزاً عاماً، فاستأثر نصها لا قبل
شهادتهما؛ لأنهما شهد على فعل أنفسهما، هو شخص، فلا ينسب ميماء؛ لأنه دعوى
لا تشهد بحالات الأولى، فيما شهدا على فعل امرئ عن مذكرونا

١٤٥٤ - وفيه نص في شهد على رجل قال أنه قبضه من آخر، وهو يكره
فشهدا على قبضه، وهذا محض ورودها عليه، قال إن كان رعا أو ذم المال كان
حاضراً، حازر، شهدا به، وإذا لم يكن حاضراً عند التورن، لم يعلل شهادتهما؛ لأنه
إذا كان حاضراً اتفق فعل التورن به، فكان شاهدته هي من عبوه، فأمر إذا كان غائباً
معد أصابته به، متى فعل مقصوداً عليه، فكان شاهدته على فعل نفسه، فلا قبل
شهادتهما.

وأما من إن شهد بالاعتصاف على فعل نفسه لا يلزم، بما يمكن ذلك من العمل
مستقلاً إلى غيره، هو، وكان به حكمة في المشهود به، وبم يمكن، وقد كان له منقول لا يقر
غيره نفس شهادته عليه

فقال من اتفق على طريق الاعتصاف لا يرق أنه يورث له الصريح فك
جوهر، وجميعها، وقد حسمالك، مذوقك، المال المتضرر بالمرحلي ماؤنسى هذه

الزوجية، سواء له، ثم سميت على الفضي له أنه هو الذي دفع العراهم اليه، أو شهادته جارية. وذلك لحال الدم في م. ثم روي أنه لا ينسب شهادة الذي تملك المكيل، وعلى شهادة الذي خرج من المذروع

ودخله من المكيل من الفضي، لأن المكيل يقر في التبعين، لأن المذروع يقر في المكيل، حتى لا يجرى بيع فيما بينهما، لأن من أنه إذا اشترى صبرا، حطه على أمه، ثم، فوجدتها كزيرة، أن الأية لا تملك له، بل يكون للذم، وبعده لا يصح، ولم يسم بهن التبعين والمعدن، فكان المكيل من حمله الفضي، فكأن الشهادة على الفضي شهادة على فعله، وهو كليل، فلا تقبل، ولهذا خرج لأدمن شبيب والذم، لا يرى أنه إذا اشترى أمه، من ماله ذراج، فوجدها عذرى، ذراج، بالبريدة، فمشتري بها، فلم يكن للذم من المبيع، فو شىء، فكان هذه الشهادة هي محل خبره، فأنقصه، هي الفضي، وروى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن شهادة المكيل، لا تقبل.

١٢٩٥٥- الذي روي عن ابنه أو غيره كمر حنطة، وشهد بآذان هذه البقرة، ابن كليم بحر، ما لو روي كراكي زوج، فقبل، لا تقبل، هذه الشهادة، لأنها يشهد على ما في الفضي، وروى ابن لا يملك له، لا تقبل، روى عنه جرد، لا لا، حران ما روي، حتى يوافق، ما روي فيك روي فيمن روي، لأن هذه الشهادة على من يملكه، وروى ابن سبيكة أن ابن جرد لا يملك منه، لا يملك، فقبل شهادتهما، وروى جرد، لا يقبل على فليس ماله الو.

١٢٩٥٦- قال ابن سبيكة عن محمد بن جرد سري عن رجل عبد بن شواء صحيحاً، فوجدت رخصتها مشرو، ونكحتها، ثم اشترى بها، وشرى في من التبعين عن كليم الصحيح، وفي أمهات في البيع الفاسد، يوم نكحتها، فشرى، فأنقصه، هذا المصنف على مذهب ابن سبيكة، عن أمهات يوم نكحتها، لشرى، وروى لا تقبل شهادتهما.

أما إذا شهد على قسمة، لأن هذه الشهادة كانت على قسمة، لأن القيمة براد، برادة وحده، موعود، وروى ابن سبيكة أن شهادة على ردة المرأة، شهادة ضي

[illegible]

الباقى الذى قد تم من هذا الجهد المجد، إلهنا العظيم، لا يزال فى طريقه من أجل
الإيمان من هذا الجهد، فإنا نعلم بعض بعض - بعض المؤمنين - لا يزالون
يتمسكون به، وهذا على نورا من حكمة، لأن عددهم بعض بعض كذا، إن شاء
الإله العظيم.

[illegible][illegible][illegible]

مفصل السادس

في شهادة لرحل على فعل من أفعال أييه وشهادته لأبيه أو لأمه

[illegible]

وإذا حصل أن سهاجتا غير صالحا، فيسقط العمل، لا يفسد إن كان لأب قيب
معه، ولا يفسد، بمعنى أن العمل مطعوم من الشهادة، وإن لم يكن لأب قيب معه.
فإن قال أن قيبه دابر أو نسب لا يفسد سهاجها

[illegible]

وجہ تھیں ہیں کہ یہ وہی ہو سکتا ہے کہ یہ عہدہ لازم لا تس مہادہ ہوا کہ

والله في وإذا شهد على رجل وألحقه فقد شهد بانه بائن فعنه - لانه متهم في هذه الشهادة - لأن الالب به مفعلة وهو عاقد فماده ، وظهور صفة له : كانه يدين ، ومنعه مهور انصد في موفى سائر النافع ، والمهور في برات النسبه ، ويصدق القسمه

سم ، أبا حبه وب برسمه ، ورقا بين شهادته على ما قاله ' بانه ' ومن سها : وهما على قضاء ، وب ، والعرق ان الشهادة ليست جرمية ، ونشاء مرم ، وقد احتج بوجوه عن محمد ، نهار ' الالب ' حرمه ' الالب ' ، وشهادة الابن على ثعلب لانه كسهادة الابن على فاس سمد من حيث الحكم والاعبر ، وشهادة الأب على فعله نفسه ، لا تقبل ، فكذا شهادة الابن على فعله

١٤٩٦٥ - أبو مال لمعه إن كلمت فلان ، فلب حرم ، فداء فلان أنه كلم العبد ، شهد به بدت ، لا تقبل هذه الشهادة عند أبي حنيفة ، أبي يوسف ، ومي إحدى أفرادهم عن محمد نفس

١٤٩٦٦ - إذا قال رجلان : إن دخلنا هذا الدار ، فعدى حرم ، فلتا شهد لناهما ب الزوج ، قد دخلا الدار ، مهر على الخلاف الذي ذكره - عاب ولو أنكرا الآوان ، وهم حرام - حارب شهادة الابن على زوجيهما ، إلا خلاف : لأنهما صاروا مشهوراً عنهما بالدخول عند وجود ، ونقل الفتنة الى سورهما من دعواهما ، وهو مهور ، صدهما ، بكمه فربهما لا يحقر عنها ، فكذا شهادة عن الأب ، فقلت ، وهذه من حكم من كل شيء ، شهد الابن به ، سبب شهادة فعلا من أنه من كرم ، أو هلاق ، أو سم ، أو غير ذلك ، انه لا يجوز شهادته إذا كان الأب حيا يدعي ، أو كذا حين صدهما ، وإن كان حيا ، وهو يتكر نصل شهادتهما لا خلاف ، لأن مع جوده لا يمكن أن يحفل هذا شهادة للأب ، بل يكون شهادته عن الأب

١٤٩٦٧ - إذا شهد ما هو كل على عقد الزكبي فهو على ثلاثة أوجه الأول أن يقر : موكل والزكبي ، الأمر والتمتع جميعاً - وأنه على وجهين ، كان الخصم يدعي ذلك كله ، أو أن يقر بتمتع - أو عقود كلها ، ولكر - من (هم لا مال الشهادة ، ويد كذا

(١) دشر ، الرطل في مد الرقة (٢/٤) وأبو حرمه في النسخ ١٤١٥ ، حقه في ، لحدوث الزمان ٣٩١/٢

اخضعهم بيكر ذلك، فإذ نفي قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يقبل شهادةهما، ولا يقضي بشيء من هذه العقود، لأنهم الموقوف، من هذه العقود هناك بعض من الطلاق بعد ما لا يقر في الزوج، وهو ما قيل، وتنفى قول محمد في إحدى الروايتين يقضي بالعمود كنه إلا بعدد يرجع الخمرى فيه أو انعاده كالبيع، وما نسبته، لأن الموقوف إذا كانت يرجع إلى الأب، كان له فيه مفعلة، فكانت الشهادة واقعة لأب، بما كل عقد لا يرجع حقوقه إلى المانع، لا يكره لأب فيه مفعلة سوى مريد بعد له، وهذه فتحة عند محمد لا يوضح مانع قول شهادة في إحدى الروايتين

وإن كان أبو بكر موقوف على ذلك كله، فإن كان خضعهم بملصق، لا ينعقد إلى هذه الشهادة، لأب حلت عن الدعوى، وإن كان خضعهم بملصق تقبل شهادتهما عندهم جميعاً لأنه لا مفعلة لذلك في هذه الشهادة، بل له به ضرورة، لأنه يستلزمه، فكانت شهادة على الأب، والشهادة على الأب، وهو

وإن كان أبو بكر يقر بملصق الأمرين، والموقوف يظهر الأمر رجعت العقد فإن كان الخضع بملصق ذلك، فإنه يظهر بالمعقود كنه إلا في الكرخ على قول أبي حنيفة، لأن هذه الموقوفات على ما كان بالمعقود كلها صحيح ولا الكرخ، فبمع الحاجة إلى استلزامه، وشهادته، أن يكون على ذلك لا تقبل، وعددها، فبمع الحاجة إلى كنه، لأن إقرار الموقوف على الموقوف كلها صحيح، ولا يحتاج فيه إلى

١٩٧٨ - وإذا جعل امرأته بعد أحسن، بطلها، شهداء، انطلق إلى الزوج جعل امرأته بعد يده، وأنه طلقها، وأب حلت عن ذلك، أو حيث لا تقبل شهادتهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف يقول جعل امرأته بعد جسي بوكيل له بالطلاق، وقد بعد هذه مسائله، ثم جعل موب للوكيل بمثرتة أو غيره من جهات

وعن أبي يوسف أن عسسته بمرلة موقوف، وجه ذلك أن المانع من التصديق وقوع الشهادة لأب، فإن كان الأب حيا يدهي، والشهادة واقعة به بأب مفعلة، وإذا كان حيا يجهت بالشهادة، فبمع عسسته، إلا سم بمرلة محبوبة، فإن مات، أو مات كنه الشهادة، وأب حلت للأب، فبمع الأصغر، فبمع حيا إلى حيا إنياب مفعلة، فلا تقبل.

١٩٧٩ - قال محمد في الخضع، وبطلان، شهد إلى أبيه بعد قول أبيه، فإن

كان الأب مدعى، فلا حاجة إلى قتلته؛ لأد الأب امر على نفسه بالطلاق، وإذا كان الأب يجهده، لم يكن كذا، لأن ثمنه ولا تقبل منه، وإن كسبه تجده قبل منه، لأن الطلاق في حق الأم أكثر من الضرر والضرر من حيث إنه يحصل لها الطلاق عن حدة الزوج، وهو يقع عاقل الكاخ دفع، ومن حيث لا تمنع الكاخ وعقده وحفره مشترك بين الزوجين، والطلاق يخلل دين عيبا غير، وكل مقفه يشوبها ضرر ترجح لصده بالمدعى، والضرر بالمدعى، لأن أحد لا يجهده ما يقع، ولا يدعى من ضرر، وإن ادعى الأم الطلاق، ترجح النفع عيب من الضرر، فكانت الشهادة وافقه للأم، وإن حدثت وثقت ترجح الضرر عن النفع، فكانت الشهادة وافقه عليها، فقبل.

وفي مسأرى شمس الإسلام الأوزجندى: إن الأب إذا ادعى الطلاق تقبى شهده، وإن وهو الأصح، لأن دعواها لغو، فإن الشهادة على علق نقل حصة من غير دعواه، فصار دعواها لغو، فجعل دعوته دعوته، ولم عدم دعواها نقل شهدها، فهذا كذا، وعلى ما ذكره في الجامع أصح.

١٩٩٠: وإن أن يدين شهده أن امرأة أشهد ردت عن الإسلام، والمرأة شكر ذلك، فإن كسب أمها حبه، وهي في مكاح ليبيها، لا نفي الشهادة، ادعى الأب ذلك، أو جهده، أم إذا ادعى للأم الشهادة، وقت ذلك.

فيه أنه لأن له ادعى الردة عليه، فقد ادعى سقوط جميع الصديق إن لم يكن مدسولا بها، وسواء دفعه تعدد إن كانت مدسولا بها، إلا أنه لا يصدق على ذلك إن لم يصدق مرة فيها، هذه الشهادة بشتى ظلال، وإن إد، كان لأد، يجهده لأن هذه الشهادة وقت بلأم محلل من لغرضي لها، وعقد مدعى لا يسوب ضرر، مستند فيون الشهادة، وقت الأم ذلك، أم جهده.

وإن كان أمها ميتة، وإن ادعى الأب ذلك، لا نفي شهدها، وإن جهده قبل، لأنه لا جهده إلا في هذه الشهادة، غير حجاب الأب، وفي يد الأب ترجح النفع بالمدعى والضرر بالمدعى.

وإن شهد أن أمها مدسولا، فالحق أمها على مدسولها، وإن ادعى الأب ذلك، لا تقبى.

شهادتهما؟ لأبهما بشهادة أبيهما لأن الطلاق صدق مع مقرر الأب، يصح هذه الشهادة للمرأة، الأب عن الصدق كالأب أو بعضهما فلا نفس، وإن جحد الأب ذلك، فإن كانت الأم تدعي، لا يثبت لشهادتهما، وإن كانت جحدت نفس شهادتهما، وإن شهد أن أبيهما حائض امرأته وأبهما حية، فإن كان الأب مدعى لا نفس لشهادتهما، وإن كان يجهل نفس شهادتهما.

١٤٩٧٦- ولو أن رجلاً تزوج امرأة، وظلها من دخولها، ثم فرجها امرأه أخرى، فشهد بصدقه كالأب، فلا يثبت له النكاح الأول، وتزوجها ثانية قبل أن تخرج بروج آخر، عهد أمسألة، لا يثبت له النكاح من الزوج، التي تدعي من دعوى الأم، أو إنكاره، ومن دعوى امرأة أو إنكارها، فلا تدعى الأب، من صدقت المرأة، يثبت للفرقة، وسقط جميع مهر نكاحهما، فخرج الاستبراء عن شهادته، وإن أنكرت المرأة، لا تثبت لشهادتهما، لأن هذه الشهادة وافقة للأب.

يبطله أن الحرمة وإن ثبت بإقرار الزوج، إلا أنه لم يثبت له، لأن النكاح صحيح بغيره لحال، والفرقة فيه بالطلاق قبل الدخول، وحسب تصديق المهر، فلو جحدت شهادتهما، سقط المهر كله، لأن النكاح من انطلقه فلا لا يوجب مهر، لا إذا اتصل به الدخول، ولم يوجد مدعي، فكانت هذه الشهادة للأب من هذا الوجه، ولا نفس، وإن أنكر الأب قبل شهادته، ادعت المرأة ذلك لو أنكرت، لأنه وإن كان من هذه الشهادة جميعه للأب بمفهومه جميعه صدق، فيه ضرورة له أيضاً برون ملك النكاح على الأب، وقد يتألف منه، بدورين منع والضرر يعتبر أنه مدعي والإجماع، وبعد الإنكار يتزوج حائض الضرر، فكانت شهادة على الأب، وسقط جميع الصدق عنه ضرورة حصول الشهادة على الصدقات المتألف.

ثم من هذه مسائل، مما قبلت شهادتهما وإن لم يبين دعوى أحد، لا شهد لأبيه شهادة على تحريم الفرج، وإن من الله تعالى، والشهادة من حقوق الله تعالى قبل حصة من غير دعوى.

١٤٩٧٧- وله أن أبه برحق شهادته، وهما أحدهما إن كان مسلماً أو كافراً، لا يثبتها على النكاح فيه، وإن ادعى أبوه ذلك، فالصدق واقع بإقراره، فليس محض هذا.

شهادته على لأمر من ، فحسب ، وإن أنكر المولى ، فإن ذلك لا يقبل منه ، وإنما وإن أنكر نفس شهادتهما ، لأن نفس على ذلك تدوير الضرر ، وسع البيع من روث ، فتثبت ولو في غيره ، والضرر من يوم مال عسها ، فحسب جانب البيع عند دعوى ، فتكون شهادة لها ، وبغير جانب الضرر عند الإنكار ، فتكون شهادة عليه ، يقبل

أما ، فإنه لا يثبت الشهادة خلف من المدعى ، لأن الشهادة على من لا يملك قبل من غير دعوى ، ومنى حسب الحق وحسب المال ، لأنه مع بغير ، وإن شهد المولى بذلك ، فلا ادعى المولى لا يقبل ، لأن الحق وقع بغير ، والشهادة بالمال مسهولة لأبيهما ، وإن أنكر ثوبى ثبتت شهادتهما ، لأن الحق على مال دائر بين القصر والجمع على حق المولى ، فتخرج جانب الضرر بالإنكار من حقه ، فكان شهادة على الأب

ولو كان مكاب حاربه غلاما ، وقد شهد به المولى بذلك ، وإنكر المولى والعلامة ذلك ، لا تضر شهادة عند أبي حنيفة ، لأن في شهادة على حق العبد ، وهذه الدعوى من العبد شرط لغير الشهادة ، وعندهم تقبل الشهادة ، لأن دعوى العبد عنهما ليس بشرط

١٩٦٣ - ولو شهد حلال أن أباها باع منه أخباره من عند الرجل ، أو قالوا هذا الممتد عنده يدعى هذا ، فإن ادعى الأب ذلك ، لا يقبل شهادتهما ، لأن البيع تدور بين القصر ، وبيع من هو المدعى ، فاحسب من روث ملكه في حلف ، فحسب البيع عند الدعوى ، فكانت منه شهادة لأبيهما ، ولكن يثبت العبد ، لأن يبيع ماله طهر ، وعند أصحاب الحق بغيره ، من ربه ، فحسب ، فتثبت إقراره عليه ، ولو لم يوجد ، لأنه معتبر بأنه من جهة المسمى لا بخلافه ، ومن يبيع ، لأنه أنكر بغيره ، وبغير قول الشهادة من بولاء على مسمى ، لأنه لا بد لذلك من إثبات الشر ، ومن ذلك مع اللانح ، ولا تميز شهادة أبيه من ذلك ، وإن أنكر الأب ، واسمه الجارية ، وأنكر المسمى أيضا ، أو هو عاتق ، فشهادتهما جائزة ، لأن عدم الإنكار يترجح جانب الضرر ، فكانت شهادة على أبيه ، فحسب

ولا يبدن ، بأنه حصه على الثامنة بالسراة ، أو عاتق ، أو حصه بالشراء عند حصرة المسمى من غير دعوى ، فليق في الشراء لا يقبل من غير دعوى ، فحسب ، لأنه

من حقوق العباد ، أما من ، هذه بيعة فله بعد دعوى صحبه من خصم ، وهي الطرية ، ولأب ادعت يعني من جهة المشتري ، ولا يتوصل إلى بات المنع ، بحيثته إلا بالثبوت لشراء به ، فاستحب خصمائه في إثبات الأمر به بمسألة الباطن ، لعدم ، فكانت هذه مسألة فائضة من خصم على خصم ، فثبت ، ونقص ما ذكرناه ، لا سيما شكا منعه ، ويجب مباح الدم على المسرة فمروا بإثبات الأمر ،

١٤٩٧٤ - في كتاب لأشبهه شكر ابن سماعة عن محمد بن رعل عن محمد بن رعل عن عمار بن سليمان عن أبيه ، في الطلب في بيع فلا يبيعه ، ثم بعد ذلك ، فله بعد دعوى ، أنه قد باعه به ، فكيف درهم ، في شهادة به ، لأن هذه مهلة على الزمان ، وكذلك ، في حط فاه من ، فله بعد ، فلا تفتقر في تضمن عنه ، فذلك مستحب عنه فذلك ما يباعه من من ، وقد باع به ، فثبت درهم ، فإن شهادته عليه حادثة ، ويزعم بالآفة ، ويرجع بها على أبي أمره ، يخص عنه ، بعد حوز شهادته على الصدور ، وعلى الأمر حتى قال لا يوجد بالآفة ، ويرجع بها على الذي أمر ، أن يضمن عنه ، أما قسم ، لشهاده على الخصم ، وأب فبوا لشهادة على الأمر ، وجوز لأب من الأمر فثبت مستكر ، أما الشهادة على الأمر فلو سوي ، أحكم من حقوق العباد لأنفس ، لا بد ، سبعة الدعوى ، ثم يرجع لأب الخصم من حصة الأمر ، الخصم جميعاً ، لا أحد ، يطلب من الأمر ، به ، وكيف قيل هذه الشهادة

والثاني أن شهادة على الأمر شهادة لأبيه ، لأن له مدعى خالفه من غير شوب مصره ، فله يرجع به يذري على الأمر ، والشهادة لأبيه لا يجوز ، قبل ما وجوز الأب على أبي غيره الأمر ما ذكر ، لأن له مدعى ، لا رجوع ، على الذي عليه الأصل ، فكيف يرجع ؟

الجواب عن الأول فنقول ، في هذه شهادة بعد دعوى صحبه من الطالب ، لأنه يدعى الخصم بالأمر ، وهو حد برعي الخصم ، وقد ثبت ذلك بهذه البيعة ، لا من لطلب في الأمر ، فكيف يعتبر دعواً ؟ قلنا ليس كذلك ، بل يتدال به حق ،

فإنه لو ثبت الأمر بساquel الكفيل في الأداء، لأنه إن يزدى بموضع، وإذا لم يثبت الأمر، يزدى بمغير عوض، فيستأمر في الأداء، فثبت أنه حقا في الكفالة والأمر بصحتها، فصحت دعواه، فثبت هذه اليقينة قلنا: إنها شهادة على أبيهما

قوله لأن الشهادة بالأمر شهادة لأبيهما، فإنه يرجع ي يزدى على الأمر، قلنا، فيه وبيننا في أنه لا يرجع به عند الأداء، وجهه ما ذكرنا في الإسكاف، وعلى هذه التولية يرجع، ووجه قبول هذه الشهادة أن هذه شهادة على الأب، لأن الكفالة أمر قائم بين الضرر، المنع من حيث إنه يجب الأداء من سألته فيه ضرر، ومن حيث إنه يستوجب الرجوع به على الأصل فيه تقع، ولكن قد ذكرنا أن المنع للمجموعة لا عبرة لها، وعلى مجموعها، فهذا أصح ما لها شهادة على أبيهما

وقوله بأن من رجع له تيسر له من الرجوع على الأصل، فكيف يرجع عليه؟ قلنا من رجع أمي رجع، حيث أقضى القاضي بخلافه عنه، فلا يعتد رجعته أصلا

١٤٩٥ قال في كتاب المظلة، رجل كفل عن رجل بمال بأمره، فشهد على ذلك فلان المظلوب الذي عبه الأصل، فهو جائز، ويؤخذ الكفيل بماله، وإذا أدى المال يرجع على الدار عبه الأصل، أما جواز شهادتهما في حق الكفيل فلا شبهة، أجمعان عند غير مشهور في عمدة، فثبتت شهادتهما، وأن في حق الأصل ما يرجع عليه، لأنها شهادة على أبيهما، فثبتت، لو كان الشهود ابنا الكفيل فإن ادعى الكفيل ذلك، فقد ثبتت الكفالة بإقراره، موقع الاستفتاء عن الشهادة، وإنما يرجع إلى الشهادة لإتيان الأمر، وأنه شهادة لأبيهما من حيث أنه ثبت له حق الرجوع عن الذي عبه الأصل، فلم يفل، وإن جحد الكفالة بلب شهادتهما لأبيه شهادة على أبيهما، فإن أدى رجوع على الأخير، لأن الثابت بينهما أحد هو الكفالة، وهو الكفالة بأمر، وقد ثبتت شهادتهما لأمر عبه، فإن هذه الكفالة، وإن ترددت بين الأمر والرجوع من جهة ما تقرر من الرجوع عند الأداء، ولكنها كانت مجموعة لا يعمد المنع، يبقى شهادة على أبيهما، فصحت لهما.

من قبله وهو يتركه من قبله حارب سهادتها لأن هذه السهادة إنما هي من حيث حرفة لا من حيث لا يرى بها دور ليهما ظففت، نفس على ما كان أن تصف منه الولاء إلى أيتها، دبت لا لا تولى ليهما ولكن بعد من الشهادة وفيها شهر إلى د وقت هذه الشهادة دور عسرها، وما هي إلا ما كانت هذه الشهادة لأبيها فليس الأمر أن الشهادة لأخيه عمال، وعلى فهدية، والشهادة في باب لأخ يست لأخ فيه حد وشهادته أنه غير مقبولة، لكن قد كان هم الشهادة حتى لأخ قد كان الأب، على سهاد، وإن كان يقضي إلى إثبات الحد بالأب، قد قد

لو كان لولس الأوسط من أيتها، ومن سرك واره لا يوس لا علم، مع شهادة ابنه لولس الأوسط في ذكره، ثم تقبل سهادتهما لأن برزت بهما يوس الأعلى، لأن عصب الأوسط بحر الزلا إلى لا علم وقد شهدا لأبيهما أبوه، لا علم الدعوى والإتيكال فيه بدور بين الضرر والنجح

لو كان الأب الأوسط، ثم دلت لولس الأسفل أنها، وبه يثبت ويرث الأمانة له، والذي لأعلى، فادعهم رجس في القول الأسفل كان حشد به، وأقام السنة، ودفع الأمانة له، كان هم، لأن ما يوس الأوسط أعتقه، وهو يملكه، ويوس لأعلى يملكه، فثبتت شهادة ابنه لولس الأعلى من الأوسط ثمسوا من خلال وهو يملكه، ثم عتقه ثانياً جبر سهادتهما، وجعله هم من أمور الأوسط، ويكفون ميراث بين ابنه، والذي الأعلى يثبت، ثم عتقه من الكفر لأن يجوز شهادة لولس لأن عبد يملكه، يملكه حتى هذه الشهادة للأمانة، وجوب سهادتها، وإذا نفس سهادتها لولس الأعلى يوس الأوسط، وكان الخبران صفة لأه، وبه يثبت لولس الأعلى لولس الأوسط ولا

وإذا شهد صفة به، من شهد بحية أبناء له، به، وهو يملكه دلت أن جبر سهادتهما، لأن سهادتهما من على الأب، وإذا جاز ما به به، وأبوه به، وأبوه به، لأن كان يملكه، لأنه صار مكدناً بنفسه المصير، ولا يقضي كونه غير

١٤٧٢ - وإذا مسمى من جبر عتقها، ودفع المصير، فدعي لولس البالغ كان أعتقه قبل أن يعتقه، وسهادته بذلك مدية القديم، فإنه لا يعمل حتى العمل، حتى

بکثره و تصویب و معنی این کتاب القه‌الیه‌یه از نویس شهدایم است که عند شهاده غنی
 فیهم و لا یأتی لا یخوف به حیدر الاداء و ان کتاب دیگر نامی شهدایم است که در
 وقت شهادت میرد در آن نام نوی شهداء غنی پیدا شود و لا یخوف به ان معنی لا یقبل شهاده
 به از کتابی

۱۹۸۰: در این کتاب در مدافعه عمر محمد رضا یاد درگاه و لم یفیه
 القی حرم جدا صبیح در راه و حرم قبا عسکرت الذبح انی اسریر و در مدافعه
 القی صبیح و سقعه و در سوره‌ها و زنده و غایب شهدایم است اما علی کور می
 لایز و ح‌الیه‌یه و القی و لا یخوف به حیدر الاداء و ان کتاب دیگر نامی شهدایم است که در
 وقت شهادت میرد در آن نام نوی شهداء غنی پیدا شود و لا یخوف به ان معنی لا یقبل شهاده
 به از کتابی

و قدس به یوم شهد استیغسله الشیعه فی الدار و من شهد سینه و ذکره
 و هذا اوله و فی کتاب سینه و در راه و حرم قبا عسکرت الذبح انی اسریر و در مدافعه
 القی صبیح و سقعه و در سوره‌ها و زنده و غایب شهدایم است اما علی کور می
 لایز و ح‌الیه‌یه و القی و لا یخوف به حیدر الاداء و ان کتاب دیگر نامی شهدایم است که در
 وقت شهادت میرد در آن نام نوی شهداء غنی پیدا شود و لا یخوف به ان معنی لا یقبل شهاده
 به از کتابی

۱۹۹۱: در این کتاب در مدافعه عمر محمد رضا یاد درگاه و لم یفیه
 القی حرم جدا صبیح در راه و حرم قبا عسکرت الذبح انی اسریر و در مدافعه
 القی صبیح و سقعه و در سوره‌ها و زنده و غایب شهدایم است اما علی کور می
 لایز و ح‌الیه‌یه و القی و لا یخوف به حیدر الاداء و ان کتاب دیگر نامی شهدایم است که در
 وقت شهادت میرد در آن نام نوی شهداء غنی پیدا شود و لا یخوف به ان معنی لا یقبل شهاده
 به از کتابی

۱۹۹۲: در این کتاب در مدافعه عمر محمد رضا یاد درگاه و لم یفیه
 القی حرم جدا صبیح در راه و حرم قبا عسکرت الذبح انی اسریر و در مدافعه
 القی صبیح و سقعه و در سوره‌ها و زنده و غایب شهدایم است اما علی کور می
 لایز و ح‌الیه‌یه و القی و لا یخوف به حیدر الاداء و ان کتاب دیگر نامی شهدایم است که در
 وقت شهادت میرد در آن نام نوی شهداء غنی پیدا شود و لا یخوف به ان معنی لا یقبل شهاده
 به از کتابی

يمكن التهمة في جهادهم ، ولو شهد أحد المطهرين الأخرين ، من غير أن يحضر
ذلك ، لا قبل جهادهم ، وإن شهد ذلك تقيي جهادهم ، لا بد أن يترحم أو يشهد
الجميع ، وهم من جهادهم ، وهو شغل الدين لو كان جهادهم على جهادهم ،
وغيره من الخ جرح عيبتهم به ثم يكتفى لهم عليه ، ويجمع فيه الدعوى ولا يكتفى

وأما شدة في حثا عنه في ذلك ، لأنه لا يخل جهادهم ، لأنه يخل
في التمتع في جهادهم ، وهو مقهور حتى مظنة كتحجب عنه ، والمصروف وهو موجه
مظنة المختلف به نحوه ، يعتبر فيه الدعوى والإقرار

١٩٨٢ - قال محمد بن الخليل جازمه في يد ، حتى إذا دخل فيه بشر
هذه الخبره من خلال بانه درهم ، وأن خلا ذلك أسرار من ساعد به ، وفيه قيل
أن يبيها ، وأنكم الذي في يد خبره ، والمصري الأول ، جهاد من ليس في يده
الخبره ، لأنه ، ثبت جهادهم على خبره ، وعلى المصري الأول ، جمع ، وقد عرفت
فصل صاحب الدعوى ، المصري الأول ، ألف درهم ، وفيه ، يستثنى الأول ، على
المصري الثاني ، بانه دينار ، وإن كان المولى والمصري الأول ، كراه ذلك ، لصبر ورجوعها
مكاسب في إقرارهم ، وبسبب إعادته ، ولا كمال الدين في يده خبره يهدي ذلك ،
ولمصري الأول ، لا يخل جهادهم ، وعلمت بخبره من مصري الثاني ، لأن ذلك
ملاك له ، ظاهر ، وق ، لم يكرهه ، مئونه للمصري الآخر ، فصح بخبره ، بذلك ، ولا
يخصى ليس في يده من مصري الأول ، لأن الشاهد ، أنه عمل جرحته من
الدين ، على إقرار الذي في يده ، وإقرار ، الإسهام حصه عليه ، رئيس بحصه على غيره ،
ولا يكون للمدعي به من جهاد من مصري الآخر حتى يسد في التمسك به سواء
ادعى لمصري الآخر ، في بعض المطهر من المصري الأول ، وصدقه صاحب تقيي في
ذلك ، أو لم يمد ذلك ، لأن في جهاد من حقوق نصف ، فيد بسبب التمتع أو في
فام مقام التمتع وهو القديم بيع خبره من المصري الآخر ، وبس من يده مقام التمتع ،
فهذا لا يكون به ذلك ، ولا يكون لدى أحد أن يخصص منه الدينار ، من مصري الآخر ،
نصا ، بانه الذي رجب ، من مصري الأول ، في دفعه ، وأخر ، لأن الواجب له
على المصري الأول ، من مصري الآخر ، ألف درهم ، والواجب للمصري الأول
على المصري الآخر ، من رجب ، وبعده نصف الجبس لو وجد عيب عدمه ،

[illegible]

وَنُفِثَ سِجْرِي الْأَمْرَ أَفْرَأَهُ لَهُ بِعِضِّ الْحَدِيدِ مِنْ أَمْرِي لِأَنَّهُ ، هُوَ الْفَاسِقُ
الْعَوْدُ ، وَهُوَ لَا يَكُونُ عَدِيٌّ بَعْدَ أَنْ يَخْلُصَ مِنَ الْحَدِيدِ ، بَلْ مِنْ أَلْسِنَتِي الْأَخْصَرِ ، هُوَ
الْأَسْعَمُ ، يَكُونُ لَهُ حَوْجِي مِنَ الْجَلْدِ مِنَ اللَّحْزِ ' الْأَحْمَرِ ، وَهُوَ يَمُوتُ مِنْهُ أَنْفَادُ
كَانَ لِمِصْرِي الْأَحْمَرِ شَيْءٌ هَذَا بَعْضُ ، أَوْ يَأْتِيهِ غَيْصَمَانَهُ ، وَكَانَ سَرَّ هَذَا يَحْتَضِرُهَا
بِحَيْثُهَا حَتَّى يَسْتَوِي غَيْصَمَانَهُ

وجه تسمیہ میں ماہر ان احساس ماسیسی می حقوقی العبد المذلل ایسے
مقام مقصد المراد و م پر حد شیعہ عن ذلت فی حق دی بیدار ہو کر اس کی احساس
کندگی سے آزاد بنانے کا

[illegible]

[illegible][illegible]

١٤٨٥ - وفي هذه الحفلة ما قاله محمد قزويني في رعي مستيري
 يا سيف ووجهه يا وسد اسرته صام جيل - ولده في عيني غشفي الاول له كافر
 استرته مكذوب لم يره - يا عطيفيا - يوم بقى صميا - كذبه صاب - وجماله المسري
 المسري حبيبي عيني يا حبيبي لاني لاني انساك (الذي) لم يره في التمثيل من
 هذه صحتك - يا كاشا مستيري المنيق يا حسبي يا من اذني محبوبه
 فضله - اذني مصعبه - وولادته حشر وانك في اذنك المسري المحبوه ان يقبها
 عن اسباب باربه - لانك سمعنا الحبي فكذلك - ان الاذن انهم كحل في مصعبه عني
 فيصير ليبر له حتى علموا في الانسحان في ذلك - وعصر عامه - كذبه

عالم - سيد ان هاجه في عهد الخلفاء من ديار مصر و لا تفضل
 و يادهم في انهم شهداء بعد عيسى من بعدهم و ختموا الان و يادهم في انهم
 من بعدهم و لا تفضل في انهم شهداء و لا تفضل في انهم شهداء و لا تفضل
 في انهم شهداء و لا تفضل في انهم شهداء

[illegible]

دوچه مېرقي رښې ددې المنيو-اډفامېد برخې، په دې نښې ددې
النيو-اډفامېد رښې ددې المنيو-اډفامېد برخې، په دې نښې ددې

حضر الطالب، وأبكر حركاته، فكاتب هذه شهادة على أيهما، وسهانه الأيسر على أبيه مضروب، أنه في مسألة كتاب التوكيل، المطلوب ور كان معاً، فبجبر على دفع التوكيل إلى التوكيل بحكم الزور، ولم يجبر عليه بالشهادة، فكاتب هذه الشهادة واقعة لأبيهما، فلا نفس

١٤٩٨٥ أصل هذه المسألة أن من جاء إلى مديون حسن، وقال: أنا وكيل علي بن قنبر الدين مثله، وصارته الدين بذلك، يؤمر مستقيم دين إليه، وإن قال الأمر أنا وشكل فلا، نعم، الوديعة مثله، لا يجبر على دفع الوديعة له، وإن صدقه في ذلك، لأن الدين لا يقر على نفسه، لأنه يقر بحسن اقتصر له في منكده، فكان إقراره على نفسه، تصحح، وبما أبيهما، بد، بن حسن قنبر، ملك، نعم، في إقراره على غيره، لا يصح.

ودوى عن أبي يوسف أن في الوديعة أيضاً بجبر المدعي على دفعه إلى التوكيل، لأنه يقر على نفسه، أن التوكيل بن الولي صدقه عن الدين، وأنه هب من بهذا الشيء إذا صدقه عن التوكيل، فكان معاً على نفسه، ويصح إقراره عليه، نعم، فبما هذه الرواية يجب أن يكون الحق في التوكيل ما خصومه في التوكيل الذي هو

هذا إذا كان يمكن طائفاً، فإن كان التوكيل هو المظروب، وقد رعى الطالب في دله دعوى، شهد به، المطلوب أن أمهما وكل هذا الرجل خصومه، فإن كان التوكيل يجحد التوكيل، لا يلبس هذه الشهادة، لأن هذه الشهادة حلت عن الدعوى، ودور المدعى لا تبس الشهادة في جنون المهاد، فإن كان التوكيل يدعي التوكيل، لا يلبس هذه الشهادة أيضاً، فإن طالب التوكيل أو حقه، لأن هذه بيعة قامت عن غير خصم، لأن الطالب لا يكون مدعي المدعى، وإن كان هو وكيله عن المطلوب، كما لا يجبر مد حفره المطلوب، نعم، يمكن خصماً في حقه إيجاب التوكيل، البينة لا تقبل إلا على خصم، ولأنهم بهذه الشهادة يفسد ما تأخر أبيهما، لأن إقرار هذا لا يفسد، وكذلك التوكيل، وبما، لا بد، فإدعاءهما يفسد ما تأخر أبيهما، نعم، فبما هذه الرواية يجب أن يكون الحق في التوكيل ما خصومه في التوكيل الذي هو

وإن شهد به، المطلوب مدعي، فلا تأخر في هذا المثل من المخصوصة مع أبيهما في هذه

تلك الموقوف عليه، ومن هذا الوجه عليه قصر فيه الدعوى والإنكار

وهي حواضر بن صماعة بن محمد قال وكان أبير حبيبه، إذا شهد أثناء لقت
أو رجلاً أو عيسى بنهما بوصيه، أو رجلاً للموت عنيهما دين أو رجلاً لهما
على الميت دين، أدانيت أوصى إلى هذا الرجل، وأوصى بيته يدعى الوصية،
فالشهادة بالوصية جائزة.

يجب أن يعلم أن حسن هذه المسألة خمسة أساليب: العربيات أنما لم يثبت عليهما
دين، والعربيات أنما لم يثبت عليهما الميت دين، والوصى لهما، والموصى إليهما،
والورثة، والمشهود به ثلاثة أشياء: الإيصاء والوصية والورث.

أما العربيات أنما لم يثبت عليهما دين إذا شهد بالوصية، أو الوصية، أو
الورث، إن كان أحدهم يدعى، لا تقبل شهادتهما، بل لأن هذه الشهادة تطلب عن
الدعوى في حقوق العباد، وإن أنهما يشان لأحدهما من يحصل بهم إثبات بقاء
الدين عليه، فكأن متبیین في هذه الشهادة، فلا تقبل شهادتهما.

وإن كان أحدهم يدعى دية، قبلت شهادتهما، سواء كان الموت ظاهراً أو لم
يكن، أما إذا كان الموت مذهباً فلا، لأن ذلك لم يثبت بدونه، والنقل من الورث، فقد
أمر بهذه الشهادة، من حق القبط لهذا الدعي بحكم الوصية، أو بوصيه، أو الورثة،
فصح بقراره على نفسه.

وأما إن كان الموت غير ظاهراً، فلا تقبل شهادتهما، لأن رب الدين قد مات، وإن
لم يبق الذي عليه حقه، وأن ولاية الاستيفاء لك، وهذا الموضع منبذ عن أحدهما،
لأن الذي إنما يقضى من مال المديون، فصح إقرارهما عليه، فإذا سؤي منها، فإن
ظهر أنه ميت، فعدم الاستيفاء، وإن ظهر أنه حي، استرد ما دفع إليه.

وأما العربيات أنما لم يثبت عليهما الميت دين، إذا شهد بالوصية، أو الوصية، أو
الوصية، فإن كان الموت غير ظاهراً، لا تقبل شهادتهما، لأن الميت يريد أن يثبت الموت
ليحل الدين في التركة، وهي دية دفع لهما، فلا تقبل شهادتهما، وإن كان الموت
ظاهراً، فإن كان المشهود به لا يدعى، فكذلك لا تقبل شهادتهما، لأن الشهادة في حق
العباد بدون سابقه الدعوى لا تقبل، ولأنهما يشان حلقة للميت يمكنهما مطالبة بقاءه

وهو نصيب الوصي إن أحسن الحال ، وإذا ذكر واء حمالة آخر ، فقد سبوا أنفسهم إلى
الحجر ، حيث لم يكن بينهما وصياً ، فعجل جهاديهما .

وأما الموصي لهما (ما شهدا بالوصي إليه ، فهو من الأبناء من ذكرنا ، فإن كان
الزوت ظاهراً ، والمشهد له يفتد ذلك ، هلل شهدتهما ، وإن كان زوت غير ظاهراً ، لا
تقبل شهدتهما ، لأنهما مهتا بحلول حقهما بالزوت ، وأبنا للميت دائماً فكيفما عقالينه
بالوصية ، فكذا متهمين به ، فلا يقبل ، وإن لم يكن مشهور به ذلك ، لعلته ، لا تصل
شهادتهما في . نصبر يا كلها ، لأن عدم الشهادة هما من حقوق العباد

والله أعلم، كما زاد برزخه على الفروع، من شجرة الحنن، كما روي عن أبيه، أن الفروع كانت
تفروع، قطعت سيقانها، وأباحت لغيره، لا يسجد ما بين يده على البرزخ، لأن
البرزخية غير حب في الدين، وأما ترك تعظيم من أخصاه، من غير ما
أخصاه بأمر، لا يورثه العاصي، بل الأمر على العاصي

۱۹۸۹ ولى مىنى بۇ مەھەللەدە ئۆزىنىڭ ۋەكىلى بولۇپ، ھازىر
سەئىدىيە ئۆزىنىڭ ۋەكىلى، ئۇ ئۆزىنىڭ ۋەكىلى بولۇپ، ھازىر
ئۆزىنىڭ ۋەكىلى، ئۇ ئۆزىنىڭ ۋەكىلى بولۇپ، ھازىر
ئۆزىنىڭ ۋەكىلى، ئۇ ئۆزىنىڭ ۋەكىلى بولۇپ، ھازىر
ئۆزىنىڭ ۋەكىلى، ئۇ ئۆزىنىڭ ۋەكىلى بولۇپ، ھازىر
ئۆزىنىڭ ۋەكىلى، ئۇ ئۆزىنىڭ ۋەكىلى بولۇپ، ھازىر

١٤٩٩- راد كان بعد وديعة من على رجلين مهدد بالموت كعبه، فودعه.
 أو كعبه، وكعب يدعي ديت بن، ولا يشبه هذا الراجح، لأن العن حروح عن مالت لو
 غير مالت

٢٩٩ = جانی بنی خدیج . حلالان و عدا من حیثی علیہما ان افسدہم لہما علیہما . ہم دوسری وحید و اگر ہم کہہ سہد کہ انہوں نے بدعت ، ضارب سہدہما ؛ لانیہما عاسہدہ . لاسہدہ . سہدہ علی قصہما باطلان و بدعتہما ، ولم یضیرا منافعہما لیسہدہ . لان دیوں مرہن لایکون امور امانتک لیسہدہ . لان انہ مرہد کہ جگہ مرہن لایکون جگہ مرہن خالی ، لانیہما سہدہ علی من احقر علیہم مرہنہما .

تو سحر و جادوی قریر فلسفی این قصه تراشده فاش می دهیم، او هکذا.
لا تقبل مناهجهم، ایند بازمانده از آیه هکذا و هو الظاهر و از آن قه هکذا.
و بعد از آنکه بعضی و می تکرار الدالیه می کنیم، و آن که قانوناً الزام
اللی الزامیه، تبدیل شده و می

یہ لو ایک مرتبہ ما اذکذا یعنی ، مسجدہ المصنوعہ ، لا قبل شہادتهما علی مرتبین ، لیسب بعدہ من زوجہ ، قاضی مرتبین فی فرہون ، ہر شہداء علی حاکم الکی ، ہر صاحب فی ہنوی فرہما ، فلا ینب شہادہ حاکم مرتبہ ، حیث نقل شہادتهما ، لا یسار ، عین فی نقض ما عہدہ ، لا الیہ فی نقض ما عہد

١٣٠- كتاب السجدة
 ١٣١- كتاب السجدة
 ١٣٢- كتاب السجدة
 ١٣٣- كتاب السجدة
 ١٣٤- كتاب السجدة
 ١٣٥- كتاب السجدة
 ١٣٦- كتاب السجدة
 ١٣٧- كتاب السجدة
 ١٣٨- كتاب السجدة
 ١٣٩- كتاب السجدة
 ١٤٠- كتاب السجدة

١٤١- كتاب السجدة
 ١٤٢- كتاب السجدة
 ١٤٣- كتاب السجدة
 ١٤٤- كتاب السجدة
 ١٤٥- كتاب السجدة
 ١٤٦- كتاب السجدة
 ١٤٧- كتاب السجدة
 ١٤٨- كتاب السجدة
 ١٤٩- كتاب السجدة
 ١٥٠- كتاب السجدة
 ١٥١- كتاب السجدة
 ١٥٢- كتاب السجدة
 ١٥٣- كتاب السجدة
 ١٥٤- كتاب السجدة
 ١٥٥- كتاب السجدة
 ١٥٦- كتاب السجدة
 ١٥٧- كتاب السجدة
 ١٥٨- كتاب السجدة
 ١٥٩- كتاب السجدة
 ١٦٠- كتاب السجدة

١٦١- كتاب السجدة
 ١٦٢- كتاب السجدة
 ١٦٣- كتاب السجدة
 ١٦٤- كتاب السجدة
 ١٦٥- كتاب السجدة
 ١٦٦- كتاب السجدة
 ١٦٧- كتاب السجدة
 ١٦٨- كتاب السجدة
 ١٦٩- كتاب السجدة
 ١٧٠- كتاب السجدة
 ١٧١- كتاب السجدة
 ١٧٢- كتاب السجدة
 ١٧٣- كتاب السجدة
 ١٧٤- كتاب السجدة
 ١٧٥- كتاب السجدة
 ١٧٦- كتاب السجدة
 ١٧٧- كتاب السجدة
 ١٧٨- كتاب السجدة
 ١٧٩- كتاب السجدة
 ١٨٠- كتاب السجدة

١٨١- كتاب السجدة
 ١٨٢- كتاب السجدة
 ١٨٣- كتاب السجدة
 ١٨٤- كتاب السجدة
 ١٨٥- كتاب السجدة
 ١٨٦- كتاب السجدة
 ١٨٧- كتاب السجدة
 ١٨٨- كتاب السجدة
 ١٨٩- كتاب السجدة
 ١٩٠- كتاب السجدة

القاضي طسح، ثم بعض السبع جبريه حتى شهدا للمدعى بالخارية، وعلى المشتريين، ثم بزمهما سليمان بخارية، لأنهما رهما بالخارية للمدعى، وهي منك غيرهما

١٢٩٩٥ - رجل اشترى من رجل جارية شراء صحيحاً، وتلفض وتقبلها بالبيع، أو ردها المشتري بالعيب بعير لفساد، وقبلها بالبيع، ثم جاء رجل، وادعى أن جارية له، فشهد المشتري ورجل آخر أن جارية للمدعى، فشهادتهما باطلة، سواء كتب هي محسوسة بالبيع عند المشتري أو دفعها إلى البائع، لأن الرد بالعيب بعد البيع يترافضهما والإقالة عمل له بيع جديد من حق غيرهما، ولقد عني غيرهما، فصار في حق المدعى كأن المشتري باعها من البائع مكتباً، ثم شهد بها بعد ذلك بعهده، وعلى هذا الاعتبار قال في رسم المدعى، شهادة باطلة، تكونها خصمته السبع في بعض ما تم به، والمضى من رسم بطلان الشهادة الماتمة له، لا قبل الشهادة

ولو كان الرد بالعيب بعد الصنع خصماً، أو قبل الفحص بعير فضاء، وكان الرد بخار وزيه، أو بخار شرط، ثم شهد بها للمدعى مع غيره، جازت شهادتهما، لأن الرد بهذه الأسباب يسح من كل وجه، ولهذا لا ينجذ للسفح عن الشبهة، فلما انسخ البيع من كل وجه، صار كأن لم يكن مطلقاً، فلهذا ما أوجب في ذلك، ولا يجوز أن يضمنه إلى المدعى، لأنه إن رد إلى البائع، لم يبين عيبه، فإنه إذا عيبها بالتمن، فكذلك الخواب وإن كان مضمومة عليه، إلا أنها مضمومة، عيبه بغيرها، وهو التمس لا يفسد، فكانت بمنزلة الرهن، وشهادة الرهن للمدعى بخارية حال قيام الرهن، تقبل، كذا هي

فلو حبسها بالنس، فصارت بخارية في يد المشتري، ثم شهد بالخارية للمدعى، بطلت شهادتهما؛ لأن ما دلت في يد المشتري بطل انقصح، وعدد حكم البيع الأول، فصار هذا الشاهد شاهداً في اشتراء لغيره، فلا يصح؛ لما بأس بيانه بعد هذا إن شاء الله تعالى

١٢٩٩٦ - رجل اشترى من آخر جارية بعد، وكاتبها، فوجد مشتري بخارية بها عيباً، فردها بعيب، لأنه حبسها بالعد، ثم جاء رجل فادعاه، فشهد المشتري بالخارية مع رجل آخر للمدعى، لا قبل شهادتهما، ولو شهد، بعد ما دفعها إلى الرهن

تقبل لأن جاريه مضمونه بأنه بنفسه، حتى لو شكت في يدي مسمى، ضمن
المشترى فبسبب بيع جاريه، وبإخذ المضاء، ولا يتقبل إلا أن كانت شبيهة
المعصوب وشهادة العاصب بالقصوب للمدعي ليس رد لا نفس وعد لم تدعي،
كراهي، بخلاف ما ذكره الحارثي مشرك بالمرهم، وعاد به حوسه بالمرهم،
حيث يحمل شهاده مشترى لأب مضمونه بالمر لا بنفسه، فكانت شبيهة بالمرهم
على دهر

فإن مات المبدع مضمونه قبل رد الحارثي، ثم دأب به المضاء بنفسه فاضر،
صح الرد لأن الرد لا يقع بملك أحد المعصين، عرف هذا من كتاب البيوع، وإن
حسمها المشترى نحو بأب، قيمة العبد، ثم شهد به مع غيره للمدعي، صح
شهادتهما لأنهما مضمونه عنه بغيره، وعد منه المدعي، لا لو حكى الحارثي، لم
يضمن لانهما يشوب بر يمتنع من بالهما قيمة العبد، فكانت شبيهة بالمرهم

١٩٩٦ - وفي المشي رحلان لأشهر من دهر، شهر بأشهر معلوم،
وحك عبيد أشهر منه ثم جدد مدع يدعي الدار، فشهد به عبيد آخر، جازت
شهادتهما، فإن نصي لخاص ياله وللشخصي بـ ن مدعي ادعى أنه كان أمر الدين
أمر يا حارب، وأراد أحد العبد، فإنه يسمى للعاصي أن يظن نفس باله، للمدعي،
ويرد على المدعي كتاب الدار في يده، ويسمى لنفسه أن يمسك في قوة الأمر
عن الإحاد، كانت مأخذ أو بغير أمره؟ فإن قال كتاب بأمره، لأنفس شهادته
المسأجر، إن قال كتاب بغير أمره، قبل بها ذلك المسأجر، ولو لم يكن المسأجر
أشهر كله حتى دعي المدعي الدار، فشهد به المسأجر، ولم يدع المدعي أن الإحاد
كانت بأمره، لم تجز شهادته المسأجر

وفيه أيضاً رجل به دار، وفيها مكان بغير دار، فعنه السكان في أقالم شهادة
شؤون لأدركه، أو شهد به بالدار عليه آخر، فشهد به مدعي في دار أبي حنيفة وفي
يوسف، من كان هولا السكان بأمر معصوم مشهور معصوم بغير نفسه، أو ما
قاله فشهد به المدعي بغير نفسه في الإحاد، أو شهد به لسان عبيد ليس هو
الإحاد، فإن ما حجة كان حوزت شهادتهم في موضعين جسيما وشهادتهم في دهر

القضاء بسبب الأحث ثمة يثبتته وخلافه عن الميت في الرد عليه ، فهو . أن يكون هناك من يصحبه من المراتب ، أو يكون في التركة غير مستحق ، فاحتمل أن يكون حقيقة عن الميت في هذا الحكم ، واحتمل أن لا يكون . فلا يبطل القضاء الوجب عليه بالأحتمال ، وإذا لم يبطل القضاء نسبا ، فكذلك الشهادة محوكة ذلك الضمان إلى الابن

فلما إذا كان الرد بغير القاضي والمأمور ، فقد تحقق الرد إلى الميت حكماً ، لأن تقاضي ولاية في مال الميت باعتماد ، وإن يضمه حيث أحب ، وقد أمر بالرد إليه صلوا كميّاً من جهة القاضي ، فخرج من عهد الضمان بالرد إليه ، فلم يحول بهذه الشهادة القضاء من الأح إلى الابن

ولو كان مكان منصب وبنيمة ، ثبتت شهادتهما سواء كان الدليل بأمر القاضي أو بخير أهله ؛ لأن الضمان لم يكن وجباً ، وقع الشك في وجوب الضمان ، لاحتمال أنه خطيء الميت وولده ، فلا يجب اليقين بحبه بالاحتمال ، في المنصب لا يبطل الضمان بالاحتمال .

١٥٠٠٤ - وبأن جميع شهداء أن فلاناً موقر وورث هذا الرحمن أحياه لأبيه وأمه ووارثه ، قضى القاضي شهادتهما ، ثم شهد هلك الرسلان لأخيه أنه ووارثه ثم تخر شهادتهما للابن ، لأنهم شهدوا مرة بأن الأخ وورثه ، ثم شهد بوالته لاس ويحكون الأخ وورثه وكونه " لابن وارثاً نافعاً لم يكن بين كون الأول أحد والثاني ابنه متلفاً . وقد اتصل القضاء بالشهادة الأولى تأييدت بها ، فلا يمكن إبطالها بالثانية

ونظير هذه المسألة مكتوبة بالكوفة أن القضاء لو اتصل بالأولى صححت الأولى ، وبطلت الثانية ؛ لما هنا ، وإن سم يتصل القضاء بالأولى بطلت جميعاً ، فكذلكهما ، ولكنهما يقسمان للابن ما عصى لأخ من الميراث ؛ لأنهم شهدوا أن ميراث الابن دون الأخ ، وأنهما اتفقا على لاس ذلك شهادتهما ، فقد أقر بسبب الضمان على انحصارهما ، فيضمنان ، وصار هذا كما لو رجعا عن شهادتهما ، فحصر في الكتاب الشهادة الثانية وجوعاً عن الأولى ، لأن بسبب سابقاً ، فكذلك الثانية رجوعاً عن الأولى صوابه .

ولو شهد بالآخر غير الأولي، تلحق بشهادته؛ لأنه جاز بينهما من نفسه، فكل
 فرد من خمسة دليلان على أدلة الشهادة: حال الشهادة على حسب حرز أدلة واحدة على
 الشهادة والتسامع بعد علم الأول حسب الآخر بالشهادة، ولم يشهدوا عندهما ولم
 يلقهما حسب لابي. شهد بوزانه الأخ. ثم قال بن الثاني: بعدو يقرق الشهادة -
 الآخر، ولم يسبق منهم من يلفظ شهادتهم، فقلت: شهد بهم، وليس حسب الأبي.
 لأنه ليس من الأبي ولا من صافه، وإذا ثبت حسب كان لابي أو من يقرق من الأخ،
 فرب كان لما، فالحق يسرده منه، وإن كان قد أقسمتكم، فالأبي بالخيار، إن شاء خصم
 الآخر، لأنه ليس هناك غير حوز، وإن شاء خصم الظهور، لأنهم شهدواهم انصروا الله،
 وظهور هؤلاء شهدواهم بشهادة الآخرين. فصار كما لو ظهر ذلك من حوزهم، وصار هذا
 كما لو شهدوا بالقتل، فأنقض منه بفضاء اتقاضي، ثم جاء الشهود على يدهم حياتهم
 يصمون، فصار حوز كذا جاءهم أنما خصم. فصار كذلك على الأخ، لأنهم
 ملكو المقصود، فادع الصمان، فصار الأخ عاصياً مانهم، فكان بهم من نصيبه

وورث الأول، أو غيرهما شهدوا أن الثاني مع ميم لأبيه ولحمه وورثته مع
 الأول، حسب شهادتهم، سواء كان على القضاء الأول أو على القضاء، لأنه لا خلاف بين
 الشهادتين، فحوز لا يكون له عوائد، وكل واحد منهما يورث مع الآخر، ولا تضمان
 لأنهم يظهر كل منهما عدم التماضي بينهما، ولكن لو كان لأباً فليس لأب يقصده
 اتقاضي. بل يجمع إلى الثاني، لأنه ظهر من المسحوق لهذا النصف هو الثاني، وعلت
 شهادتهما عدم التماضي

وإن جاز أن كان السعداء بالشخص هم الدان شهدوا لأول، يسمى أن لا عمل
 شهادتهما بالتأني، لأنهما شهدا بالأب لا وورثته لا وورثته عبرة، فبما شهدا بالوراثة
 كذا، كان من نصيب

فتدونه ٧ وورثته غير أبي من صلب الشهادة؛ لأنه من، والشهادة هي
 انهي لا تمن، أو مروا بها ثم بدكرا فقلت هي الشهادة، من الدان من شهدتهما أصلاً
 انما هذا لإسقاط التورم من المصنف، فلا يوجب مناقضة بين الشهادة الأولى والثانية،
 فقلنا حجة، ولا خصمان لأحد، فذكرنا

١٥٠٠٥ - إذا شهد الكفيل بنفس المدعى عليه على المدعى أن يدعى عليه أو أنه الدين ، فقد جاز ، نقل سيد دنيما ، وقد قيل : لا تقبل ، لأنهما يريدان إخراج أنفسهما عن عهدة الكفالة بالمدعى به ، والشهادة والصحيح من أخبار أهل البيت ، أن شهادة أبيهما الدين الذي حصصت الكفالة بالمدعى لأجله لا تصل ، وإن شهدا بدين آخر ، لم تحصل الكفالة بالمدعى لأجله ، نقل

الوكيل بشر ، في ، بغير عهدة إذا اشترى ، وقد اضربه نصي ، وقال لئوكل لا ، بل يشترط له ، وأما لئوكل البيه على إقرار الوكيل أنه اشترى ، فيصير كل واحد للشهود المانع ، فالنقص لا يقبل هذه الشهادة من الجانب ، لأنه منهم ، لأنه معد الشهادة عن نفسه ، فإن الوكيل بالشراء ، إذا سلم للشري ، بل لئوكل لا يشترط المارء بالعيب . بل يشترط رضا الموكل

١٥٠٠٦ - الشاهد إذا كتب شهادته على صك القبط ، أو على صك الشرية ، ثم إن الرجل الآخر ادعى العيب بشري نفسه ، وشهد لذلك في كتب شهادته على الصك ، فإن كتب الشهادة على وجه يجمع الكتاب على دعوى ذلك بنفسه في ذلك الدين لا يقبل شهادته للمدعى ، وكتب الشهادة على وجه لا يجمع الكتاب ، عن دعوى ذلك لنفسه في ذلك الدين ، فقبل شهادته بدمعي ، وماله دعوى السبب على الصك يأتي في كتاب الدعوى إن شاء الله تعالى

١٥٠٠٧ - عشرة ركنو رجلا يشراء محدود معين ، فذهب الرجل الوكيل ، واشترى ، وأكره واحد من العشرة قوة وكيله من جهته ، شهد السبعة على أن عشر أنك وكنه سعة بالشراء ، فقبل هذه الشهادة ، ولو كان هنا وكيل بالبيع ، وباتى المسألة بحالها ، لا تقبل شهادة السبع ؛ لأنهم يشهدون لأنفسهم ؛ لأنهم يريدون إثبات لروم البيع في أنفسهم . ما في الفصل الأول لا يشهدون لأنفسهم

١٥٠٠٨ - وفي دعوى تسمى مثل عن وكيل مجلس القضاء ، إذا ادعى محضرة المدعى الذي وكله على اسم أن لهذه المدعى على هذا ، فأجاب المدعى عليه أنه قد شهد ذلك ، فأنكر المدعى ، فشهد هذا الوكيل مع حل من علم القضاء ، لا تقبل شهادة هذا الوكيل ، لأنه هو الذي ادعى عدم هذا المال في الحال ، ودبت يده عن الشهادة

بالتقصاء فليس به أسس ثبت عن أصحابنا أن من ادعى على غيره ما لا حد له حرمه ،
 وشهد آخر أنه لقرضه دم لفسد ثمن القرض ، ولم يك
 التقضاء ، ولم ينصر شهادته بالتقصاء موطأ شهادته بالإقرار ^١ فإن هناك شاهد
 بالإقرار وشهد بالقض ، مرتباً عليه ، والقضاء مرتب على الإقرار عن يقر الإقرار ، ولا
 ينافيه ، أما هذا شاهد بقاء الدين عليه للمحال ، وقيام الدين عليه يداني التقضاء قباه ،
 فصار دعوى قيام الدين عليه للمحال من هذا الوجه معطلاً شهادته بالتقصاء ، صل هذا

١٥٠٠٩ - وجعلنا دعاه عدلاً من وجلي ، ثم إن البائع شهد أن المسرى أصنى هذا
 العبد ، لا تقدر شهادتهما لأنهما بيده الشهادة بخروج أنسبهم عن العتقة ، فإن
 المسرى إذا أعلن العبد المسرى ، ثم اطاع على عيب به قد كان عبد البائع ، لا يمكن الرد
 عن البائع .

١٥٠١٠ - شهادة من القرية بمقتضهم على قلمهم بريادة اخراج على ضيقة
 التهود عليه لا تقبل ، لأن الباعده هذه الشهادة يريد إنساب نقصان أخرجه ، حتى لو
 شهد من لاخراج عيه ، فصل شهادته ، وكذلك إذا كان لكل مبيعة مخرج على حدة ،
 فتش بمقتضهم على البعض بريادة اخراج ، تقبل شهادته ، لأن الشاهد بهذه الشهادة لا
 يثبت نقصان أخرجه

١٥٠١١ - ولو أن من قرره شهدوا على بعض فباع بحور لم يسم فله من حريم
 قريش لا يجوز لأنهم يريدون إنساب نقصان اخراج قريشهم ، ويجب أن يكون الخوارج
 في هذا الفصل على هذا التمهيل الذي ذكرناه في الفصل الأول

١٥٠١٢ - وإذا شهد أهل السكة بشيء من مصالح سكة ، إن كانت السكة غير
 نافذة لا تقبل شهادتهم ، وإن كانت نافذة قبلت شهادتهم ، لأن سكة إذا كانت غير
 نافذة فهي كالمملوكة لأهل السكة ، فهدد شهادته ، جم إلى مصبحة أملاكهم ، وإن
 كانت نافذة ، فهي حق عامة ، والشهادة على حق العامة مقبولة

١٥٠١٣ - وإذا شهد أن فلاناً غصب من أبي حد ، ادعى هذه العربة ، وهذه القرية
 في يد غير المدعى ، بما صبه حائبه أو ممت ، فهدد شهادته ليس بشيء ، حتى
 يشهد أنها برصت ، من هذا ادعى عليه من قبل المصاحب ، أو يشهد بذلك غيرهما

١٥٠٦٤ - روى برادر بن مساعة عن محمد بن علي بن محمد عن رجل شهد عليه ساعدان الله باع هذه الناقة من عبد مرج بن مالك ورسم علي أنهما حسب ينسب إلى الذئب، يسي الشاهدين، قال: إذا كان ضمان في أحد البيع لا تقبل منه دسما، لأن البيع لا يبرأ من ضمانهما، فكانت شهد علي فعلمنا، وإذا لم يكن الضمان لم أصل البيع، جرت شهادتهما، لأن البيع تام بدون ضمانهما

١٥٠٦٥ - روى الحسن بن علي بن فضال عن رجل شهد عليه ساعدان الله باع هذه الناقة من عبد مرج بن مالك ورسم علي أنهما حسب ينسب إلى الذئب، يسي الشاهدين، قال: إذا كان ضمان في أحد البيع لا تقبل منه دسما، لأن البيع لا يبرأ من ضمانهما، فكانت شهد علي فعلمنا، وإذا لم يكن الضمان لم أصل البيع، جرت شهادتهما، لأن البيع تام بدون ضمانهما

وإذا قال لا يزيد على هذا إنما لا تقبل شهادتهما، لأنهما لم يشهدا به هو سبب أنك لما لم يشهد، يرد البيع بالفسخ، وإن قلنا قبل أن يسألتهما، شهد عدما على أنه قبضها يادى فإلغى، وأمره، لأن ظاهر أنه إيمانكم من قبضها تسبب المانع لو لا ذلك لتعذر عليه القبض، لأن المانع يمنع من ذلك، وليس له ولاية بإبطاله، حمد، لأن الواحد يقاوم الواحد، وليس له ولاية القبض شرعاً حتى يقدر على مضطرها بقوة القاضي، والشأن والبناء على الظاهر واجب، حتى يقوم الدين على حلاله

قال: ولا أمر من به في النسي، يعني لا أفد أسلم على قبض النسي من المشتري؛ لأنه لا خصوصية لمحمد بن علي عليه السلام، لأن القبض يخص بغير البيع والقبض، من كان بأمر البائع لا يتمكن من الاسترداد لأخذ النسي، فلا يوقف القبض منها على أحد النسي

وكذلك لو أن الشاهدين قالوا من الاستدعاء أنه قبض بأمر البائع، لأن هذا لشراء مفسد، لما لم يشهدا بشهر، والشراء القاصد يشهد لذلك عند القبض، وإن لم يسم الشاهدان النسي، ولا تسمى المدعى الدار، مطلقاً لا يقضي بمدعى، لأنه ممنوع

الجامع رجل في بدمه دار اذ عثها رجل ثباته اسرا من عند الله بالكف دوحه - وثقله
النفس وقال دوايد اودعها عبد الله، فله يدفع من خصومة ولكن سمعني ان
يحاو له الله، اذ عث عبد الله، فله قال رجل حلف ما اودعها عبد الله، ولكن عثها
منه، وحلف عني ديث، فان القاصي لا يلتصق الي خصمه بلقتا نفس من كلامه، ويجعل
خصما، ويصعب باله اذ لم يذلي على رى الله، فان نفس بدت، ثم قدم عبد الله،
فادعى بالاله، فزه اذ عثها من ذي اليد، واذا وان يا حدها من الله، حتى يعيد
تدعى السبه منه بس به رثله، الا ان القاصي لا يخلص ذو اليد خصما، ثم له مكر
حكيمه ونفس باله، عابه سمعه خصما عن العاتب، فصار ضار لو اقام اليه عليه
حقيقه، بعد عضا العاصي عليه^١ فثنا هده ذو اليد خصم له حتى سمعت آتية عليه،
ومضى بسنت، والبيع منه، فانكسب خصما عن العاتب ضروره، وحال تحالو تقيم
الفيه حله سمعه

ومكدر دمر في دعوى الاصل، الا ان سة رجع مسأله به اذ استهلها بعض
الشعر، وذلها بعض دونه، انه اذا لم يشهد احد من الشعر، اعني يجمعهم، فله
كفي في الله علاته، وما يبين، فوجهه ما ذكرنا

وركان خلاف لجواب لاختلاف الموضوع، فادع صرح مسأله الجامع ان
الشهود شهدوا ببعض الشعر، وموضوع مسأله الانصاف ان الشهود سم
يشهدوا ببعض الشعر، فوجه الفرق ان البيع قبل قبض مبيع، وسليم الشعر فانم حكمه
للقاء احكامه، فلا من الضمان، ودو اليد لا يصدق عصبه في المقاد من العاتب،
فله، فتعذر المقاد بالبيع، فلا بعض به، فلما حدد نفس الشعر، وسليم مبيع البيع قد
لسمي بديته، فكان دعوى هذا الملك محب، ودو انه عصبه فيه، فصح للقضاء عنه
بالملك من كل وجه، ومن ضروره العاتب مذهب عيب، لان الدعي يدعي
الملك من جهته

١٤ ١٥ وفي رواية عن جماعة عن محمد بن رجل زوج امرأة عن مهر
عصبه، ثم ربه رجل شهد مع رجل آخر أنها أمه هذا الرجل، والرجل يدعيها

هذه المسئلة عند وجهين ، ما أن يقول القاضي فمر بها بالزوج ، أو يقول ثم امرها بالزوج ، فإن قلنا ثم امرها بالزوج ، فالتقاضي لا جعل للمهادنة المزوج إنما إذا لم يكن دخل بها فلا يسهل بطلان بكاحها ، وإن لا مهر بها عنه ، أو ثم يدفع إليها المهر ، ويرد الزوج عنه ، ثم يزوجها ، أو يزوجها قبل المهر

وأما إذا دخل بها فلا يرد مهرها ، وجب عليه ما يحكمه الزوج إلى غير هذا ، وهو أن يزوجها ، أو يزوجها قبل ذلك ، وإذا كان دفع قبل ذلك ، فلا بد من دفعه حتى لا يخرج عنها بعد لعن يجهل

وإن قلنا أمرت بالزوج ، لا على شهادة الزوج ، بقاء ، وإن كان لم يخل المهرود له ، فإنه قد كسب أمرت بالزوج ، وأمرت لها في مهر ، فإن كان الزوج لم يدفع إليها المهر ، لا تنزل سعادته ، وإن كان الزوج قد دفع المهر إلى قبل شهادته ، لأنه قد ثبت الإذن لها بمهر ، فقد يرى الزوج عن المهر فاندفع إليه ، ولم يبق لها عليه شيء ، حتى يجوز له مهرها ، ولا بد من دفعه حتى لا يخرج عنها ، لأنه لا بد من دفعه حتى لا يخرج عنها ، حتى يرجع عنه ، حتى يرجع هو عليها بما دفع عليها

فأما وقد رد كان زوجها على مهر مشتهر ، أو أنكر ، أو من خطب على مهر مشتهر ، لا يبعد من الناس فيه ، كسب محافظة لأمره ، لا يصح السكوت ، فليس أن لا تنزل الشهادة ، لأنه سببه سعادته ، بد ، بقاء عقد زواجه ، وبقاء مهر غير أنه لم يدخل بها ، وموجب ما وجب عليه بحكم الزوجين ، إلى غير هذا ، أو يزوجها قبل المهر إليها ، ويرد حتى لا يخرج عنها ، حتى يرجع لها ، وإن كان دفع المهر إليها

ثم هذا المذهب وحسن أنه قول أبي يوسف ومحمد ، لا قول أبي حنيفة ، لأن من سببه أن يكون الزوجين بالزواج ، فإن الزوجين بالزواج عند أبي حنيفة يخلو الخاك بأي مهر شاء ، وعندهما بمهر الزوجين ، ثم يخل ، ويرد كذا عند أبي حنيفة ، حتى لا يخرج أبو حنيفة إلى أن يزوجها ، أو أنه بالزوجين ، ويرد كذا عند أبي حنيفة

وتفريقه من عند أبي حنيفة تصرف المهر ، حتى لا يخرج من سببه ، لأن امرأته تنصت الشهادة ، أو رد ، أو سببه ، فلا لا يرى أن الزوجين ، لا يحصل منه

العين الفاضل لما كان سهداً

وذا منتهى هذا فنقول: التهمة في حق التوكيل بالكراخ منه لأنه لا يرجع إليه شيء من موانع السهاد. فيجعل الغير لشخصه منعه يعود إليه، ثم العبد والامة فهما متهمان في حق السهاد، لأن موانع الكراخ تعود إليهما، فعلى التهمة بحمل الغير لشخصه مع يعود إليهما. فلا يصح تكليف كل واحد منهما على هذا الوجه

١٥٠٦ - وفي المتن: رجل شهد مع غيره على برائه أنبأ أنبأ أنه قد المدعى، وهي مبهمة النسب، وأنزج يصددها في إدره، أو يكسب، وقد دخل به. أو لم يدخل بها، والمدعى بجبر الكراخ، أو يقول: لا أحبره، لأن الشبهة في جميع ذلك جائزة كذا الزوج فقد ظهر، أو به يتقد، وليس يعمولى أن يفرق بينهما، إلا إذا صدق الزوج مرافقته، فله أن يمس الكراخ في هذا الوجه، وفي هذا الوجه أن يمس الزوج، أن كان قد دخل بها، ولا يرجع على المرأة في اعتقاد

١٥٠٧ - وفي ما در اس سماعه عن محمد بن عبد ماذون به في التحدوة عليه دين شهد رجلان من عمره العبد أن مولاه أعفاه، و تولي يكر، و سألته على وحيين: إما أن يبرأ، وإما أن يبيع، وإما أن يفرق بينهما، أو يدر إلا أن يشعاه العبد، وهذا لأن من الإعتاق للمرءاء حق يبيع العبد في ديونهم، أو حق استيعاه العبد، والتولي: ألا يعاقب، معليه أحد الحقين، وهو البيع، أو الاستيعاد، فله شاء ضمنا التولي لإثباته محبة، حد حقهم، وإن شاء استعاده، بقاء محبة لاستيعاده، فإن اختار التخصيص لا يعمل شهادتهما، لأنهما شاهداً، لا لغيرهما، بإثبات حق التخصيص، فلا يعمل شهادتهما، إذ لم يرأه من القيمة، واختار التبع بالعبد، يعنى مدعيهما، فله شهادتهما، لأن شهادتهما، فإنهما لا يستعدها، الشهادتان لم يكن لهما قبل ذلك، فإن حق الاستيعاد، قبل ذلك ثابت لهما، كما هو باب مدعي (استعاق) فثبت شهادتهما

١٥٠٨ - قال: و هو شهد رجلان أن عفا عن عده، بحسب ما علي أحدهما بعن عيه، و لولي يكر الاعاق، فلا شيء للمدعى عيه، ولا مغير شهادتهما، فما

شهادته مسمية أو يدفع من نفسه بغير ما فلا تخل شهادته

قال ابن سميعة قلت لحشد ابن أبي جابر منهم حديث في هذا الاصل ، فشهد سركا ،
الذي عليه أن هذا أحدهم الذي اتفقوا عليه ، وأن ما وراءه مسمي ، والذي
يصحبه ، أو قال شهد أن هذا الأمر من لم يسمي ، ويعد من بعده ، والذي عليه بكر
ذلك ، ويقع ، إنما شهدوا به عن أنفسهم من حق ، فإن الشهادة حرة ، لأنه لا شبهة ،
أدلى فيه حرم مسمي ، ولا دفع مصره بوجه ما ، وكذا ثبت ليس مسمي إلى مسمي ما
ثم يسمي ، لأنهم يضمنون ، إن استشهد به كالم يداخل تحت المسمي ، وأن ما فاسد ، عليه
وز ، ذلك ، ثم عدون شهدوا بغيرهم ، ولا شبهة في شهادتهم ، فثبت شهادتهم .

قال ابن سميعة سمعت أنبا يسمي فقال في خمسة عربيهم دار طعام ، شهد
أربعة منهم فحسد أن هاتين أخته حبسه حبسه من الدار واليه م ، وذلك خبر مقبوم ،
فالشهادة ما فيه ، لأنه يجوز ، في أنفسهم بذلك مسمي ، لأنهم يريدون قطع ولاية طلب
مريكتهم المسمي فيه ، وفي ذلك مسمي لهم

بيانه ، إلى الآن كان بمشهود عليه أن يأخذه بالمفاسد ، ولو كان ثبت
عصب الفاصب ، تضرع الفجة م ، حتى يستخلصه من عصب ، لأن القصة موع
يخرج ، وأنه لا يجوز في المصوب ، ولأنه يريد أن يشاركهم ثبت في أيديهم من خير أن
يكون لهم ، في يده ، وأنه خلافه حرم المصوب ، فلا يجوز ، وهذه المسألة دليل
على أن عصب شاع ومصور ، خلاف ما يقره بعض الشيوخ

قال ابن سميعة سمعت محمدا قال في قولهم ، هم أو حرم عن أيديهم ،
قيام رجل أرضه في أسفل السراب بحقوقها وسربها ، فشهد هذا الشيخ ببعض أهل نهم
بريدة في سرب سيم ، وبين أهل أسفل السرب أنه لا حرم شهادة ، لأنه لما ذكر الشرب
في شيوخ صدر مبيته ، حرم فإيه الشمس . هو عليه في كذب سرب ، فإنه ذكر فيه أنا
شهد شاهدان على أنه باع منه هذه الأرض بألف درهم ، وذكر أحدهما شربها ، ولم
يذكر الآخر ، لا يجوز هذه الشهادة ؛ لأنهما اختلفا في شمس من حيث عقيقه ، لأن من
شهد أنه باعها سرب ، فقد شهد أن بعض الأكابر يمد يده الشرب ، و يأتي بالأرض ،

میں ۱۔ لایہ بیت حسن العصر، وادامہ علیہ السلام کے قیام میں تھا، ۲۔ اُن کے منشیوں
 نے کیا دلائل سے اُنہیں اس حقیقت پر متاثر کیا، ۳۔ وہ بتاتے ہیں کہ ان کے
 قریب الاملاہ اور مئی ۱۹۰۷ء کی شیعہ لائبریری میں ان کے کتبے، ۴۔ اُن کے
 اُن کتابوں میں ۱۔

المجلد الثامن في الشهادات في الوارث

١٤٠٦٧ قال محمد بن الزيات ، وبدا يشهد بهذين بعد انقاضي الزمان
الرجل والزم هذا البيت ، لا دار له غير ، ومع يخرجه بسبب هربا ، ثم إجماعا ، و
فناقص له يسألهم بعض من سبب ، فالتفاسي لا يفتي بشهادتهما ، لأنهما شهد
بالجهل ، لأن إقراره بجهل عليه الجهل ، لأن أسباب الإرث كثيرة ، وحكامها
مختلفة ، فكانت المحاكمة عند حاش لا يمكن تدركها ، فبعد ذلك من القضاء ، لأنه لا
يلزم باقي سبب يفتي ، ألا ترى أنه هو حياء آخر ، وادعى أنه ابن أخت أو ليرة ،
فالفقهاء لا يدري أنه يشك في هربا ، أو لا شواكه ، وكيف ينادي

وعند اختلاف ما في شهادتهما ، أو بملك الغير ، ثم أنه يصل شهادتهما ، وإن لم
يسد سبب ذلك ، لأن الدين لا يختلف باختلاف سببه ، ومختلف مثل العن لا يختلف
باعتلاف سببه ، فلا يكون مشهود به مجهول ، بخلاف الإرث ، لأنه يختلف باختلاف
أسبابه ، فلا بد من بيان السبب ، فإن قالوا حاشه هو ، لأن له ورثا آخر ، حاشه
الشهود به معترف به من سبب ، يفتي بشهادتهما ، فقد شرط مع بيان سبب أن يقولوا
ورثته لا يعلم له ورثا آخر ، ولا شك أن هذا هو شرطه ، واثبه شرطه ، يحصل الحجة
وتسقوط حرج

فأما من لم يجد من يحب والفقهاء سدا ، نحو الأب والأم والأول والأخت
هو شرط ؟ احتلف اصحاب فيه ، وإشهاد محمد بن النكاح معرضه ، فوجه قول من
قيل به شرطه أن هؤلاء قد لا يرون معاشر الفضل والكفر والري ، ولأنهم قد يكونون
بعينه الرضا ، ينسرد ذكره ليرول الاحتشام

وجه قول من قال إنه ليس بشرط وهو الصحيح ، أن هذه العدة أو من يجب
يعلمه ، فلا يفتي فيها ، والسبب المظنة بهذه الأسماء معناه الرضا غير منه عاده ،
فلا يورث شئ ، وهو السبب لا يعلم له ورثا آخر ، من من سبب الشهادة ، وإثا هو

لإسقاط مائة أسوم غير المدعى، بقوله يوم القاضي ١٤.

ولو شهدوا أنه هم بيت، لا بد من بسبب اليمين التي حثت على أن
واحد لحلم أنه عمة، وبسبب ذلك أنه عمة لأمة وأمه، أو لأبيه وأمه، حتى لا
أمر واحد من ميراث بيت بعدم أن لأول صاحب للظاني، أو من بعده له، مع أن لا
يكون حاصلاً في ذلك من بيت، ويصح أن يكتم مع ذلك أنه وافته لا تعلم له
وإنه هير، لأن المم يحتسب بحسب والمقوله غيره.

والذي ذكره من حجاب فيما إذا شهدوا أنهم من أهل البيت، كما إذا
شهدوا أنهم من بيت، وكذلك إذا شهدوا أنه جيب لا بد من بيته أنه أخوه لأبيه
وأمه أو لأبيه وأمه، لأن لأخوة من تهمها مائة ألف، قد تعين به العشرة، وهو ما إذا
كانت لأب وأم أو لأب وورثته من القرع، وهو ما إذا كانت لأب وأم أو لأب وأم
الحجب مائة ألف، ولا بد من ذلك في صير الشهادة معونة للقاضي، ويتعطل مع
ذلك أن يقول: وورثته لا تعلم به ورثته هير، لما عظم المم.

ولو شهد أنه مولى وورثته، لا يتقبل القاضي هذه الشهادة، متى شهد أنه مولى
أعقبه؛ لأن المولى اسمه ممنوع من قول الأهل، وهو بعض، وسبب الأسفل وهو
المعنى، ومن المدعى من يورث الأسفل، وهذا لا ميراث للأهل، وتقبل الشافعيين
أرادوا الأسفل، ولو نوى القاضي بهذه الشهادة قبل نسيان مبلغ الذهب، فعير القوارير،
وأنه لا يجوز.

ولو شهد أن هذا ابن ابن الميت، أم هذه بنت ابن الميت، لا بد من يمينه، وهو
لا بد من أنهما يصدقان بذلك، فلا بد من يمينه الآخر.

ولو شهد أنه جد الميت، لا بد من يمينه، فإنه من قبل الأب، أو من قبل الأم،
لأن كل واحد منهما جد عنى خلفه، وأخلف صحيح وأخر فاسد، وبسبب ذلك
أن وورثته؛ لأنه يحتسب بالبرط والمحب بغيره.

وكذلك إذا شهدوا بها جده، لا بد من يمينه، أم أم الميت، لأن
الجد قد يكون مسجدة، وقد يكون فاسدة، وبسبب ذلك أنه ورثته لما قاله، إلى
الحق.

ج ٢٢ كتاب المنهاج ٢٢١ - الفصل ٨ المسائل في الموارث
 وورثته، لا يعلم له وإن غيره، وهي له بالبراث، لأنه ما يثبت له من عمه،
 لأنه وأمه، أو لأنه لأبهما، شقيقاً إلى أب واحد، وما يثبت إلى أب واحد إذا كان
 للذوي من عم أميت وأمه أو لأبيه، وقد شهدوا له وإن لم يعلم له ولو كان غيره،
 هو جت الفصاة به بمراتب، فإن جاء آخر بعد ذلك، وقام به أنه حصصة لخص، فإن
 أنب الذوي من أم أمه أو أم أم أمه، فإن أم أم أمه فلا من دلال العلام، واليك فلا من
 فلا من العلام، حتى يثبت إلى أب واحد، فثبت به الثاني (و يثبت إلى أم واحد من
 فيئة واحد).

وإن كان من فممي، ما لا يثبت له من الأم، أو من الثاني له من
 الأم، لأنفس بنه الثاني، لأن العمل بالخير مندر، إذ يشعر أن يكون المراجع إلى
 عم من ميني، فرجعت فيه الأولى بالقضاء.

وإن ثبت الثاني سبباً لجد عن الأول، ما لا يثبت شأني أنه ابن من عمه، فالتفصيل
 لا يثبت إلى أمه، التي إلى أب واحد من خيرة واحد أو من قيس، لأنه لا يستحق
 سبباً من المراتب مع الأول.

وإن أنب الثاني سبباً فوق الأول، ما لا يثبت أساساً أن الميت له، وكذا على
 فرائقه، وأنه أبوه، لا ويرث منه غيره، فهذا على وجهين، إن ادعى لأب سببه من القليلة
 التي ادعاه من العم، فثبت به لأب، ويقتضي انحصار الأول من حق الميراث دون
 السبب، حتى يقرر الأول من عمه، حتى لو مات هذا الأب، ثبت الأول منه إذا لم يترك
 له وارث أقرب منه، لأن العمل بالخير في حق ثبات السبب ممكن، إذا يجوز أن يكون
 الإنسان أب من عم من فسة واحدة، وإذا أمكن حمل ما يجوز في حق إثبات السبب
 لم يخص بعضه الأول من حق الميراث، ونقصه من حق ميراث، لأن ابن الأم لا يرث
 مع الأب.

وإن ادعى الأب من قبله الميراث، فثبت به الأول، ويقتضي انحصار الأول
 في حق الميراث والسبب جميعاً، لأن العمل بالخير في حق السبب يقتضي هذا، لأن
 تحت دعواه أن يثبت ميراثها المدهي وأب أم من عم، لا يتصور من حيث
 الحقيقة أن يكون يخصص الميراث أبوان، وإذا صدر العمل به في حق النسب، وجب

العمل به لأب، لأن موته لأب زمانه إثبات لأن الأب يرب.

فإن قبل أن يعمل باليتيم في حق السيد ممكن، بأن كان بين رجلين من
دينيته جده، جاءه بولد فادعاء، فيبي أد لا يخلص بقضاء الأب، في حق الله ٢

فلما يجزأ أن يكون بولد الواحد لو أن من حسب الحكم كس قسم، إلا أن من
سرع موت له بين بول واحد أن يدعى معاً، أن إذا دعى جميعاً لأمر من المدعوى لا
تصح دعواه الثاني منها دعى الأبوه صرافاً محض، وإن كان ابن النعم سلف في
المدعى صورة، لأن الأب ادعى لنفسه زيادة قرب ثم يدعيه ابن النعم، فصار الأب
محرمًا بزيادة الزيادة، ولم ير أحده من النعم في ذلك، فقد رافقاً محض، فيعتبر بما لو كان
سلفاً حقيقة ولو كان سلفاً حقيقة، لا تصح دعوى ابن النعم في ذلك، كذا هي

٥٠٠ ثل إذا رآه من بعد ما من حسب أخيه و منكم، كذا يجب أن يترجح
البه قبي تصر بها بعد، كذا فوالدعي الثاني أنه ابن عم سب من نسب محرم.

فلما إذا ترجع البه إلى نفس به القضاة العاديين، و سب محرم في البه
الشبه بزيادة البه، كذا في من النعم. عند الاستدلال في الأوقات ترجع الأولى بحكم
النسب القضاة بها، وهما في شبه ثنائية زيادة سبها، وفي من هذه القروحة بزيادة
الإثبات لا انفصال بعد، لأن القروحة من حيث زيادة (البه ترجيح في تعين
القضاة، والقروحة من حيث القضاة ترجح في شبه حكم

و ترجع على محرم البه ولد إذا أسرع فيه وجلا، فإنما أحد هما البه، وقصو
القضاة بالولد، ثم أنم الآخر البه بعد ذلك، لم نفس بيه، و ترجع لأول بالقضاة، و
لأنه ليس في البه الثانية زيادة به، و ترجع بينهما غير شك، ثم يجب الأول بالنسب
النسب بها.

٥٠٢٩ و شهد به عدلان، أن فلاناً أعتق جده خت، و رعد، فترجع عنه
المدعى محرم، لأنفس شهداء مدعوم سبها، القضاة أنه ابن الذي عتق، أو أبوه، أو
أخوه، أو ما أسسه ذلك، وهذا لأن نسب الخصومة كثير، و من المصبات من لا يصير
محجوباً بغيره، و منهم من يصير محجوباً بغيره، فلا بد من عدم المصبات من
عصومته، حتى إذا جاء آخر و ادعى عصومته، فالمدعى يعلم أن المدعى محجوب

وجه الاستحسان أن العمل بحقيقة هذه الشهادة بعد من بعد من الرتبة التي تأتى
 أمكن العمل بما ذكره، لأن العمل في رتبتهما لا يوجب له غيره كذلك من وجوب لا يعلم أنه
 ورثاً غيره، لأن عدمه، بل آخر صرح هذا المذهب من حيث أن المدعى قد ثبت عدمه
 بوجه آخر غيره، فيمكن أن يعمل بقوله على الحقيقة كونه من غير

الرابع إن ولا لا يعلم به ورثاً لغيره من كذا غير دلائل، بل لا بد من هذه
 نفسها من جملته، وبخاصة به، فيرث، وبالأحرار لا يورث هذه الشهادة، ولا يقضى له
 بالبراث، وجه قوله، ولو كان في آخره في مكان آخر، فيكون له ما يورث
 هذه من ماله من حيث هو، والكل يكتفي ولو كان في غيره، لأنه لو لم يكن له وارث
 آخر في مكان آخر، لم يكن يكتفي بهذا المكان بل يكتفي به، والى انقضاء والقياس
 نفساً سواء، ولو ثبت وجوده من غير في مكان آخر، شأنه شأنه لا يعلم له ورثاً
 آخر في مكان كذا، وبه وارت حر في مكان كذا، أليس الغاصب يدفع لما إليه
 كذا أهلاً، ألا ترى أنه لو لا لا يعلم أنه وارث حر في هذا، مجلس لا يقضى
 بأبيات له، وهو بهذا

والأمر حينئذ أن يورث وارث آخر في مكان آخر بعد من بعد من شأنهما لا
 هذا، ولا يكتفي من غير من هذا المكان بل يكتفي به، لأن له ما يورث من
 آخره، وبوجه ذلك أنه لا يمكن له وارث آخر من هذا المكان، مع أنه مستطاع راسه قوله
 أن لا يكون له وارث آخر في مكان آخر

وهذا هو الذي في هذا الكلام بعد من غيراً منكم تصحيح الشهادة لو حصل
 عنه، فيعمل هذه، بعد من انقضاء هذه الإمكان، ووجه التمهيد والتأخير
 أن لا يعلم له، لأنه من قبل أن يورث من كذا، فيكون ذكر الأرض لكون دلائل فيها، وهي
 غير على العموم، أما أن يكون ذكر الأرض لتخصيصها بالحق به فلا

١٥٣٣ - ثم يشهد به شهدوا على ورثة شخصي أحمد، وهو سبي، وهذا
 الشخص من يستحق جميع ما له، ولا يصح محمولاً بغيره كذا في رواية الأثر، إن
 كانوا لا يعلم له، تأخيره، فبما يصح دفع جميع ما له من غيرهم، لأن الشكوك
 بآلية الشكوك كالذات بعدم العلم، ولو علم أحد من ذلك، كان يدفع لما إليه، كما

مها

فإن من يفي واثب حرم باسمه بخصيه الأخص، كان لأخص هو المعدم، فلماذا
يشترط عليه ما يشترطه؟

جواباً على «الأخص هو المعدم» لأن أخصه نائباً عنه في سبب محال، لا
بإبائه، والثابت يستلزم محال الحل يصلح للدفع لا لاستحقاق فلماذا شرطه ثبوت
الشيء عليه حتى يصح لإبائه، حتى ما تممكن من

تأدية الشهادة به، ولم يرتد، حتى هذا، فالعاصي لا يدفع جميع المال إليه
للمحال، بل يملزم بمائتين في ذلك وأي القاضى أنه لو كان معه وارث آخر، لظهر في
هذه القصة، وبه يثبت منه سبب وجبهته في الأصل، ثم ثبت مقدار، ولكن خصوص ذلك
لأن وأي القاضى، وهكذا، ذكر في الشايع، وانذكر في أبيه التكرار، قد تعاضى
بشئ وبشئ في ذلك، وهو ما يقع في علمه وماله، وكان له ورث آخر أظهر في
مثل هذه،

وذكر الطحاوي في محصوره، وقد سبب حولا، لأن العبد قد عتق في
حول، فلو ما ذكر الطحاوي قولهما، لأيهما استأنف القدر من الأخص، ولا
إجماع بالأجساد، وما ذكر في الأصل، وهي الخاضع قول أبي حنيفة، لأنه لا يشبه
القدر فيما لا يرضى به، ولا إجماع بالأجساد، بل يرضى به إلى رأي من أنى به، فإنما
تقوم حولا، أو مقداراً وقع في قلبه أنه لا يكون له وارث آخر يظهر، دفع المال إليه، لأن
على ورث آخر من يرضى به، وهو القنوم، قصده كعدم ثبوت بالسجدة، فما قيل
القنوم لا يدفع للمال إليه، لأن من ورث آخر قيل القنوم نائباً عنه في محال، وأنه
لا يصلح حجه لإبائه مستحق ما لم يكن نائباً

فرق بين هذا وبينما، قد شهدوا أنه جدائب أبو أبيه، أو أخوه لأبيه وأمه، ولم
يرتدوا حتى ذلك، كان عاصي لا يدفع ذلك إليه بالمعوم، لم يشهدوا بالقصة، وقر
الأمر قال، يدفع ذلك إليه بالتقويم

ويعرض ما في هذه الآية وقع غشاً في بعض من لا يفي دفع الكل، لأن
صحيح بل بعض من كان حاله وفي سبب الإح و بعد الد، ومع في الكل، لأنها

[illegible]

والله اعلم بغيره الناس فعلى من استأجره له الصواب من بلاد العرب حياء
معهده لا يأخذ به من لا يلقى به من لا يلقى به من لا يلقى به من لا يلقى به
فإنه يلقى للمسلمين من بعدهم ما يكونه منكم للبعث يوم النجى ما كان العرب إلا ما

وجه حقاً به حقیقت و محققان این کوی حلقه‌دار دیگران محبت پرورم حرم نامت
استغفار و استغفار، لا اله الا الله، محمد و آله و انبیا و ائمه
استغفار و استغفار، لا اله الا الله، محمد و آله و انبیا و ائمه
استغفار و استغفار، لا اله الا الله، محمد و آله و انبیا و ائمه

[illegible]

فليس كما هو مذهب ابن كثير لا أنه يؤمن بالولاء لأن قوله هذا يوم يبعث
 نفس ثابتة عليه، فإن اليهود يذوقون عذاباً، وهذا ما يصحح الإثبات على ما
 يذكره شيخنا في هذا الحديث، فكيف هذه الآثار للميت يوم يبعث عليه ما يحية،
 والله اعلم بالصواب.

وہجاء ما، یہ سہدوا کہ گاتھی ملے یوم الموت؟ ذل انہ وہ انہہ نصیب یوم
 موت شہادہ یا ملکہ عیسیٰ مریہ، وادہ کتاب شہادہ یا ملکہ، فکرو، عدا اللہ، منکا
 سمیت یوم موت، ثبوت بہن انصہ، وکس کہ مر، علی اللہ سہ، ویتلو، بہا
 کثرت اللہ عی، وادہ بقتل جلال اللہ عی، وان ثبوت یومہ ملک شہادہ عی، لعل
 ویتلو، من لا یبہ، لان ملک لا یسیر لا یرون انہ یبہ لعل یسیر
 لعل الإنشاء، مریہ، بن معتبرہ لہذا ما کلا، مریہ بن ملک وعلالکجہ جمیعہ،
 اختلاف ما یجر وہ

ومر حمله السبعين لأن ملك المصري مصاف من الله . أثبتت بانيه لا
على بقائه ملك جامع في جميع الناس له وقد الله . ما يصعب على الناس . وأنه قد لا
لأن ملك من من بقائه ملك التبع على يوم قسراء . لأن السبعين . أو هربا . أو
فيه لا يوجد حكما بقائه ملك التبع على يوم قسراء . وربما قد يجد ما سره على حسب .
وأما حسب الملك . فهو موهوب كذا . ألا ترى أنه لا يحضر من غير إيجاب خلقه .
فيكون لذلك البيت كالمسرى مصافا إلى هجره . لأن من سب باليه لا إلى بقائه ملك
الجامع الذي يصعب على حال . وما يتبع بانيه . أو على (لأنه لا يوجد من يجره) . فمن
هنا تسمى . على التورث . التي هي في المال ملكا للديين . حيث موت . لا إلى الموت
التي تسمى . لأن موت من سب الملك . فله موهوب لإيجاب حياته . لا لإيجاب
ملكه حتى يحضر من غير إيجاب ملك لأحد . وجاء بعد الميت . من يوم الموت فيما يرى
في تلك المصاحف . حال . لأن فهو لم يتبدل . والذات ما منصف حال .
لا يصح لإثبات . من يجره مصاف لا لقاء ما كان .

[illegible]

بیت باغک بود. به تکی دین میخانه نامشده و لا ینصیح لی حریر است، اندامه و اما
 است که لیسه علوی است، به نام و نه و لا تا خبره، درج می باشد م و م، و الا
 نشد. کتاب دین و دین.

[illegible]

ولو اجمعه عليه ما فيه من هذا العدد غلظه ، فاعلم ان هذا هو الحق ، وبقوله
 من قوله : " مني عنه " ، وانه ، ولا يكلفه حر الجواب ، قد شهد ، فقد سألني
 فوجدته في هذا الجمع محسوس في عينه ، كالمحسوس في عينه ، من بين لسانه
 منكم ثم مني ، ما كان ، فاعلم اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني
 صحة ثم مني ، فاعلم اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني
 اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني
 اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني
 اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني

۳۹۶ و انما هو افعال تارة في حق جلي جاد او في حق سيد جليل
واذا توسل في هذه يد كسب طرد افعال في كبره انما في هذه اليد في
تساقط اسم ما في اليد وحرث عسكه في اليد فانك حتى يكسب هذه اليد في نفسى بالانوار
والتساقط في هذه اليد وحرث عسكه في اليد فانك حتى يكسب هذه اليد في نفسى بالانوار

وقال له هذا الكاهن به ان الالح على عاد احد سحر حاد وهو يد هذا
الذي يد في هذا هو في هذه الحارة والاسلم في م ر الحاد هو الحاد
القد ميراني، هذا صانه على وحده الا ان لا يد في يد هذا لا سي من
مركبه في وفي هذا ان الالح والي الالح ليد في حاد صا لان
ان لا ييد في حاد في حاد صا على حاد صا، التي في حاد صا في حاد

لا حياء، ولا ينصرون، يكونون عرب الجبل سلبها على موت أبي مدعي ولا حياء، فلاك
من الجمل ياراجح سبب، فقول، بين ابن الأخ جرح برعير جرحها، ما أشار إليه
في الكتاب، فقال لأن ابن الأخ هو المدعي، ومعه هذه الركبة التي ابن الأخ يشبه
ملك له من نفع الله، ومنه على نعم، وتعلم لا يجب، بل سبباً على من لا ح
بينه، وقد ينفي عنه ما آمن، هو نفسه من نفسه، واليهاب نار تحت التراب لا
تسفر.

ثاني بينه مع سبب أيضاً، ألا تدينه ابن الأخ أنس إنساناً، لأن سبب الملك
لأخيه في حبه، الدار أرض، ثم يدب الملك في مصب دار من جهة الأب، وبينه
سبب الملك مع، أم لا سبب الملك لأخيه وهو الجدة، لأن الملك نائب الجدة عن نفسها،
والتي ماتت سبب الملك، لما كان أكبر، لما كان أول، "يا

فإن بين ابن كز سبب ابن الأخ رحيلاً من هذا الوجه، فبينه الله وحده، من
وجه آخر، فإن حبه مع ابنة أخته، وإليه ما يحرم به الرحيل، أو كان المدعي في نقل
الملك من جهة خاله، كما في دعوى السيرة من ثالث، فإن برعير إذا ذهب عزاء غيره
من الأب، وأخته ابنته، ثم يرضى في يد أحد حواء، فبه نفسي، يعني صاحب ابنة

والحواس من هذا أن يقال، لما التفت إلى قيد الزري، أو التفتوا، أو شهدوا،
هذه القصة كان بعد الدعوى نقل الشهادة ونفيها، ومن بعده على، ولو شهدوا
هذه القصة كان في يد مدعي، كانت المسئلة على الاختلاف، فإذا كان الملك فوق اليد
كان بشر حواء، ومن يد المرحح، فإذا خلا، هذا، لأن السيرة من سبب الأخ
هناك السيرة المدعي، في سبب الملك، ولا حياء، والى هو أول، كما في دعوى
المدعي، أما هذا خلاص

١٠ - ومنه الثاني إذا كان في يد ابن الأخ شيء من ميراث أبيه، وما
أفاده حاله، ومن هذا الوجه ميراث أحد كلهم للمدعي، وميراث لأخ كلهم لابن الأخ،
ويجمل كسب ما كان من بعده الأب ليس، سبب في الزينات من كل وجه، لأن بينه
الأخ أثبت موت المدعي على موت أبيه، ولأن لابن سيرة من الجدة، وهو نصف
القدر في يد نعم، من سبب ذلك لنفسه من جهة أمه، وبه الله أثبت موت الأخ

سأيد على موت أحد، وثبت بعد ميراثي أخيه، وهو سند من أبي بديس الأخ، ثم أثبت ذلك الحب من لحم، فهو مضمون قولنا: الشك في الاستدلال في كل وجه، ولقد عيان سبون في أبيه، فلا ترجح لإحدى النسب عن الأخرى، ولا لأحد المدعى على صاحبه، فلا يعمل بيده كل واحد منهما، فخرجت النسب من النسب، وموت كل واحد منهما قد صدر، والناحية بينهما السبب، فجعل في رواية واحدة، كما في الفرق والهدى والخبر، ولو سألنا عن السبب، فاحد من صاحبه، ويجعل سال كل واحد منهما لورثته، كذا هي، بخلاف ما إذا لم يكن في يد أي الأخ شيء، من تركه به، لأن ذلك ترجيح لآية في الأخ بكثرة الإنجاب، أنه بها يحمل

١٥٤١ - قال في الأصل أيضاً: ثم نقام رجل اليه عن ميراث رجل أنه مات من حسين، وبه أنه ورثه، لا ورثته غيره، ونقصي القصة بذلك، ثم أقام امرأة الثالثة بزوجها من حسين، ومات بعد ذلك، فقرأه حتى بين المرأة، وشترك الابن في ميراثه، ونقصي له ما ظهر، وهكذا ذكر، ويجب أن لا يصل بين المرأة، لأن العمل بالنسب حسناً بعد، لأن الابن أثبت موت أبيه من حسين، ونقصي القصة بذلك، وإذا صار موته مفصلاً به من حسين، لا يصح أن يكون مقصياً به من حسين وحسين، لأن موت ما لا يكره، وكل واحد منهما من اللينات مثل صاحبها، لأن كل واحد من النسب ثبت موت حواء، وسبب ورثته من أثبت، وهو حسب والكناح، فكان يجب أن يرجح الأولى بتصل القصة بها، لا تعتبر العمل بها قياً على ما إذا أقام امرأة أبيه أنه تزوجها يوم انحر بكه، ونقصي القصة بذلك، ثم أقام امرأة أخرى، فأنه تزوجها يوم انحر بمراسل، فإن لا عين اليه الثانية، وترجع الأولى بتصل القصة بها، لأن كل واحد منهما من اللين مثل صاحبها، والآخر يوم انحر، لأن الثانية من أولاد في يوم واحد لا يكون مكة ومراسل، فخرجت الأولى بتصل القصة بها، فكنا هكذا

والنسب من كان مكان موت قبل لو أقام الابن منه، فلا بأس له منه حسين، وأنه من رواية، ونقصي القصة بذلك، ثم جاءت منه، وأقامت ثبته تزوجها من حسين وحسين، ثم فتنه فلان بعد ذلك، فإنه لا يعمل به امرأة، وترجع الأولى بتصل القصة بها، لأن كل واحد منهما من اللين مثل الآخر، والعمل بهما

[illegible]

وكذلك لو ادّعى زوج أنك في مسألة ملكة وحداك، صار مقصود به مع أنك،
ولم يكن كونه منك سبب للاستحقاق، بل سبب الاستحقاق هو النكاح، لأنه لا يمكن
انقضاء النكاح بدون إمكان، فإنه لا بد للملك من كون النكاح في مكان، وإذا لم يكن
للملك به من مكان، صار المكان الذي ذكره شهود أولى به من غيره، ولا يمكن
الامتناع، وإذا صار كونه بمكان معقوباً به يوم النكاح مع النكاح ثم بقصوره، فيفسد كونه
بمحل ما به فيه، في ذلك اليوم مرة أخرى، فيرجع الأولى بالقصد، فيسمى
مسألة الموت الموت بمصر معقوباً به، لا ضرورة القلب، سبب، ولا ضرورة
القضاء، فترتب، لا ضرورة القصد بالنسبة، فلا يتصور القضاء بالنسبة من غير موت
أصلاً، كما لو أنه التمس به من في حال حياة فيه، لا ضرورة القضاء، فليكن لأن
استحقاق الميراث مضاف إلى سبب خاصه لا إلى الموت والنسب، لأن النسب يكفي
لإثبات استحقاق الميراث إليه، فإن النسب إذاً آخر من الموت، إذ كان الموت ظاهراً،
والنسب غير ظاهر، وإن بعد النسب يشهد بالشهود بعد موت، فإن الاستحقاق
مضافاً إلى النسب حتى يرد مع اليهود صحتاً، وإن كان النسب دليلاً لاستحقاق
الميراث، لم يصر الموت معقوباً به ضرورة انقضاء ما يثبت، وإن لم يصر موت معقوباً به
ضرورة انقضاء ما يثبت، لا ضرورة انقضاء ما يثبت، ثم يصر لتوزيع معقوباً به أيضاً
لأن التوزيع صفة، وإن لم يصر لتوزيع معقوباً به ما يثبت الأولى، صار وجود التوزيع
وعلمه بمرته، فكان الأمر ثم أثبت على الموت والنسب من غير توزيع، وقضى
القاضي له بذلك، ثم أقام المرأة قضية على النكاح والموت، ولو كان كذلك قضى

بالأحرار جميعاً، لأنه لا ينهي بينهما، فكذلك هذا

إذ إن قبل كتب بغيره منطلق الميراث إلى النسب وحده إذا تأخر، فكذلك يصح
إلى الميراث إذا تأخره وإن نسب إذا كان ثانياً، ثم ثبت الميراث بالنسبة بعد ذلك، لأن
الاستحقاق يشال إلى الموت حتى لو رجع الشهود محسوباً، ولذا كان كل واحد،
وصحبا ما يخصه لاستحقاق إليه إذا انفرد، فحالة الانحياز يكون لاستحقاق مضافاً
إليهما لا إلى النسب وحده، وإذا أصعب إليهما علم الموت مقهراً مع التام، فيجب
أن لا تقل بيتة المرأة بعد موت

والمراتب عد أن يقال إن الموت يصلح لإضافة استحقاق الميراث إليه إذا تأخر
عن النسب إلا أن عد لا لجميع النسب أولى بإضافة الاستحقاق إليه من الموت؛ لأن
النسب في الأصل مشروع لاستحقاق استحقاق شرف وبنقة، وكثير من الأمور ولا
يخلو فثبت النسب عن استحقاق شيء من الحقوق التي ذكرنا، كما نعت غير مشروع
للاستحقاق لامتناعه، بل مشروع لانطال الحياة حتى يتعلق من غير سجد حتى أصلا
لأحده، فتكون الإضافة إلى النسب أولى إذا ساء معاً، وقد يجوز أن يضاف لغيركم إلى
الشيء حالة الانفراد، ثم مع غيره لا يضاف إليه، بل بغيره، بل ذلك الغير، كما نعت
بصلح ساء لإضافته لنسب إليه من حتى يجب له الصيانة حالة لانفراد، وهذا هو جمع
الدفع كان الدفع أولى بغيره ونسب إليه، فكذلك في محال إذا اجتمع الموت
والنسب، يضاف لاستحقاق إلى النسب، وإن كان يصح إلى الموت إذا انفرد وتأخر
عن النسب، وإذا أصعب استحقاق الميراث إلى النسب، لم يهر الموت بمصداقه، لأن
حتى إضافة استحقاق الميراث، ولا في حتى إمكان التمسك بالنسب، لأن الإنكار يشك
يسون الموت أصلاً، وبالله أشهد محمد في الكتاب، فإنه قد من مسألة الموت لأنني لم
أوجب عونه، فهي بم أضر بحرته، قالوا، وقال، في مسألة مكة وحراسه؛ لأنني
جعلته في ذلك اليوم بمكة، أي فصيب بكونه بمكة ضروره، إمكان النص، بالسكاح، فهنا
عرق محمد

وكذلك في إقامته، امرأة أخرى إليها بعد ما قضيت بموته في مريث بمراته ثم

١٤٠٦-١٤٠٧ هـ: قامت المرأة التي عني فتكاح، وسمي ذلك، فليكن اسمه
الأول، والبركات بالانوار، وهو على القصر، فقامت في سببها، و
قول أبي يوسف ومحمد

٢٥٤٤ - ربيع الثماني ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤ م - (نفس التهادي)

١٥٠١٥ وأما في خبر هذه المسئلة المفسر فإن مفسر على فعل من
المرتب في الفعل عند مفعول، فهذا على وجهين، أحدهما شاهد به معتبر هو دليل اليد، أو
بعض هو ليس دليل اليد، فبذلك هو دليل اليد في المعنويات نعم لا بمصور شبهة بل قد
القول قاله في خص، أو فعل يحصل منه عدة لثقتين، والمراد في الأدب، وفي غير
التفصيلات دليل اليد نعم يوجد في الملاك في التعاليق، كالنكس في الدور، وهذا النوع
من الفعل إذا عاتب به على وجوده من المذهب في الفعل عند مفعول، فعلى
المرتب في الأدب، لأن اليد كدليل اليد، صاحب اليد إذا عاتبها عند الموت
والشهادة على يد سواه، والى يسر دليل اليد في التعقيب، فمن يأنى خود الفعل،
ولا يحصل في التعاليق على، فالحاصل على المالك، وفي غير الأدب، أم الذي يسر
دليل اليد نعم يوجد في غير الملاك في التعاليق كخلوص، ونوم من يد، عهد الفروع
من فعل إذا عاتب، أو شاهد على وجوده من المذهب في الفعل عند مفعول، ولا يصح للمعنى
المعنى، لعدم دليل يدك، وعدم دليل اليد في ذلك، وهو لا يصح احتاج إلى
مسئلة فقيرا، إذ شهد المفسر أن المالك، وهو لا يصح عند المعنى أو لا يصح هذا
المرتب، نعم هذه المسئلة لا ينبغي حرمها، أو ما قيل، وهو دليل اليد

[illegible][illegible]

هادي النعم أن أمه ماتت، وترك هذه العتق ميراثاً له، لا وراثته غيره، وأدعى في الأخ
أن أباه مات، وترك ميراثاً له، لا وراثته غيره، فعلى والده أن يثبت ميراثاً له لأن كل
واحد منهما أثبت للثب لأبيه من نفسه، ثم ثبت الاحتمال إلى نفسه، فكان لأبيه ميراث
حصصاً، وأدعى كل واحد منهما للدار لنفسه، والدار في أيديهما، وهناك يقضي لكل
واحد منهما نصف الدار، ثم ما نصي به لأب كل واحد منهما، يصير ميراثاً لولده.

فإن قال هذا الحكم هذه الدار كانت بين أبي وأخيه يعقود، وصديق في الأخ في
ذلك، إلا أن العلم، فإن لاش الأخ مات أخى قبل موت أبجد، فعلى النصف الذي كان
لأخى ميراثاً بين أبجد وبينك سداً، ثم مات أبجد، فوالت ذلك السد من أمه، وقال
ابن الأخ مات أبجد أولاً، وصار النصف الذي للجد ميراثاً بينك وبين أبي مصداً، ثم
مات أبي، فورثت ذلك منه، فنقول: حاصل المسألة أنه العلم يدعي نفسه سلمي ما في
يد ابن الأخ، وابن الأخ يدعي نفسه نصف ما في يد العلم، فحصل كل واحد منهما
مدعياً ومدعي عليه، فإن لم يسم أحدهما، ولا لأحدهما، يوجب كل واحد منهما
على دعوى صاحبه، فإن حلف بك، وصار حال بعد الحلف كالحال قبل الحلف، وقبل
الحلف كان الدار سبهما مصداً، فكوتها في أيديهما، فكذا هما، وإن حلف أحدهما
ونكر الآخر بقضي لنحالف بك نكول صاحبه، وإن أقام أحدهما البينة نصي له عما شهد له
بينه، وإن أقام جميعاً البينة قضى بالدار بينهما مصداً، لأنه قد ظهر ثلثتان، ولم
يخرج بين أحدهما، بهجمن كدما رفقاً معاً، فلا يورث من ميت، وإنما يورث من كل
ميت ورثته الأحباء، ورثته أبجد العلم، فتصيه من الدار يصير ميراثاً له، وذلك النصف و
ورث الأخ ابن الأخ، فتصيه من الدار، وذلك النصف يصير له أيضاً.

١٥٥٥ هـ - وإذا كانت العتق في يد رجل، حياء رجل، وأدعى أن أمه
ماتت، وترك هذه الدار ميراثاً له وإخوانه علان وعلان وعلان، وأقام على ذلك بيته،
وقال الشهود: لا يحسبون له وارثاً غيرهم، وإخوانه كلهم عتق أجساداً على أن هذه
البينة هي حق مستحق لجميع الدار للميت حقونة، لأن أحد الورثة يصيب حصصاً من
البيت فيما يستحق له وعليه، لا يرى أنه لو أدعى على سب دهاً يحصر أحدهم، فأنهم
أثبت عليه، بيت النبي في حق الكل، وكذلك لو ادعى أحد الورثة دهاً على نفسه
للصبي، وأقام على ذلك بيته، ثبت الثمين في حق الكل، وأحسبوا على أنه يدفع إلى

ذلك، والمثل، لها، وهي ثلاث أن يعيم البيت على سره قبل تاريخ سره لثلاثة ولا تقل شهادة الورثة في ذلك، لأنهم يرون شهادة هم إياه أنفسهم عن عهده سره، المرأة، فإن المرأة لو شهدت معك، وقته عليهم، حاصصهم

١٥١٥٧ - قال رجلي العوي ولأخي بدي إسبان، وقال في دعواه: هذه القدر كانت لأخي البلاد، علم، وركبها ميراثي ولأختي فلان، لا وارث له غيرها، وترك ثيابا وفروشا، فمسيب الميراث، وقسمت هذه القدر في نصي بالقسم، واليوم جمع هذه القدر ملكي بعد العيب، وهي يد هذا بغير حق، فدعواه صحيحة، لأنه لا شيء صحيح القدر فلا حاسب الإرث، وثلاث أسب القسمة، ولكن لابد وأن يقول: وأخذت أخوتي حصصها من ثلث الأموال، حتى تصح منه مطالبه المدي عليه بتسليم ثلث القدر إليه، ولو كان قال في دعواه: مات أبي وركبها ميراثي، لأختي، ثم إن أختي أوفت بحصصها لي، وصدتني في إقرارها

حكى عن شمس الإسلام الأورجنتي أنه قال دعواه صحيحة، والمصحح أن لا يصح دعواه في الثالث، لأن هذا دعوى الملك في الثالث بسبب الإقرار، ودعوى الملك بسبب الإقرار غير صحيح، عليه غنة المثلث، والله في الأنفة

مثل شمس الإسلام الأورجنتي حضر لأخي علي أخو عباي يده، وقال: هذا كان ملك أبي، مات وركبها ميراثي وفلان وفلان، سنى الورثة، ولم يبق حصصه، صح منه هذا الدعوى، وإذا أقام عليه على هذا الوجه، قسم بيته، ولكن إذا أقال الأمر إلى المطالبة بالسلم، لابد وأن يبي حصته، لأنه لا يثبت مطالبه بالسلم إلا بقدر حصته، فبهي حصته عند ذلك، ولو كان من حصته، ولكن لم يبين عدد الورثة، بأن قال: مات أبي وترك هذا العوي ميراثي وجميعه سرى، ومضى منه كذا، ومطالبه بتسليم ذلك، لا تصح منه الدعوى، ولا يثبت من بيان عدد الورثة، لجواز أنه لو نسي كل نصيب أنقص من سنى

١٥١٥٨ - وإن شهد المرء رجل بورثة الرجل، وقال لا وارث لهذا المثل غيره، أو قال: لا أعلم به وارثا غيره، ثم شهد بعد ذلك بورثة رجل آخر عن هذا المسته قيلت هذه الشهادة، لأن قوله لا وارث له غيره، لا يعلم له وارثا غيره، ليس من صلب

[illegible]

الفصل التاسع في شهادة على الشهادة

١٥٠٦٠ - لا يرى إلا كل ما منتهى شهادة النساء مع الرجال ، يفت بالشهادة على الشهادة ، لأن الشهادة على الشهادة نظير شهادة الباء مع الرجال ، لأن لا يمكن في الشهادة على الشهادة بمحدث ، بهمة الكلفه في الأصول ، وبهمة الكذب في المروءة ، ولأنه يتركز في شهادة النساء مع الرجال ميثاقاً فيضاً ، بهمة الكذب بسبب عدم المحققه ، وبهمة انصافه والسيان ، فكان نظير من إلا أن الشهادة على شهادة لا يمكن بحالة المجر من شهادة لأخوه ، وشهادة النساء مع الرجال نفس مع انصافه على شهادة الرجال ، لأن شهادة المروءة يدين من كل وجه ، لأن المروءة لم يدين بسبب غير ، بما عيّن الأصل ، فأما شهادة النساء ، نظير شهادة الرجال من حيث معاينة المحر ، وإن الشك من حيث الصورة ، فهذا امره

١٥٠٦١ - وإن يقع المجر من شهادة لأخوه ، لا يثبت له إلا ثلاثة إمامون ، الأصول ، أو مكر من الأصول ، مرصاً لا يستطيع انصافه معه مجلس الحكم ، أو غيره الأصول عليه مكر ، فكان كبر صاحب الأفضه والشيخ لا مام نفس لانه المروءة والشيخ الفاضل الإمام كس الإسلام على السلفه والشيخ الإمام مسيح الإسلام خوهر رادد ، ومن أن يوسف أن الأصل إذا كان في موضع نوحه من مجلس الحكم ، وشهد لا يمكن حثونه في أهله ، حازت الشهادة على الشهادة ، وإن لم يكن البيهنة من مكره ، لا يجوز حثونه في أهله ، لأن الشهادة في هذه الصورة لا يمكن بالمصور مجلس الحكم لأنه شهادة ، لأنه يخرج بالبيهنة في غير أهله ، والشهادة من مجلس أدع الشهادة ، ولأنه لا يمكن بما فيه مخرج ، فأولم غير الشهادة على الشهادة في هذه الصورة لم يطلب المحرم ، كثير من المذبح أخذت به رويته

١٥٠٦٢ - روي عن محمد أن الشهادة على الشهادة غير كفيها كذا ، حتى

رؤى به إذا كان الأصل في رواية المسجد، فشهد الفروع على شهادته في رواية أخرى
في ذلك المسجد، تقبل شهادتهم

١٥٠٦٣ - وذكر القاضي لإمام دكن الإسلام على سدي ولسبح الإمام شمس
الأنسة السرخسي في "شرح باب المصطفى" للمصنف إذا شهد الفروع على شهادة
الأصول، والأصول في المعصر، يجب أن يجوز على قولهما، وعلى قول أبي حنيفة لا
يجوز، بناءً على أن التوكيد مذهب رضي الخصم عند أبي حنيفة لا يجوز، وعندهما
يجوز

وجه الثاني: 'على ذلك المسألة في الجواب في تلك مسألة مستحق على تلك
المسألة المدعى عليه يسب، لاستحقاق عليه المحذور مجلس حكم بجواب، كما هو في
عده للمسألة المستحق من الشاهد أدلة الشهادة، فاستحقاق عليه المحذور مجلس الحكم
لأداء الشهادة.

ثم عند أبي حنيفة ما يملك المدعى عليه إثبات حيره، بناءً على ما في الجواب إلا
بعده، فكذلك لا تثبت الأصول إثباته غيره بناءً على ما في الشهادة ولا بعده، وعندهما لما
ملك القاضي عليه إثبات حيره، بناءً على ما في الجواب من حيره حذر، فكذلك الأصول
إقامة الفروع مقام حيره في أدلة الشهادة في غير ذلك

١٥٠٦٤ - وفي نوادر هشام قال سألت محمداً عن رجل حرج، وتبعه قوم
وهو يريد مكة، أو سمر أحد أسماء، ثم ودعه القوم، أو مصرعوا، ثم شهد قوم على
شهادته، ودعي استشهد عليه أنه حاهر، وقد شهدت البيعة على ما سبقنا، ولم
يردوا على ذلك، هل تنبيل الشهادة على الشهادة؟ هو قول من لا تنبيل الشهادة على
حاضر مثل: بلى، لأن العيبه تكون هكذا، وإذا كان ذلك منهم وهو في منزله، لم يروه
حين خرج، لأنهم شهد بهم، لأنه كان في منزله

عنا هو الكلام في حرف الأدلة جئنا إلى طرف الإثبات فنقول: 'لأشهاد على
الشهادة صحيح، وإن كان الأصل في المصر بلا خلاف، حتى إذا عاب الأصل بعد
ذلك، فومات، فالمرع يشهد على شهادته، وتقبل شهادته، لأن العبرة بمسألة الأدلة؟

وتعذر على الناس الذهاب من جيب إلى جيب لعدم المسافة ، لا معصور ولا به هذا
القاضي من بعض أهل مصر ، وإن كان كذلك صار سجن القاضي لأخرى هذا
الضم ، وسجن الزوالى مرة سجن هذا القاضي ، إلا ترى أن سجن الزوالى جعل كسجن
هذا القاضي في أن لا يطالب الكفيل بتسليم الكفول به ، فكذلك من شهادته على
الشهادة يجعل سجن الزوالى ، كسجن هذا القاضي ولو كان لأهل من سجن هذا
القاضي لم يجر لشهادته على الشهادة ، فكذلك إذا كان على سجن هذا الزوالى

ثم حوز الشهادة على الشهادة أصح من أحد به عفا ، والنفي إلى
جوارها ، لأنه لا يمكن تجريده بطريق به القروع عن الأصوب ، لأن الشهادة فرض
يأتي بالياد ، وفي منه لا تجرى البيعة ، كما في الصوم والصلاة ، ولا يمكن تجديدها
باعتبار أنه يقع انعم لمعروف بشهادة الأصول ؛ لأن شهادة الأصوب وحده في غير
مجلس القاضي ، وشهادته في غير مجلس القاضي لا عيب عليه بموجب المجل ، ولا
يكرر تجديدها من حيث ، المعروف بشهادتهم يشترط شهادة الأصول ، لأن الشهادة ليست
من قبيل الحقوق التي يمكن إثبات بالشهادة عند القاضي

١٥٠٦٥ - إلا ترى أن الشاهد إذا تذكر أن يكون له شهادة بعلان ، فإنه المشهود أنه
ثبت ذلك بالبيعة ، لا يفسد عليه ، إلا أنها مستحسنة ، وثبت مجوزها لبعض الناس .
والذي إنما يعامرون ذلك لأحب ، أحفوق ، لأن الأصل في عدم بغير عن أداء الشهادة ، إما
بأنف ، أو بالغير ، مما سمع لغير الشهادة لمطلت الخصوم ، وطريق اجود ، أن يقرأ المعروف
شهادتهم شهادة لأصوب عند القاضي ، ويقع أنه أداء شهادة الأصول لقائه في مجلس
القاضي بغير المعروف ، بها في مجلس القاضي

وفي حمله عمل يبدأ بالعريس القصاص واحدود ، حتى على لا تجوز الشهادة
على الشهادة في القصاص واحدود ، قال محمد في الكتاب بعد ذلك من إيرادهم
الحكم ، واتمى به أن من الشهادة على الشهادة بغيره شبه ، أن لأن حضر إذا دلالة
الأسرة ، نمكن في جوارها ، وقصصان ، أو لأنه تمكن من شهادة بهمه كدب في
موضع ، والحدود والعص من لأحب مع البيات

١٥٠٦٦ - وفي شهادة لأصل لو شهد شاهدان على شهادة بغيره من خاص

كذا ضرب فلا بد من مدب، فهو جائز، وذكر في ذباب لأصل أنه لا يجوز،
وجه ما ذكر في الشهادات أن الشهادة على الشهادة نائب عن شهادته، لا على
بجانبه، واعتباره عند تبين الشهادة على الشهادة إنما لا نسب للإحداث

ولا بد من ثبوت من استيفاء الحد؛ لأنهم شهدوا به عند حد العلف، وحيث
العتف ثبت بالحد، فإن الشهادة والخلف قد استوفى ورد بهداه سبوي عند طهي.
إن لم يسحب بتمامه يثبت في التمثيل، فكان المستوفى أكثر من رواية المذاهب.
المرحوم ما يستدل من عدة أمور: الأول: أن من لا ذرة الشهادة أهم من عدة حكوم
شهادة على بعد من عدة الأمر، والشهادة على شهادة لا يغني في إيجاب الحد،
قل أو أكثر، ولا يثبت شهادة الأصل على حد القضاة من عدة هذه في شهادة كل واحد
فيما انفك من العرف.

١٥١٦ وقال صاحب إذا شهد على شهادة كل أصل فرع واحد كعدة، والكلام
مناوب في هذه المسألة فرغ مسألة أخرى بساوب أو العرف من أن سمعوا شهادة
الأصليين من أكثر من واحد، وحسب عدلهم، على وجه يترتب أن يشهد بأصل الحق؟
فيقولان: يشهد أن الحلال على حلال كعدة، ولا يخلو شهادة الأصل، وعلى قدر
عدمها لا يثبت بها حد، بل يخلو شهادة الأصري، وعلى وجه مالم يخل لها
أن يشهد بأصل الحق، ويتحقق القضاة بهاديهما، وقد كان على وجه، بعض شهادة
الفرع على أصل حال، فلا يقتضي بشهادتهما، وقد شهد كل واحد شهادة الأصل
أبداً.

وعند الفرع لا يشهد على أصري ملحق، ولكن ينفق شهادة لأصل إلى مجلس
القضاة، وقد انشدها من مجلس القضاة لأصل، لا شهادة النسب كقتل الإثم
ونقل الشيخ وسائر التفرقات.

وجه قوله في بحث مسئلة أن شهادة طفل في هذه القسم غير له معناه من
أصل الحق والإقرار به، ألا يرى إلى ما ذكر في كتاب الاستحسان إذا شهد عند المرأة
عدلان أو زوجها طيب ثلاثاً، فإنه لا يثبت لها أن تمكن نفسها من وجه، كذا لو
صعدت الصلح من وجه، أو أقر الزوج له طلقها ثلاثاً، ثم عدس الأمر على سنة

الحق، ورجل من عنه (هو) من شهد الشهادة بأصل الحق فكذلك هذا

وعلماءنا، بحكم في هذه المسألة ما روي عن أبي ربيعة أنه قد لا يجوز
على شهادة رجل لا شهادة، رطب، ويصل عن غيره خلاف، فحتموا من تلك
مسألة

وفى العدم أن لا تكبر الشهادة صحة، وإنما جعل حجة سره، وانصل بها
نصاً، القاصي، هذا من انصاف الفقه، لا يكون حجة، فلا يعتبر العدم بأصل حق، علا
تجزأ له الشهادة بأصل حق، وليس كسبالة لطلاق؛ لأن في هذا من الله ما من
محرم الفرج، ولأن تلك الشهادة عليه من غير دعوى، ومن الله تعالى يجب قبول
شاهد واحد، إذا كان عدلاً، يظهر من غير نصاء قهر، كذا في حرمه، فأنه
منه، يزيل الوحد العدم، حتى أن عدلاً لو أصر أن هذا المصنف سره، التمسبه، ووضعه
مجرى محرم، به، لأن حرمه، لا كل من حق الله تعالى، لأن من يهدى حق الله
أبداً، وهو إزالة ذلك النكاح، واليتنا بما هو حق الله تعالى وهو المحرمه نفس الشهادة
في النكاح، ولم يشهد هو من العدم ما لم يحصل العدم، بالشهادة

١٦-١٥ - ولو شهد فرعون عن شهادة حليل جاز، لأن شهادته كل حصل بشت
بشهادة الشئ، وهو شهد عن ما بين الحق، ثم شهد به مع أربع، لا، حصل آخر
ما بين أن يخصص به، شهادته، لأن شهادته الأصل للعاب فوجب بشهادته التمرح،
يكون الأصل للعاب حصر نسبه، وشبهه مع هذا لأصل الآخر

وهو الاستصحاب، لا يغير هذه الشهادة، لأن شهادته لأصل، ما بين من يمس عنه
القاضي، فكانه شهد عنه، ثم وجد، وأما كذا، لا يحسن بأن، فكذلك هذا
ويشاهد ذلك، لأن شهادته لأصل، هو صرح على شهادة الأصل للعاب غير مضرورة،
لأنه لو صرح على ما بين، ما بين - فإذا ثلاثة أرباع، نصبت عن بشهادته، ورجح
على شهادته مع أصر عن شهادة العاد، ولا يجوز أن حب بشهادة، وحده ثلاثة أرباع
الحق، كذا لا يجوز ما بين به أصر، وإذا لم يمس بشهادة على شهادته لأصل
العتاب يبقى على شهادة الأصل للعاب شاهد واحد، وبشهادته الوحد لا يمس شهادة

اقتاریع و دلیلی. سبب محذورہ نکاح و سبب الحاقیہ. دلیلی بطنی و سبب دلیلی.

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible][illegible][illegible][illegible]

• گذشتہ از وی لا شہید ، شہادتہا علیہ بدست آمد علیہ نام ، بیچسب آن بگویند
تاویع شہادتہا علیہ بدست علی ، وین خصل اہل حق ، و علی کلا بر حقو لا یخورو ، لکہ
لم یزجرہ شہادہ راجعہ بلیغہ شہادہ بکلام

و گذشتہ ، قال لا شہد ، شہادتہ از شعلان علی فلا شہد ، شہادہ ما شہدہ
بکلام ، و علی لا شہد ، علی لا شہد ، شہادتہ از علی بدست علیان ، کہان شہادہ ما شہدہ ، لکن
حق لا یستبرہ ، شہادہ از شہادہ بدست علیہ بیچسب لا استبرہ ، بمر شہادہ از شہادہ علی
لرہمن شہادہ بدست ، بکلام ہذا قرآن شہادہ ، شہادہ از شہادہ ، لکن بکلام
شہادہ علی شہادہ ، و قالہ ابو یوسف فی الإجماع فی شہادہ

• شہادہ از شہادہ از من شہادہ علی شہادہ ، و شہادہ از شہادہ از شہادہ
شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ
شہادہ

۷۳-۵ • ویدون اجماع شہادہ علی شہادہ ، و شہادہ از شہادہ علی
شہادہ ، شہادہ علی شہادہ ، شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ
شہادہ ، شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ
شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ

و علی (و شہادہ) شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ
شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ
شہادہ

۷۴-۲ • و علی شہادہ علی شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ
شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ
شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ
شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ ، و شہادہ از شہادہ

حتى يعرف بجوره ، انقصه شهادة القرع ، يلتصق بآب ، أو لا يجوز فلا يلتصق بإبائه
 وإن قالوا هم عدو آب ، ذلك في موضع شهادتهما من محصر ، حين كان القاضي لا
 يعرفهما بالعدالة ، يعني القرع ، سأل عبيد ، فإن عدلا ثبت عداله لأصل أيضاً ،
 هكذا ذكر في ظاهر الرواية

وروي عن محمد أن عدليهما لأصل لا يكون صحيحاً ، وهكذا روي عن أبي
 يوسف ، لأن القرع نائب عن الأصل ، فتعديله الأصل يكون منزه ، عدل الأصل معه ،
 والأصل لو عدل معه ، لا يكون هذا التعديل صحيحاً ، فكذلك يرفع إذا عدله لا
 يجر

وجه مدعى الرواية أن القرع نائب عن الأصل في نفس عبارته إلى محسن
 الذي ، فكيف قل عبارته إلى مجلس القاضي ، فقد أسس حكم الإبراء ، ونحوه
 بقرينة سائر الأجزاء ، فكما أن التعليل من سائر الأحكام يكون صحيحاً ، فكذلك
 التعليل من القرع يعني أن يكون معتبراً ، وهذا لأن الشهادة على الشهادة إذا عرف
 بمول القرع ، فاد القاضي لا يعرف الأصول ، وربما لا يظهر من يعرف الأصول ، لأن
 الشهادة على الشهادة غالباً إنما يكون من بلد إلى بلد ، ثم بعد تعديل القرع
 يؤدي إلى تعديل المحل ، وبما جعل الشهادة على الشهادة حجة صالحة لمعوق الناس
 في التعليل ، وهذا يمسى بعتصم اعتبر تعديل القرع

فإن قالوا هم يسوا بعدول ، فالقاضي لا يرضى به ، لأنه وإن دنا لا يعرفه
 ذكر الخصم ، أن القاضي لا يسمح شهادتهما ، وكذلك لا لا لا يحرك ، لأنهما لا
 أحبلا شهادتهما ، وإن دنا لأصول ، فكذلك لم يصدقهم بعد شهر ، لأن دليل
 العدل العدالة ، بعد كأنهما قالوا إننا شهود في الشهادة ، ثم قالوا هكذا ،
 فالتقاضي لا يقبل شهادتهما ، فكذلك هنا

وذكر الشيخ الإمام ضمن الأمانة المحلولة أن القاضي يقبل شهادتهما ، ويسأل
 عن الأصل ، وهكذا روي عن أبي يوسف ، وجه الصحيح لأب الأصل في مستوراً
 وبمعنى لا يذكر القرع اسم السعد الأصل واسم أبيه وحده ، ذكر القاضي الإمام
 أبي علي التميمي في شرحه ، وإذا قضى القاضي شهادة القرع ، يجب أن يكتب في

التحلیل اسماء، الاصوب، ذکر و احکام فی وجه القاضی

و فی الاما و بحر، الشهادة علی الشهادة فی کتاب الفقه، و صورها ان
تکون اطلاقاً کما فی بعض احوال یحق فی الحق و الشهادة فی سببه ساد، و یسمی
بالتأخیر، و الشهادة فی سببه و ما ساد فی ج.

۱۵۰۶ - و انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
الظهور. و انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
احتمالاً و قد لا یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
القاضی لیس فی کتاب فی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
تخلل سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
احتمالاً، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
تأییداً، انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
عنه، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
و انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
و انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه

۱۶ - انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
توکل، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
فی حقه، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه

۱۷ - و انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
و انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
فی حقه، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه

۱۸ - و انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
توکل، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه
فی حقه، یعنی انما یستدل به علی سببه، یعنی انما یستدل به علی سببه

المتحمل، فالأصل أمل للشهادة وللشهاد، فصح من الحسن، وإن نظروا إلى حالة الأداء، فالأصل أمل بشهادته، تنبش شهادته. وكذلك إن شهد على شهادة رجل بعد ما تاب، جازت لصحة الإشهاد باعتباره أمية الأداء للأصل حالة الإشهاد

وإن شهد رجلان على شهادة بما وهما عدلان، يعني الفرع، ثم صاروا قاسمين، ثم صاروا عدلين، شهدا أو شهد، على شهادتهما، فهو جائز، لأن تأثير النفس في رد الشهادة مع صحته لا من بطلان الشهادة.

٦٥٠٧٩- وإن شهد الفرعان عند القاضي، ورد القاضي بشهادتهما، ثم شهد في الأولين، لا يقبلها بعد ذلك، لأن الأصلين، ولا من يشهد على شهادة لهما، لأن الفرعين بطلان شهادة الأصلين، فصلا كما هو حذر، أو شهد، أو رد القاضي شهادتهما لهما، ومن هنا لا تقبل شهادتهما بعد ذلك، وإن تابا، كذا هنا، وإن كان رد شهادة لأحدهما لثبوتها، فتشهد الأولين جازة، إذا كان عدلين، وكذلك إن شهدوا مع عدلين آخرين، بخلاف المسألة الأولى

والفرق، إن من هذه المسألة القاضي أنقل الفرعين لأجل مستقيهما، أما ما لبطل شهادة الأصبين، لأن شهادة لأصبين لم تضر متعوقا إلى مجله بطلان القاسمين، فيجوز شهادة الأصل بنفسه، وكذلك إذا لم يشهد غير، على شهادة نفسه، كما في المسألة الأولى التي ثبت بشهادة فرع، لأنهما عدلان من أهل الشهادة، وقد لبطلان القاضي للقول بفساد الأصبين، فلا يقبلها بعد ذلك أصلا

٦٥٠٨٠- قال في كتاب الوكالة إذا شهد القسمان على شهادتهما، لم تجز، لأن أدلة الشهادة عند الفرعين كاد، وهما عند القاضي، ثم حوس الشاهد تبع القاضي عن ائتمن بشهادته، فكذلك الأصلين مع انقراض عن من قبل شهادتهما، فإن تابا وأصلها وشهدا بأنفسهم جاز، وكذلك إذا شهد على شهادتهما ذلك الساعدان أو غيرهما جاز.

٦٥٠٨١- ولو أن شهدى لأصل ارتفعة ثم أسلم، لم تجز شهادة الفرعين على شهادتهما، ولو شهد لأصلان بأنفسهما بعد ما أسلما، فقبل شهادتهما، والفرق، إن يالفة لا يحصل أصل شهادة لأصلين، لأن سبيلها المعينة، وذلك لا ينضم بالردة، إلا

وهذا لا يشكل على قول من حمله في يوسف لأن الأصل لو عصى على
 شهادتهما فلا يقر بهما، فلهذا لا يصح عاينهما في حق - وإن
 شكل على قول محمد لأن عدم رجوع الأصالة عن سبب يوجب حمله لأن
 شهادة الأصالة عوارض مبنية على محال القضاء شهادة ورع من عاينهما شهدا
 بغيرهما، ثم روي عن بعض مشايخ الأئمة محمد بن محمد بن عيسى بن أبي بكر
 الأصالة الشهادة، ولم يظهر منه يقر بقتله حياً

ومعصية ناله لا يقر من محمد في الكل والاشارة، وتعد محمد أن لا يقر
 الأصل بما عصى من قوله في مجلس القضاء حكماً لا حلفاً، لأن قوله في
 غير مجلس القضاء، الشهادة في ظهور مجلس القضاء لا يمكن سبب بطلان
 وإن ظهر كذب الشهادة، فعليه الحكم خالفه في الأصالة والعصر
 حلفه من أنكر الأصالة الشهادة، ولم يرد على ما عصى من شهادة محمد بن أبي بكر
 إلا ما ذكر

١٤٠٨٤ و قال الأصحاب قد أقسمت عايناً على، وفيه من يقر أن كان
 كذا، لم يصح سبب في قول أبو حنيفة: لا يقر بهما، وفيه من يقر
 الحائض ما عصى، وساروا معقول الأصحاب، وإن ساروا معقول النور، فإن محمد
 الأصحاب رجحوا على النور، وإن ساروا الأول، ثم يرجع هو الأصحاب

وحديث محمد، إذا شهد الأصحاب بقوله في مجلس القضاء حكماً لا
 حقيقة، فعلمنا بالحقيقة، والحكم على الوجه الذي مر، أو حلفه به به سبب محالاً
 القياس يثبت في قول الشهادة على الشهادة لأن الشكوك إلى مجلس القضاء شهادة لأصحاب
 في غير مجلس القضاء، والشهادة في غير مجلس القضاء ليس بحلف، وعصا، فالإس
 حمله لا يجوز، ويمكن ترك نصب القضاء، وجوده القضاء، وبه، وحمل الشهادة
 لأصحاب كالموجودة في مجلس القضاء، فمن حرج يثبت القضاء بعد رجوع يبقى
 على أصل التمسك

١٥٠٨٥ في التمسك قال عروج لا يعرف شهد عليه غيره، حيث
 شهد بهم يرد به إذا كان العروج شهداً الأصول على شهادته بطلان في فلاه على

فلا بد من ثلاث تكدي ، إلا أن لا يعرف فلا بد من ثلاث استهاده عنه تكدي ، وانما يصح
الشهادة ، بياض ، لدعي أن يقيه بينه أن الذي أحضره فلا بد من ثلاث

١٥٠٨٦ - هـ هو الكلام في الشهادة عن الشهادة ، فاما الشهادة عن
الشهادة فلهذا وجهان : أحدهما أن الحاكم عاقل مدرك عنى أنها ملزمة - وصورة
ثالث لمسته - حتى ادعى على رجل ألفه درهم - وحده سبعمائة - ، تشهد واحد
سهم على شهادة مائة من بني شهادة ثلاثة عشر ، أنهم شهدوا على إقرار المدعى
عنه بالمائة درهم ، وشهد أحد من الثلاثة على شهادة أحد القديسين بعنه على ثلاثة
الشفقة الذين هم شهدوا على إقرار المدعى بالمائة بالآلة ، وشهد واحد آخر من الثلاثة
على شهادة واحد من الثلاثة لمدعي هم أصول بعنه ، فالعص لا يمنع من هذه الشهادة
عنه

واعلم بالجدد ، يسأله من المسائل التي إذا ظهر الرواية فيها ظهرت البكته ، وانما
حضر ال : بياض إذا سمعت الأصول الثلاثة على من عذر ، وسمعت القديسين القديسين
في أن عنى شهادة الأصول الثلاثة على أصل المدعى ، فالحال : سمعت الأصول الثلاثة
على أصل المدعي عبد الله ، محمد ، وصالح ، وسمعت القديسين من شهدوا على شهادة
الأصول الثلاثة ، وعذر : حضر مجلس الحكم الثلاثة ، شهد واحد من القديسين حضوره
محس الحكم عن شهادة زيد وعمره عنى شهادة محمد ، وعنه : وصالح ، وشهد آخر
من القديسين حضوره محس حكمه على ثلاثة زائد بعنه عنى شهادة محمد وعنه الله
ومحمد ، فثبت بسببهما شهادة زيد ، فكان : وهو أحد القديسين حضر نفسه ،
شهادة علم شهادة محمد ، عبد الله ، وصالح ، فإذا شهد أحد من الثلاثة القديسين حضوره
محس انقصا على شهادة واحد من الأصول بعنه ، وهو صالح مثلا ، فثبت شهادة
صالح ، لأنه شهد عنى شهادة اثنين ، يد الذي شهد عنى شهادة من الذين حضروا
محس الحكم ، أما : ثبت شهادة محمد وعنه الله : لأنه ثبت على شهادتهما : لا
شهادة شاهد واحد ، وهو أحد القديسين زيد ، فثبت بهذه الشهادات من شهادة
الأصول : لا شهادة واحد ، وهو صالح ، وشهادة الواحد : يصح الحكم فلا يقضي
القاضي للمدعي بياض ، وأما : حضر محمد أو عبد الله ، محس الحكم ، وبشهادتهما : أو
يشهد شاهد آخر ، فإنه إذا عذر ، وهو أحد القديسين عنى شهادة الأصول الثلاثة

ليثبت شهادة عمره ، وشهادة ساهدين - ويصير كان عمره ، وصير معه بر الحقا .
 شهيد على شهادة واحد وعشرون في الشهاد ، وثبت شهادة محمد بن عبد الله صالح
 شهيد شافعي ، وهو ريد وصير ، فهذه ثلثة دليل على الشهادة على الشهادة
 مقبوله والله اعلم -

الفصل العاشر

في شهادة الشهود بمصهم لبعض

١٤٠٨٧ دلو بنو الدار بن سماعة عن محمد بن رجل مدني، ولا يعرف له ولد، وج، ربيعة بن شهاب كل اثنين منهم للأخرين أن يثبت فيهم ثلث عاين، أو شاهد كل اثنين منهم بالأخرين أنهما من آل أبي، و يهود لهم بمصدهما في الوصية بهما، وعرض أنهما بمص، فلو يكتسبهما، لا يقبل شهادتهما، أو شهادة كل اثنين للأخرين الآخر بالوصية بالثالث، لأنهما يشقان الشركة، لأن الوصية لأهل الشركة حتى إذا أرادوا أن يذهبوا من غير الشركة، ويخرجوا الشركة، لا يملك، وإذا كان من حكمه المص، أشهر كهذا كتب شهادة كل اثنين شهادة بمصه من وج، وأمر شهادة كل اثنين بمصين الآخر بثلاثة، لأن الوصية بشركة في الشركة، فكأن هذه شهادة، ع، ع، ع

١٤٠٨٨ ربيعة بن عيسى عن محمد بن شهاب بن رجل مدني، قال، درهم، درهم، درهم، لشهادتين على هذا، ثم يدعي عن درهم، والشهود عليه ج، فشهد بهما ج، لأن الدين يجب في ذمة المدين غير مطلق بآله، فلم يتحقق الشركة بهما، وبهذا لا يشترك بمصهم بمصاً فيما نص، فبهم معنى التهمة، وتقبل شهادة بهما، ولو كان الشهود عليه بمص، لا يقبل هذه الشهادة، وقال محمد بن عبد الله بن حنيفة، هكذا ذكر ابن سماعة، وقد ذكر محمد بن أبي أن شهادة الفريقين على المدين غير ملزمة، وقد بعد ذلك، وهي عدي مائة، إشارة إلى أن ما ذكر أولاً يكون غير، ولم يذكر أنه قول من

وقد ذكر الخصاص أن علي بن عوف في حقه وأبي يوسف لا يقبل هذه الشهادة، وهكذا ذكر من الأسانيد، وذكر في الخصاص المص أن من قولي أبي حنيفة ومحمد يقبل هذه الشهادة، هكذا ذكر في وصايا بسوط، وجه الرواية التي قال بها في الشهادة، بأنه مذكور أن يدين بعد الموت بعض الشركة، ويصير الشركة مشتركة بين

بعد ما دعوى ، لا يري ، ما يري ، فلا كلام فيسهر فإذا دعوى أحد العوام شيئا ، كان
لخاص حتى الشك فيه ، وهذا شهادة له لعدم شريكه

ترجمه روانه جو : اما الذين حاله الخيانة لعب في الذمة ، وبعد موت لا يحوّل إلى
تفرقة بعض ال سرقة صغير من خلفه ، فلا يري ، لا يورث ، يري ، لا يفسد له من
ماله ، ويستخلص ، لا يفسد ، كان له ذلك ، فكأن شهد به ، لا يري سرقة له من
فصل

وروي في مصنف من الحسن بن يادح أي حصة ابنه إذا صار ميا ، لا يخل
شهادتهم ، وإن صار ، مفرقين بقيا ، لأنهم إذا جحدوا ، فبذلك يثبت
أوصافه ، يفسر كذا في قول الميرزا الأحمد ، الشهد ، لا يخل إلى سبيل حكمه
فيما حرس الشهادة ، فيسبح ثوبا ، شهادة

ثامنا إذا جاز ، شهد من قبل اسمه ، ولا ينفذ ، لا يقع قول ، شهد به ، لا يخل
بشيء إلا من عني ، بوجه ، لكن ادعى ، جاز ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل
يقر ورثة ثبت ، لا يخل ، وثبت له ما شهد به ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل
نشاغلين من حبس ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل
وهذا يجب ، لا يكون عني ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل

وكذلك لو لم يثبت به ، ولكن ادعى ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل
الجواب : لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل
بما على من الدعوى ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل
الروايات كلها

١٥٠٨٦ - وكذب ، دعوى أحد الفريقين ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل
نقل شهادة ، وهذا يجب ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل

وكذلك إذا ادعى أحد الفريقين الرخصة بعد جحد ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل
بعد آخر جحد ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل

١٥٠٩٠ - وكذا إذا ادعى أحد الفريقين الرخصة بعد جحد ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل
الآخر الرخصة بعد جحد ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل ، لا يخل

ج ١٢ - كتاب شهادته - ٢٨٦ - الفصل ١ - شهادة الشهود بصبر لبعض

٥٠٩٠ - ولو ادعى أحدهما الرخصة ثالثاً، وادعى الآخر الرخصة بعد سبعة،

أو بعد آخر، لا تقبل شهادة الغريمين؛ لأن صاحب سبب يدرك في العادة، فتسخر
همة الشركة وفي مسألة إسكال

١٥٠٩٦ - وكذا لو ادعى أحدهما الرخصة ثالثاً، وادعى الآخر الرخصة

بالمسبب لأن الشهود الغريمين، لأن همة الشركة كثرى ههنا

وفي كل ما صرح لا تقبل شهادة الغريمين، لا تقبل شهادة ابنيهما وابنيهما،
وبسوءتهما مع رجل آخر، وفي كل موضع غفل شهادة ابنيهما، فقبل شهادة أبيهما وابيها
وأمرتهما مع رجل.

١٥٠٩٣ - ومن أبي يوسف إذا وصفت الشركة هي مشهورة به، لا تقبل
شهادتهما، وبه اسم يقع في مشهورة شركة، فإن كان انما هي بغير وصف بالمعاقلة قبل
شهادتهما، وإن لم يرد بهما بالمعاقلة أو شرك في أمرهما، لا يقبل شهادة سبب لأد كل
قريب يجزى النعم إلى الآخر، فتسخر همة التواقفة، فتعفى بنفاهي في سائلهما، ولا
قبل شهادة همة حتى يظهر عنده هذا النعم.

وهو ظهير ما روى عن أبي يوسف ومن ادعى غيباً في يد انسان، فقال ذوالقيد إنه
نفلاذ تردعيها، وإذا البينة على ذلك، لا يتلوع عنه خصوصية إن كان معروف بالحق
والأدليل، وإن كان معروف بالمعاقلة والأمانة، تلوع عنه الخصوصية وما سوى هذه همة
مستقيم على أمته، ولو شهد أحد ثمرتين لصاحبه بأد أهم وشهد الآخر بالثمنين،
قبل شهادة الغريمين، ذكره البغوي

١٥٠٩٤ - ومن استثنى رجل في يديه دراهم، جاء أربعة رجال، وادعى
رجلان منهم نصف الدر سائلاً البينة السرياء من ثبوت، وشهد بهما الآخران بذلك، فله
دعوى الآخران أنهما مشتربا النصف الثاني مورافقة، وشهد بهما دعوى الأولان، فإن
شهادتهما باطله؛ لأنهم بصبرون شركة في الدار

وكذا ثبت إن كان العاصي مدعى للأولى، به دعوى الآخران، وشهدتهما
الأولان، فإلى أصل الفقه، كله

وركان الشهادته على نصف، ومقصومة لهما، وعلى نصف، ومقصومة

عائ. وإذا هذا بمرّة ثلاثة نفر لهم على رجل أكف دهم، تشهد اثنان منهم على الثالث
 انه ابراهيم عن حصته، ان شهدا قبل أن يمينا شيب من ماء، فبلى شهدا بماء ويان
 شهدا بماء فبلى شهدا من الماء لا يقبل شهدا بماء لا بعد القميص بشهادتهما يريدان
 إبطال حي أو شركة عسى الشريك فيما قبضا، ولا كذبت بين القميص، فكذا غيرها

الفصل الحادي عشر في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم

١٥٠٩٨ - شهادة أهل الذمة بمقتضهم على بعض مقبوله، انتفىح ما لهم لو اختلفت، وكذلك شهادة أهل الذمة على المسلمين مقبولة وشهادة مستأمنين على أهل الذمة لا تقبل، وشهادة المسلمين بمقتضهم على بعض مقبولة إن كانوا من أهل دار واحدة، وإن كانوا من أهل دارين مختلفتين، كانوا من الترك، لا تقبل

١٥٠٩٩ - وأما شهادة امرئ ولو لمرة فلا ذكر لها في شيء من الكتب، وقد اختلف المتأنيص فيه، قال بعضهم: تقبل على الكفار، وقال بعضهم: نفس على موته مثله، والأصح أنها لا تقبل على كل حال، وعن أبي يوسف أنه قال لا تجوز شهادة اليهودي والنصراني وغيرهما من أهل الذمة إذا سكر أو لأن السكر حرام في الأديان كلها، فوجب سقوط العدالة

١٥١٠٠ - وإذا شهد شاهدان من أهل الكفر على شهادة مسلمين من أهل الإسلام على كافر لا تقبل شهادتهما؛ لأنها شهادة كافر قامت على إيجاب أمر على المسلم؛ لأنها قامت على إثبات شهادة المسلم، فلا تقبل قياساً على ما لو شهدا على المسلم بمال

وكذلك إذا شهدا على قضاء عاصي من خصاصة المدينين لكافر على كافر، لا تقبل شهادتهما؛ لأنها قامت على إيجاب أمر على المسلم؛ لأب قامت على القضي بإثبات قضاء

وهذا بخلاف ما إذا شهدا على كافر بمال، فإنه تقبل شهادتهما، وإن كان فيه إيجاب القضاء على العاصي للمسلم، وذلك لأن إيجاب القضاء على العاصي غير مضاف إلى شهادتهما لا نصاً ولا اقتضاء، أما نصاً فلا شئ. وأما اقتضاء فلا يقتضي ما ثبت ضرورة المخصوص منه، ولا ضرورة المخصوص منه، وهو الوجوب على

المفسهون عليه الى وجوب القصد يثبت على هذا الفرض لعين، انه مما مضى في
الحالة لا يكون قبيحاً، والقصد انما يثبت فيه وزده، وليس هذا كـ لا يثبت
عنه يثبت، فهو يسمى لزوماً، وجوب القصد في بعضه غير ممكن، بل
يحتاج الى ان لا يثبت، فلا يثبت في كل جهاتهما

[illegible]

٥٦٥ - قال: قد في يدى كافر ثمان مائة درهم او اربعة مائة درهم، أو
تصدق بها عنه مائة، به جاء كافر ادعى لنفسه مائة مائة، وأدعى ذلك شاهدان
كافران، فشهد به ثلث مائة، قال أبو حنيفة: محمد بن عمرو بن أبي يوسف هؤلاء
لا تصح هذه الشهادة عنه، وقال أبو يوسف آخر: قال يمدد المهاداة، ويضحي بها على
الفسرى جارية، ولا يصح به على غيره، حتى لا يكون مفسدى أن يرجع على الياضع
الشيخ

[illegible]

ولهذا إن هذه شهادة كافر فثبت على كافر ومسلم، ونعمه العبد، بما في حق الكافر، فلا تغير أصلاً، بما في حق الكافر، على كافر أو أنقاض قصص لهذا على هذا كذا، لونه لا يفسد هذه الشهادة أصلاً، وإن لا يفسد له ثبوت

وبما نذكر القصد، بما في حق الكافر أن تشهدوا بشهد، بذلك المطلق للمعنى، والشهادة بالمقتضى المطلق شهادة بذلك من الأصل، ألا ترى أنه يستحق المعنى بزواله القصة والمنعصة حميف، ولا يمكن القضاء بالملك في حق المقتضى من الأصل، إلا بالقضاء بالملك من الأصل من حق التمتع؛ لأنه ما بقي ذلك بلبيع، لا يكون ذلك لهذا للمعنى من الأصل

هذا قيل الشهادة بالملك المطلق إنما تكون شهادة بالملك من الأصل إذا كانت الشهادة حجة بغيره، من ذلك من الأصل، كشهادة المسلمين، إن يدسم يكن حجة للقضاء بالملك من الأصل، بيمين شهادة بالملك المملوك من حيث حاد من جهة للمعنى عليه، ألا ترى أن الإقرار بذلك المطلق جعل الإقرار بالملك حادث، وإن كان الإقرار بإقراراً في موضوعه حتى صرح بالخبر

والجواب عنه إن الإقرار بعقبات الشهادة، لأد الإقرار بالملك المطلق فيها يصل انتقال من ملك إلى ملك جعل إقراراً بملك حديد من حيث الحكم، لأن المقرر قال: هذا لملك، لأن ملكه مع، وهذا لا يستحق المقرر له المهر به بالزوائد المنصه والمنصه، ولا يكون للمقرر الرجوع على ذاته

١٥١-٦ - وإن لم يصر على ملك جديد للمهر به بسبب حديد من جهة، يعتقد القضاء بالملك من الأصل، فكذلك إذا جعل في الحكم هكذا، أن الشهادة بالملك المطلق جعلت شهادة بالملك من الأصل من حيث الحكم، كأن الشهود قالوا: هذا للمعنى من الأصل، حتى سحر العين بالزوائد المنصه والمنصه، ويرجع السحق عليه على ذاته، وإن نص الشهود على هذا يتحقق القضاء بالملك الجديد بالمعنى الجديد من جهة السحق عب، فكذلك إذا جعل في الحكم هكذا

١٥١-٢ - إذا ما من الكافر وترك لبي وترك ألقى درهم، ونسب هذا لبيها، ثم سلم أحدهما، ثم جاء كافر، وأدعى لنفسه ديناً على لبي، وأقام على ذلك شاهدان

كافري ، كان في الكتاب . أحرب ذلك في حصة الكافر خاصة ؛ لأن شهادة الكافر حجة في حق الكافر دون مسلم . بسبب الدين بهذه الشهادة في حق مستحقان نصيب الكافر ، وإبطال بدء عليه ، لا في حق مستحقان نصيب المسلم ، وإبطال بدء عليه .

١٥١٥ - وإمام كافر ، عياده مسلم وكافر ، واحد من كل واحد منهما ديناً ، وأقام كل واحد منهما يمينه من أهل الكفر ، قال في الكتاب : أحرب الله مسلم ، وأعطيت حقه ، فإن منى سي ، كان للكافر .

وروي آخر من رواد عن أبي حنيفة : أن الركة يقيم بينهما على مقدار دينهما ؛ لأن كل واحد منهما يثبت دينه على فليث ، وما أقام كل واحد منهما يميناً ، وما على الميت . وجه ظاهر الرواية : أن دين المسلم يدين في حق مسلم ، وفي حق المصريح الكافر ، ودين الكافر يثبت في حق الميت ، وإما لم يثبت في حق المصريح المسلم ، لأن حجة المسلم حجة على الميت والكافر ، وحجة الكافر حجة على ميت ، وليس بحجة على المسلم ، والمزاحمة إنما يثبت عند مساواة ، وإما يثبت المساواة ، ثبت في كل واحد من المصريح في حق صاحبه ، فهو بمنزلة الذي المقر به في حالة الصحة مع الذين المقر به في حالة المرض .

١٥١٥ - مسلم عد كافر ، أدن له بالسبع والنساء ، شهد عنه شاهدان كثران مشر ، أو يبيع حمارت لشهادتهما عليه ، لأن هذه شهادة كافر قامت على إثبات أمر على الكافر .

قال ابن : هذه شهادة كما قامت على العبد قامت على امرئ ، لأنه يستحق مالية المولى حتى يرد الدين على العبد المقنود والمولى .

قلنا : استحقاق مالية الممد غير مقصود إلى شهادته لا نصاً ، وإنه ظاهر ولا اقتصاد ؛ لأنه يس من ضرورة وجوب الدين على العبد بسبب البيع والشراء . مستحقان مالية المولى ، لا نرى أن العبد لو كان محجوراً ، واشترى لا يستحق به مالية المولى مع أن النسب وجه عليه بالسرا ، حتى يؤخذ به بعد بعض . وإنه يمكن استحقاق مالية المولى مضاف إلى شهادة الكافر ، لا يجمع قبول شهادة الكافر بسببه ولو كان المولى كافراً ، والعبد ، مدبر ، مسلم لا يقبل شهادة الكافر ، لأن هذه شهادة كافر قامت على

١٥١٠ هـ أن كان رضى مسلمة بشراء نوبع، ثم أجر على الكواحل سنة
 لا مسلمين، وبما سلمنا وكما كافر بذلك أجبر على ترك اليهود من أهل
 الكوفة، وهو يومئذ على ما ذكره من المسمى في فضل الحب.

وہی ظہر ا و قال ا وحیمہ فی یوسف انارک دھرامی ملنا یحیہ
شوماء ویشتریہ یون فہد عہ ہرانہ مالہ و ہر محمد نلدا ن دنا جتو

[illegible]

فإن قيل ليس به كل واحد من المسلمين بمصرر بهذا، فيجوز عدم حية وهم
كذلك، فيجوز أن لا تكون ضرور عليها في دفع القبول في المصير على ما في
التمويل، فإن عدم قبول الشهداء يعمل إلى كل واحد من المسلمين بمصرر حية، وعند
عدم القبول لا يحصل بهد مني، وعند التعارض يحصل لأدنى دفع لأدنى

ولو كان ملك، الاسم المفرد محذوفاً متوكفاً، وفيه إشالة بحالها، وقلة الجمع
بجبهه أطلاقاً، لكن وجه التنبؤ لأن فيه تنصلي المفرد، مقبولة على العلم
بشريك لا مراً، ومدة مضم الشريك حقة في حق تنصلي المفرد، بأحد العلم
الشريك معه، وذلك حمس، بحى من التوكفة حمس، وقد شاع فيه تنصليات،
وأقرب كل واحد هو حجة على صاحبه، إلا أن حق تنصلي المفرد في الحقيقة، وحق
التنصلي لشريك في حمس، بهضم الخمس وجهه الثلاث، ثلثاً، غير أن المفرد،

والشروط لهما أن النصراني لشريكه بما راحه استلم السريته بسبب الدين .
 وفي النصراني مات في دمه لميت ، لم يرد عليه الاستحقاق ، فإن الاستحقاق على
 الدنيا الذي مع به الفدية ، فبقي دمه في دمه الميت ، وبجعله من حده استلم فأنه لنت ،
 وإذا بقي دين النصراني السريته ، وحده الشريعة من باقي دمه ، فأبى غير ما أن يجب
 حده شديدا ، فمات ميتا الذي في حده الأبي الكبير ، فعز به ميراثه ، وأنكره به ، عليه ،
 فإذا ظل الميراث بصل الشريعة ، وهي مسألة فبقي إذا هي ميراث بصل الشريعة في محل
 الحق ، فلهذا انقره

وذكر عبد الله هذه المسألة في نسقي ، وذكر عن أبي حنيفة أني فعلى نصف
 كذا في حقه نصراني ، وأنزل النصف ، وذكر عن أبي يوسف في أقصى يدي في
 حقه النصراني ، ولا يصح عن الشريعة ، وذكر عنه كذا في أقصى أن المذكور
 في الجامع من أبي يوسف ومعه هذه المسألة بعد هذا ، شاء الله تعالى

٥١١٠ قال محمد في صحيح مسلم أني بفلان نصراني مات ،
 وأوصى إليه ، وذكر شهوده من الصائري ، فإن أحضرهم به نصراني قبل الشهادة
 عليه فبما وصحاح ، فعلى إلى غيره ، فبين بعد هذا في أبو كمال ، وإن كان أحضر
 غيرهم مسلما ، فليس من لا من شهادته عليه ، وهو قول محمد أولا ، وفي
 الاستحقاق من

وحده فليس أن هذه الشهادة المذكورة على المسلم معصومة ، فلا يميل ، ورحه
 الاستحقاق ما أدر به محمد في الكتب أن الموت بصادق لا يحضره المسلمون ،
 ومضى هذا الكلام ، (بما عال إن يكون عند الموت من دورهم والمسلمون لا
 يحضرون دورهم عند موتهم ، فالباق ، فلو لم قيل شهادتهم عن أنفسهم في شهادتهم
 والإحصاء ، أني من صريح حصوله للشهادة بالموت والإحصاء ، فليس ، سواء نحوهم ،
 وإن كان الإحصاء قد يحصل بغيره فبما في حقه الغالب ، إلا أني بشهدته الشهاد
 فيما لا يظنه عليه الرحمة ، فبما من جهة الفرض ، وإن كانت حادثة بحال يجوز
 فلو جاز حصولها بحال فبما في شهادته ، أعيد القدر كذا هي ، والذي يبين من
 الحجاب في الترمذي ، فهو غير في النسب ، حتى لو أنه بمراسي به من الغفاري في

انقول قول من يدعي البقاء؛ ولأن اختلاف الطرفين مانع من حرمات الإرث، وهذا عرف وجمود، فإننا لا ين المسلم افعى رواه المصنف^(١)، والابن الآخر ينكره، والقول بدين المنكر، ولكن يفتى على ابن جابر لان المسلم أنه أسلم قبل موته؛ لأنه أضر حصر فتية، وهو وجوب الصلاة عليه، وجبر المسلم الواحد في أمور الدين مقبول، يصح عليه، وليس من ضرورة الصلاة عليه نيب استحقاق الإرث لئلا ين المسلم؛ لأنه يفعل أمر الصلاة عن الإرث في الحصة، فم ينكر من ضرورته استحقاق إرثه بلاير المسلم.

١٥١١٣- وهو أقام المسلم نصرانييّن فنه ملكه مسلما، وأقام نصرانيي مسلحييّن فو نصرانييّن أنه مات نصرانيّا، مضى بالبركات للمسلم مسحا، أم إذا أقام النصراني نصرانيي، لأنّ الابن المسلم أقام ما هو حجه على النصراني، أقام ما ليس بحجة على الابن المسلم، أم إذا أقام النصراني مسلما، قلنا وإن أقام ما هو حجه على المسلم، ولكن مع هذا رجعت بين المسلم ونصرانيي أحدهما، لأنّ البيّات للإبّات، وبينه المسلم يست أمرا خلقتا وهو الإسلام، ونسب امتحقاق الميراث لابن المسلم، وبينه النصراني تنقّى ذلك، ولهذا جعل يعرفه، لأنّه ينقّى امتحقاق الابن المسلم، فتكون أئمة بينة المسلم، لأنّه يبب الامتحقاق بنسبه

لوجه الناس، إن لإسلام أخوي. قال النبي ﷺ: «الإسلام يعني ولا يعلى عليه»^(١)، فكان المرجع لبنة المسم من هذا الرجة، ولهذا عدا إن الولد لولود يي مسلم وكافر يكون مستب تبعاً لمسلم معها لقول الإسلام، كذا هن. وأما حكم الصلاتة يعلى عده لا بالشهادة، وإن الشهود نعلى، ولا تقبل عليها دنهم في الأمور الفنية، والصلاة أمر ديب، ولكن لإخبار الآين للمسلم بالإسلام، وعمره حجه في حق الصلوة عليه، لا ذكر.

وإن كان ينبغي بكون مدار، وروثهم عن البيت مع ابنه المسمى، وجعلهم

(١) هكذا في الأصل، مط، وأما في نسخة الأبي الفهم الذي رواه الطائفة الح، وفي قوله عليه السلام: «أبو الفهم» الذي رواه الأبي الفهم.

(٢) أخرجه البخاري تعليقاً صحيحه (١/٤٥٩) والقصاص لأحداث الخدم (٢٩٩) والفارسي في سنة (٢٠-٣/١٥٦) وشيخ سقيا الأثر (٢/٢٥٧) والرويس في سنة (٧٨٧) وغيرها

ج ١٢ كذب الدهناء ٩٩٨ : الفصل سواد بن رواد، ١٠٠٠

سواد بن رواد، ١٠٠٠ : «إنا أنشأنا كتاباً في بعض أسرار الآيات
صالحاً لمن يقرأه، وسلم به، وقد جعلناه مستأناً به، وحكمنا به في كل
أمر، ولا يجوز أن يقرأه غير من هذا البيت»

هذا في بعض ما لم يبق من كتابه، وهو كتاب في بعض أسرار الآيات،
أنشأه في بعض أسرار الآيات، وهو كتاب في بعض أسرار الآيات،
صالحاً لمن يقرأه، وسلم به، وقد جعلناه مستأناً به، وحكمنا به في كل
أمر، ولا يجوز أن يقرأه غير من هذا البيت»

هذا في بعض ما لم يبق من كتابه، وهو كتاب في بعض أسرار الآيات،
أنشأه في بعض أسرار الآيات، وهو كتاب في بعض أسرار الآيات،
صالحاً لمن يقرأه، وسلم به، وقد جعلناه مستأناً به، وحكمنا به في كل
أمر، ولا يجوز أن يقرأه غير من هذا البيت»

هذا في بعض ما لم يبق من كتابه، وهو كتاب في بعض أسرار الآيات،
أنشأه في بعض أسرار الآيات، وهو كتاب في بعض أسرار الآيات،
صالحاً لمن يقرأه، وسلم به، وقد جعلناه مستأناً به، وحكمنا به في كل
أمر، ولا يجوز أن يقرأه غير من هذا البيت»

هذا في بعض ما لم يبق من كتابه، وهو كتاب في بعض أسرار الآيات،
أنشأه في بعض أسرار الآيات، وهو كتاب في بعض أسرار الآيات،
صالحاً لمن يقرأه، وسلم به، وقد جعلناه مستأناً به، وحكمنا به في كل
أمر، ولا يجوز أن يقرأه غير من هذا البيت»

هذا في بعض ما لم يبق من كتابه، وهو كتاب في بعض أسرار الآيات،
أنشأه في بعض أسرار الآيات، وهو كتاب في بعض أسرار الآيات،
صالحاً لمن يقرأه، وسلم به، وقد جعلناه مستأناً به، وحكمنا به في كل
أمر، ولا يجوز أن يقرأه غير من هذا البيت»

بحكم الإسلام ، وروى عن أبي يوسف أنه قال : لا تبي شهادة أهل بيته على
 بسلام الكافر في حله الطيب ، أكفله بعد الموت ، وإن لم يكن له ميراث . يجب
 لأحد شهادته

١٥١١٤ - روى عمرو بن دينار عن محمد بن الإمام رحى من نفي
 القيمة ما ، فشهد بمسجد بدل أو مائة ألفه قسم في مائة وكره له من نفي
 لدمه ذلك ، فصوره لأول من يدر أئمة محله ، ولله ظهروا ، ويسمى لنفسه
 ثم يلقونه ويكفونه ويصورونه

وقد ثبت إن كان محبوس في حديقته حتى يخرج عدل يكون عدلا ، وقال شهادة
 لنفسه من انطلق على إسلامه لا تصل ، ولا يضمن عليه بشيئهم

١٥١١٥ - قال : لو شهد على إسلام غيرتي رحى ومرتاد من مسلمين وهو
 يحدك أخير على إسلامه ، ولا يضمن ، ولو شهد عليه رجلان من أهل دينه ، وهو
 يحدك ، شهدا عليه بدينه ، قال : لا في رحى وبعدها أنه مرتد ، لا شهادة لأهل الذمة على
 الرند

١٥١١٦ - وقال ابن سلقم لم ير في كتاب مسلمة ، ولا الرافعي في ثم
 ير في كتابه بناء ، فالقول قول مسلم ، لأن في واحد منهما ما يضمن من وجه ،
 وما هو حديث من وجه ، لا ابن المسلمة لأنه يدعي الإسلام ، والإسلام صل في بي
 آدم من وجه من حيث أنهم أولاد آدم وحواء ، وهما كقائما مسلمين ، وحديث من وجه من
 حيث إنه علم بالله تعالى ورببه وكتبه ، وانظم حديث ، وإن كان قصرا من فلاحه يدعي
 الكفر ، والكفر أصل من وجه من حيث إنه جاهل ، والجهل أصل من الأمن ، حديث من
 وجه من حيث إنه لا أصل من الأمن الإسلام معاً آدم وحواء ، فهو معنى قوله : وقد كل
 واحد منهما يدعي أن هو أصل من وجه ، وما هو حديث من وجه ، فاستوى من هما
 الوجه ، وترجع دعوى ابن مسلمة لقوله الإسلام وهو ، فجمع العبد قول الأمن
 السلام

وإن كان ثمة ، فالبيعة به الأمن انطلق بها ، لأب سب امرؤ ، وأما وهو
 العلم ، ولو نال ابن مسلمة تمام بيعة على إسلام الأب قبل موته يدعي من مسلمين ، ثم

أقبل ذلك حتى يصير لإسلام

١٦٧ د - وكذلك إذا شهد شاهدان على نصراني حتى أنه أسلم، يعني من المسلمين لا على سبب حتى يصير لإسلام، وهذا لأن الشاهدين عني أن لا يعرفوا ما يصير للكفار من مسأله ما يحتاج إليه له من الإسلام، بل أن ذلك شرط في بعضهم، صامره، وبعضهم حمية، ولعل ما عرفت عن ما هو عند القاضي، فلا مدعي التوضيح حرم سفر القاضي في أن كان ذلك يوجب رجوعه في الإسلام، ويجعله مستمدا، وما لا فلا، لأن ما قد ثبت من الشهادة على الكفار بقصر الشهود ثورا؛ لأنه على يد ثوب من أنواع برأيه به حسب علة، ولو يكن كذلك، قد هيأ

وذكر القاضي الامام، في الإسلام على استعدي في شرح القيسر أ
المساعد بل كان مقبدا، يعني شهادة من غير أو يصف الإسلام، وإذا كان حذفا لا نقل
شهادته ما لم يصح لإسلام

قال ابن سماعه، ثبت لحمد فإن كان مشركا، غريم المسلمين من المسلمين،
وخصيت بشهادتهم بخبره، لأن التفسير في أنه حرم، لأن السيد يبين من هل الله أن
الآب من مسلم، قال محمد، هو القولا في بيت كان يصير من بيت من قال، ولا
يقضي على التعريم بشي، لأن الأسلم أقامه هو رجعة على الإبر التبرير في
العرم المسم والقب، حسب الحاجة، فعصر الفقه، على أن الشهادة

والصبيحة كما إذا كان النوى واللقمة، أحدهم مسلم الأخر من نصراني، واقتسم
المصر وثاني البرد، يعني، ثم أسلم أحد الأسير العرب، الذين، أنه الإبر المسلم به
من أهل الله أن لأنه ما مسلم، فيلحق أقصى له عن يوارب الذي لم يستم، ولا
أقصى له عنى لدى اسم، وطريقه ما قد

قال ابن سماعه، قال محمد، فإن كان التعريم والإبر التبرير، أي من كل واحد عهد
شاهد من مسلم، قال، إذا حاد ومضى، فالتخصيم هو مسلم، لأنه ثبت، وأنه تأقلم من
الله، وأنه، يعني، حرم على القولا في بيت، فإنه قال، ولو ب مسلم، فلهذه أهل الله
ليست يحميه عنه، فلا يستحق التعريم بها شئ

١٦٨ - لأن من سماعه سمعت لها يومه قال لي نصراني مات وترك ألب

وهم، بأنهم مسلم مهوراً من الصاري على قلب درهم به على المسب، وأنهم مصريين
شاهدين من الصاري على المسب درهم له على المسب، فإنه بدع الألف المسروك إلى
المسلم ولا يتحاضن بها عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف يتحاضن في الألف،
وقوله محمد كقول أبي حنيفة

وحاصل الخلاف راجع إلى أدبته الحرم المصري من في مقبولة في هذه
الصوره على نور أبي حنيفة ومحمد على غير مقبولة، وعلى نور أبي يوسف هي
مقبولة، وأبو يوسف يقول إن هذه شهادة على ست، لأنهم شهدوا بين على
الست، والمسلم، فقل شهادة أهل التمه على، أقضى ما في الباب إذ قلب الست،
وثبت فيه على البيت بشهادتهم، نصرو به الحرم للمسلم، فإنه يخاصه في الألف
التركة، فيخص حقه حيث لا يصل إليه نام الألف، لكن لا يحرم أن يفتح قبول
الشهادة لأجلها، لأنه إما بعرض من قامت عليه الشهادة لا من يمدى إليه من الحلقه، ألا
مرى أن شهادة أهل السنة على الذي باعتناق هذه المسلم سائر، وإن كان يؤهم سدى
القرار إلى المسلم، فإنه ليس سيادته بعد ذلك على سائر المسلمين، ولم يعتبر ذلك
شهادة على المسلم، هكذا

وأبو حنيفة ومحمد لا يان هذه شهادة قامت على البيت من وجه، وعلى الحرم
المسلم من وجه، فقل من حق الميت الكافر، ولا تقل من حق لمسلم الحرم، وهذا لأن
هذه الشهادة من حيث إدب، فاسم على أهل الدين، هي شهادة على الميت، ومن حيث
إد الدين بعد الموت إما يندى بالتركة، والتركة متعزلة به من الحرم، فسم كانت هذه
شهادة على المسلم، وهذه الشهادة حجة على الكافر دون مسلم، فمما بأنه يقل
هذه الشهادة على الميت شيوث الغير عليه، ولم يظهر ذلك من حق المسلم، حتى لا
يراجعه في التركة، وقد مضى بدع الحرم للمسلم، فإن فضل سي كان ذلك له لأن
فيه ثبت على الميت من في ظهوره في حق التركة بعد فراغها من دين المسلم إبطال حق
المسلم، فقلل خلاف من في مراع التركة من دين المسلم، لأن هناك من يظهره من
التركة إبطال حق المسلم عن التركة بشهادة الكفار، فإنه لا يحرم

فلا تنسوا ما في يومئذ من عذاب ربكم ايها الذين آمنوا لا تنسوا ما قد علمتم
من آيات الله التي أنزلت في كتابه العظيم من آيات التي هي حكمة وبرهان
على ما في الدين من حكمة وبرهان لا تنسوا ما قد علمتم من آيات الله
التي أنزلت في كتابه العظيم من آيات التي هي حكمة وبرهان على ما في
الدين من حكمة وبرهان لا تنسوا ما قد علمتم من آيات الله التي أنزلت
في كتابه العظيم من آيات التي هي حكمة وبرهان على ما في الدين من
حكمة وبرهان لا تنسوا ما قد علمتم من آيات الله التي أنزلت في كتابه
العظيم من آيات التي هي حكمة وبرهان على ما في الدين من حكمة وبرهان

[illegible]

ثم استشهد بمسألة من كتابه "ملاحضات مستندة" وحديثي، وقد قاما بهذه التفسير ليدفع
إليهما، وقد دس في هذا ما فيه من غشيل مضلل في من اتبعين الحجة الباطنية، و
المراجعة لا بد من ما في علي بن الحسين، لأنها ليست بحجة في حقه، وإن خرجت للحقت
بالحجة التي هي عليه من غير أن يكون له الحق في الأمر، بل هو لا بد من ما في علي بن الحسين،
وهو هذا المثال للمدعي، فلهذا التمسح بحجة في حقه، فكذلك من الأيسر من أن يحده
حده، والأمر مستند من عدم حقه، فلهذا يكتم منه ما في حقه من علي بن الحسين، وهذا
الحجة في حد ذاته من أن يكون له الحق في الأمر، بل هو لا بد من ما في علي بن الحسين،
ويكتم منه ما في حقه من أن يكون له الحق في الأمر، بل هو لا بد من ما في علي بن الحسين.

[illegible]

قال: لا بد من معرفة ما يجب من فعل بعد ما لا يسمى بمعدية.

حق للمسلم المزاحمة إياه، فإذا مات انقطعت مزاحمته، عرفت هذا الآية

قال ابن سميعة: إنما لا يكون للابن الفمى حق المزاحمة مع الأب لمسلم في هذه المسألة إذا أسلم قبل أن يثبت نسب الابن الفمى، أما لو ثبت نسبه قبل إسلامه بهذه اليتمة، كان له مزاحمة الابن للمسلم لأن حال ما أقام عليه هو "مى مثل حالة مى"، فتقبل يمة أهل البدعة عليه، فكان له أن يشاركه، فلم يعد من أسلم لم يثبت له حق المشاركة بهذه اليتمة، لأن أبى ليس بحاجة في حقه

١٥١١٩ - ولو مات مولى النصراني فليت، ولم يمت الأب، نسيم، حتى أنجيل صيرته بين المسلم والنصراني، قال ابن سميعة: يسى إذا كان أسلم بعد موته، قال لأن هذا مال حبيب الساحة، وليس بمنزلة مال تركه النصراني مبرأاً، أشار إلى ما ذكرنا أن يمة النصراني مقبولة من حق الميت حتى يثبت نسبه منه، وإن لم يشارك الأب المسلم بها قوض، لأن هذه اليتمة ليست بحاجة عليه، فليس له أن يظهر ورثته في حقه حتى لا يكون قضاء على المسلم بشهادة النصراني، فأما فيها سوء فالتركة مقفلة على مالك الميت قبل القسمة، على ما عرفت في موضعه، فكانت هذه شهادة على الميت، وإلا يستحق به مال الميت، وشهادة أهل البدعة حجب في حقه

وكذلك إذا يرث من مولى النصراني بمحكم الولاية، وأنه ثابت له بهذه اليتمة، فهذه الشهادة حجة في حقه، لأنه متى مثله، حصل له أن يكون مستحقاً لمرأته بهذه اليتمة، وهذا استحقاق عليه، لا على الأب للمسلم؛ لما قلنا، فلذلك كان ميراثه يثبت، وإنما فسره ابن سميعة بأنه أسلم بعد موته؛ لأنه لو كان أسلم قبل موته لا يرث منه؛ لاختلاف دينهما

١٥١٢٠ - قال في المنقى وإذا شهد رجل على امرأته مع آخر أنها لم تلد - والصيد نافذ - ومى نجسد، وشر بالإسلام، فركعت بينهما، وحضت عنده بضمه فحضر إن لم يكن فحل بها، قال أقبل شهادة الزوج في الرد، ولا أبرأه من المهر، وأجمل يصحها لفرقة زفرأه بالإسلام بوبة.

{١} حكاه في حدود، وكان من مرمى، وفي الأصل عوى.

{٢} وفيه فاء على حله النسب من

ولو شهدا على أنب أسبب وهي تحبده وأصل دهبب كان هو الصراثية، جلب
شهادتهما على الإسلام، وأجعل وجودها وثباتها على الصراثة ردة، ولا يראى
نصف المهر

١٥١٢١ - وفيه أبف، مسلم هلك، إن دخل عبيدي هذه الدار فهو حرة، وقال
نصراني. إن دخل هذا بعد هذه الدار فأمر أنه طالق، وشهد نصرانيان أنه دخلها بعد
اليومين، من كان العد مسلماً، لا تليل هذه الشهادة، لأنها شهدا على فعل مسلم،
وإن كان العبد نصرانياً فثبت الشهادة على طلاق المرأة، ولا تليل على عتق المسلم، وهو
مادة على ما مر أن شهادة النصراني حجة في حق النصراني، وليس بحجة في حق
المسلم.

١٥١٢٢ - قال ابن سماعة عن محمد. في الصراثيين شهدا على مسلم ونصراني
أنهما قتلا مسلماً هبب، قال لا يجوز شهادتهما عن المسلم، وأدراى النصراني
القتل، وأجعل عليه الدية في ماله، أما لا تليل شهادتهما على المسلم فظاهر، ولما يقرأ
القتل عن النصراني؛ لأن الفعل واحد، ولم يثبت في حق المسلم لقصوره فجعله، يورث
الشبهة في حق الكافر، والفحص لا يستوفي مع البينات، قال: وأجمع عليه الدية في
ماله؛ لأن الشهادة على مقلهما يستتبع شهادة على أكثرهما عن مخرج واحد، لكن هذه
شهادة على جرح موجد من الكافر، ومخرج من المسلم، فإذا شهدا ظهور الموت فثبت
في جرحه، كان لهما أن يشهدا عليهما بالقتل، فأقصى ما في الباب أن الجرح من المسلم
لم يثبت لقصور الحجة، ولكنه تكاملت الحجة على الكافر، فثبت جرحه، وظهور
الموت عنه، ونصر يوجب الفحص به للشبهة، فوجب الدية في ماله؛ لأن المشهود
قتل المسلم، والمائة لا تعقل السيد.

١٥١٢٣ - قال ابن سماعة عن محمد: في مسلم أدهى من مسلم ونصراني أقتل
فخرج من ثمن مائة ماله، وأن كل واحد منهما كعبل عن صاحبه، وأقام شطرين
من النصراني عليهما بذلك، قال: قيلت بيعة على النصراني، وبأخذ منه جميع
الألف، ولا يرجع النصراني بذلك على المسلم، وإنما يعين بيعة على النصراني لأن بيعة
حجة في حقه، وبأخذ منه جميع الألف، النصف بحكم الأصالة فقيام الحجة عليه،

والحكم بحكم الكفاية ، لأن هذه الآية تخصي ثوب الألف كلف عبيد ، لأنهم لم تعمل في حق المسلم ، لأنها مستحجة عليه ، أما هي حجة على الكفيل ، فعمل في حق الكفيل ، فيستدال على مسلم يراجع إلى متحقق بطلانه ، ولا أحد من يد الكفيل ، وإن كان لا يثبت فيه بوجه إلى استحقاق مطالب المسلم لأصيل ، ولا أحد من يده .

واستشهد في الكتاب فقال : ألا ترى أنه لو جلا كره من لا على رجعي ، ولقد هي عليه يكره المال ، ولم يلم عليه به أن الضمان بمنزلة لأن شرط سماع الشاهدين وحرم للتصديق على الأصل في حق الكفيل ، وعدم جده ، لأنه أقر بذلك ، وإقراره حجة عليه إن لم يكن حجة على لأصيل ، فكذلك في مسألة أظهر وحرم الدين على المسلم في حق التصديق الكفيل ، وإن لم يظهر في حق مسلم الأصيل ، فبما هو حجة في حق الكفيل إن لم يكن حجة في حق مسلم الأصيل ، فحاله أن يأخذ بكفيل بذلك ، ثم لا يرجع الكفيل بدست على المسلم ، لأن الرجوع عليه من حكم ظهور الاستحقاق في حقه ، ولم يظهر ، لأن بيته بحد حجة هذه .

١٥١٦٤ قال أبو سماعة عن محمد ، في حقه إلى اشتري من مسلم عبداً ، وقضيه وباعه من نصراني حر ، ثم إن المشتري الثاني وجد به عيباً بعد ما بعى ، وأقام بينة من النصراني أن هذا العيب كان به عند المسلم قبل أن يبيعه من نصراني لشترى ، كان له أن يردده على بائعه النصراني ، وإن كان بائعه لا يقدر على رده على بائع المسلم بهذه الآية .

وهذه المسألة يفتح أبو يوسف في مسألة الاستحقاق إلى حرب في أول هذا الفصل ، وقيل النهاية في هذه المسألة لما خصت حكمين ، أثر على النصراني ، وولاية ثوب لذلك نصرتي على مسلم ، وهذه نتيجة حجة في حق النصراني ، ليست بصحة في حق المسلم ، ثبت حكمه في حق النصراني ، لقيام أخذه في حق النصراني ، وإن امتنع بوث حكمه في حق المسلم ، فكذلك في المسألة محتلة .

ولكن أحوال عنه ، وهو الفرق أن في هذه المسألة المشهود به العيب ، وإذا كان مما يحدث مثله لم يكن آية عليه بفتويه كونه العيب ثابتاً في الأصل ، ولكنه يثبت بغير ما

يصحح إليه الرد، ثم ذكر في هذه المسألة منتهى حكمة علي بن أبي طالب عليه السلام أنه: «أما
 بوضوح أن هذه البيعة إنما هي لرد الالتماس لا لرد الأمر لأن الأمر لا يقدر
 على رد ولا يبعد، ثم قدّم ذلك إليه، ولم يرد إليه بعد، وإذا لم يكن هذا فإنه عشة حتى
 ترد لكم، وقد لا يزال به حال، ثم مكّن هذه البيعة فاستأجر من سبغ بسهم، بل هي دسيسة
 على هذا ما لا يخفى، فليس هو فيها محبة في حقه، ولا محبة في غيره، فليس هو المسألة
 لتألفه، بل هو من سبغ غطاء، وهو الملك من لا يحل، فإذا ظهر ما ليس له في الملك من
 الأهلية لم يستحق، فظهر بطلان ملكه هذه البيعة، فكانت له من سبغ بسهم، بل هي دسيسة
 ويؤكد الرد، بل هو من سبغ غطاء، وهو الملك من لا يحل، فإذا ظهر ما ليس له في الملك من
 الأهلية لم يستحق، فظهر بطلان ملكه هذه البيعة، فكانت له من سبغ بسهم، بل هي دسيسة
 فكيف يدعي وجه من ادعى على الملك لظهور بطلان ملكه، لأنه في نفسه علة، وتيقن ذلك
 لكل واحد، وجع على ما دسيسة حتى لا يجمع على ذلك، بل هو من سبغ غطاء، وهو الملك من
 لا يحل، فإذا ظهر ما ليس له في الملك من الأهلية لم يستحق، فظهر بطلان ملكه هذه البيعة، فكانت له من سبغ بسهم، بل هي دسيسة

ولا بد من عدمه أنه لا يصح البيعة، بل هو من سبغ غطاء، وهو الملك من لا يحل، فإذا ظهر ما ليس له في الملك من الأهلية لم يستحق، فظهر بطلان ملكه هذه البيعة، فكانت له من سبغ بسهم، بل هي دسيسة

من سبغ غطاء، وهو الملك من لا يحل، فإذا ظهر ما ليس له في الملك من الأهلية لم يستحق، فظهر بطلان ملكه هذه البيعة، فكانت له من سبغ بسهم، بل هي دسيسة

من سبغ غطاء، وهو الملك من لا يحل، فإذا ظهر ما ليس له في الملك من الأهلية لم يستحق، فظهر بطلان ملكه هذه البيعة، فكانت له من سبغ بسهم، بل هي دسيسة

من سبغ غطاء، وهو الملك من لا يحل، فإذا ظهر ما ليس له في الملك من الأهلية لم يستحق، فظهر بطلان ملكه هذه البيعة، فكانت له من سبغ بسهم، بل هي دسيسة

بعد شهادته بقيام العيب عليه الماتم انصراني ، وشهادتهم بحجة عديدا ، فمست وبست فلم
 هذا لم يثبت في يده ، وشهادته ، بهما يستأنف هذا العيب إلى زمان سديد ، وهو حاله ما كان
 في يد المسلم ، وشهادتهم بسبب بحجة عليه ، فثبت قهره أو أنكر بانه شهادة بهم ، وهو
 كقولنا نصب من جوده في يد الكافر دون المسلم ، وله عمر مصلح من كونه عملا مقدر
 فتدليل

١٢١٢٥ - قال ابن سبغا سمعت محمدا يقول في نسيم بلغ به نصراني
 عمدا ، وزعم القاضي ، ٥٠ ، يعني القاطع في النصراني ، ولا في ، فلو لم يثبت أنه
 حر ، فأنهم رجل وامرأتان من المسلمين على أنه أعقبه مولاه مدسه ، دار اجعله حرا ،
 وأقضى له ، وهذا لا يفي منه حتى استعفاء القصاص من القاطع ، ولا يمكنه ذلك
 إلا بإذن حرة القاطع ، لأن القصاص في الأطراف لا يجرى من المسلمين ، ولا من الكافر
 والعقد ، وإذا كان لا يمكنه إتيان القصاص إلا بإذن القاطع ، صار حريته من حق إتيانه
 المتي ، فهدية نائبه على خصم ، فثبت ، كذلك العديد لا يمكنه دفع القصاص عن
 نفسه إلا بإذن القاطع ، فثبت حريته من مولاه في إنكار العبي ، فقامت هذه البيه
 على خصم ، فثبت هذه البيه ، ثم ثبت بيته في صورة سريه حريته القاص ،
 فكذلك كالأحصان من رب الرمح ، فانه يشهد شهادته وحر وأمر به ، عمدا ، كذا ،

وفي أقام القاطع به ، فثبت بيته نصراني من مولاه على مذهب ، وأما من خصم
 به ، فانه يثبت بيته الشهادته ، ٦٠ ، انتهى من القاطع ، لا هذه الشهادة حجة على القاص
 انصراني ، فثبت العقب في حجة هذه الشهادة ، وليس بحجة على القاطع المسلم ، فلم
 يظهر لعقب في حجة لأشبهه ، القصاص منه ، قالوا ، ويعني أن يكون القاص ، فثبت في
 هذه الصورة ، لا في أبي حنيفة ، فإن أن حنيفة لا يرى من الشهادة على عني
 تعد دون وعراه ، ولم يوجد هذا في رواية المدد ، فثبت مدد

قول ، ألا ترى أن مصلحتك في الحال إن على فلا انصراني أمر أنه لم يثبت حجة ،
 فشهادته نصراني ، انه طمس أمر أنه ، حجة هذا القول في إظهار أمره النصراني ، ولا
 اعني عند المسلم ، لأن هذه الشهادة حجة في حق النصراني دون المسلم ، والطلاق
 بمصلح عن لصي ، فثبت حريته دون الآخر ، فثبت الطلاق دون المتي ،

ويجعل من حق الله أن يعذب من كفر بالله، حتى يهتدوا في حق المسلم.
كذا هذا

قال الأثر: «بعض الناس مات ترك ألف دينار مبرحة، فقام كي يبيعه
من مسلم وبصرى سأل من يبتاعه عنه ألفاً، به بعض ما يسلم، ولا بد منه
فبصرى لأن سبها، وأما ما يبيعه على الآخرين، يرد المسلم، فليس بقدر حاجة،
فكذلك هو»

قال الأثر: «بعض الناس مات ترك ألف دينار مبرحة، فقام كي يبيعه
من مسلم وبصرى سأل من يبتاعه عنه ألفاً، به بعض ما يسلم، ولا بد منه
فبصرى لأن سبها، وأما ما يبيعه على الآخرين، يرد المسلم، فليس بقدر حاجة،
فكذلك هو»

قال الأثر: «بعض الناس مات ترك ألف دينار مبرحة، فقام كي يبيعه
من مسلم وبصرى سأل من يبتاعه عنه ألفاً، به بعض ما يسلم، ولا بد منه
فبصرى لأن سبها، وأما ما يبيعه على الآخرين، يرد المسلم، فليس بقدر حاجة،
فكذلك هو»

١٥١٦ - «بعض الناس مات ترك ألف دينار مبرحة، فقام كي يبيعه
من مسلم وبصرى سأل من يبتاعه عنه ألفاً، به بعض ما يسلم، ولا بد منه
فبصرى لأن سبها، وأما ما يبيعه على الآخرين، يرد المسلم، فليس بقدر حاجة،
فكذلك هو»

١٥١٧ - «بعض الناس مات ترك ألف دينار مبرحة، فقام كي يبيعه
من مسلم وبصرى سأل من يبتاعه عنه ألفاً، به بعض ما يسلم، ولا بد منه
فبصرى لأن سبها، وأما ما يبيعه على الآخرين، يرد المسلم، فليس بقدر حاجة،
فكذلك هو»

١٥١٨ - «بعض الناس مات ترك ألف دينار مبرحة، فقام كي يبيعه
من مسلم وبصرى سأل من يبتاعه عنه ألفاً، به بعض ما يسلم، ولا بد منه
فبصرى لأن سبها، وأما ما يبيعه على الآخرين، يرد المسلم، فليس بقدر حاجة،
فكذلك هو»

الإقرار ، فكان ذلك الجور ، هذا وإقراره من ضمن الأدلة ، صمد استدل القوس
صحيح ، فكان هذا حكماً بخصه ، فإذا أنكره فثبت عنه أنه يدس من أجل الكفر ،
فبذلك شهادته فاثبت عنه ، لا على المسلم ، فثبت ، وما لا يصح إقراره به ، علم أنه حتى
غيره فإذا أنكر ، لا يمكن إثباته ، لا على ذلك المصنف

قال الأثرى و إن رجلاً مره هذا المبدأ وهو محجور عليه أن يستري له عيدين فلا
يشي مسعى ، فأنه من موسى في ذلك ، فالتري عنه أنه حائز ، لأن العمد من أهل
النسب ، لأنه كلام وهو من أهل الكلام الصحيح ، وإذا أصبح مصرعه لصبره يلحق
المولى ، فإذا رضى به بعد ذلك ، فإن حجه أو يكون استثناء ، فثبتت عنه به من
التصاري أنه بشره ، حارث شهابيه ، لأنه شهادته هي العمد ، هو كفره ، والضرر
يلحق المولى من جهة عمدته ، حتى بذلك حين نقول له

١٥١٣٥ قال عبد الوحيد مآذون له في النجاة ، شهد عنه ثمانية بغير نصيب لم
وهم أو بضاعة ، أو مفسدة استهلكها ، أو جرحها ، أو شهد بغيره ، فثبتت أو شهد
عليه ببيع أو شراء ، أو مرض أو مرض ، وهو يجهل ، فإنه لا يجوز أن يثبت الشهود
عليه مسلمًا ، لأن وهو المولى أو الوصي ، كقوله ، أو كان لأحد مسلمًا ، وأنشدهم عليه
كقوله ، فإن كان مشهود عليه مسلمًا ، لا تحيل شهادتهم ، لأن هذه شهادة عقله دون
الأدب ، وهو مسلم ، ولا شهادة تكافئ على المسلم ، وإن كان مشهود عليه كافرًا ، فيلحق
شهادتهم ، لأن هذه شهادة عليه دين الألف ، وأنه كافر ، فنص شهادتهم ، ولا تتم
بول هذه الشهادة لمكان الضرر مولى ، لأنه قد رضى به حين ادعى ، ألا ترى أنه جاز إقراره
على همه بذلك ، وإن خلق ضررًا ، كما ذكرنا

ثم إذا ثبت هذه الشهادة ، وصح الذين عليه ، نباح ربه فيه ، لأن الدين إنما يجب
في دعة الشهد شاعلا مالها ، فمن يبيع القصد بألف درهم ، أو في العزم دية ، وهو كلف
دوهم ، ثم أقام مسلم شاهده أن له على المبدأ ألف درهم دين قبل أن يباع ، فإنه يأخذ
الألف من المصير الذي كان قصداً ، وينضمه إلى هذا المسم ، لأن شهادة شهود العزم
السلام حجة على المبدأ ، و عزم الأول وشهادة شهود العزم الأول ، حيث يعجز في
حق المصير المسلم ، لأنهم كفار ، فلم يمكن له أن يراجع ، فكان أصله أولى به ، ألا ترى

الكفار ان اشرك به ، لأنه سقط حكم شهادة الكافرين ، لأنه شرط فيون الشهادة الإكثار من الخصم ، ولذا انعدم وثبت له الدين على العبد بأقراره ، وما ثبت بأقرار العبد في حاقه الإذن والشهادة بمساوئ الدين بالقياس ، فهذا اشركا

وكذلك ان كان الذي شهد له الكفار ان مسلم ، والذي شهد به المسلمان كافر ؟ لأن كل واحد منهما أقام ما هو حجة على صاحبه ، فستوفى ، فاشركا .

١٥١٣٧ - ولو أقام مسلم مسلمين بألف درهم عن العبد ، وأقام دمي مسلمين أيفد بألف درهم ، وأداء دمي ديني بألف درهم ، فإن القاضي يقضي بدينهم على المصد ، فبإتباع العدم ، في يده ، فيعطى المسلم " ولدى الذي شهد به المسلمان لكل واحد نصف نصف دين " وإن قضى القاضي بدينهم على العبد ، لأن كل واحد منهما أقام ما هو حجة على العبد ، فوجب المصدا بها عليه ، إذ لا يخفى في الزعم عليه ، علاج لمراحمة ، فإذا الأمر إلى الاستيفاء ، وودعه لمراحمة ، ويصح لأحد وماعى يده ، ولم ينفذ ذلك بالدين ، يقدم دمي المسلم والقضى الذي به ساعدان مسلمان ، لأن ما أقام القضى الآخر ليس بحجة على حق المسلم ، فلم يقهر به في حق المسلم ، فلا يشتركه ، والذي الذي أقام مع المسلم أقام كل واحد منهما ما هو حجة على حقه ، فقسّم ثمن العبد وما في يده بينهما

ثم الذي الذي شهد له الكفار ان يرجع على الذي الذي شهد له المسلمان ، فأحد نصف ما في يده ، لأن كل واحد منهما أقام ما هو حجة على صاحبه ، فقد استوفى من الاستيفاء ، فأحد نصف ما في يده ، فيسويان في الاستيفاء ، ثم المسلم يرجع على الذي الذي شهد له الكفار ان ، فيخذه منه نصف ما في يده ، لأن دين المسلم ثبت في حقه في حق هذا القضى ، ودين هذا القضى في حق نصفه في حق هذا تملكه على من يكون من ثمن المد لا يكون نقد القضى حق المسلم ، فله معه ، وكان سعى أن يأخذ جميع ما في يده ، لأن جميع ما في يده من بعد ، وحق المسلم من ثمن العبد مقدم على حق هذا الذي ، إلا أنه لما لا يأخذ جميع دينه ، لأنه لو أخذ كان لذي الذي شهد به مسلم أن يأخذ منه بعضه ، لأنه بما في من العبد فلا يجيد

أخيراً وبعد أن أخذت نصيب نصيب ذلك لا يكون حذري إلى أي شهيد به صلوات الله
يا أحمد سيف الإسلام من عباده المخلصين يا رسول الله صلوات الله وسلامه
عليه وآله.

[illegible]

١٥١٤٩ من كان العهد مسيحيًا، والمسيحي نفسه، ورحلته عبر العهد مسيحيًا،
 شهدته في حياته، وأما في آخر حياته، شهدته في حياته، وفي بعض حياته، وفي العهد
 لأن الكافر أقدم من هو حجة على العهد؛ لأن العهد مسيحي، وسهرت الكافر مسيحيًا،
 والمسيحية أقدم من ليس يحسن على العهد؛ لأن العهد مسيحي، وفي العهد مسيحيًا،
 بشرى الكافر، ويظهر شهيد في حجة العهد، كما شهد من العهد، لأن المسألة هنا
 يكون مع كافر من العهد، وفي المسألة العهد، من العهد على العهد؛ لأنه
 كافر، وسهولة الكافر على الكافر حجة، وفي هذه المسألة العهد، من العهد مسيحيًا، لأن
 العهد مسيحي، وشهادة الكافر على العهد مسيحيًا،

وله كان العهد مسلم محجور عليه، وأولي كافر، كان يملأه من مذهب، حتى لا يقبل شهادة الكافر نحو مسلم، فقصي للكافر الذي يصدقه، ولا يقصى للمسلم الذي يصدقه كقوله - لا شيء من عهد المحجور عليه هو المقصود عليه، والظن راجع إليه، والمولى قد حرر، صكوا به شهادة الكافر حجة عليه، والكفر هو جرتي ذلك منه الشهادة على تمام هذا محجوم لأن الله تعالى يحب على الإنسان حسن دمه، والعهد المحجور عليه، وشهادة الكافر على إمام مسلم مسلمة لا تقبل - وهذا هو الحق.

١٦١- ويؤكد العهد العبري كتابي: «لو شئ مني، فإني أعلم».

إسلامه. وقال: «ما أسست بعد موت الأب» فإن الميراث للأب، فنحن على إسلامه.
وعلى الآخر عليه به أسسم قبل موت أبيه، أما الميراث للأب، فنحن على إسلامه، لأن
وإنه لا يورث عن أبيه إلا ما كان عليه من الدين، فلو كان عليه دين من الأب، فلو كان
وعلى إسلامه قبل موت أبيه. وعن الآخر الحق، وذلك لأن لأب، أنه مسلم قبل
موته، والابن فنحن عليه بتوبه، أسست بعد موت الأب، والإسلام أمر حادث من كل
وجه بعد ما خلقنا على الكفر، وأصل في إخوانيتنا، يحكم بعد موت الأب، لا ظهر
فلا يورث عن أبيه إلا ما كان عليه من الدين، فلو كان عليه دين من الأب، فلو كان
من المحدث، فيكون منك، والآخر مدعي، فلو كان عليه دين من الأب، فلو كان

فقد وقع الاختلاف في اسلام الامم المتخلفة قه قهيا مصر ، وهو مدرج للرجال ،
والرجال يند على ما مصر ، بل لم يعرف حلوته للرجال ، كما في مسألة المناوبة ،
ووجه الفرق بينهما ، وهو ان الحكم للرجال انما يجوز للإمام ما مصر ، ان كان ما ثبت في
النسب ، انما للرجال ، لأن الرجال يند على المناوبة انما لم يعرف ، حلوته للرجال ، بل انما
يكن ثابت للرجال لا يجهل حكما عن ما مصر

الآتية كذا في مسألة الطاحونة ثم تنص على الانقطاع في بعض مدد لإحرامه، واختلافها في مقداره، بناءً على المسألتين، كذا في مقتضى شهرين وقال صاحب الطاحونة لا، بل انقطع شهر، فإنه لا يحكم بحدائقه، ولكن القول هو، فصل آخر مع بيانه لأهمية الحجة في مدد مدد الانقطاع ومقتضى الانقطاع هو مدد، في القائل، نفس الانقطاع إذا كان المدد بحال منقطعاً، لا ينقطع عقده شهر أو شهرين، فكذلك إن كان القائل الحريان، في مسألتها حاصل اختلاف وقع في مدد مدد لإسلامه، لا في نفس الإسلام أنه كان، ولم يكن، والخاص في الحالتين نفس الإسلام، لا إسلام مقتضى مدد شهر أو شهرين، بخلاف ما ذكره اختلافاً في انقطاع مدد مدد الحائض، لا ينقطع، وإنما صاحب الطاحونة، وذلك لأن الاختلاف وقع في نفس الانقطاع فيما مضى، لا في مقتضاه، ونفس الانقطاع بعد بدنه على أنه فيه مدد مدد، بدنه، بدنه، فوجب تركه حال حاله.

[illegible][illegible][illegible]

اقتصادی قول

دلو انما چمیدہ علی دفتہا سے۔ اُحدہ یہ سلام، اُن مدعی بکر اللہ
 کہد علویٰ اُمہی اسلام می لاصحق و دکان کتب یہ مسام و لی ویدانیم
 بکر علویٰ لہ می لاصحق و دکان کتب یہ مسام و لی ویدانیم

ولم اقام لاح بيته من بين المذمة على مفسده، ولم يعم الابن منه سم احصاة
الاح، لأذينة الاح ليس بحجه على الابن، لانه مسموم، ولا مسهدة لمالكه على
السم، خصا، وجوده، عندمها بمنزلة، فلما انا قام الاح بمسوين على ما ادعى من كظور
الميت، الأذ حصي بميراث الاح، لان سم الطعم صادر من حي لاس، وهو كغير
اليت، لأن الاح، ولم ارب على الكفر، وبهم يعم الابن بيته، ان به مجرد الدعوى، ولا
محصر للدعوى بل فيه بيته، وكذا صيرته ما هو اقام الأبخ اليه، بالابن في الاسم،
والابن يدين، سم اح، كانه ميراث للاح، بعينه ما هو ذو، وبه، او سم يسم لهما
بيته، لأن خاتمة هو حرد مجرد الدعوى من الجانيه، او يدعى مع بيته، ولا مساواة
بين مدعويين، وبسبب الاستحقاق، وحق المسكونة الاسم سم اح، او سم اح علم
المسكونة، ولي ان كبر، او

١٥١٢هـ - واد كتاب الله عز وجل في يدى ورثة، فغلب مراءى اليه يهوى
سليمة روحى كان غنى يهوى فى الأصل - ومان وهو مسلم، وهذا الراه وهو
كفر - من عاد وهو كافر والمحب أخ مسلم، هذا الخوف هو، وأذا، وذلك لأن
المراسلة بين الأولاد فى الدعوى وسبب الاستحقاق، بعد لاسم - فى الدعوى
وسبب الاستحقاق يرجع قول لهم سبب الإسلام كما كان سبب منادى،
وأنه قد علم يهوى إسلامه، والأمر كغيره يهوى كغيره، بل أن سبباً يسويها
فدعوى! لأذا كان واحد منها مكش بل هو ثبت فى الأمر من وجه، وهو حجة
من وجه، وهو يدعى الدعوى والالتكوى

وبما أنك، سمعنا من سبب الاستحقاق، لأن الزوجة سبب لأصديقك الإرث
مكتولاد، فلا ترى أن المرأة تسخدم الميراث على كل حال، ولا تحب وفرت آخره
كأولاد، إلا أن الرشد يستحق لأكثر، وأميرة الأم، ولا ب العبد، لا بواحدة، غير أنها

أقول في تفسير معنى لفظ الشهادة في أحد المصنفين، يقول مدعي عبدة أحد الحدود
 يسود ذلك الشهادة، أو يقول صاحب أحد الحدود، يسود هذا الاسم الذي ذكره
 الشهادة، كل ذلك معنى، والشهادة على معنى لا فصل

٥١ - كذا في المدعى عنه، ثم لا بد من مدعى مدعى في أحد الحدود

لا يسمع دعواه

٥٢ - حكى في كتابي لأحمد عمر حسن أنه قال، لا يسمع دعوى مدعى في أحد
 مع حلفه، أو في الشهادة وأصله ذلك، فلو كان في دعواه مدعى في أحد الحدود
 لم يترك في دعواه المدعى، أي مدعى حلف، ولا يسمع دعواه المدعى في أحد الحدود
 صاحب أحد الحدود، لأنه لا بد من حلف، أو حلف مدعى، أو حلف المدعى
 صاحب أحد الحدود، إلا أنه سمي بعد ذلك بهذا الاسم، وهو ما علمت، وعلى هذا
 ففهم هذا، وهذا ما لا يسأل أحد الحدود، أو مدعى فيه، وما إذا تكرر المدعى أحد
 الحدود، لم يسمع منه، فهو على نحو ما ذكرنا في الشهادة

٥٣ - وإذا دعى المدعى عليه في الدعوى أحد المدعىين، ويكرر ذلك
 بعد ما قضى من مدعى عليه في الدعوى، أو يسأله لا يقبله، أو يسأله في الدعوى، أو يسأله
 في الدعوى، أو يسأله في الدعوى، أو يسأله في الدعوى، أو يسأله في الدعوى، أو يسأله في الدعوى
 صاحب أحد الحدود، إلا أنه سمي بعد ذلك بهذا الاسم، وهو ما علمت، وعلى هذا
 ففهم هذا، وهذا ما لا يسأل أحد الحدود، أو مدعى فيه، وما إذا تكرر المدعى أحد
 الحدود، لم يسمع منه، فهو على نحو ما ذكرنا في الشهادة

٥٤ - في دعوى المدعى أو في الشهادة أحد الحدود، لا بد من المدعى له
 أو من حلف، أو حلف المدعى، أو حلف المدعى، أو حلف المدعى، أو حلف المدعى
 صاحب أحد الحدود، أو صاحب الشهادة، أو كان فيه مدعى، إلا أنه لم يترك
 في الدعوى، لا يكون المدعى، ولا من حلفه، أو حلف المدعى، أو حلف المدعى
 حال الدعوى، أو حلف المدعى، أو حلف المدعى، أو حلف المدعى، أو حلف المدعى
 صاحب أحد الحدود، أو صاحب الشهادة، أو كان فيه مدعى، إلا أنه لم يترك

تدبر أي الدار يكونون بهذا الاسم والنسب، وقد علمت ذلك فكانت الضرورة فكيف
هنا

١٥١٥٤ - ولو ذكر في حدود كية صاحب الحد أو فلان، أو ذكر ابن فلان،
فذلك لا يكفي، لا بد أن صاحب الحد مشهور بذلك، كشهرة أبي حمزة وبني أبي
علي، وهذا ذكرنا على حد في كتاب التناقص، ولو ذكر في الحدود لزين أرضي سيد
ديي، فذلك لا يكفي، لأن ابن ديين مجهول جهته مناصبه، فالأرض التي عاب
قربانها، أو عاب أرضها، لا بد أن لهب يسمى ميان ديين، كدفع الأراضي التي
تركها ملائكتها على أهل القرية بالخراج يسمى ميان ديين، وكذلك لأرضي التي تركت
أرضي الثواب، ولم يدخل تحت العسمة يسمى حد ديين

١٥٥٥ - ويجب أن ذكر في الحد لزين أرضه وحب، وذلك لا يكفي، وينبغي
أن يذكر فيها آفة من العقر، أو على مسجد كذا، أو ما أشبه، وكذلك إذا ذكر في
الحد لزيد أرض ورنه فلان، فذلك لا يكفي، لا بد أن يكون مجهول، ثم صاحب
معرض، ومنهم حصه، ومنهم دو ارحلم، فكان مديون جهته معافاه، ألا ترى أن
الشيء لو شهد أن هذا وارث فلان، فالخاص لا يفسد بهم، وإنما لا يجلي لكاد
الجهته في التوارث

توصيحه، إن المقصود من ذكر الحد، وذكر صاحب الحد التعريف، وربما يكون
صاحب الحد من حلة بوزي رحم فلان، ويكون بعداً عنه بحيث لا يعرف الناس وارثاً
فلان مع كونه رؤاه خلط، فلا يحصل به التعريف

٥١٥٦ - إذا ادعى أرضاً مثله، وذكر حدس لا غير، اليهود أيضاً ذكروا
حدس لا غير، تصح الدعوى، وتصح الشهادة، وهذا ما يرد ذكر الحدود الثلاثة في
الأرض المرتفعة عن السو، وإذا شهد بملكه أرض، وشهد حدودها، ومثلوا، هي
عقار خمس مكبيل بدر، والله على يدك ذكر ذلك في دعوى، وأصابتوا في بياد
الحدود، إلا أنهم احتار في بيان مقدار، هي سبع أمارات مكبيل بدر

حكم عن شيخ الإسلام أبي الحسن السلمي أنه قال لا مثل دعوى المدعي،

المدعى، ولا لشهادته مكان الشهادته

١٥١٦٠ - وإذا ادعى محمد إداً في موضع كذا، وبين الحدود، ولم يبين أن الحدود ما هو؟ كرم أو أرض، أو مائة، هل يوجب هذا جهالة في المدعى به، وإذا شهد الشهود على حد الرجة، هل تقبل شهادتهم؟

حكم فتوى نفس الأئمة أنسرخسى أنه لا يصح هذه المدعى، ولا تقبل هذه الشهادة، وحكى فتوى شمس الإسلام الأورخندى أن المدعى بذاتى المصير وللحالة والموضع، الحدود، يصح مدعى، ولا يوجد ترك سائر الحدود جهالة في المدعى به.

وكان الشيخ الإمام ظاهر مدعى للرجحان يكتب في جواب العزى بر مجمع فتوى هذه المدعى، يجوز، وبلى ذكر المصير والقرية، وذكر لحدته والسكة ليس بالأزم

١٥١٦١ - وإذا ادعى ألف درهم ضمن دار مفوضه، ولم يذكر حدود الدار، والشهود شهدوا كدلت، بالمدعى صحيحة، والشهادة مقبولة؛ لأن الدار إنما كانت مفوضة فلا حاجة إلى إقصاء بها، ترك الحد فيها لا يضر

وإذا قال الشهود في شهادتهم "حدد حدود هذه الدار لزيد بن سبط القوي"، ثم أقروا المدعى أن بين سعد نوادى وبين الأرض المدعى طريقاً عاماً، بصلب شهادة معروفه؛ لأنه أكذب الشهود من بعض ما شهدوا به، وأنه يرجح بطلان الشهادة في الكل.

ومن ظهر ذلك بإخبار رجلين من المظفرين، لا تقبل الشهادة، وإن ظهر ذلك عند القاضى بما هو مريض حصول العدم، بطلب الشهادة في مقدار طريقين، وتقبل قضاؤه، وتقبل لا تقبل الشهادة؛ لأنه يختلف الحد

١٥١٦٢ - وإذا ادعى، شهد الشهود أن هذه الأراضي ملك هذا المدعى، ثم ظهر أن هذه الأراضي مريضة عامة، إن ظهر ذلك بامرر، ندعى، لا تقبل شهادة شهوده، وإن ظهر ذلك بإخبار واحد من المظفرين، لا ينجح سائر الشهادة، وإن حصل

العلم للشخصي بما هو عرير حصود المقيم، لا يجب لشهاده في العرير، ونفيل عينا
موا

وإن كان العرير مبروقا لا بد من ذكر الحدود في الدعوى والشهادة عند أبي حنيفة
وقالا - إذا كان العار معروفا، مثل دار عمرو بن الحارث، لا يجوز نصب الشهود في غير
ذكر الحدود، ونصح الدعوى أيضا - والله أعلم -

فصل الثالث عشر

ففي شهادة بواب ابو صبيح والرجعي رقي شهادة ابو صبيح

وہی شہیدہ الہ کیا ہوگی

[illegible][illegible]

هذه هي بعض حكايات النساء في هذه المدن - الآلة في
 مكتبة يوسف عبد الله، فيكون في بعض الأحيان، في
 محلاتها في بعض المدن، فيكون في بعض المدن، في
 هذه هي بعض حكايات النساء في هذه المدن - الآلة في

[illegible][illegible]

الاستحقاق ووصي محرم

والمراد بمرجوع من وصية الأولي ، لا بفعل شهادته على الرجوع ، لما فيه من إبطال قضاء أمضى سببها ، وعلى شهادتها على الرجوع اليه ، لا من قبله ، لأن قضاء أمضى عليها ، وليس من ضرورة بطلان الشهادة على الرجوع عن الوصية ، لا أولى على من شهادته على الرجوع ، لا يجوز له أن يصور نفسها ، ولا يرجع عن الوصية ، لا أولى بدون الشهادة على الوصية الثانية ، ويصور الشهادة على الوصية الثانية بعد الشهادة على الرجوع عن الوصية الأولى

والمراد ، من وصي دفع العبد إلى الوصي له الأول ، شهادة القريب الأول ، ودفع الشخصين إلى الواردين على وجه التفضيل ، أو شهادة الواردين ، ليس بهذا التمييز عليه لهذا الآخر ، لا يفسر شهادتهما ، وإن لم يذكر الرجوع عن الوصية الأولى ، لأن جرح شهادته بنفسه يفسر بسبب الفاضل في بعض القعد ، وليس بسبب ، لأن الفاضل قسم الحد بسبب انقضاء ، ولو ثبت هذه الشهادة غير القسم ، لا يفسر شهادته ، وقسمه حسب ما ، فكذلك لا يفصل شهادتهما إلا بعد إبطال مقامه ، فكذلك إذا تعدى إبطال ، يتم والقسم

وكذا لو أودع الفاضل وصي بغيره الأثر ، ثم شهد بوجوبه ، أو أن شهد على هذا العبد بغيره في مرضه ، لا يفصل شهادتهما ، لأنهما توعدت بعده ، بغير التفضيل ، أو في الأول ، فإن بقى بغيره ، فإن الأثر من شأن الوصاية

والمراد بسلامة وركب ثلاثة أعده فيهم على عمو ، لا ما له به غير هذه . وهذه هي ، أن يرد الوصي ست ماله بعد الرجوع ، به قبله ، وإن كان المثلث الوصي ست ماله بعد الرجوع ، لأن كانت لشهادته مؤثر في دفعه ، من وصي بالوصية للأول ، بعد شهادته ، لأن هذه الشهادة لا تنقسم على نفسه ، ولا إعادته شيء ، أن من ملكها ، أيها

وإذا كانت شهادته بعد قضاء الوصي بالوصية الأول ، إن لم يذكر ، جوعاً عن الوصية الأولى ، قلت شهادتهما ، لأن هذه الشهادة لا تنقسم على القضاء ، ولا إعادته من ، وإن عن ملكها ، ولا يرجع ، لا قبل شهادتهما على الرجوع ، لأنها تنقسم

إظهار النفس، ويعين شهادتهم على توكيده أثباته، لأن لا يصح إظهار النفس، مع
بستر كان في ذلك بحكم المراسمة وصحيف الحق

١٥١٦٤ - ويرى أن الذين هم بهذا أن الميت امتحن هذه القصة في برصه، وكان ذلك
بعد قضاء القصة في برصه، لأنهم لا يمتحن شهادتهم، لأن برصه يظهر قضاء
القصة في يوم القيامة، لأن العرو التوقيع يقدم على مدار الحياة، ولكن بعض القصة
لأنهما أقرأ بعينه، ولهم يوم ميت، وحسب على القصة منه، وذكر وتكون ثلث
المتابعة للعرض، لأنه لا يصح النفس على كل التمر، والتبديل في ثورته، فإن هذا
العرض له ما تطلب من واحد من تلك القصة، وقد يمتن الوارث على حق
أقربائه، في أن صديق، يمتن له ذلك، لأن الوارث ما يمتن له القصة، وقد أقرأ
بعضه بعضه، لا حكمة، لأنما في وجهه، ولا يمتن في مثل هذا،
كتر جاني لشرب عذراء، وهو حدها أن يأتيه كان ثمنه، فإنه لا يصح شركه معناه
كذلكها

وكذا أن القاصي قسم العباديين لو تدرج في القصة في الأول، فيعطى القاصي له
الميت، في يوم القيامة، ثم شهد القاصي أن الميت أقرب من يمتن به القصة في يوم القيامة،
لا يمتن شهادتهم، لأن هذه الشهادة بعضهم بعض في قسم القاصي في قسمه

فقال في كتاب الأيمان أن القاصي لو أقرأ من على الميت برصه، ومعهما
وإذا غيرهما، فلم يمتن القاصي يمتن به ذلك، حتى شهد ذلك الرجل على
الميت مثل من يمتن به شهادتهما وعلى باقي الورثة، حتى يمتن على جميع
الدين في جميع الورثة

وكذلك القاصي يمتن به على ما في نصيبه من أقر بالدين، ثم شهدا بعد
تدركهما عند الدين بالدين من غيره، فالقاصي لا يمتن به شهادتهما على باقي الورثة،
لأن القصة القاصي يمتن به الدين على الميت في حقه، ولا يمتن على جميع ذلك في
صديقهم، فهذا سببه الشهادة بتقنين ذلك القصة، ويحتمل أن يمتن به من أقرهما
صديقهما إلى ما في الورثة

[illegible]

وَبَرَكَاتُهَا عَلَى مَنْ عَلَى أَوْلَادِهَا خَيْرٌ وَأَقْرَبُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ حَسَنٍ أَحَبَّ إِلَى
 حَسَنٍ عَسَا لَا يَنْبَغِي لَهُ الْقِيَادَةُ لِأَمْنِهَا فَكَيْفَ يَجْلِسُ فِيهَا وَهِيَ فِي الْخُفَى لَا يَكُونُ
 إِسْلَافُهُ هَوًى مِنْ ذُلِّهَا وَنَافِعٌ مِنَ الْقِيَادَةِ لِأَمْنِهَا وَنَافِعٌ لَهَا مِنْ
 وَدَاعِ عِيٍّ مِنْهُ إِسْلَافُهُ لَا يَسِيءُ لِلْمَرْحُومِ إِلَّا الْقَاتِلُ وَالْأَسَدُ مِنْهُ وَمِنْ مَسْخُوفَاتِ الْأَوْلَادِ
 بِكَأَنَّهَا مُسْلِمٌ لَمْ يَمُوتْ وَهُوَ الْأَوْصِيَاءُ الثَّلَاثَةُ عَظِيمٌ فِي عَمَلِهِ شَرٌّ

وَكذلكَ لو كان الشهادَةُ اشارةً الى التَّجديدِ المُتَّعِدِّهِ ، كما هو جوابُ معنى التَّجديدِ الذي جاء به كتابُ الشَّهادَةِ ، لكانَ اعلًى عليه ، و لا شكَّ بعدَ التَّجديدِ لا مَن ، و لا نفسٌ للشَّهادة ، لا يَصِحُّ الواردُ لهُ ، و جُوداً ، ما سَمَّيَ اللهُ صَلى الى التَّجديدِ حَقَّ الشَّهادَةِ ، في العَمَلِ المُتَّعِدِّهِ ، « في هُنا » ، لانه لو صَدَّقَ اُمرًا بِبعضِ ما لا يَمُرُّ ، او « سليمٌ لا يَوجِهُ اِلى الاِلهِ ، لأنَّ سَجْدَةَ لا يَوقِرُ لا يَوجِهُ سَجْدَةً عَنِ عَمَلٍ ، و لا يَوجِهُ اِلى التَّجديدِ ، لاذَّ التَّسليمُ حَقَّ بَعْضِ عَمَلٍ ،

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

١٥٦٦ هـ. حرر في مكة المكرمة في شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٠

ذلك حتى يهرقه، وكل من ادعى، ثم شهد الوكيل للموكل بشيء من ذلك المدة، ولكنه
به، قبلت شهادته عند أبي حنيفة ومحمد؛ لأن المانع من قبول الشهادة منه هو
عصاً، والوكيل إن يصير عصماً عندهما بالخصومة، ولم يوجد الخصومة، وإنما شرط
علم القاضي بالتركيب حتى لا يحتاج الوكيل إلى إثباته لو أنكر الخصم الوكالة

وإن كان الوكيل عاصماً فلاناً في كلف حرمه للموكل، ونقص الفضي، أو لم
يخص حتى يهرقه، ثم شهد للموكل إن شهد بذلك الألف التي يحرم لها، لا تصل
شهادته إجماعاً، وإن شهد بما لا يهرقه، فلا يهرقه عندهما، لأنه إن يصير عصماً
عندما بالخصومة، والخصومة هي تلك الألف، فصار خصماً فيها، لا في مال
آخر، هي مال آخر العدم المانع من قبول الشهادة، فقبلت

ولو كان التوكيل بغير محضر من القاضي، فخاصم الوكيل فلاناً في ألف قبله
للموكل، وأنكر وكاله، فأقام التوكيل بينة عليه بالوكالة، ونقص القاضي بالوكالة،
ونقص بالألف، أو لم يخص حتى يهرقه للموكل الوكيل، ثم شهد الوكيل للموكل على فلان
بذلك الألف، أو بما لا يهرقه، لا تقبل شهادته، بخلاف الوجه الأول، وهو ما إذا كان
التوكيل يعلم القاضي

والقاضي؛ إن القاضي إذا لم يعلم بالوكالة، فلو كلف ببحث إلى إسناده بالية، ومن
ضرورة إسناده هي هذا الخبر بالية ثبوتها في سائر الخصومة، لأن التوكيل واحد، وقد
حصل عاماً لكل حق، فلا يثبت في شيء حتى يثبت جملة، كذا أئمة هؤلاء، والبيعة
إنما حصل بعد الدعوى، والخصومة، فإذا صار إثبات الوكالة بالية في هذا الحق إثباتاً لها
في سائر الحقوق، صارت الخصومة في هذا الحق خصومة في سائر الحقوق لأنماث الوكالة
فيها، فاستلقت شهادته في عامة الحقوق بالخصومة فيها، إلا أن يشهد بما لا يحدث بعد
تأويل الوكالة؛ لأن التركيب بالخصومة في كل حق له نيل فلان إن ينادى المحقوق
الوجودة، ولا ينادى أحداث بعد التوكيل، فلا يصير خصماً في أحداث بعد التوكيل،
ولا يطل شهادته، فأب إذا كان التوكيل يعلم القاضي بذلك، ليسير إثبات الوكالة في بعض الحقوق إثباتاً
الوكالة عند القاضي يعلم القاضي بذلك؛ ليسير إثبات الوكالة في بعض الحقوق إثباتاً
في جميع الحقوق، فليسير بصورت في سائر الحقوق خصومة في جميع الحقوق، ولهذا

آخره

ولاستشهد في الكتاب لإيضاح الفرق بين الوكيلين، فقال: ألا ترى أن القاضي لو قضى بركابته بالينة، ثم مات، وورثه، ووقع حكمه على ماضي حرم، وتسب ذلك عنده، أنقض قضاء الأول، وجعل بهذا خصماً في كل حق بعده قبل دلائل، ولو ثبت عند القاضي الثاني علم القاضي الأول بما جرى عنده من الوكالة ثم جعله خصماً، ولم يضر قضاء الأول، لأن علم القاضي حجة في حقه، وبسبب صحة في حق غيره، أما حكمه حجة في حق الكل، فإذا ظهر الشك في علم القاضي وحكمه في حق ناقض آخر حار أن يظهر النقص بهما في حق من آخر في حق قبول الشهادة

٧٢-١٥ قال: ولو أرب رجلاً وكل رجلاً بكل حتى به قبل فلان وفلان وفلان بعير محبوس من القاضي، فأحضر الوكيل واستأنس هؤلاء، وأقام بينه وبين أولادنا وقد مكأ حو له قبل فلان وفلان وفلان، وقضى القاضي بركابته، ثم عرد الموكل الوكيل، فشهد الوكيل بعد ذلك بمرور كل على هذا التي أحضره معي، أو معي لأخبري، لا نقل شهادته

١٥٧٣- وكذا لو وكله بكل حو له في مصر كد، وبالحصومة فيه، فأحضر الوكيل رجلاً من أهل ذلك الموضع، وأدعى عليه سفا بركبه فوجدته ركابته، فقام الوكيل بين أن فلان وكله بكل حو له في هذا الموضع، وبالحصومة فيه، رضى القاضي بركابته، ثم عمل الموكل الوكيل فشهد الوكيل بعد ذلك بمرور كل حو، أو ما على ذلك الرجاء، أو على غيره من أهل ذلك الموضع، لم تقبل شهادته، لأن حصر حصمة الخصم، كحصر حصمة الخصم، لأن الحصومة مع الخصم حصراً مع الخصم، مع العائين، لا كد المحاكم خلفاً من العقاب

بيان أنه ما ادعى على المحاضر عن الوكالة لا يجب إلا بالإثبات على العائين؛ لأن التوكيل واحد، وقد حصر عامة، فصار الدعي على ثنائين سباً بموجب المدعى على المحاضر، فانتصب الخصم من العائين، ألا ترى أن العاص على المحاضر صار قضاء على العائين، وقد خصومه مع الخصم تكون خصوماً مع العائين، فطلت شهادته في سمعهم جميعاً، إلا أن بين السائتين فرقاً، فإن في مسألة المصير كما لا تقبل

سواء الرضا أو المحذورين بعد ذلك وقت الإكراه، لأنك شهادة به معنى عقده معه
أن كراهته، وقد اداوا كل مخصوصه من غلات وعلف لا نفق - هذه الزكوات - أو كل محقر
فانتم وقت الإكراه، وبمثل شهادته بعد حدثه بعد الإكراه، وكذلك يجب أيضاً إذا كره
في خصوصه مع شخص غيره، مع مرور الوكيل لا تمثل شهادته إلا حين مرور من هو قائم
وقت التوكيل، وليس شهادته بعد حدث بعد الإكراه، وانقبض عن مسألة المهر كذا
تقضي شهادة الوكيل مع زوجه وقت زواجه وتقبل شهادته بعد حدث بعد التوكيل
اعتباراً بالمعقود بالكتاب بالتعبد بالمتعبد إلا أنهم يستحسنوا في مسألة قصر مكان
المهر، فإن المهر بعد مهر يمين الزوج الذي لم يرد مهر أو يمين غيره معاً بنفسه بطلب
من حدث له في مهره، ومهره من ذات الزوج مع مهره في مهره، وبهذا يحل
كل ما صح من مهره معاً، فمما كان المهر في مهره من ذات الزوج من مهره

[illegible]

فرع على مسألة مصر.

١٥٧٤ قاتل أبو سعيد نحو ثلاث مئة لفرار سيد الجمال، لأنه في مصر
خصه فيه، لأن التوكيل بمصر فيه، لأنه في مصر هو التوكيل إلى خدمته
الوكيل بحكمه في مصر، ولا عذر في الحد - بعد العمل - به في ظاهر اللفظ،
وعلم اللفظ لا ينسب الحد بعد التوكيل، ولا الحد بعد العمل.

فإن رتب كان هذا التوكيل يعلم للقاضي، ثم يصل القاضي شهادته بعد العمل إلا
 فيما كان خاصه فيه بعينه ليس المورث، والمترق ما ذكرنا، قال والتوكيل بكل حق له قبل
 الناس في انصر له من القائم وقت التوكيل، والحادث بعده يظهر التوكيل بكل حق له في
 مصر كذا، بن أولى؛ لأن هذا اعم؛ لأنه يتناول جميع الناس من كل مصر

١٥١٧٥- وما ادعى رجل أن صلاتاً بكفه سلطاناً له من كل حق له قبل
 الناس، وأحضر رجلاً من عليه حقاً للموكل، وأقام البيعة على وكائنه على محرم ما
 ذكرنا، ونصر القاضي، صار الحاضر مع القائب وكيلين، حتى إن القائب إذا حضر،
 وادعى حق من أحد لا يكف بإعادة البيعة على الوكالة، هو من عزلهم الموكلين، ثم شهدا
 بحق قبل هذا الرجل، أو من رجل آخر، لا تغل مهادتهما، القائم وقت الوكالة،
 والحادث بعد الوكالة في ذلك على السواء؛ لأن حصص من أحدهما لما جعز
 كحصصهما، صار كأحد وجوب الخصومة صحتها، ولو رجعت لخصومة منهما في حق
 من الخصوم، كان ذلك بمنزلة الخصومة في سائر العمل القائم وقت الوكالة، والحادث
 بعدهما من لا مر، فهذا كذلك، والله سبحانه وتعالى اعلم .

وحده، ولم يجر شيء من شهادته في هذه.

وإن كان رجل من هذا العهد، فليعلمه ثبوت العهد، ولا يجمعها بغيره الأولي،
قال ألابري أنالاد ديهي الر

١٥١٨٧ - ودين، راجعهم من محنة في حل ديهي ان ديهي فلان اليه،
وعلى القاصي بوضوح، وح ما لم يمت من الديور على الر، لا رجوع فيه
ميد، فندبري العمد، ولو كان مثله في الر كلف، لم يردو

١٥١٨٨ - وفي بوردس على أبي يوسف، رجو شهدته ساهدين أن هذه
النادي شيء من يدته فلان، لم يمت القاصي بوضوح فلا، إنما شهدته على الخرجة،
أجرب شهدته على الر، ولم يمت حيا جوعا، ولم يمت القاصي بوضوح وباليه، مع
فلا شهدته على الر، صلبا "أفحة الناء

١٥١٨٩ - وفي بوردس سداحه على أبي يوسف، حل ديهي، فليعلم
المرثية يدته الثبات، مهم كذا، أفرد الوب روجه ثبات، يد حيا ساهدين روحها
قد كان طامها لألاني صحتها، ولم يمت جوعا عذبة، فاحد، من ثبات، وكذلك حال
أبو حية وأبو يوسف في مره حنته من روحها ثبات، به الثبات اسلة أنه كان تعلقه
ثبات حل الخلق

وكذلك أنه كان مولاها، فليعلمه ثباته ثباته على يد ديهي من مولاها
الكتبة، وكذلك العهد، وكذلك الروح إذا قاسم أخ المراه مبرأنا، وهو ان هذا صلبا،
وإن هذا روح اليه، وهذا هو هذا، ثم إن الأخ أقاميه أن الروح يد كثر خلقها ثباتا في
حال حبسها، فليعلمه ثباته، وبزوح الأخ عيما أحد الروح من مبرأنا، وقد تم
ثباته في هذا الحالى، لا أن هذا ناضى قيدا طريقه مبرين ثباته، لا أن هذا ناضى
سندته الروح، واعتدوا ما بسده ثباته، والثباته من مبريقه مبرين ثباته، لا يجمع
صحة الدعوى وسداد الت

لم يوجد في هذه المقادير، فإن كان النقص في جميع المواضع، وسماه، نقصاً، وكذا، لا
 يكلفه، فإنه ليس على ما كان، لأن علم القاضى بالتمام يفرق عنه خبره، فإذا كان
 بعضه يوجب، وهو، حضوره، أو عدمه، أو ما هو، أو لا يتم، وهو، نقصه، من
 التوكيل، لصح التوكيل عند القاضي، لأن حضوره، أو عدمه، ما يحتاج إليه، لا حكمه،
 وإنما هو خارج عنه، فحضوره، أو عدمه، ما لا يوجب، أو لا يحل، فإذا كان، أو لا
 حصل، أو لم يحصل، ما لا حاجة إلى اعتبار حضوره، أو عدمه، فإن كان القاضي لا
 يعرف التوكيل باسمه، وسماه، لا يعتبر بآثاره، لأن له كل ما يوجب القضاء
 بالوكلة، والزماني يعرف بالاسم، والاسم، فإذا لم يعرف القاضي ذلك، بقي التوكيل
 مجهولاً، والقضاء بانحصر على المجهول، ولا، بخلاف ما في كتاب الحوت،
 في خبره، حيث يذهب إلى، أن، وإن لم يعرف، وسماه، لأنه معلوم بكونه

هناك لم يعرف الناصري بركل باسمه وصيته، فركل ما أقسم عليه أي فركل
 أمر فركلته فخصي به كله من غير عيب، لا يترك ناصري إلا أن يمد يده لسماع الله على
 نفسه فليخبره من السب، ولهم يوحى

فلما جاء به الموتى، لما أحضره التوركيين وجلا، ولما عسى إلى... وكان عدد هذه... وأقام
توكل بن أبي عبد الله... من قبل... وكان له... في كل حين... في عهد الناس
بالكوفة... أنكر ذلك... فبليت بينه... صنف... في جميع من ذلك
أكثر... في كل

وإذا رد من الغاصي في هذه النصوص كلها، يصحح من اليهود غير مختص من
المسلمين، الكذابين، بما دام في الدنيا، حتى إذا حضر يوم القيمة، فإنه لا
سبب لمختص، بل القاصم، ليس بمختص، بل مختص به إلى مختص، لخصمه، فكأنه من
الغاصي الكائن من بعده، ثم في مجلس الغاصي المكتوب بالبر، وفيه الشهادة على
الشهادة، من الإسناد، من شهادة صحيح عند حضوره لخصمه، فكأنه كتاب الغاصي إلى
الغاصي.

و قد ورد في بعض النسخ ان هذا الكتاب الخاص بالشهادة هو كتاب الشهادة و قد ورد في بعض النسخ ان هذا الكتاب الخاص بالشهادة هو كتاب الشهادة و قد ورد في بعض النسخ ان هذا الكتاب الخاص بالشهادة هو كتاب الشهادة

فقد ورد في بعض النسخ ان هذا الكتاب الخاص بالشهادة هو كتاب الشهادة و قد ورد في بعض النسخ ان هذا الكتاب الخاص بالشهادة هو كتاب الشهادة و قد ورد في بعض النسخ ان هذا الكتاب الخاص بالشهادة هو كتاب الشهادة

ثم ورد في بعض النسخ ان هذا الكتاب الخاص بالشهادة هو كتاب الشهادة و قد ورد في بعض النسخ ان هذا الكتاب الخاص بالشهادة هو كتاب الشهادة و قد ورد في بعض النسخ ان هذا الكتاب الخاص بالشهادة هو كتاب الشهادة

فإن قيل : إنما يجب الدخول هنا من طريق حكم لا حكم يتباعد النسب . وقد بين أن النسب لم يكن مائلاً منه ، فحين أن الدخول لم يكن مائلاً .

قلنا : النسب إنما يقع بعد ما يثبت من حيث الظاهر ، عدوله عن مراحته . لأن يظهر أنه لم يكن مائلاً ، ألا ترى أنه متى بعد أحكام النسب ، وسوئاً أنه لم يكن مائلاً ، فكيف لا يثبت منه من الأحكام ، وإذا لم يثبت أن النسب لم يكن مائلاً ، لا يسير أن الدخول لم يكن مائلاً ، ولا بد من الرجوع ، ولا واحد من هذه الأمور الذي يندفع فلو لم يكن كانت حاربه ، ولا يعض من ركنه صالحه ، ولا يستبعد به ، كما مر أن النسب باق في حق المهر من الثابتة من تسرع ، ولا يرث كل واحد سهم من صاحبه مائلاً ، ولا يستحق كل واحد سهم الثقله على صاحبه . قلنا : في الإرث

١٥١٨٨ - ح : به لرجح جهات بولد . حادده : بولي حتى ثبت النسب منه ، وصارت الحاربه مودده ، ثم قدمت بعد ذلك ليس في نفس ، أحد ، فمما حاربه . لأنه لو لم يكن نسب بولد لمكوحه ، جاز فيه ، وإن كان له ثمة أقنوا فلا يجوز في ولد لم فولد ومن نسبهم صحت كان أولي : إلا أن نسبهم حرقه ، وهو أن نسب ولد المكوحه لا يقتضي محرم دعي ، أنه يسعى بالمتن ، وقضاء القاضي بالنسب ، وسب : وقد تم الولد يسعى بمجرد ادعي ، وموضع الفرق كتاب الدخول

وإذا ادعى نسباً من بولي مجرد القى ، كان عديده بمنزله أمهم . لأن ولد لم فولد يكون عند حادده ، وكان القى عاملاً في إبطال مدعيه من الحاربه من حب الظاهر ، لأن المقتضى من الأحكام المحتصه بالنسب الذي لا يثبت من النسب ، ألا ترى أن الأب لو كان مكاتب أو عبداً مملوكاً ، فملك ولد ، لا ينفذ عنه ، والقى عامل فما ليس من الأحكام المحتصه بالنسب ، كما في حق الميراث

فمن أعظمها : بولي . ثم شهد للمولى كتب شهادتهما ، ولله ، وكذا شهدوا فولد له ، وكان هو محظوم من ذكاته ماله ، ثم يهر ، وقد لا يرث من الرجل ، ولا يرث الرجل سهم بحكم القرابة ، كما في ولد المكوحه ، وبكى الرجل يرث سهماً بحكم قرابته : لأنها معقده

١٥١٨٩ - أمه لرجح جهات به فليس في بطن ، أحد ، فباع بولي أحد المولى .

فأعطته الشري سم إن لم يسمع ما كثر، شهد مع رجل من سائغ عس رجل، حارب
 شهدتهما لأمر من هذا الولد ما كثر ثم من الولي قبل البيع، لأنه من الأمانة، وسب
 ولد الأمانة لا سب من لم يولد له بعد، فلم يشك من بيع من الشهادة، بخلاف ولد
 أم فولد، والمكره غير مأمور

فإن لم يسمع من سبها لم يسمع، ثم إن البيانح ادعى الولد من هذه، حذرت
 الدعوة؛ لأنما كان معروفه بمكره، وبذلك سبها، بولد له، بسب القول الآخر
 ضروريه؛ لأنما كان مأمور، وإذا ثبت بسب الآخر ظهر أنه عس حر، وإن لم يولد له، الحرة
 فالحق في البيع، جمع الشري بالتمسك على بانه، لأنه لم يسمع من البيع، فلا يعلم
 الشري لغيره، وظهر من الشهادة بسبغ، لأنه ظهر أنه كان شهد لأبيه، ويرجع
 للشهود عليه مني سبع من أحدهم إن كان حراً، وإن كان مملوكه مني له مثله
 إن كان مملوكاً، فبذلك لم يكن مملوكاً، لأنه ظهر أن الشري أعطاه من ماله، كان إقرار
 بالتمسك على المنص

رأى كان شهده في طبع يده، من غير البيانح لم يسمع مني ذلك في ماله
 من سبغ، وإن كان الشهود به قتل نعم، يظهر قوله في ماله من ماله من سبغ، لأن
 البيانح كذا محقق في طبعه والقتل، لأنه إذا طلع، ومن عس حراً أن له ذلك، وقد
 ظهر خلاف ذلك، وبما حباه الخطأ أدل، إلا أنه يجوز، من ماله لا على العرفه؛
 لأنه وجب له بغيره، وهو غير مملوك في ذلك من عس العرفه، وهو من هذا
 الوجه فقلت في قوله

فإن حجب شهادة نابه مما به، لا يقول، إذا التمسك بغيره من الولد، لأن
 التمسك بالملوك في بيعة الولد عس من سبغ، ثم سبغ من سبغ من الولد
 بالبيعة، كان موجباً من عس قوله، فإذا حجب

فإن هذا أحد، فبما كان من الأحكام التي خصت بالتسب الذي لا يملك التسب به
 لا محال، فبما من حجب الأحكام التي يملك التسب به، فبما من حجب الأحكام، إلا

(١) قد في طوفاً وكان في الأصل وجه في حاشيته في ماله من

(٢) قد في طوفاً، وكان في الأصل وجه في حاشيته في ماله من

موتی نہ . حال ہو کہ تصح یہ تھا ، اور نہ خطا . حتی وجب علی احادی صحت نصیحتہ . ثم
ازدحام الشایع ، حسن صحیحہ دعویہ ، لا یجب علی الشایع صحت الدیہ

وإذا تضمن القول بمنزله . وحسن دعویہ فی حق المجس برمولہ الإقرار . لا
محرکہ الدیہ لہذا أن وجوب التمیہ من الأحکام الخضرہ . لم یسقط التمی لا یسقط
الشک علیہ . فمجلس فی ہذا دعویہ التبع بمحرکہ الإقرار . کہ ہذا أو جبر علی الامتثال
لشر من الاحکام الخضرہ لا یسقط التمی لا یسقط التمی . فمجلس فی حق دعیہ
التبع بمحرکہ الإقرار ، وہا یجب بحدکم الإقرار لا یجب علی الخضرہ - وہا دعیہ -

بكن مضطرباً باليد لا يرمى حتى يسمع من ثلثين أو أربعين، يمسح به لا بد لقاضي
يكذب أحد هذين لأن من سجد من واحد من ثلث واحد لا يكون بغيره وبمكة

٥٩٢ - قال في كتاب الطلوع لو سجد معه على حاله بي سطره يوم
الجمعة مكة، سجد معه أنه من ملائكة البحر بمكة، قال الشافعية النية في
تلاوة طلاق أو علق أو جرحه أو قال حيا بعده أباك هذا من عرف
فهو حر، فسجد بعد أن هذا أخته، سجد حر من هذا لأخر أخته، لم أصل
شهادتهما لأن القاضي يهيء بكذب أحد الطرفين

واب سجد أحد الطرفين أولاً، ففي نقاضي سجدتهم لم سجد الفريق الآخر
بمكة، لا نقل شهادة الفريق الثاني، لأن شهادة الفريق الثاني بحيث يكذب

وإذا رد القاضي الشهادة فحسب، ثم مات أحد الفريقين، ثم سجد الفريق الثاني ما
سجدوا، أعداد شهادتهم لا تفي شهادتهم لأن الشهادة من سجدات مرفوعة في
الحكم لا تغير بعد ذلك أبداً، فإن جاء الآخر بشاهد من غير، قيل شهادة لا يثبت
لغيره، ثم بعد شهادتهما في الأولى لأنها مرفوعة، في حكم فوجب القضاء

٥٩٤ - قال في كتاب الشهادة على حاله عند أمه بعد يوم واحد
بمكة، وسجد حر من من سجد يوم الجمعة، أو كذا سجد على إقراره، لم
يقبل شهادتهما

٥٩٥ - قال في كتاب أولاد، وفي كتاب الشهادة، سجد - سجد شهادتهما
الثاني، فانقضت لأن القاضي يهيء شهادة الفريق الثاني، ما قل

٥٩٦ - قال في كتاب أولاد، وفي كتاب الشهادة، سجد - سجد شهادتهما
الثاني، فانقضت لأن القاضي يهيء شهادة الفريق الثاني، ما قل
هو يذكرة، ثم مات لا يمسو له وأما غيره، حسب ما لا يثبت، وإن ادعى أحدهما
أولاً، وعصى الآخر ما لا يثبت، به أقام الآخر بعد ذلك به على دعواه فانقضت لا
يقبل به الثاني لأن الوعد يستحيل أن يكون معاصر لغيره، وحسبهما على
الكمال، والله الأربى ما كذب بالبيان الخصم، به، فثبت ثبته لبطالان

٥٩٧ - قال في كتاب الشهادة على حاله، سجد أمه على حاله، سجد أمه أخرى على

عزلاء أشهود لهم، لهذا، من قول ثم حليفه، عهد بن دود، بعد
لله رب لأول شهده العرب الثاني أما لا يعد للشهد دله لأول، وإن لا يعد
لشهود عليه الأ، ما على من بعد علان عندهما قبل - عهد بن دود بن شمس على
الأول، وظهر شمره، فكتب شهدتهم لهم، ثم على بن دود بن حلفه بسببه
لبن دودت لكان شهد العرب الثاني، والشهادة، ولله الحمد

وما سجد بن دود عهد بن الفرير الأول بهالة الفرير الثاني أن حجة إقامة
لله عليهم فكتب، فرحب بأنهم أخذ عنهم عهد - لا راحة شهادة الأربع
لعمول، وقد وجد عهد الأربع، وبذلك العدل؛ لأنه لم يضمن منهم، وإن وجه
لهم في الفرير الأول بنه - العرب الثاني - أما الفرير الثاني شهد له لأول لا
يرحب طبع وقد حلفهم، لم يثبت بهود، عنالهم

لا يقال ما هذه شهادة فكتب لثنى أخذ عن شهد فيه الأول، والبيات
للأول، لا لثنى لأشهود، ثلث شهدتهم لثنى أخذ عن شمره لأول، فإنه
نصبي فبما لا يقدح دد بن شهدتهم، عهد من إناث الأوتة بن

ولله الحمد هو - العهد الفرير لثنى يظن شهد له الفرير الأول، لأية -
أهمه، فلا نفس شهدهم عهد بن شهدوا لثنا فداهم العهد، عهد أهم لثنا -
بشهدوا حتى شهد الفرير لأول، فدا لثنا كذا كدر، عهد، العهد شهادة
الفرير الأول، ونص هذا التقيد لا نص شهدتهم، أو بعدل كذا صادقين، وكذا
اختاروا العهد، عهد شهد الفرير الأول حملهم الشهادة عن الشهداء، وحل
هم أصغر لا عن شهدتهم الأول، لأن شهدته في النص مررود، ولأن يزدى لثنى
شهد، فدا لثنا شهدهم، كأن شهد فريق دد عليهم أنهم ردة، وبشهد فريق ربح
عسى الفرير لثنا - الأول - لا هي، فكان من التماس، وهو لشكره لا يقبل
شهادتهم.

١٥١٩٧ - ١١ - وفي النص رجل نحو بيعة أثمها - سئل المصنف عليه ثنا
أثم إليه أنه لثنا، ثم نص دد عهد - ثمة في الأصل، فدا بن ملة م هذا، فدا

من الآخر مثله ضروري الى هذا القاضي ، استمر الى ان لم يسمع عليه ان يكون من اقامة
 احبة على منك ، نفس العشاء الأول ، كان لمعدي ان يقيم انبياءه في ان ، ثم يحسم
 اهلهم ، عيب من ذلك انه في ، يجوز في اني ما لا ينبغي ، فكان من اسيان و التكرار ، فلا
 يقبل

في ان من الدماء ، لا يفتش عليه في (الشهادة) ، فانه يفتش به اندهي عليه على
 لتسلط من سعي ، و ما يرمى الي ما لا ينبغي ، لأن من سبانه ، في يحسم سعي به
 على الشك من سعي ، ثم ان سعي ، عليه يفتش به اني ، في اني ، لا ينبغي ،
 ومع هذا يجب به على اني لتلك من حقه ، و يكن الصحيح ان هذه به قدمت على
 عصر العشاء ، اني ، لا لاتب ، فليس هو به اندهي ، عيب انما ، وانفسه انما على
 تفتش انما ، فانه لا يفتش ، كيف وفيه يقتض امر لاسمي من ، في اني ذكرنا ، فما
 تقرر في الكتاب بيان لا يرويه ، لا ترد الشهادة

١٩٨ هـ - في كتاب الله عينا إذا شهد ساعد أنه ذو فلان بعينه بن قتل ،
 وأنه عذري ، وسعد - من أن به مات عوباً - فيه بعض مني جدم من ثلثه ، ولا يجوز
 شهادة سجد عذري ، و سجد العذري شوا من عذري ، سجد الموت بموا سجد ، وهو
 ان قصود من سجد ، فاما شهادة طاعة "غير مقصود ، والبيات للإيمان لا للمعنى ،
 فله تفتش شهادة سجد الوفاء وكذلك في سجد ، و عيب سجد فلان بن حذوب به حيث
 من موحده ، أو من سجد ، وأنه مات في ففتت السجد ، ثم عذري ، سجد حوائ اني ورجع هو
 به عذري ، أهله ، أو من من موحده ، و عذري من من اني ، اني ، لأن الوفاء
 في اليقة لا في صا ، مقصود به ، فإنه لو مات عذري به من سجد ، لا يفتش المقصود ، لأنه
 على توب ، و جدم سجد ، فاما سجد الوفاء - مقصود من اليقة لا ، و عذري انما عذري
 عذري به ذلك ، لأن توب لا يفتش انكر

١٩٩ هـ - وان شهد شاهدان أنه قتل ، لم يفتش به ، في اني ، في مري عذري ، ففتت
 حوائ اني ، في سجد ، وسجد حوائ اني قال ان وفتت من سجد ، ففتت
 في اني فلان حوائ ، وانه حج من سجد ، مات في اني ، وسجد للشهود اني القاضي ،

فيه يجبر شهاده الغريب الا بان له ما في مفرده لان كسبه منه ذره غريبه ، وذكره
 في تلك تاريخه ، وبنو حر ، فأسس قتل حري ثلث موته في زمان لا يخاصه أحد ،
 ما موهبه في ذلك الزمان ، ودار الموت مصيبتها ذلك الزمان حروده العشاء بالحق
 المتشبهه ، جعل القصد بالبينه لا حري - لان موته لا يضمن النكر

وإذ صبح منه اذا ذكر تاريخه ، وأرضعوا ثلوث ، فكل من الرجل قال
 ان ما في جنادي أو بنو قتال حر ، وإن ما في وجه لثلاثي لا حري ، فشهد
 به هذا انه ما في جنادي لأني . وشهد الخويلد انه ما في حب عند قول من
 شهد من ثوب الاذن ، ولا اثبت إلى قول الآخر ، لا لمه كثره

فإن شهد شاهدان أنه قد لعنه إن سأل من حر في حد فأن حر ، وقد لا
 مري أنما حر دلت من حر أدلا ، وقال أحمد ما في حد لم يصح ، ومانث الورقة
 لا يبرئ ، فإن الموم قد ب وثقة مع السبي ، لأن المقصود من حد الدعوى المعلق .
 واستداه لا الموت من حر . أو بعد ما يرق منه ، والورقة يكره العنق إلا كرههم
 وجود شرط العنق . فكان الموم قد لعنه ، وإن فتمت لعنه به ، أحبت به أحد ، لأن
 البيهات للإثبات ، ودلت في به العبد : لأنها ثبت العنق دون بينة الموم ، فوجب متى
 المعلق ، وهو المقصود بالدعوى بالإثبات

فقد قال إن سأل من مري حد فكلان حر . وإن مري ، فكلان الا حر
 فكل العبد أدى له . ما في مري حد ، فأن حر ، ما فيه ، ومانث الورقة
 برئ ، فالحرب ثوب الموم مع ثبات له فكلان يمين يكرهون بر ، المان في بعد الذي قتل
 الملق فكله . ما في مري حد ، فأن حر ، وهو بعد الآخر (أثر) عم بوجود
 شرط عقه . وهو بر ، من ذلك نكر

وإذا أقام العبد الدليل قال : إن ما في مري حد ، فأن حر البينة ما مات من
 مريه ذلك . فحب به ، وبهضي بعقه ، لأنه أثبت له الادب به ، برئ (أثر) ياقور
 لقولهم عليه ، وإن دلت السناد جميعاً ، أخست به التي شهدت على موته من
 ذلك للمرض ، ولا تحمل بينه الآخر ، وحباً بجلال القارات بغير اسمه على موته في
 زمان ، ثم بغير مرأه على النكاح بعد الزمن الأول انه بغير يمين ، لأنه في تلك القسالة

لم يتعلق بأمر من ذلت أرمكان حكمه ، فلم يصر الموت في ذلك أرمكان مقصده ،
 فقبلت به ، لأنه أم عب ، لأنه من القصاص بالذم من ذلت ، ثم من إلتفات القس في
 العبد الأول : لأن معناه ، ولأنه من القصاص به شرط العتق ليعكر القلوب برواء العتق ،
 فصار موته من ذلت أرمكان مقصده ، فلم تقبل قيمة الأجر لأن بعد ما ثبت موته في
 زمان لا يصور أن يكون حب بعد ذلك .

٥٢٠٠ - ذكر في كتاب أملاء محمد بشره في دار محمد كل مدح على
 صاحب شيء من الأسبوع ما يرميه فيه حي ، وأقام البيعة به معه يوم كذا في موضع
 كذا ، وأقام الله على عبده البيعة أنه كذا في ذلك اليوم في موضع كذا ، فكان لا يتم أن
 يكونه ، وفي الموضع الآخر في يوم واحد ، وليس ذلت بأمر مكشوف ، قال البيعة
 المدعى : لا يفتل من المدعى عليه ، والأصل فيه ما ذكرنا غير مرة أن البيعات
 للإبيات ، فمن لا يفتل بإقامة بيت الإلتصاق لا قبل ما استبأنه ، لأنه أنه لم يقصدها في
 غير ما وصفت في الفروع ، فلم يكن له ذلك

١٥٢٠١ - قال من عمل ذلك ، حل أقام عليه عي امرأه على أنه عمل في
 ربيع الأول ، وأقام الله على عبده البيعة أنهم ولوا أئمة حيا بعد ذلت الوقت . أو أنه كان حيا ،
 وأقره الله درهم بعد ذلت الموت ، وإبنا دين عليه ، أو أقام رجل على امرأته أنه
 أقره في فلاناً ما أمس ألم ، درهم ، فأقام الآخر ثيبه لأن أنه ما قبل دونه ، أو أفتت
 امرأته حلالاً أن فلاناً طلق مراته يوم النحر بفرقه ، وأقام فلان السنة أنه كذا في ذلك
 اليوم حاجاً بمس ، دسبه في جميع ذلك به الله على ، ولا يفتل إلى به الله على ؛
 لأن الإلتصاق في به المدعى ، وأفتت عليه لا يريد بسببه لأن من يفتل والعرض
 والفتل ، والبيعات لا من بسببه ، إنما قبل للإلتصاق ، فلم يفتل من بسببه إلا أن يأتي
 العامة ، ويسمى ذلت ، ذكرنا أمراً مكشوكاً ، فوجد بسببهم ، لأن الحكم اختواتر
 موجب للعم تقط ، فد شهدوا به على الشواء ، ثم يقبل السنة على حلاله ، لأنها
 محتملة للكذب ، وقد ظهر كذبهم بحر العامة ، معارف ، لأن لم يفتل به العامة ، ولكن
 خاصية منه على حلاله ، لأنها مثل الأولى ، ورجحنا الأولى على هذه ، لأنها

صحة ، وليس في هذه الآية لب ، ثم يصح ما مره له ، فبطلت .

ولكن لما يطلب الترخيع من حيث الشك بعد ما انبهر في دلتها ، وشهادة
مصدق لا يصح ما مره في ظاهر العامة في قائلها : لما قيل من احتمال الكذب ، وانتفاء
الاحتياط في خبر العامة ، فهذا أخذ يحيرهم .

قال الأثرى في الدعوى : لو شهد أن قد عني بطله كذا معهم في ما سمع ، وأنه
شهد معهم عرفاناً ، لم يغلب به ادعية على ما ادعت من العلاء ، ما ذكر من ظهور
الكذب في الآية على ما لا . فإن أضافت المرأة اليه أن زوجها يفتنهم به من النحر ما لم يسمعه
وأقام عده اليه أنه أهدته في ذلك اليوم عني ، وهدت ثياباً جميعاً ، والرجل يحد
ذلك كله ، فالسنان فلتان ، فتبين المصطفى بطله بطله ، وجهاته الصافي من
الكلام فيها ، وبعد ما التزم جميع الاحتمال على الأثرى ، فإن صدق الرجل إحداهما
اليتبين ، ويصدق الأثرى ، يصح عده بالطلاق ولتعلق جميعاً ، أما ما أقر به بالإقرار
والآخر باليمين ، يبينه لأثرى من يطلب : لأبنا بما عني على الذكر ، وإذا لم يقر به فقد
فان شرط موافقه ، وهو الإكراه ، فبطلت ، وقبل اليه الأثرى لا مستباح من انقضاء
في خطوها عن المعارضة .

وهذه المسألة دبر على أن المدعى عليه بعد ما أقام ادعى عليه شبهة فاقترعها
لادعوه المدعى أن المدعى يقضي عليه بالإقرار ، وهذا حصل احتج المراجع به .

١٥٣٠ : ولو شهد ثمان أنه طلق امرأته يوم نحر عيسى ، وشهد ثمان أنه أصغر
عنده بعد ذلك اليوم بالرق ، فإن القاضي يقضي بالطلاق بالوقت الأول ، لأنها شهادته
سلك الشايع ، ولا يدرى سببه الأثرى . لأنها لا تصح لا ما عني بطله ، فبطل
مدعوه ، قضى ما لا أولى ، به يظهر بعد ذلك أن كان بين أنو كثير من . بترجم أن يكون
في شك بين جميعاً ، سريعاً بعدد كل واحد من السبب ، قضى بشهادتهم جميعاً ، لأنه لا تسمى
جميعاً ، وأمكن من بينهم ، فبطل ، وإن كان لا . به بطل ، لأنه لا تسمى : لأنه لا
وحث قبول البينة الأولى لإيجابه ما رجحاً ما رجحاً ، من جهة الاعتلال في الثانية من غير الخلع
بها .

ولا يقال ان السجل «سج» فإيه لا سجد بل «سج» في يوم واحد يسجد
الكتابي، وكذلك في هدي موسى: لأنه لا يسجد من لأبيه، فكيفه لأولاده من

لأنه لم يزل لا يسجد ما قد فعله، حتى يمام سبعة نساء، فلا يمكن تصوير
المثالة فيه. ولأن الأحكام في موسى على ما فعله حذرة "س" باعتبار المعانيه، فأما لا يسجد
على ما يفسر من أودر انه مدالي، ألا ترى أن من حرم ولاه وان لم يمس اسماء.
فإنه يجب في الحجاب فكان المصير الثالث للحجاب باعتبار العادة ولا يفسر ما يفسر من
إقتدار الله بيه، فكيف هذا، ولا سيما علاقة ثابتة هذا، ولا يعتبره بعد المصير المستتر
على ما ذكرنا، فهذا

ولو شهدنا أن الله قال: إن من مرضى هذا، فأنت حر، وبه مات من ذلك
المرض، وشهد آخر أن الله قال: إن يرفأ من ذلك المرض فلا يزال حر

وعد ذلك، هذه الآية سمعناها في يومنا هذا نسمع سمعناها في يومنا هذا
فأقول: يرى من ذلك مرضى، عن العهد القديم من جميع المال، وعن العهد المشهود
من ثلث ماله؛ لأنه أقر: يعني ذلك العهد في حله الصحة من الخولي. وفرض في
صحة بعد من جميع ماله. وشهود إنما شهدوا مع هذا، بعد ماله، وأنه لا يعقد
إلا من اثنتي، لأنه عن صفة التثنية، فإن لم يكن بحسب مال غير مدين، قيمة
الدين على السواء، من المدين في المدين في ثلث المال، لا بد من حقته، فإن
الورثة أصبحت، لأن العهد بعد موته، وإذا حصل في حقه كأن ماله هذا العهدان،
إن ذلك العهد بعد موته من حقه، لأنه لا يعمر في الورثة من حقه، فصار من
حقه، كأن الورثة عموماً، ذلك العهد بعد موته، وإذا جعل من حقه كأب ماله، أثبت هذا
العهدان، ووجب عيار عطف من اثنتي وقسمها على السواء، كان ثلث ماله ثلثاً وربعه لا
محال، فمع مائة، ويسمى هذا سواد، وهو الثلث

في جانب الورثة، مات من مرضه في «سج»، فإيه عن هذا العهد من ثلث ماله
لثبت بعد عن الآخر، وعن آخر شهادة الشهود من جميع المال، لأنه عن المشهود
نصفه ماله، من المرض باليه، فقلها هو المرحه، من البية لأخوه، ثم نفس
لأخاه من ماله، وهذا لإمكار والعق في الصحة، بعد من جميع المال، وإفاحش

الفصل الثامن عشر

في تجميع إحدى البيس على الأخرى والعمل بالبيس المتصاغر

١٢٦-٢ - يمر على بي بي صفا وحلالي صفا، على رجل من ركني ثلاث بيبي صفا
البيبي، ويصعد حزن في التوكيل بيبي، وقموا إلى سم يوشوا، فالسبح بطل، إلا أن
بوقت من السبح وقفا بعد ذلك التوكيل

١٢٦-٣ - وبأن هذا من إخراج التوكيل في التوكيل وهو حاضر بسفاه شهره،
ويصعد ساهداً منه، مع، قد وقفا من العرب وبالسبح، سم يوشو، فلا حراج في
الوكالة التي في حبيب دنت، وتبيح بهل، لأن يكون في البيبي في وقت لإخراج
مواضعه، كسبه في سكيل بالطلاق والطلاق، وهذا كنه دباس الشهادة على
المرء، والسفاهة على البشر، من الشهادة على الأمر، أدسي ما لم يوشو لنفسه وقت
بطلان

١٢٦-٤ - وبسبب ساهداً على الكبح ساهداً من الطلاق، وبالطلاق
لأنه شريح، لأنه قد مر بزوج بالكنكح إلا أن يوشو وبالطلاق وشأنه بالكنكح،
فلا يجوز لعدله، وكنت معاً في هذا من الطلاق وحلالي صفا، واحدة شريكه
يأخذ من أحد في بحره الأصل، وهذا يعني، وإلا كان من الشر

١٢٦-٥ - رجل من ساهداً عدلياً هذا كان عن بيبي، وسفاهة كان
على ما أنه ثلاث، ولا يرى أنه كان دنت في صفا ومرس، ولده شو أو لم يوشو،
فهذا على مرس من حبيب دنت حتى بسفاهة كان في الصفا

سجد ساهداً غير، حالة في مع، وشأنه على السبح، وعمل الداعي هو بسفاهة
فيعد التوكيل كان ببيبي، حتى صفا الساهداً، سجد، على موكلة بطلاق، أو
عني، وأشهدا دعيان، عني، ومناقبه الشو، سجد، سب الأول سب في

التقياس، انتهى مجلس بني أمية لاختلاف واختلاف، انتهى

ولم يسهل له جعل أمر مرارة منعه، عطلت جهده، ومن الناس من أكلها
في ذلك المجلس أو بعد ما دلت من المجلس، فإن هذا لا يبرر الظاهر فيه، ولا يشبه
لو كانه

١٥٧-٨ - من أخبار بني يوسف امرءة بعد ذلك، وربما سمع
دعوى ذلك من منتهى، وقدت يورثه من عادته، أن لا يورثها ولا يرى ما
لزم من هذه وحظها باق لا يصح من غيرها، فليس لخال لها الفل الصبي عشرة تراهم
هذه الرواية مسندة، والله في هذا من غير استكرار بعد علم قول بني يوسف
إنه لو لم يكن له يدعي الزين أو ورثته أقل من عشرة تراهم

١٥٧-٩ - من أخبار بني يوسف رجل ادعى عني، حين ألت فوهم وحالة
ديور، حكمت الألف بنت، وقد كتب عليه، وكنت أنا لا سر عليه عينا، وكنت
الثقة لستار بنت قد كتب عنه، وكنت أنه لا شيء عليه غيره، وقد وجد، أو لا
وقد فيها، والله كذا لازم، لا شيء له أن قتل عني عنه بعد ذلك، ولا قال عنه
عن ذلك، من عني مائة دينار، ولا قال عليه عني ذلك، جاء عني بنت بيته أن أقبل
البينة، والرمه الثابت، كذا فيها

وسكرامه من قال سأل محمد بن علي رجل ادعى عني من بعد تزوجه في صفة
ومائة دينار في صفة، وفي قل، حمد من المصنف، هو جميع من سمعه، وقد عني علي
في واحد من الأدب، والله عليه حمد سائر، ويحضره أبيه سمعه، وهو سماع عنه
أنه لا يلزمه من سمع ذلك - والله اعلم -

برديه حبيبة السوء لما راد الحجج بالمصحيح والاشبه، من طحال يسمى
مؤذنه، قال الله تعالى ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ بِلَاسِي خُلُوعٍ يُسَبِّحُ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾،
إنا له يراصبنا مسحوم وجه: (أي المقصود من تمريره مبيان حقه) الإصناع
هو شهادة الغزير في شفتين، والثاني أي يعرفه الناس أنه شاهد زور، فيجحدون، وإنا
نسخه لا يعرف، فلا بد منه فلا يصح المقصود

فلما سمع من الأتقياء وشاهدوا ورعهم ألقوا من نفسه بدنه فيقول
كعب بن الأشعث سمعت أبا سعيد بن رطل أو غيره من أعلام المسجدين أو يروونه
حينئذ قدام رب سعادته سمع أو سمع مصرة على نفسه، وخبر سمعه إلى الله،
أو لمخالفة، وتعب من الدعوى والشهادة، أو لمخالفة ونسب بين الشاهدين، فليس
شاهد روزه به ذلك من الشاهد إذا اختلف في القول، أي شاهد، بالفعل فيه، أو
اختلاف في المعنى منه، وفي الإسناد والإعراف في المتن، فلما أوجبه لا حري عليه
ولا حرج به، لأنه لا يعرف الصادق من الكاذب، ولا يجوز التلويح به لا حرج له

۱۳۲۹- وادی جمع ساعد قبرور عن صفحہ ۱۳، وادی میں پھنس سہادت بعد
 ذلك؟ علا ذکر بعدہ، مسندہ فی س، من الکتاب، حکم من المعبد ابي بکر محمد
 ابي احمد الحب اس اہ قال: ان كان حقيقاً معلی الفسر، عن سہادتہ بعد ذلك، ویز
 ثم یکنی معلی الفسر، لا یقبل سہادتہ، وہی الحدادی عن ابي یوسف، مثل ہد،
 ولفکود فی الحدادی ساعد ہر عدلی بین الناس فی بحر شہادتہ، مسندہ برور لا نقل
 شہادتہ ائناً لانه لا یمر بہ بوجہ، ویزالم بکنی عدلاً، مسندہ برور، نقل شہادتہ -
 وادی عن صاحبہ -

(١) مضاف إلى الأصل في رد، لأن من رد الشيء

٢٤٤٩١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

(٢١) مكشاهي جوف، نظامي الأسلوب

العمل العشرون

ليس، والله عوفي إذا حالفت الشفيع

٥٦٧ - يدّعي بعض حرمانه فترة حطه في شهر رمضان ثم يستعاض بها
بغيره لا يجوز ، لأنّ الله على ما أفرد حطه ، ولا يرجع على هذا
فقد قيل لا تكسبهم لأنّهم لم يذكروا أنه نصب نفسه ، وتبرأ الخلف
باعتدائهم الدين ، حتى لا يحرموا الاستعداد بدين بعده قبل الفسخ ، ويجوز
الاستعداد بغيره ، بل يسمى أن يحمل تضيادهما لأراده اختلافه في
أحواله ، والأحدهما في من سببه الخبير ، لا يحل فكون سببهما ، لأن
الاحتمال من سبب الدين ، إذا لا يجمع جوارحه ، إذ لم يثبت الخبير بالاحتمال
تضياده ، ومنه البسم مع دين الحار يحتمل

وہو گئے اندھیری بھند۔ ہم ان کے واسطے دعا کرتے ہیں۔ ان کی عیبت
 کی اسلام میں جس سے بھی نا اہلیتہ لا خیل؛ لاجہ غرار۔ وہاں سے انہوں نے
 بدھ کی توحہ الدعویٰ، البیل بھی نہ ملے گی۔ وہ تو لامبہ، الاہم، لا اے
 عرفتہ لمبہ، ہمارے وجود کے لیے خواہ وہ بھی کہا جائے۔ مرنے والے

[illegible]

الوجه الثاني من تسريته محسب في الكتاب بعد ما ادعى أنه انضم من
فلان، وهو يملكها، بعد أن يثبت لفلان، إما حريته، وإما معنص الإعدام على
الشخص، فإن كل من يثبت في ذلك في الماتوق لم ياتع وقت البيع، ويدين الانتفاع إلى
عنه مباشرة، فقد لم يثبت السراء لا يثبت الانتقال إليه، لم يثبت السراء هذا لأن
الشهود لم يشهدوا به، وهذا إذا ادعى إثباته من رجل معروف

١٥٦١٤ - وأما إذا ادعى السراء من رجل مجهول، له أقدم البينة على الثالث
المطوق، كقول شاهد منهم، لا أكثر ما فيه أنه صار مديوناً بدينه، لأن هذا الأمر
منه لم يصح؛ لأنه لا قرار بالمدعى بالمجهول، ولا قرار بالمجهول من، فصار كأنه لم
يصر له بالبينة، ولم يدع الشراء أصلاً، وهناك نقل من البينة على الثالث المطوق، كذا
هنا، بعد ما إذا ادعى السراء من رجل معروف، لأن هذا الأمر مدافع سلك وقد
صح كونه إثباتاً للمعبر، ثم ادعى الانتقال إلى عهده من رجل، وبه يثبت الشراء، إذا
الشهود لم يشهدوا به

١٥٦١٥ - وإذا كان ادعى الثالث لنفسه مطلقاً، وشهد لشهود له بالبينة،
والقاضي يميل سعادته، من على المسمى الأول، فإن الشهود من قبله أقل من ادعى
للادعى، لأنهم شهدوا بذلك حادث، والادعى ادعى ذلك لغيره، وشاهدوا شاهد من
معاذ الله، دليل شهادته

يرجح المشرق بسبب أن الحديث أقدم يجوز أن يصير منكاً حادثاً، لأن المملوك
أول من أمس له، وأن يصير منكاً أمس منكاً حادثاً بسبب حادث، ثم
يشترطه، فالقوي بين الادعى والشهادة يمكن، فنقبل الشهادة، وأما حسب الحادث لا
يجوز أن يصير منكاً قديم، لأن اسمك أمس لا يتصور أن يصير منكاً أول من أمس،
فالقوي بين الادعى والشهادة غير يمكن، فلا تقبل الشهادة

ولما على المسمى الثاني فلان ما قبل ذلك لعدم ما ادعى منكاً منعه
منكاً مطلقاً، والشهود مسموح له بذلك، إلا أنهم رافقوه في شهادة سبب ذلك، ورياحه
سبب الثالث في ذلك، لا يرد به حديث خلاصته، لأنه لا يرد به حديث خلاصته من

صدقه فقد يسو ما هو معلوم من غير جهة تقوم - منهم ولا يوجب ذلك حلالاً من
شهودهم

ثم قد دعي أحد مدعى ، والشهود - شهدوا له بسبب بسبب بمعنى لقد قس أن
يتألم لدعي كذا في سبب بعد أن ثبتت الشهادة أو الشهادة ، أو مدعى بسبب آخر من
قول تدعي بهذا السبب الذي شهد به ، فقام في بعض شهوده ، ونصرت له بالثبوت
هذا السبب وإن قال دعي بسبب آخر ، أو قتل لأدعيه بعد السبب ، فالتصريح لا
يجل شهادة شهوده ، ولا ينقض به ذلك

١٥٦٦ - وهو أن ال - راه مع انقضاء ، وشهد به الشهود بالثبوت انطلق ، وقعه
اختلاف السبب ، بعضهم مدعى ، ثبتت الشهادة ، لا الدعوى البتة ، ومع التبعيض ليس
دعوى الشر ، من جهة - ولي هو دعوى المال ، أو ، الأثرين أو كذا هذا
القدر من جهة الدافع ، كذا دعوى الثمن لا دعوى السبب ، حينئذ لا تصح هذه
الدعوى بإعلايه ، ولو كان دعوى مدعى مدعى عند كذا ، من ذلك صحيح
دعوى ، وإن كان مدعى مدعى لا كذا من جانب المدعى ، فكذلك دعوى الملك انطلق ،
ولا ما كان دعوى بشر ، مع التبعيض دعوى الملك المطلق ، صار كأنه دعي ملكاً ، فلهذا ،
وشهد به الشهود بذلك

بعضه فالتصريح لا يضمن الشهادة - لأن دعوى الضرر مدعى ، من جهة في هذه
النسوة ، ثم يصح مدعى دعوى الملك المطلق ، ألا ترى أنه لا ينقض مدعى في هذه
النسوة بالزائد

١٥٦٧ - وهو دعي مدعى السبب ، وشهد به شهوده بالثبوت بسبب من جهة
صاحب اليد ، أو من جهة غيره ، لا قبل الشهادة ، ولا ، أو مدعى ، ذلك مطلقاً ،
وشهد به الشهود بالثبوت - حيث تقرر

والله في إن دعي في السبب على ذي اليد لا يحسم مدعى مدعى ، فالتصريح من
جهته ، أو من جهة غيره ، لا يصحور السبب بالسبب من جهة غيره ، ألا ترى أنه
لا يصح أن يقول مدعى ملك السبب من جهة ذي اليد ، أو من جهة غيره ، ولما
كان هكذا ، فإن شهد به الشهود بالثبوت بسبب من جهة ذي يد ، بعد شهوداً

٥١٦١ - وإذا دعى عا م ي يدعى أنه ماله ، وإن صاحب اليد فضله على

غيره على من سهر ، وسهله اليهود بالمص مطلقاً ، لا بدل هذه الشهادة

واختلف عامة الشارع في ذلك ، قال بعضهم لأن شهادتهم على اقتضى مطلقاً
من غير ذكر تاريخ بمصلحة على الحال ، والدعوى ادعى الفصل في زمان ماضي ، والشهود
شهودوا على الفعل في الحال ، والفعل في الزمان الماضي غير فصل في الحال ، فهو بغير
حال ادعى على غيره الدرس من سهر ، وسهله اليهود بالثبوت في الحال

وقال بعضهم أطلق أقوى وأكثر من ذلك ، فالشهود شهدوا بكم ما ادعاه
الدعوى ، كدفع ادعى ادعى التقيض مطلقاً ، وسهله اليهود بالتقيض منسدة ،
لأنه ادعى الفعل في الحال ، والشهود شهدوا بالله بانعمر في الماضي فلا يعمل شهادتهم
إلا له وهو الدعى ، وقال أدب المطلق فبعض من ذلك أدب الدرس شهده الشهود ،
فحينئذ تنس ، ومن قبل قبل الشهادة على هذا الوجه من غير يوجب للدعى ، لأن المطلق أكثر
وأقوى من مخرج ، لقد شهد اليهود بأقل مما ادعاه الدعى ، فنسب

٥١٦٢ - وإذا دعى عا م ي يدعى حال ، وقال هي بي منسدة ، وسهله اليهود

ثبته عشر سنين ، لا يصلح شهادتهم ، ولو حال هي لي من عشر سنين ، وسهله
الشهود ثبته منسدة ، ينسب شهادتهم ، لأن في الوجه لأرب شهده وسهله بأكثر مما
ادعاه المدعى ، وفي يوحه أناس شهدوا بأقل مما ادعاه مدعى

وإذا ادعى الفتى سبب امرأة منسدة ، وشهد بشهود بالشراء من غير ذكر
تاريخ ، عقد بين لا تنس ، لأن المطلق أقوى من المؤرخ وقد قيل نقب ، لأن المرأة
حادث ، وقد سم بدكر الشهود له تاريخاً ، يحمل على السر ، وبالحال ، فقد شهدوا بأقل مما
ادعاه المدعى

ولو كان الما م ي ادعى المثلث سبب الشراء مطلقاً ، ولم يذكر التاريخ على شراء ،
والشهود شهدوا بشراء منه ، أو ما أنه ذلك ، فمدنل لا تنس ، لأن دعوى المدعى
محمول على الحال إذ أنه بدكر كسب ، تاريخ ، وقد حمل على الحال طهر من الشهود
شهدوا بأكثر مما ادعاه مدعى ، وقد تنس ، لأن المصن أي من المؤرخ ، فقد
شهدوا بأقل مما ادعاه مدعى ، فتنس

١٥٦٢- وفي الجامع الكبير قال محمد بن علي بن أبي عبد الله، ذكر أنه عده،
ورثه من أبيه، فاستمر جده أبو عبد الله، وولد له هبة بن علي، ثم صاحب البلد
أبو عبد الله، ثم صاحب السبابة، ثم صاحب المدعي، غير أن الأثر الثاني؛
لأن الثالث باللسان - غامضاً

١٥٢٧٢- وإذ دعى من من جمعية، وشهد له اليهود بأنهم دهم،
لاقتل سديهم، لأنه مزار مكنة سيادة على عدااته، ولا أن يرمي،
فقال كادته على ألف دهم، كما شهد به اليهود، إلا أنه نفي من جمعية، أو
قال أن أنه من جمعية، وبه ما هو في عداته، ومن على هذا الوجه، نفي
الشهادة، ويقضي به بعد سبحة ثروا في التكديس، ولا حجاج إلى إقامة الدين على
تأويل، لأن الأديان دعوى لأراء والتقصاء، وكل ذلك سيؤثر في دعوى لأنه يفرار
على هذه، فلا حاجة إلى إبداء به على

١٥٢٢٤ - وأما دعي حريم علي صاحب المال أنه يريد أن يزوجها، وخواه شهرد
شهردوا على إثره صاحب المال، لأنهم قالوا: نحن نعلم أن العيرم من امرأة
والتحليل، أكدت بالانقطاع أو بالاستبراء، فإن قال كذب بالاستبراء، نستشهد
بوجود موافقة بين الدعوي والشهادة

وہو قال ثانی بالاسماء لا عمل لتصحی الذوات، و ب مسکت ذکر محمد فی الأصل . ثم لا یجوز علی الیون لأن الإنسان لا یجوز من محض جن نفسه، ولكن لاتصل ذلک، ثم یروی، بعد رجوع فی هذه المسألة فی الجواب الی ابی یوسف، «فیما یجوز» ادعی الحریم الإیفاء، وسجد به مثله، لئلا یقر أنه، أو حلفه، ذکر أنه فعلن، «فما یجوز» ولم یقل، «یرجع فی الیون الی شامه» فی لزامة قیامت بالإیفاء، أو بالإسجد

والمرق أن الشهادة إنما سرعان ما تحرق دعوى مدعى، بعد رفع يد دعوى قى
شور معين : يشهد أن اليهود سبيده محملة، حمات الشهادة على وجه القرائة، إذ
الظاهر أن الشهداء سبيدهم محملة مرده، إذ طبعه التي يتوالت الشهادة بها مؤكده
الدعوى، دون طبعه لأحوي، لتعريب جهة التبرئة لئلا احاد فلا حاجة إلى
الرجوع إلى الس إلى الساعد، وفي الموعود إذا كانت مجمعة للشهداء لا يقدرون على

لأنه ذلك لا محال، فيكون البياض في القضي، دون من من قوله، وما لا ولا

١٥٢٢٥ - قال محمد بن الجليل الصغير: شاهدان شهد، على رجل يقرض ألف درهم، وشهد أحدهما أنه قضاهما، وقال الثاني: لم يقبضها، بالشهادة على القرض جنة، ويقضي القاضي على القرض عنه

وروي الصحابي عن أصحابنا أنه لا يقضي القاضي بقرض، لأن الذي شهد بالقصد لم يشهد بالدين، وجده ذكر في الجليل الصغير أن القصد لا يقتضيه إلا بعد ساقطة من حوت، فهما انقضى على القرض والدين حوت، فببب القرض والدين حوت، ثم عر دا حوت بالقصد، لم يثبت

وفي الإبرار إذا شهد سائلان رجل على رجل ألف درهم، وشهد أحدهما أنه قضاهما منه حوت، وجده ذكر في الجليل الصغير، فإن شهدتهما، لا أحد حاترة لا تخافهما على دين، ومهدد الواحد بالقض لا يحل لغيره بذلك

وإن قيل: ليس أن الذي لا شكر الفضل، فقد أكذب أحد شهادته، موجب أن لا يقضي له بالألف، كما لو شهد له أحد شهادتين بانه، ولا حوت منه وحسين، والذي يدهى دانه لم يقض به يسي، لأنه أكذب أحد الشاهدين، فكذلك هنا

قلنا: يكذب يدهى فهو له إث واحد كما كان مشهوراً عليه، لأنه كذب أحدهما من الخمس، وأنه من الخمس مشهور عليه، وبكذب المشهود عليه الشاهد لا يجمع صون الشهادة، لأنه لو جمع ما ثبت مشهده في قضاء لأي كان، مشهور عليه بكون مشهده

وإن قيل: يكذب بمشهود عليه إنما لا يجمع لغير الشهادة إلا شهد عليه، ولم يشهد له، والشاهد يقضي حوتاً كما شهد عليه يشهد به، فإن كونه يثبت فيما شهد عليه، يجب أن لا تقبل شهادته فيه "شهد له" لأنه يسي عنه، إلا أن تكذيبه ونقصه فيما شهد عليه لم يعمل، موجب أن يعمل فيما شهد به

والجواب: إن التكذيب عند شهده أو ثبت في بيت مقرر التكذيب فيما شهد عليه، وثبت كذب شرعاً في حق التكذيب على ما عليه على معنى أنه لم يحسن تكذيبه فيما شهد عليه، وكنكم من تدب في كلامه، وسقط اعتبار كلامه النحي اعتبار كلامه بالعلم، وإنما سقط عبارة هذا التكذيب في حوت عليه، فقد فهمنا

أو تقول حصار أخرى. ثم يحسم تكليفه فبما شهد بحقه سرّاً، لأن تكليفه المشهود عليه الشاهد غير مفسر شرعاً، فلا يحسم تكليفه فيما ثبت مثله، وهو التكليف فيما شهد به، ولذا قال: "لو شهد شاهدان على رجل برجل نائب بروجه، سم شهد للمشهد برغبة يائنة برسر، فثبت سبهما، وبكذبهما، وفسادهما، لأنه صار مكسباً في هذا التكليف سرّاً، فبقي عليه بالشرع كـ" يجب بحال ما أثروا في المسألة، لأنه مدعى الزالة صار مكسباً أحد ساعديه، ولم يكذب في هذا التكليف شرعاً، فلم ينفذ عسار تكليفه، إنما هي بالحالة

وهي آخر سبها، لم يمس به، لأن شهدا أن شهدا على هذا، ثبت بروجه، قد انقضى صحتها، والذات بشرط، ثم اقتصر حراً، قال أبو حنيفة وأبو يوسف: "ينقض بآلف، ويحسم متصب بآلف"

١٥٢٢٦ - وهي عبور الشاهد في جلال على آخر نائب بروجه، وسهلاً أنه قد قصه حسمانه، وقال بآلف لي عليه آلف، وما بقي بي مينا، وشهد في صدقهما، الشهادة على الألف، وأوهما، الشهادة على القضاء، بصل سبهما، على خلاف، لو عدل سبهما بآلف حق، وبالقضاء باطل، ولو، لأن سبهما تصاد لأنه سبهما إلى القس

ولرسبه على رجل نائب بروجه، ولتدعي به على ذلك، وسبها بصل القس عليه على الدعوى بآلة دينار، ولتدعي بغير ذلك قبل سبها، ولو سأله أني مروت على سبل الاستهاد

ثم تكذيب المشهود ونفسه إياهم قبل القضاء، بصل القضاء، وتكليفه ونفسه إياهم بعد القضاء، بصل القضاء على ما عليه أسرار الأهل والملاح

وحكى عن المعاصي أبي على السعي، أنه لا يوجب بطلان القضاء، قال لأن القس بصل بكونه صادقاً، وهو لا يطلع شهادته، وهي غير آلف، لأن بطلان لا يحرم بطلان القضاء، ومعنى اعتبار أنه لم يكن صادفاً من هذا القضاء، فلا يجوز بطلان القضاء بالنسبة، لأن هذا المسمى، قلل إله التكذيب، فكيف حال القضاء

بالشك، صبح بشف، لأنه كما لا يجوز إيصال القضاء بالشك، لا يجوز القضاء بالشك أيضاً

نوع آخر:

٥٦٢٧- وإذ ادعى رجل حادثة في يد رجل، وقال: هذه الحادثة كتبت في، وشهد الشهود أنب له، هل تقبل هذه الشهادة؟ لا ذكر بهذه المسألة في الكتب، وقد احتجنا للشايخ فيه، بعضهم قال: لا، لأن هذا الاحتجاج هو دفع بين المدعى وبين الشاهدين على العكس، بأن من ادعى إيمانه، وشهد الشهود أنب كانت له، قبل الشهادة، فكانت ما

وكذا لو دفع بين المدعى والشاهدين، ومنهم من قال لا تقبل وهو الأصح، لأن الدعوى المدعى أنب كانت به إقرار به دلالة أنه لا ملك له في الحال، إذ لا ملكة للمدعى في الآلة مع قيام ذلك له في الحال سوى يملك في الحال، وهذا لأنه كما يعلم ثبوت ملكه يجب بعدم ملكه بيقين، يكون دعواه الملك في الحال، وفيما مضى سواء، فيجوز دعواه استيلاء على الملك في الحال حتى يكون الإسناد معيّنًا، بخلاف السداد لأن استيلاء لا يقبل على الشيء للحال، لأن به فائده سوى الشيء في الحال، وهو أن يشهد بما عاين من سبب تلك بيقين، ولا يسجد سقاء الملك في الحال، لأن بناء الملك في حقه بحال ثابت باستصحاب الحال، لأنه لا يعرف البناء إلا باستصحاب الحال، والشاهد قد يحزر عن الشهادة إذا ثبت عدمه من استصحاب الحال، وعلى أساس ما قاله يجب أن لا تقبل الشهادة بد، فهذا أنب كانت المدعى، لأن إسناد المدعى دليل على ثبوت الملك في الحال، ولو نفى المدعى الملك للحال، وشهد شاهدان أنها كانت له، لا تقبل الشهادة، كذا هي

وإن شهد الشهود (بملك) أن هذا المير كان حائك مدعى، والمدعى يدعى الملك في الحال تقبل شهادتهم، لأن بشهادتهم ثبت الملك في مانع مضى، وعرف ثبوته في زمان يحكم بيقينه، ثم يوجد مير يلى.

ولو عارض الخصامى إقرار المدعى عنه أنها كانت في يده، فليس ثبت أخذه من المدعى لا محالة، كذا هو.

وبخلاف ما إذا عارض الخصامى كونه في يد المدعى أمر، لأن كونه في يده أمر هناك ثبت من غير قضاء، ومن ضروره الأخذ منه، وبخلاف ما إذا شهدوا أنه أخفها من المدعى، لأن لأحد هناك قد ثبت نفس الشهادة، أما ما بخلافه، وبخلاف ما إذا تنازع رجلان في دار، كل واحد يدعى أنها له، وفي يده، وأما ما البينة عن أنها كانت في أيديهما، فإن القاصى بقضى يكون الدار في أيديهما للتحال مع الاحتمال الذى ذكرناه، لأن هناك القاصى لا يسمع برؤاى يدهما، بخلاف ما إذا كانت في يد ثالث، وحقيقة النقص في ذلك أن يده إذا كانت ثالثة للتعبير يقضى، لا يجوز بنفسها بحجة محسنة، فإذا كانت الدار في يد ثالث، فاليد للمدعى عنه نائمة بيده، والحاجة إلى تخصيصها، ويد المدعى فيها معنى محسنة، فلا يجوز نقض يد المدعى عنه النائمة بيد محسنة للمدعى فيه نفس.

فإذا لم يكن الدار في يد ثالث، فليس في جعلها في أيدي المدعىين يطلق يد ثابتة^{١٢} يقضى، فكان نصيب تكوّن في أيديهما، وقد قام لهم نوع دليل أرلى من جعلها في يد الغير، وليس عنه دليل.

١٥٢٣- وفي موارد ابن سماعة عن محمد بن أبيه أو غيره تنازع فيها عريقان، كل فريق يدعى أنها له، وفي يده، عشود الشهود لأحد الفريقين أنها في يده، أو شهدوا أنهم في أيديهما، فإن لم يسألهم القاصى من تعبّر ذلك، ولم يزيدوا عليه، فهو مستغرم، وإن سألهم عن تفسير ذلك، فهو أئوّن وأحسن، وهذا لأن اليد على الأجمة يد يعرف بالمدعى، وحسب يرى الشاهد شئت بظه دليلاً على اليده، ولا يكون دليلاً، وإن سأل له ليرول لاشتهاد، فهو أحسن، وإن لم يسأله، واكتفى به، فله ذلك، لأن السؤال حسب بعضى إلى إطلاق الشهادة مع كون الشاهد محققاً، ألا ترى أن الشهود لو شهدوا بذلك اختل في العنى، فوالى الدين، وقضى القاصى مشهدهم من غير أن يسألهم من تعبّر ذلك جنر، كذا هو.

ثم يترتب بمعرفة به اليد على القضية والأحمة، فعلى من المصنف إذا كثروا
يعظمون الأسفار عصب، ويسمونها، أو يستعملونها منصفة يعرف من هذا، أو ما أتتبه
ذلك، فهذا مما يستدل به على أنها هي أنفسهم

وقال في الأحكام: إذا كانوا بأحدون القصب ويعطون في الصرف إلى حوائج
أنفسهم، أو لبيع، أو ما فيه، فهذا يستدل به على أنه في أيديهم، وهذا الذي اليد في
عرفه لسان الفقهاء القسرة على التصرف من حيث الألة، واليد التي هي دليل الملك
القسرة على التصرفات التي يصنع بالملك، يعني به الانعاج بطور من العين من غير
منافح، فإذا شاعرت قدرته على الانعاج بغير انعاج، علمنا أن ذلك المصنف، علمنا أن
اليد التي هو دليل الملك ثابت في حقه

إذ ثبت هذا، فنقول الانعاج المطلوب من الأحمة والمصنف عصب والقصب لا
البراعة والسكنى، فإذا لم يملكهم يعطون الشجر والقصب، ويصرفونه إلى حاجتهم،
أو يبيعونها، ثبت ذلك من غير سائر، علمنا أن اليد التي هو دليل الملك ثابت في
حقوقهم

قال محمد: إذا صار الزحلاء في دار، وكل واحد منهم يدعى أنها في يده،
فإنهم أحدهما بة أنه رأى حوته في هذه الدار^(١)، أو عماله بالحنوب، ويخرجون
منها، علقوا لا يضر باليد بلدى شهده له الشهود، وصعد، حتى يشكروا كلفوا
سكنًا فيها، بل إذا داروا، وثبت، قصب ما فيها يد صاحب السما والدار، وحققا
ذكرنا أن القسرة في هذا الباب بالقسرة على الانعاج بما هو يعطون من نصيب، القدر لا
يحد لدخول السما وخرجهم منها، ولزمه الدواب^(٢)، فثبت، وإذا اتحد للسكنى
حيثما فعلى ما يشهدو بدت ثم يشهدوا ما يدعي عليها

(١) لعله أنه أراد ما يرويه من هذه الدار

(٢) حكاه في الأحكام وفادى، ولو لم يرد الدواب وكان في ط أو على الدواب

الفصل الحادى والعشرون فى اختلاف الواقع بين الشاهدين

١٥٢٢١ - قال محمد بن كتاب القصاص " وإذا ادعى رجل حادثة فى يده رجل
وجاء شاهدين ، شهد أحدهما أنب حادثة عصبها مدها ، وشهد الآخر أنب حادثة
ولم يقبل عصبها مدها . فلك الشهادة لأنهما شهدا جميعا معطينا اليك ، لأن
أحدهما حرى مدها ، فماتت عليه نسب ، وما حرى به تحدث لا يثبت

وإن شهد أحدهما أنب حادثة وشهد الآخر أنب كاس حادثة ، فقبل هذه
الشهادة أيضا ، ويعصى بجد ربه للمدعى ، لأنهما اتفقا على نسبته فى حادثة ، لأن
أحدهما شهد أنب به ، وهذه الثلثة للحال ، والآخر شهد أنها كاس به ، وهما
تلمشهور ذلك من نسبته ينفى ، لأن يرجع المزول ، فقد اتفق على الحادى من هذه الوجهة ،
فقبل سهادتهما ، وهذه اختلاف مدعى شهد أحدهما أنها كانت فى يده ، وشهد الآخر أنب
فى يده ، فإنه لا نزيل هذه الشهادة عند آتى حقيقه ، وقد شهد به باليد فى الحادى

١٥٢٢٢ - قال محمد بن جامع لصغير " فى رجل ادعى أنه قد ادعى على
رجل غلام ، فشهد أحدهما على ألف ، وشهد الآخر على ألف ، فسميانه ، والله
يدعى الألف ، فشهدا الذى شهد بالألف واخصماته حظه

يجب أن يعلم أن موافقة شاهدين عينا شهادة شرط جواز القضاة بها ،
لأن القضاة إذا جرحوا رجلا ، وجده مهله المضى . فماتت معه لم يثبت ، لا
بوجود الخجة ، وعلى مهله مضى . ويدور الخجة لا يعطى الحكم ، وقد ست أن الموافقة
شروط كانت القضاة ما به يجوز ، وبعد ذلك يقول إن كانت حادثة فى العطف والعنى
لا يقبل الشهادة ، وإن كانت الحادثة فى العطف دون العنى ، يقبل شهادة ، وذلك نحو
أن يشهد أحدهما على الله ، وآخر على العطف ، وهذا لأن نفس الشاهد نفس معصود
فى الشهادة ، بل المعصود به نصحه بقطعه وهو ما صار اليه عند عيبه ، مردا وحذرت
الموافقة فى ذلك ، لأن نصرت اعفائه بما سواه

ما في باب حرك دلائله، فقول لا بد من ان يدعى الله في اقل اقسامه وهو
الاسم القديم، انما هو، في لغة وحده، حينئذ لم يلق، بل شهد به
على الاكثر لا بد من ان يسمي الاكثر تعظيلا ومعنى، لا بد احدهم بلفظ عليه رتبة،
فتقبل شهد به على ما انما عليه وهو الاكثر في باب الزيادة من باب ما شهد به

وہاں ادھر اس کی لا بھٹی سی دیچا، جہاں لار میں صلیب عکساً اُرد
 شہید، وہاں ان کی یہ بالآتش، ہمیں یہ الا شہد ر جد، فلا بعضی بہد الشہادہ
 لا اؤوبہ دیچا، ہاں ہاں علی خدا اللہ کی عہدہ بہد، جہاں عہدہ کہ شہد
 یہ عہد شہاد، لا اؤوبہ کسی کی غمگینتہ و لہر ہم عہدہ الساعدہ، و اذ اؤوبہ علی
 ہذا لا جہ، ہر اؤوبہ شہدہ بعضی عہدہ ہم

[illegible][illegible][illegible]

و لا يجرى فيها احد من اهلها ومعهى هذا منظر فخرى لا يخط الاكبر غير بعد

الألف، وكذا بعد المائتين غير نعت للمائة، وأما معنى لباي يراد شائش خبر ما يراد بانواعه، وقد ثبت اختلاف لفظا ومعنى، لا ينسب واحد منهما، إذ ليس على كل واحد منهما إلا شاهد واحد، وفروقه بأن الألف هي الأكبر رتبة من المائتين، قلنا نعم بجواب الألف والمائة، ولم يثبت جهتها، لأنه لم يسم صبه إلا شاهد واحد

ولو شهد أحدهما بمائة وعشرين، وشهد الآخر بعشرين، والمُدعى يدعي خمسة وعشرين، ثبت الشهادة على عشرين، فرق أبو حنيفة بين هذا وبينما إذا شهد أحدهما بمائة وعشرين، والآخر بعشرة، والمُدعى يدعي خمسين حيث لا يطعن في الشهادة هذه أصلا، والفرق أن خمسة عشر شمس واحد، وأنه غير العشرة لفظا ومعنى، فلم يتفقا على أن المائتين لفظا ومعنى، وأما الخمسة والعشرون سبعا مائة، إلا يرى كيف عطف أحدهما على الآخر، والعظم بمقتضى المدعى، فاتفقا على أقل المائتين، وجاز أن يدعى بشهادتهما بالآلاف

١٥٢٤٤ وإذا شهد شاهدان لرجل على رجل بالمدعى، ولا أن أحدهما قال إنه سود، ولما الآخر ببيض، والبيض حقل على السود، من كان المدعى يدعي السود، لا تقبل شهادتهما أصلا، لأنه ادعى أقل المائتين، تصار مكذب الشاهد الذي شهد بالبيض، فلا تقبل شهادتهما، لأن يوقن^(١) المدعى، فيقول: كان لي عيب ببيض، كما شهد به هذا الشاهد، إلا أني أبرأ من صفة الخوجه، وعدم به ذلك الشاهد، ولم يعلم به هذا الشاهد^(٢)، لأن وفق على هذا الوجه، تفعل شهادتهما على السود، لأنه قال بالكذب، وإذا كان^(٣) يدعى البين تقبل شهادتهما على السود، لأنهما اتفقا على الأقل لفظا ومعنى، ولم يصح ادعى مكثبا أحدهما، فلا من قبول شهادتهما على ما اتفقا عليه

وكذلك هذا، حكم في جميع المواضع في الخمس بواحد، اتفقا على قدر أو وحد، واشتدك فيما رآه من ذلك، تقبل الشهادة عما اتفقا عليه إن ادعى المدعى

(١) مكثبا في طومر الأصغر وكان في يده يوهن

(٢) وفي ل. الشاهد الآخر

(٣) وفي ف. وإن كان

ج ۱۲ - در این اسناد ... ۲۸۲ - فصل ۲ - ۷ - ج ۱۲ - در این اسناد ...
 اصله ۱۰ - در این اسناد ... ۲۸۲ - فصل ۲ - ۷ - ج ۱۲ - در این اسناد ...

در این اسناد ... ۲۸۲ - فصل ۲ - ۷ - ج ۱۲ - در این اسناد ...
 اصله ۱۰ - در این اسناد ... ۲۸۲ - فصل ۲ - ۷ - ج ۱۲ - در این اسناد ...

۲۸۲ - فصل ۲ - ۷ - ج ۱۲ - در این اسناد ...
 اصله ۱۰ - در این اسناد ... ۲۸۲ - فصل ۲ - ۷ - ج ۱۲ - در این اسناد ...

۲۸۲ - فصل ۲ - ۷ - ج ۱۲ - در این اسناد ...
 اصله ۱۰ - در این اسناد ... ۲۸۲ - فصل ۲ - ۷ - ج ۱۲ - در این اسناد ...

۲۸۲ - فصل ۲ - ۷ - ج ۱۲ - در این اسناد ...
 اصله ۱۰ - در این اسناد ... ۲۸۲ - فصل ۲ - ۷ - ج ۱۲ - در این اسناد ...

(۱) در این اسناد ... ۲۸۲ - فصل ۲ - ۷ - ج ۱۲ - در این اسناد ...

(۲) در این اسناد ... ۲۸۲ - فصل ۲ - ۷ - ج ۱۲ - در این اسناد ...

بعد أن عظم من الشكهم في إدعاءنا على المشهور به، فكيف أحببنا في الزيادة
والحكماء، فإن كان المشهور به بدلاً لا نفي جاحداً، لأن النقص من دلائل أو مبادئ غير
لذلك في غير مكان أو زمان غير الله، فكل المشهور به، واختلافه في مشهور به يمنع
انقضاء شهادتهما

وإن كان الشهود قد لا، فإن كان هؤلاء شحى صحتهم عن العمل، نحو الإكراه،
وغيره من أسبابه، فإن كان بعد انقضاء مدة كتابة صحيفة الإنشاء والإقرار فيه ونداء، كما سمع
والإقرار، فإنه من الإنشاء بعد وقت وعلفت، وكذلك من الإقرار بعد وقت وعلفت
بعد، فإذا اختلف في الزمان والوقت فيه، لا يجمع ذلك حول منه، بل لأن لا يلزم
بما، ويكرر، ويكرر، شئ من الأول، فلهذا يختلف المسهر فيه، في اختلاف المكان
والزمن، وكذلك من السمع، والطلاق وأما الشبهة، لأن الشئ يكون، فإدراكه من غيره
الإنسان، والمهر به من غير الأول، بل من غير الإنشاء به، في شهادته.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ صَبِيحَ الْاَلْبَ ، فَأَقْرَأَ حَقَائِدَ حَبِ اَلْبَدَنِ ، فَإِنَّهُ يَصُورُ فِي اَلْبَشَ
اَلْبَصَرِ بِاَلْبَصَرِ ، فَيُؤْتِي اَلْاَنفَ ، بِصَوْرِ اَلْبَدَنِ فَتَلْزِمُ اَلْبَصَرُ ، حَسْبَ سَهْدَتِي فِي
اَلْمَرْثَةِ وَالْكَلْبِ ، لِأَنَّهُ شَهِدَ اَلْمَرْثَةَ ، عَلَى اَلْبَصَرِ ، وَحَقَّقَ اَلْحَقَّ

وإن كان المشهور به قولاً قال الممثل شرعاً فصحة ذلك كجاء، وله قول، ولكن حضور الشاهدين شرعاً فصحة ذلك فعل، وإلا جازى شاهد عن شاهد، والاشهاد بالأدنى فيه، لا ينقض به ديه، لأن له لم يتصور وجود الدية أنصح لا بوجود الممثل، كما لا خلاف، في الزوال، وكذا في نظير اختلافه في إرضاء المالك، فما إذا كان المشهور به فعلاً، وحده من ذلك الفصل، أن شاهد ما ينقض، غير أن أحداهما سهل، تعني ما عسى، وهو، لأمر ما ينقض بالحد، أن تنقض بهما، لأن المشهور به متعاقب، فإنما بالمعنى غير الفصل بالحد حقيقة، حكيم، وإحلالهم في الحد، به بغير إقصاء شاهد بهما.

ويؤيد هذا حدسنا إلى صريح المسألة، فنقول إننا نشهد سبحانه على بطلان حدسنا
عبره، أو على أنه لا يوافقنا في ذلك، بل هو على ما ذهبنا إليه، في قوله تعالى: «وَأَمَّا

و لا یؤمر بالحدود و سب و اسلانی. قلیر شهدته بعد ان اذنت " یا حیدر " تا کر

دیخون بی عین لای. بلکه بحقیقت تشهد دایه شمس مبارکها

و قدوت در سید عالم، و اختلافی در حد و مکان، بیست و سه مرتبه تشهد را گفته اند.

در ملک و شهد، حدیث در سید عالم، و الاخر غیر و در حدیث، سید عالم و الاخر

و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

در حدیث در سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم و الاخر من سید عالم

وذكر في أهداف الأهل أو هذه التمارين لا تقبل عند محمد، وهو أيضا.

وعلى هذا الاحتلاف الالهة : بصدقه ، وانفسه في البيع عسيدة ، والاسودا على
الاول بالعص واحد ابن ، ماواك من قبل هذه الاسماء على

ووجه محمد ظاهر را عدد شهادت علی‌الحدی و هو بنصره، و خلاف
اوست بر او مبارک است : مع یوسف علی بنصره و الفقه به حاج میرزا مهدی
علی، از کربلاهی، لا رهب بهند فاست علی التزل وهو (خبر)

«لهمنا هره رخان احمد هف بهر مسأله الهه...» (السر، نعم، مسأله، نه الهه)
 بهر الهه ان الهه ده بهر الهه... (السر، نعم، مسأله، نه الهه)
 والهه... (السر، نعم، مسأله، نه الهه)

جدة. إلا ان بعض في باب من هو محمد بعد ويكره في زهر واحد. - - - - -
يعبر الزهر في الزهر، أو بعض من الزهر، يسمى الزهر على حده. - - - - -
نقص مره أخرى. - - - - - يكون النقص الثاني على الأول من حسب الحكم، لأنه لا منقضي
الحكم، وفي النقص، لأن أوجه النقص الأول حتى إذا ذكر نفسه إلى من وهذه نظيرين
وقت النقص الأول، أنه يمكن تبينه وهذا وقت النقص الثاني، وهذا بيننا بالثاني،
وكما أن إتمام كل واحد من هذه النقص الأول، وهذا. - - - - - وقت النقص
الثاني، إذا علمت منه أنه من النقص الأول، فكان كالمعول من هذا الوجه، بحال
النقص، فيه لا يكرر من محصر واحد، والحصر يكون كذا ذكر لأن الثاني على الأول
حققة وحكما، لأنه بهي حكمه، آخر غير الأول، لأن الثاني منه الزمان وبه، النقص
أول، فإنه ينقص الزمان، ينقص الثاني وهذا حلاله، ويكر منه الطريقة لا حرج
عليها الهيئة والنقص، من النقص الأول، أفاد ذلك، وثاني لا يبعد

والمطريفة فتأبى أن يعرض لها ذلك فعلا من حيث طبعه، بها قول حكيم!
لأن قصصه في هذه الأمور بعد حكمه بعد العلم المتقدم، هو بعد تقدمه إلى كمال
هبة أو صدقة، أن يعرض منها، وإلى كادها صار مصمما بالثبات من قيسه، ومن
المبني، وإثباته هذه، الحكم بالتميز سبب العدل للعدول إلى بعده من هذه نفسه
عذما يتأبى القصر فكان العمل في هذه ممدوحا لما نفعه لأن، يسي على الشيء

يكون سبعة ، سلكهم النسخ حكم المشرق ، فيعتبر في حكم القول من هذا الوجه ، بخلاف القتل والمصائب ، لأن موته حكمهما ما كان باعتبار القول ، حتى يجعل في حكم القول بقا القول

١٥٦٣٩ - قال في كتاب الطلاق : إذا شهد أحد اسعد ، أنه طلقها يوم الخميس ، وحده ، وشهد الآخر أنه طلقها يوم الجمعة واحدة ، أو شهد أحدهما أنه طلقها واحدة في رمضان ، وشهد الآخر أنه طلقها في شوال ، فصل هذه الشهادة لأن الطلاق قول ، والقول لا يعتد بهكرر ، وصحة الإنشاء والإقرار به وحده ، يكون إبانى عين الأول ، فلم يجرى حسب اختلافهما في برهان اختلاف الشهود به ، ولا يمنع ذلك قبول شهادتهما

ولو شهد أحدهما أنه طلق مكرهه يوم كذا ، وشهد الآخر أنه طلقها في يوم النحر من ذلك العام مكرهه ، لا تقبل شهادتهما ، لا لاختلاف المكان ، فقد ذكرنا أنه لا يجمع صول الشهادة في الطلاق ، ولكن لأل القاضي لا يجمع بكذب أحد الطرفين ، فإن الشخص الواحد لا يكون بكذب وكفره في يوم واحد عن محرمه

ولو شهدا عن يومين متفرقين ، وبسببها قدر سير الركب من كوفة إلى مكة ، هللت شهادتهما ، بشر أن يكون في حقن اليومين في كلا موضعين ، نظم إلى اختلاف الشهود في مكان وأنه لا يمنع قبول الشهادة في الأول ، كما قررنا ، وصار هذا كما لا قال أحدهما طلقها في يوم الجمعة في دار ، وقال الآخر : طلقها في دار اليوم في بيته ، فإنه نقبل هذه الشهادة لما ذكرنا ، كذا هذا

١٥٦٤٠ - قال في الأصل : وإذا شهد أحد الشاهدين أنه تزوج ثلاثة يوم الجمعة ، وشهد الآخر أنه تزوجها يوم الخميس ، لا تقبل هذه شهادته ، وكذلك إذا أحصاه في مكان ، أو في الإنشاء والإقرار ، لأن النكاح وإن كان قولاً ، إلا أنه يقتضي فعله وهو حصر الشهود ، فكان بمنزلة الفعل من حيث به لا يصح أنه إلا بالفعل ، واختلاف الشهود في مكان والمزاج والالتزام والإقرار في الأفعال مع قبول الشهادة

وفي مراد ابن سبويه عن أبي يوسف في ساعدتين قال أحدهما : أشهدني هذا منذ عشرين سنة أنه زوجة بنت همام ، وشهد الآخر أنه أشهدني منذ أحد عشر سنة أنه

زوجته ثمة هذه، فالشهادة نافذة، إلا لم يسجد على العفد وحده، وإن فاق، أشهدني
 مد عشرتين من، ومعنى غيري، وإن الآخر أشهدني من أحد عشر سنة، ومعنى
 غيري، فالسجدة جائزة، وقد ذكرنا في السجدة المقدمة، وهي مسألة الأصل، في
 الشك من إذ جلت في الكتاب في الأيام، لا تصل صحتها، رسم بمقتضى الخبر فيها
 على هذا التفصيل، وهو فصل، فإن كان تلك الرواية صحيحة عن هذا التفصيل،
 فليس سجدًا اختلاف، وإن كان مخالفة من غير تفصيل، كان فيه اختلاف الروايتين

موجه هذه الرواية أنه إذا قال كل واحد منهما، «سعدت»، بعد تشهد سجد
 صحيح، فلم يمتد، لا حلفهم في الزمان والكتاب، و«اختلاف السجدة» في الزمان
 في الآلة لا يمنع قبول الشهادة، كما إذا شهدا بالسمع، و«خلف في الزمان» اختلاف ما
 إذا لم يتولا، كان معه خبر، لأنه لما لم يثبت حصرة غيرهما، بعد سجد كل واحد
 سجدًا على نكاح لم يحصره، لا واحد، وله فائدة، وانقضاء لا ينقض بالكتاب الفاسد،
 ولا يسمع البينة، فهذا لا تنقض شهادتهما

وجهه، «بأنه الأصل» أن الشك في أن كان قولاً، ولكن شرط صحة العقل، وهو
 حصرة الشهود، يمنع الاختلاف في قبول الشهادة، فمالم ينهها بالعد، كان نصيب
 ومحوه، واختلاف في الزمان، وهذا لأن اختلافهما في الزمان من العمل بما صح قبول
 الشهادة، لأنه بوجوب خلاف مشهوره، لأن العمل لا يحد ولا يطرأ، فكان للوجود
 في الزمان الثاني غير الموجود في الأول، بخلاف القول، فإنه بعد، يكرر، فكان
 الموجود في الزمان الثاني من الأول، فلم يمتد السجدة، فإذ كان قولاً شرط صحة
 الفعل، ولا وجوده عن صحة العبارة بدون ذلك انقضى بصره، محتملاً لاختلاف
 الفعل ضرورية، واختلاف الزمان بوجوب اختلاف العمل، وبوجوب خلاف هذا القول،
 فاختلف السجدة، لا تنقض شهادتهما

٥٢٤١ - قال في حاشية حقوق: إذا شهد أحد الساجدين على الفم، والآخر

على الإقرار بالمصنف لا يصل الشهادة، وهذا بلا خلاف، ولو اتفق على الفم،
 واحتجوا في الزمان أو المكان، «فإن حصة» فعل هذه السجدة، وبغض على القاذف

... وروای ابو یوسف و مسند و لا یقبل من هذا الموضع

[illegible][illegible]

وكان في الآحاد والاربعاء والجمعة واليومين من شهر النحر والكرب وهو
 حشد الخطاء فان كذبوا في القدر غير كذب الاثر هو الربا، فيكون زنا
 انما ان يكون في الاربعاء والجمعة واليومين من شهر النحر والكرب وهو
 حشد الخطاء فان كذبوا في القدر غير كذب الاثر هو الربا، فيكون زنا
 انما ان يكون في الاربعاء والجمعة واليومين من شهر النحر والكرب وهو
 حشد الخطاء فان كذبوا في القدر غير كذب الاثر هو الربا، فيكون زنا

١٥٤٤ - وقد شهدوا في الآحاد والاربعاء والجمعة واليومين من شهر النحر والكرب وهو
 حشد الخطاء فان كذبوا في القدر غير كذب الاثر هو الربا، فيكون زنا
 انما ان يكون في الاربعاء والجمعة واليومين من شهر النحر والكرب وهو
 حشد الخطاء فان كذبوا في القدر غير كذب الاثر هو الربا، فيكون زنا

وكان في الآحاد والاربعاء والجمعة واليومين من شهر النحر والكرب وهو
 حشد الخطاء فان كذبوا في القدر غير كذب الاثر هو الربا، فيكون زنا
 انما ان يكون في الاربعاء والجمعة واليومين من شهر النحر والكرب وهو
 حشد الخطاء فان كذبوا في القدر غير كذب الاثر هو الربا، فيكون زنا

١٥٤٥ - وقد شهدوا في الآحاد والاربعاء والجمعة واليومين من شهر النحر والكرب وهو
 حشد الخطاء فان كذبوا في القدر غير كذب الاثر هو الربا، فيكون زنا
 انما ان يكون في الاربعاء والجمعة واليومين من شهر النحر والكرب وهو
 حشد الخطاء فان كذبوا في القدر غير كذب الاثر هو الربا، فيكون زنا

١٥٤٦ - وقد شهدوا في الآحاد والاربعاء والجمعة واليومين من شهر النحر والكرب وهو
 حشد الخطاء فان كذبوا في القدر غير كذب الاثر هو الربا، فيكون زنا
 انما ان يكون في الاربعاء والجمعة واليومين من شهر النحر والكرب وهو
 حشد الخطاء فان كذبوا في القدر غير كذب الاثر هو الربا، فيكون زنا

١٥٢٤٥ - دى فى كمار الحرقه وإذا شهد شاهدان على ربح بسرقة بقره، واستغماى لوبها، لا أحدهما من بقاءه وهناك الآخر هو سود، قال أبو حيفة بنى شهدتهما، قال أبو يوسف، يحفظ لا تقبل شهدتهما، ذكر بكرى فى كتبه هذا الاختلاف فى توبين بنسبها، كالمسرة والعصر، وفى توبين لامتنابيان ذكر أن لشهادة لا تقبل معاً، والأصح أن الاختلاف فى التكرار بعد

لم جعفرهما أن مشهور به قد اختلف من حيث الحقيقة على وجه لا يمكن التوفيق، فإن قيل الشهادة كره شهد أحدهما أنه سرق مرة وشهد الآخر أنه سرق ثوراً، أو شهد أحدهما أنه سرق بقره، وشهد الآخر أنه سرق حماراً، أو مدّين شيه إتيهما؛ أو شهدا العصباء، وختلفا فى أنه تكلم به، فإنه لا يقبل انشهاد مع قد الدهوى هرب فى النصب، وبمعامل لا يندرى، علان لا يقبل الشهادة على السرقة، وقد تعلق بأما تقرر دى، وان أولى

وأبو حبيب يعرف حلتها بتم يكتمها على: لأن بيان كون المسرة هو ليس من صلب الشهادة، حتى لو سكت عن بيانه، فأشاحى لا يكتمها دى، ويقضى بهما بقاءه، وليس ليق تكتم شيها، بأن كان أحد شمسها بقاءه، ولا آخر سوداً، فلا الاختلاف فيما تم يكتم، بله إذا كان التوفيق لا يمح أبوا الشهادة

فإن غير توفيق على هذا الوجه غير ممكن، لأن نيت البعير يسمى بقاءه، ولا يسمى سود ولا بقاءه

قلنا ذلك بقره، إنه يسمى بقاءه فى حق من يعرف كلا البويان، أما فى حق من لم يدره الأحم أو واحد فهو على ذلك لأن منعه، ويسمى بذلك الآخر، وشهود السرقة لا يكتم من يعرف من الأول، يأمر كل جانب من سرقة التا بطوبى من بعيد، فلا يحجب حقوق من ينام توبين، بخلاف العصب، لأن العصب يقع جهلاً، فيشكل المهاد من أن يعرف من هما، فيأنس جميع أبو، معصوم، فلا يشتغل بالتوفيق فى حقه

وختلاف ما إذا حشد من الخمر والخمر، لأن ذلك اختلاف ليس كلفاً^(١) بله،

(١) مكافى ٥٠٥، وفى الأصل قد دعى، فى كى ما يقبل، وسجل الاختلاف

واختلاف الاختلاف في صفة المذكور، والأثر فيه، لأن اسم رجل هناك غير محكم، لأن
المصادر لا يمتنع فيه صفة المذكور، والأثر فيه، من صفة العبد لا يدل على ذلك
حتى يصبح الاستدلال عنه من بعد، فلا يدل له البين، ولا يقال ببيان يدل على أنه
قرب من البقرة، وعند القرب لا يمتنع الاستدلال، فلا يمتنع بالمعنى

فإن حال الاستدلال بالحقيق بين كلام الشاهدين، احتياطاً لإيجاب الحد، وهو
انقطاع الحد من اختلاف بقره

فإنما الشهادة لا يجب من جميع الترخ، والأصل في جميع الترخ قدورها لا
قربها، فالاستدلال بالتوحيش لصياغة أحده من الإبطال لا لإيجاب الحد

ثم إذا عفا، فبأن الشهادة يجب المصلحة ضرورة لا قصد، وبأن شهادة على رجل
مصرقة ثبت، وقال أحداهم إنه هروى، وقيل الآخر إنه مروي، فصفة نقد لا
الحج، فحق سب أن سلب ذكر هذه المسألة على اختلاف المتن، ذكر في المرة.

وهي نسخ أي حصر ذكر أن الشهادة لا تقبل بعدهم، فبأن حصره يحتاج إلى
التعريف من الشاهدين على ما ذكر في نسخ في حصر، والعرف، وهو أن الهروى والشروى
جسمان مختلفان، والشهد كلفوا على جانبي الحصر، بعد شهادتهما، فلفوا بهما، فلا
تقبل شهادتهما، فصارم يكتموا قبل لكون الفقرة، فذلك خلاف ما سلم تكلموا بقله

١٥٤٤- وم. ب. رواه سماعة عن محمد بن سعد بن عيسى، قد شهدوا رجل، وحل أنه فتر
أن لهما الفدعي عليه ألف درهم من قرض، وشهد الآخر أنه لم أن هذا المدعي لودعه
ألف درهم، قال هذا حشر، ومعنى المسألة أن اللدعي يدعي عليه ألف درهم ديناً مطلقاً
من غير أن يقره ب. ب. أنما إذا ادعى أحد الشاهدين (ق. ٢) ب. ب. حذر لمدعيه، فلا
تقبل شهادتهما

عرق بين هذه المسألة وبينه إذا لم يشهد الشهود عيسى أو غيره، لكن شهد أحدهما
أن لهما الفدعي عليه ألف درهم من قرض، وشهد الآخر أن لهما ألف درهم عند المدعي
درهم ودعه، أنه لا تنفع شهادتهما

روحه العرفي إن الشهادة على الإقرار إذا ثبت صدق الشهود في المعنى، فصار
كأنه أقر لم يقر، فالاختلاف في السب لا يجمع وهو مال حي إن مال أقر

[illegible]

وتمت بحمد الله تعالى، وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 أما لا غير مهديت لا اله الا الله محمد رسول الله
 وادخله الجنة

١٩٣٥ - وفي ٦ ذوالحجّة سنة ١٣٥٤ الهجرية الموافق ١٠ مايو ١٩٣٥
 له أثر في حياة هذا المصنف، وفيه أجزم أنه من أن هذا المصنف له في علم يقين
 المصنف في سنة ١٣٥٤ الهجرية

[illegible]

وگو سید محمد انه اقر انه اخطبه، و سجد. لا امر انه يرايه اودعه ربه.
 حارث سید، بما حسی بره اذعی علیه رد اصد، سجد. لا نه انجبه اعلی
 ابراهیمه حدسه، مکی سید احمد علی ابراهیمه حدسه، و سجد الاخر علی
 الاخر، یار دینه تو سب غصه، یا فق علیه، و هر الا در بر ایدم، میراث صدق
 یزید گرد عالم بدلم، مکی لا یخصی له الملك: (از دام تاجه روی رت

وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَنقُصْ مِنْ رَحْمَتِي فَهُوَ فِي كُفْرٍ كَبِيرٍ

فلان، وحيثما إذا شهد أحداهما أنه أقر أنه أخذه منه، وشهد الآخر أنه أقر أنه أودعه به،
سواء في ذلك، لأنه لا يسهل به في شهادة أحدهما الإقرار بالأخذ من المدعي، وفي ذلك
في شهادة الآخر الإقرار بالإيداع والإقرار بالإيداع لا يكون إقراراً بالأخذ منه، ألا ترى
أن من قبل لغيره أخذت منك هذا الثمن وديعه، وذلك القدر لا، بل عصبته من عصبه
إن القول قول القدر، وهو خاص ببعض إن عصبته في ذلك

١٥٢٥٦- وبه قال، أودعني هذا المصنف، وقال المقر له، لا، من عصبته من،
فالمقول قول المقر، وباعتباره لا باعتبار أنه في المسألة الأولى أقر بنفسه، وهو الأحد
منه، ودعي الإذن، وأنكر مالك الإذن، فلم يثبت الإذن، وبقي المقر له بالأخذ،
والأحد إذا خلا من الإذن كان ميباً للمصنف.

وفي المسألة الثانية لم يشر بمحل نفسه، وهو الأحد، أي أقر بنفسه، فالثبت، وهو
الإيداع، فلم يذكر معاً سبب وجوب التصان، فلا يجب فيه التصان، فكذلك في
مسألة الذي شهد على الإقرار بالإيداع يكون شاهداً على الآخر من بعض المدعي، وهو
الإيداع، لا فعل ذي اليد، والذي شهد على الإقرار بالأخذ شهد على الإقرار بفعل ذي
اليده، وهو الأحد، فممن دعوا على شيء، فيصحب أن لا يقضي بسدنتهما، (سباني بعد
هذا مسألة أخرى، بخلاف ما ذكر هنا

وكذلك لو شهد أحدهما أن صاحبه ثلث أقر أنه أخذ منه من هذا المدعي، وشهد
الآخر أنه أقر أن هذا المدعي أودعه إياه، أو شهد الآخر أنه أقر أخذه من هذا المدعي،
قلت شهادة كذا، وأمر المدعي عليه بالرد على المدعي، لأنها انقضا على يد المدعي فيما
مضى من الزمان، وعلى وصونه إلى المدعي عليه من جهة المدعي، فيبقى إذا انقضا
عليه، وهو وصول الثمن إلى المدعي عليه من جهة المدعي، وبعد ذلك يأمر بالرد عليه
ولكن لا يقضي بالملك للمدعي، لأن الشهادة لم يسهل به ذلك، وفي المدعي عليه
على حجبته من الملك، حتى لو أقام المدعي عليه بعد ذلك بنة أن الثمن له، فيصحب
القاضي له باليمين، لأن المدعي منه لم يصبر قضياً عليه بالملك، إنما صار مقضياً عليه
بالأخذ من المدعي، وليس من ضرورة الأخذ من أن يكون المسود منك للمأخوذ منه.

وذكر في سنن أبي بكر مسألة تصدق ووصفها هي الثمن، وذكر أنه إذا شهد أحد

الشاهد من غير اقرار صاحب اليد انه حقه، في المدعى، وشهد الآخر على اقراره ان
قدعى اودعه اياه، وردها عليه، على ما ذكر في مسألة العدد، وقال المدعى
قد اقر بما قالاً جميعاً، وبكده انحصار من، قال: نعم، اشهد، وجمعت ثقتي في
بدى الشوب معاً، بل كده، نعم من، ولم أقبل منه بعد ذلك منه على الشوب، حتى من
صاحب اليد، وان بخلات ما ذكر في مسألة العدد.

ووجه ذلك: ان الفصل يقع من الثلاث والابداع يكون من مالب بحكم آمانه.
فكان الاقرار بالابداع، والعصب اقراراً بالملك المستودع، وبمعصوم منه من هذا
الموجبه

في هذا رد شهد احدهما على اقراره ان اغتصبه من المدعى، وشهد الآخر على
بم لره انه اخذ منه، فثبت به للمدعى، وجمعت المدعى عليه على حقه من قبل ان
الاقرار منه بالاعتراف بالملك

١٥٢٥٧ - ثم قال: وبما شهد احدهما على اقراره انه اخذ منه هذا الثوب،
وشهد الآخر على اقراره انه اودعه اياه، وقال المدعى قد اقر هو بالاعتراف
منه، قال لا، في هذه الشهادة، وقال المدعى لا، لان هذا ما عني الاقرار بالملك،
ولا على الاقرار بالاحد، لان احدى شهد بانوديته ما شهد بالاحد، وما ذكر من الوجوب
والتمثيل في مسأله انتم بحداف حادك من الجواب والتمثيل في مسألة العدد لان في
مسألة الثوب لم يجمع الاقرار بالابداع اقراراً بالاحد، فلم نل هذه الشهادة، ومن
مسألة العبد جمع الاقرار بالابداع اقراراً بالاحد، فحين اشهد على اقراره وأمر بالرد
على المدعى، فان كان في مسألة الثوب وولدتان، فوجه البراهين من حال هيب، لا تقبل
هذه الشهادة من الاقرار بالابداع ليست بشهادة من الاقرار بالاحد من
في الاقرار بحقوقه، بل ان اخذ على ما مر، فلم يقع الاقرار بسبب منى، فلا تقبل
شهادتهما

وجه البراهين التي قال هيب تقضي هذه الشهادة على الرداء لأحد يهذه الشهادة،
وان لم يثبت، بعد ثبت وصوت الجنب إلى المدعى عليه من به اندعى، وهذا القدر كاف

وإن لم يكن من مسائله ومثله، فوجه الفرق بينهما وبين وجه تشويش أن موضوع مسألة شرب المدعى المدعى بالإبداع، ودعوى الإبداع دعوى فعل واحدة، وليس فيه دعوى إلا أحد عن مدعى عليه، فلا يمكن القضاء بالآخر عن المدعى عليه، إذ لا دعوى فيه، وهو الموضوع مسألة القضاء للمدعى عن الإبداع عن المدعى عليه، فكان المدعى المدعى عنه، وليس في شهادة الإبداع ما يثبت به، بل هو مدعى على وهو العبر إلى المدعى عليه من جهة المدعى، بل يمكن القضاء بها.

وحقيقته، أن الشهادة على الإبداع مستندة على حصول العبر الزائدة، فحسب من غير أن يكون منه فعل من العبر يكون ذلك العبر سبباً لوجوب القضاء عليه، ومن المدعى الآخر فقد ادعى حصوله أني به بعض ذلك بعض سبب لوجوب القضاء عليه، فكأن منه شهادة أفضل من ادعاء المدعى قطب، وأما أن ادعى الإبداع، فهو له دفع على المدعى عليه، لا محذور وحصول التجهيز إليه من غير أن يدعى عليه شيئاً كان سبباً لوجوب القضاء، بل قد شهد عن الإقرار بالاعتداء، وأما سبب لوجوب القضاء، كان هذه الشهادة بأفمن مدعى مدعى، ولا تقبل.

١٥٢٥٨، في شهد ما عدل صاحب اليد فأنه شهد المدعى، وشهد الآخر أنه لم يقر المدعى أن يقره منه، فقبل هذه الشهادة، وقضى بالمدعى بسبب مدعى، وذكرنا أن الإقرار بالإبداع، بل بالثبوت بسره، والساعات انقضاء علم، بل هو ما نكث للمدعى، فقبل هذه الشهادة.

١٥٢٥٩، وب، رجلاً مدعى على رجل أنه قتل زوجته عبد، ورجل من عبيد، شهد بحلفها أنه قد شهد بأمره، وشهد الآخر أنه قد شهد، لا يمكن، لا يعمل هذه الشهادة، لأنها تختلف في أنه عن، وقد سرت هذه المسألة من قبل، وإن أمكنها الجدل، فمقر به ومنه، إذا شهد أحدهما على إقراره أنه قد شهد عبد، بسبب، وشهد الآخر على إقراره أنه قتل عبد، بالسبب، وهو ولي القتل، أنه تقرر، ولا، ولكن والله ما قبله إلا بالسبب، وقال صديق حميد، بكنه والله ما قبله إلا بالمرجع، فهذا هو، ويتضمن من تقابل.

والفصل ١٠٠٠ في بيان جرحه ، أن من تلك الشهادة ، ما يصح به جرحه ،
انفصاله من غير أن يكون له وجه من الفصل بهذا الشهادته ، لأن ما لا خلاف إلا أنه
يختلف بين ولا يتبع لاختلاف على واحد ، فلا يمكن لثقتهم شهادة بهما

أما في هذه المسألة ، فبما أن يقتضي بوجوب التمسك بهما ، غير أنه إذا جرحوا
انفصالهما ، لا سيما ، لا مع اختلاف هذه هي الآية لثقتهم على ، أو جرح انفصال على ،
فهذه الفصل ١

ولا ، من أن في حديثي بعد سر جرحهم الشهادة ، في بيان المسألة لا بد وأن
يقضي على الخبر ، بأن لا يكون له وجه من الفصل ، بل لا ينبغي ، لأن في دعواه
قد ثبت ، وهذا ، من جرحه ، لا بد من الفصل ، لأن في ذلك ، لا بد من الفصل ، وهذا
قد ثبت ، وهذا ، من جرحه ، لا بد من الفصل ، لأن في ذلك ، لا بد من الفصل ، وهذا
أخرى من جرحه ، لا بد من الفصل ، لأن في ذلك ، لا بد من الفصل ، وهذا
و هذه من جرحه ، لأن في ذلك ، لا بد من الفصل ، لأن في ذلك ، لا بد من الفصل ، وهذا
فهذا الفصل ١

١٥٦٠ قال محمد بن إمام الكبير ، قال في بيده بعد ذكر أنه قد جرحه
من بيده ، فأنزل من الخبر ، أنه جرحه ، وأنزل إليه ، من بيده ، لا بد من الفصل ،
قبلت ، وهذا ، من جرحه ، لا بد من الفصل ، لأن في ذلك ، لا بد من الفصل ، وهذا
المتألف من قبل

وكذلك ، من جرحه ، لا بد من الفصل ، لأن في ذلك ، لا بد من الفصل ، وهذا
أخرى من جرحه ، لا بد من الفصل ، لأن في ذلك ، لا بد من الفصل ، وهذا
بالسواء من أن في خبر ، لا بد من الفصل ، لأن في ذلك ، لا بد من الفصل ، وهذا
بهذا ليريد به صريح ، وكذلك ، من جرحه ، لا بد من الفصل ، لأن في ذلك ، لا بد من الفصل ، وهذا
المتألف ، وهذا ، من جرحه ، لا بد من الفصل ، لأن في ذلك ، لا بد من الفصل ، وهذا
درهم ، وهذا ، من جرحه ، لا بد من الفصل ، لأن في ذلك ، لا بد من الفصل ، وهذا
عنه ، وهذا ، من جرحه ، لا بد من الفصل ، لأن في ذلك ، لا بد من الفصل ، وهذا
الشهادة ، لا بد من الفصل ، لأن في ذلك ، لا بد من الفصل ، وهذا

ج ١٣ - كتاب الأيمان - ٤٠١ - الفصل ١٦ - الأيمان - الواقعة بين الشاهدين

انتهى دليل الشاهد بوسيد من الشراء في هذه الصورة، لأنماضي لا يعضى بالبراءة،
إذ به عظمى ما حصر، حصن العطف، ولذا لم يبد، وهما لا يبد، عيه لا به، فلهذا
المقصود من هذه الشهادة، إقرار من أدعى المدعى للمدعى دون إثبات براءة، وهما أنفع
في هذا المقصود، بالأدلة، فلا شك، وقد قلنا في حاشية بوسيد على إقراره، انتهى من
المدعى، والإقرار بالبراءة من المدعى إقراره بذلك نفسه.

وهذا جواب مسأله عن رواية الجناح - لأن الشرع لا يوجب إقراره بذلك
تليق، أن على رواية البراءة، ليس بإقرار بالثبوت للمانع، فبالحاصل ما يكون إقراره
على دويمين، وإن لم يكن إقراره على رواية بوسيد، فإنه لا يوجب إقراره
بالبراءة، إقراره من الشراء أنه لا يثبت به على المدعى، فخرج من البراءة، فبالحاشية، لأنه
يادعيه، ولا يبرأه، ولا يبرأه.

ثم سجد قبول هذه الشهادة، فيقول المدعى: يا دلتك، لا أبرير حلفاً، إلا
أن لم يبرأه حتى يوافق المدعى، صاحب اليد، أو بأحد الأمرين، أو بالآخر، لا قبل
هذه الشهادة، لأنه يصير مكتوباً، من الشاهدين.

١٥٢٦ - وكذلك إذا شهد أحد الشاهدين لا يدعى في يده ببراءة من المدعى
وعب الحلف به، وسجد لأمره، أن يدعى تصديق به، أو بالمدعى، أو
صاحب اليد، أو بالأمرين، أو أنى ما يوجب، وما يثبت به عيه، فإنه يعضى بالبراءة
للمدعى، لأنهما نعم، مما هو المقصود من هذه الشهادة، وهو البراءة، أي اليد، أن العبد
للمدعى، لا أن يدعى، ويصدق عيه، فلهذا لا شك، في صحة الحلف به.

وكذلك لو شهد أحد الشاهدين أن يدعى في يده بالبراءة، فإنه لا يعضى
بالحلف به، وسجد لأمره، أن يدعى تصديق به، أو بالمدعى، أو
صاحب اليد، أو بالأمرين، أو أنى ما يوجب، وما يثبت به عيه، فإنه يعضى بالبراءة
للمدعى، لأنهما نعم، مما هو المقصود من هذه الشهادة، وهو البراءة، أي اليد، أن العبد
للمدعى، لا أن يدعى، ويصدق عيه، فلهذا لا شك، في صحة الحلف به.

تجربته، فالتدريس نفس في هذه الوجوه كما يتبين من دعوى

وكذلك قد شهد أحدهما على الآخر الذي في يده سند، أو العهد نفسه، وشهد الآخر على غيره، أو مدعى زوجه لزيادة قليل شيئا من ماله، فحصى المدعى لأبيه المصدق على أن الذي أبه أن المصدق لم يصدق، لأن الزمير بالإيداع انقضى بالملك للمدعى، لأن الأيداع عقد سرهي لا يصبح سره إلا من ملك

وكذلك إذا شهد عني، فإما في اليد بالإيداع، نفس المدعى لأبيه شهد على غيره، أو ملك مدعي، أو شهد أحدهما على الآخر، الذي نعا في العهد نفسه، وشهد الآخر على غيره، به عهد المدعى أو دعه يده، نفس به المدعى، لا به، فالتدريس في يد الذي اليد لكونه له، فمدعي، فكيف يوثق أحدهما الآخر، لا بدع منه

ولو شهد أحدهما على غيره، فإما في اليد أن المصدق للمدعى، وشهد لاح على قوله، أن المدعى دفع العهد له، لا مدعى بالمصدق نفسه، وكذا إذا شهدا على قوله أن مدعى دفع العهد إليه، لا مدعى بالتعهد للمدعى، فلم يصدق الأمر بالمصدق إنزال بالملك للمدعى، وحصل لأن الأيداع إن كان بالملك للمدعى

والفرد في الأيداع عقد سرهي يوجب بوثق للمدعى، وسواء ولاية المصطفى، أنه لا يصح إلا من ذلك، فمدعى، لأصله في حكمه، فإما إذا شهد على نفسه، فمدعى من المصداق من غير المسائل، وحصله بوثق له حسب، فمدعى بمسألة على لسانك، حسب يمكن الأمر، فمدعى الأمر، فذلك المدعى

وكذلك قد شهد أحدهما على الآخر، الذي في اليد أن المدعى، وشهد الآخر على غيره، أنه لم يصدقه، أو إذا أجره منه، فحصى بالمصدق للمدعى، لأن الأيداع لا يصح ملك منه، وكان الأمر، فمدعى الأمر، فذلك المدعى

وكذلك إذا شهد أحدهما على الآخر، الذي في اليد أن المدعى، وسواء الآخر على غيره، أنه لم يصدقه، أو إذا أجره منه، فحصى بالمصدق للمدعى، لأن الأيداع لا يصح ملك منه، وكان الأمر، فمدعى الأمر، فذلك المدعى

وهذا كما سألنا من أن الله قد فعل الشاهدان إلى غير ما ذكرنا قبل هذا، ولو كان مطلق في يديه العبد، فإن العبد كان للمدعي، والادعى أن المدعى عظمه صلته، ووجه يتشابه بين شهداء المدعي أن المدعى أن الله قد تصدق بهذه العبد عن المدعى عبده، والآخر شهد أن المدعى أن الله قد فعل العبد من المدعى عنه، فالله هو لا يفتي هذه الشهادة إلا أن يأتي شاهد آخر شهد على الله، أو على نفسه، بخلاف ما تقدم

وانظر، إن صاحب المدعى أقر بذلك فمدعى من العبد، مدعى على الملك فيه من المدعى، ولا بد للمدعى من سبب، والسبب أحد العمد، إذ لا بد من أن يشكك كل العبد من شخص واحد في حلفه وحلفه لله، وكذا العبد لله، فلا بد من أن مدعى أحدهما، ومن دعى أحدهما يصير مكذباً ساهداً الآخر، فلا يفتي له عليه من ادعى إلا ساهداً، وإذا لم تقام ثلثي لا بد من ثلثي فاب من يفتي على المدعى حتى يثبت إلى إثبات سبب الملك، وإذا ادعى أن عبه عده من الناس، ثم يكن محتاجاً إلى إثبات سبب سبب، فحاجة إلى إقراره أو إقرار العبد ملكه، وقد ثبت ذلك من الوجه الذي يبر

وهذا بخلاف ما يروى أنه قد شهدوا أن المدعى أنه قد فعله، أو في سببه وقضيه سبب، وشهد الآخر أنه أقر أنه قد فعله، وفيه، وفيه، لا يفتي على الآخر من العبد، وإنما حسم في السبب، وهذا لأن الحق والعبد في الله من الله، والله، فبقائه سبب كذا، ووجه كذا، غير كذا، لا اختلاف في سبب لا يفتح حوله شهادة بعد الاتفاق على سبب، كذا يروى شهد أحدهما بالكتاب، والآخر يروى بخلاف الله والصدقة، لأنهم يجمعان عطاء ومضى، أما عطاء فلا سبب، وأما من يفتي بالله الصدقة يروى ما يوجه الله تعالى، ولا يجمع فيها، والله يروى بوجه العبد، وفيه وسبب، فكان من يفتي لعطاء ومضى، ليس على أحدهما شهادة شاهد آخر

وروي بعض أصحاب أن الاختلاف بين الله والصدقة من حيث أن هي الله رجوت، ولا حرج في صدقة، وليس كما ظنوا، لا يرى أنه يروى شهد أحدهما بالله من هي، أو، في وجه مدعى، وشهد الآخر بالصدقة، لا يفتي الشهادة، ولا يجمع فيه، وإنما لا اختلاف من حيث أن الله من حيث الله، ثم راب الصدقة

وكذلك قد شهد أحد علمائنا به في حق من ادعى في سنة ١٢٥٠ هـ من حرم، وشهد الآخر على أنه وفيه من دس في نده، لا تقبل شهادتهما؛ لاختلاف عدلهما في البيع وثبته

وكذلك من شهد حديقاً أنه باعته منه بكم من درهم وليس الثمن وسهل الآخر له بالعدالة على أن يقر من ثمنه - لا تقبل شهادتهما - لأن البيع غشفي وحذوف الثمن - فيختلف المسهود به

وكذلك ما كتب الشهادتين في الإقرار بالبيع، كتب وصفاً لشيء ثم يثبتها على بيع واحد

١٢٦٦ هـ - وقد كان صاحب الداعي أنه اشترى من الدعي بكم درهم، وبيع الثمن، وجاء به عدلين شهدا على البيع، وبيع الثمن لأنهما به يدان، لكن، والقاضي يقبل هذه الشهادة لأنهما اتفقا على البيع، وبيع الثمن كما دعاهما، وبيع الثمن، وسكن بهما على بناء مقدار الثمن، فحتمل المرافعة، فحضر بهما، وسكن بهما، لأن الثمن ألف، كما ادعاه الدعي، ويحصل الشهادتين بخلاف ذلك، فيثبت بطلانه فيما ادعاه عليه، فتوهم الخلاف

١٢٦٦ هـ - وقد كان هذا على الإقرار بالدعي - البيع وبيع الثمن، ولم يبين مقدار الثمن، ولا البيع بقول سبويه بآلف درهم، وعد - الثمن وهاشي يفتي الشهادة، وهذا بخلاف ما سمع من يشهد على بيع الثمن، فإن لا يقبل شهادتهما؛ لأن الثمن ليس إن كان عدله - ولا - حتى إلى الفصل ما تسمى، لأنه وقع المراءى به، إنما الخاضع إلى إثبات الثمن في البيع فحسب، وأمكن تعاضداً بآلفك في البيع لا بد من الشاهد على ذلك

فإن إن شاء الله تعالى، فكما مضى في حقه إلى القضاء بالبيع، وبيع الثمن، والقضاء بالثمن جهلاً، بوضوح ما ذكرناه من الشهادة على البيع، وبيع الثمن، وهاشي يفتي بذلك، فلو كان عدله - لا يقبل - فلو سري أن شاهد من يشهد على وحن له ما عذب بحسبائه، درهم من دلال - وبيع الثمن، وبيع الثمن بالملك، فمضى - ثم رجعا عن شهادتهما - واليمين العمد آلف درهم، أنهما بفسخه إن لغة العد دون الثمن،

عوق بينه وبين الإقرار، وجه إذا أقر أنه هذه الدار له، ورثها من أمه، فقال للقر له، لا بل ورثها من أبي، كذا للمقرر له أن يأخذ الدار^(١) من المقر، وإن احتجها هي السبب.

والفرق إن الإقرار حجة ملزمة متعينة لو غلط حكمه، لا يظن بتكذيبه المقر له، وأنه لم يكذب^(٢) في أصل الملك، فبعبء، يحصى ما في الباب أنه كذبه في السبب، ولكن لا حاجة إلى إثبات السبب بعد بروت الحكم.

فأما في سائرنا الشهادة، لما يصير حجة نقض الفاسي، فكان حالة القضاء حال صوت الحكم، وثبوت الحكم لا يدل على سبب، ولا يمكن إثبات السبب جميعاً للثاني، ولا تمام الحجة عليه، ولا إثبات أحدهما؛ لأنه لم يزم عليه حجة كاملة وهي شهادة المكش، ولأنه لا بد من الدعوى لقبول الشهادة، ولا يمكن دعوى السبب الثاني.

ولو ادعى أحدهما كان مكذوباً شاهد الآخر، عيظت شهادته لتكذيبه، فعلى القصد بها، وكذبت إذ شهد أحدهما أنه اشترىها من فلان وهو يملكها، وشهد الآخر أن فلاناً اشترى وجب له، وهو يملكها، ومعهما منة، فإنه لا يقبل شهادتهما، لا ذكرية، ولأنه إنما يتحقق الملك من جهة الوهب أو الشراء، فما لم يمس بملك له، لا يعمل إليه، ولم يشب لا ملك السامع ولا ملك الوهب؛ لأنه لم يثبت بعد على كل واحد منهما إلا شاهد واحد، وهذه العلة تصحح علماً في المسألة الأولى؛ فتح قبول الشهادة.

ثم في هذه المسألة لا يعضد الطول بينهما إذا لم يوافق بينهما إدعاء، فعلى كذا اشترتها من فلان، كما شهد به هذا الشاهد، ومعهما منة من فلان، وسلمتها إليه، ثم اشترى منها، ثم عيضا لي، ومعهما منة، فإنه لا يقبل شهادتهما في التوجهين جميعاً.

فوق بين هذا وبين إدعاء أنه اشترىها من فلان، وشهد شاهدان أنه وهبها به، وقبضها منه، لأنه لا نابي عنهما قبل التزويج، ولو أقر فلان كتب اشترتها من

(١) وفي الأصل - هذه الدار - مكان - بألف الفاء

(٢) وفي ٢ - لم يكذب

فلان، ثم نجد في النص: «صوحتها» ثم «صوتها» و «أعاد» ثم «أعادها»

ووجه الفرق از می است فلسفه علم علی الله شاهدین وند الله شاهدین
 الذی عری وانشده بانقریس المکتب شهادتها ، هـ هـی بالله بخار علیه علیها اما
 هـ هـی ، الذی شاهد به بانقریس ، یکن لم یشهد بانقریس ، لا شاهد و حد فتمیم المکتب هـ هـ
 لأن القضاء شهادة الفرد لا غيره ، حیث یؤید منه شاهد آخر هل الله ، قضی له
 الله

۱۰۵۶۶ = قال محمد بن ابراهيم التميمي : رَدَّ كَالْمَرْحُومِ عَلَيَّ وَجْهِي فَلَمْ
 يَرْجِعْهُ ، فَجَعَلَ يَدْرِي مَا ارَادَ مِنْ مَرْحُومٍ . وَصَاحِبُ الْوَلَدِ بِحَقِّهِ يَبْدَأُ بِشَهِيدٍ يَلْعَمُ
 شَهْدَتَهُ شَهِيدٌ جَدِيدٌ ، وَهُوَ عَيْنُ الْمَرْحُومِ مِنْ اَيَّامِ (شَهِيدٌ لِأَعْيُنِ الْمَرْحُومِ)
 اَتَانِي فَرَا لَاسِيَةً ، مِمَّنْ قَبْلُ شَهِيدَتُهُمْ ، لِأَمَّا الْخُصْمُ فَقَدْ رَفَعَهُ لَاسِيَةً .
 وَكَذَلِكَ مَعْنَى ، لَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالْإِثْرِ بِمَعْرِضٍ عَرَضِيٍّ لَمْ يَنْقُضْ ، بَلْ يَسْتَفِيدُ مِنَ الْأَمْتِ
 مَعْنَى الْإِسْطِ ، لِجَدْوَلِ عَدَالَةٍ ، وَكَذَلِكَ الَّذِي هُوَ حَكِيمٌ لَا يَسْتَفِيدُ ، هَلْ
 هُوَ شَافِعًا بِبَابِ لَا يَسْتَفِيدُ ، رَأَيْتُ قَوْلَ الْأَخَرِ شَهِيدٌ فَرَعٌ ، وَأَمَّا الْوَلَدُ ، وَمَنْ هَذَا مَعْنَى
 هَذَا الشَّاهِدُ ، كَيْفَ يَرْتَفِعُ حَقُّ الشَّاهِدِينَ عَلَى الْخُصْمِ ، وَهَذَا الْأَخَرُ عَلَى الْإِقْرَارِ
 بِالْعَبَسِ

[illegible]

ولو شهد منكم ان لا اله الا الله، وسجد لامرأه حائضه، أو أخطأه
أو وجدها، أو ردى به عنه، أو شهد بطلانها، لأن لا يفسد أحد منكم، وهذا الاسم
على كل شيء، وحسب سبوتيه، ولأن هذه الآية لا تصح حكماً ولا معنىً،
فإنما قيلت هذه الآية، على من روى أنه أتى بطلان حكماً ولا معنىً، لأن لا يصح

بني، والله لا يبيع بك، به

١٥٢٦٧ - ... ادعى المطلوب الأول، ... شهد به شاهدان، ان ابن صاحب آخر أبو موسى
 فيه، أو به حيلة، ... لا بد من
 دعوى،

...

...

١٥٢٦٨ -

...

...

سبباً بخلاف الآخر ، فإنه يصح حكمه بالإيهام على ما ذكرنا

فإن من ادعى اليمين بغيره ، أي ادعى أن يربطه برأيه ، شهد عند الشاهدين ذلك ، وسعد الآخران ، وعب له الحق ، أو تصانى عبده ، أو يملكه في عبده ، أو أحله له ذلك الشهادة ، لأنها انما هي من كل وجه في بعض هذه الألفاظ ، ومن وجه في بعض هذه الألفاظ ، به شهد به حتى تم ، دعوى مدعي من كل وجه ، لزم ، ح

مبني . والندعي الآخر ، به مصعقه ، وإنما يحسن بهر ، بالآخر ، ، وقد اتفق الشاهدين على الإبراء مع من كل وجه ، أو من وجه ، أما من كل وجه ، فلا يشهد جميعاً بالبراءة ، وأما بالنسبة ، والنسبة ، ما تضمنه به غير الإبراء ، وبه صح الإبراء ، وذلك ، شهد بالنسبة للإبراء مع من كل وجه ، شهد من كل وجه ، شهد أحدهما كل وجه ، فبذلك تم دعوى المدعي من كل وجه ، وأما من وجه ، فلا يشهد أحدهما بالإبراء ، وأنه يحسن الإبراء الذي به حكمنا بالاستسناد ، ويحسن الإبراء الذي هو بساط ، وشهد الآخر به ، والصدقة ، والحق ، لا خلاف ، وهذه الألفاظ إنما تستعمل للإبراء بالإبراء ، لا بغيره ، ولذلك ، وسعد الإبراء ، به ، يحسنه الآخر ، ثبت قوله بغير الله مدبر من وجه ، فبذلك تم دعوى المدعي من وجه ، وهذا كتابه لتقرير لأن الشهادة حجة لله ، ، يجب القدر بها ، أنكر

فإن قيل ، قد شهد أحدهما بالإبراء ، والآخر باليمين ، أي بالبراءة مع نفسه ، فبذلك ، نعم ، لأن الآخر ، موضوع بالاستسناد ، وبه موضوعه ، فبذلك ، شهد صاحب الدين ، بالبراءة ، فبذلك ، لا بغيره ، وبه وجه ، فبذلك ، فلا ، حسناً ، مع ، يجب أن لا ينقل ، لأن أحداً منكم ، شهد ، كما هو شهد أحدهما ، بالبراءة ، ولا غير بالبراءة

هذا الإبراء ، مع غيره ، حسناً ، مع من هو الكمال ، من الوجه ، الذي قسم ، أنه يحسن مع من هو المطلوب ، لأنه ، إنما انظر ، لأنه ، كل واحد منهما استقام من وجه ، حتى يصح ، به ، بغير ، وتلك من وجه ، حتى يرد به

١٥٢٦٩ وقال ، نو ادعى القوم بالله ، فسبها ، به ، بالله ، والآخر

بالصدقة، لا يعمل هذه الشهادة، لأن الشهادة مع الصدقة بجنعتان فقط ومعنى، أما لفظ
فماهر، وما معنى، فلا، الله، يقصد بها وجه القرب به، ومكانه في الصدقة يقصد
بها معنى، فلهذا من وجه، وطعن أبو حنيفة القاضي، وقد روي عنه أن يعمل؛ لأن
الصدقة مع الشهادة لا يعتد بها في عهد القالب، ألا ترى أن المدعي هو ادعى الرأية، وشهد
أحد تلاميذه، الآخر ما يهيه، أو بالصدقة، عمل الشهادة، وحسب عتقها
بالصدقة في ذلك، سمعنا كالمشهدة بالهبة، فيجب أن يكون الشهادة بالصدقة هنا
كالمشهدة بالهبة

واخبرني عن هذا القصة أن يقال، إن المبرم إذا ادعى امرأته، وشهد أحدهما
ببراءة، والآخر ما يهيه، أو بالصدقة، إلا عيبت الشهادة باعتبار «أ» فقط عامه
مقرر ويؤيده بر «أ» يقصد بها وجه المبرم، وطالبه الكفاية منه، وذكر وبراد ببراءة
منه بدأ وجهه فله عالي رده به، والمدعي ادعى المرأة مصفا

١٥٢٧٠ ولما شهد أحدهما لبراءة، والآخر بالصدقة، فله شاهد بوجه، بحسب
المدعى من وجه، وحسب من وجه من الشاهدين معنى، فيسأد عمل تحت المدعى
فصل، أما ما يدعى الشهادة، أو اسم المرأة، فيحصرها بر «أ» ومنه المبرم
والشاهد بالصدقة شهد ببراءة، معنى ب «أ» وجهه فله مدعى، وهذا لم يدخل تحت
المدعى أصلاً، ولم ينسب حواصة قيساً من الشاهدين لا عتقاً ولا معنى، فلا عمل،
وكذلك إذا ادعى المبرم «أ» فله شاهد بالشهادة، والآخر بالصدقة، لا تقبل هذه
الشهادة

فلان قيل، يجب أن نقبل هذه الشهادة، لأن ما شهد به داخل تحت مدعى
من وجه، لأن المدعي ادعى اسم «أ» مطلقاً، فدخل تحتها بر «أ» يقصد بها وجه المبرم
وبراد يقصد بها وجه الله تعالى

قلت، بل لا، كذا، فافهم، إلا أني أفتضيه لفظ ومعنى، لأن من «أ» الشهادة مع الصدقة
يعتد لفظاً ومعنى، فكان مشهوداً شيقاً، وليس على كل واحد منهما إلا شاهد
واحد، فهذا لا يعمل

١٥٢٧١ قال، وقد ادعى مبرم الشهادة، فله شاهد بالبراد، وشهد بالهبة.

میراثی المسموم به، یا قاتل جده المسموم: عیسیٰ بن جریج، و هم پسر المسموم بن جریج

هلمس علی حاسبه لا عسر و یسر حیاتی ساعد حق - چه که تیر من
سعدت الدی سعادته از حق که در اولادش من شمس مدح و ثلای من
شاهین علی کعبه

الشهادة لأن لشهود به في العالم عند محنة من التلمذ

١٥٣٧٩ - وير شهد أحد تلاميذه عن السرا مع التلميذ ، شهد الآخر على
الآخر مع السرا مع التلميذ ، ولا تلميذ ، وكذا شهد جميعا على يمين التلمذ المختص
الهاك أنها كذا ، شهد الآخر على التلمذ لم يفلت ، لا تلميذ

١٥٣٨٠ - ولا تلميذ على رجل نكف حرمهم ، وقتل خمسة مائة من حيد
استرا من ، وكيفية ، وخمسة مائة من من من مع اقتراف من ، ولغة ، شهد له الشهود
الخمسة مائة مطلق ، تحت شهادة على الخمسة مائة ، لأنها انبعا عن هذا مقدار ، وذكر
البسب ليس شرط ، وهذه مائة من على أن التلمذ من ، وادعى التلمذ ، وشهد
له التلمذ ، لا تلميذ ، وبه كان معنى التمسح الإصاء ظهر التلمذ المرعينا ،
والسالة حرم من من

الفصل الثاني والعشرون في تناقض من الدعوى والشهادة

٥٢٨١ - قال محمد بن الحارث - رجل من بني عمار - جاء رجل ، ادعى أنها
ولده ، اشتراها من فلان ، وجاء يسأله عن شهادة أن فلان دعه ، جباله ، حبسها به ،
وهو يملكها ، فانصاع لا يقبل هذه الشهادة ، لأنها حائفة ، ادعى عبده ومضى ، أما
صورة مظاهر ، وأدعى فلان لشراءه ، وجب المثلث موعده ، وأنه نوح المثلث مبر
عوض ، ثبت في الشر ، عبر الرؤية وخيار الغيب ، ولا يست في هذه ، وإذا استجر
المشترى في يد المشتري برجع على الشائع بالنس ، والمثوب به عند الاستحقاق لا
يرجع على الثوب بالنس ، لأن وقت الدعوى ، مقرر ، كس سرية به إلا أنه جحد في
الشراء ، وخبرته من إثبات باليه - فشمعت له حتى يبين من ، لزمه من بعد ذلك ،
وقد بيناه و قد الآية على : اب ، فليت بينه

ليس معنى قول محمد بن الحارث ، وأما له من من ذلك ، أعاد إليه على أنه
كان الشراء من فلان ، وحمد ذلك البيع ، ثم وعده به ، كمدد له إليه الفقيه أبو
نعمان الصمد السلمي ، لأنه لم يجد فيه على الشراء لا يستعني من إثبات اليه على
توبة ، وإنما معناه أنه سببه عن التوبة ، وأما فبال هذه ، سببه بعد التوبة على
هذا الوجه ، لأن الناس ليس يرون له حقه ، ويكون ذلك اسداء دعوى اليه من حيث
الحقيقة

فإن قيل : يسمى أن لا تقبل التوبة على التوبة : لا ، ادعى فيه فبديه ، فإنه ادعى له
وهو ملكه بـ سره ، و سره لا يصح بجمود أحد الشايعين

قلنا : البائع فمدد هذا البيع ، وجمود أحد الشايعين مدد ، فكأن الشايع
فكان فمدد البيع ، فثبت على قبول السر ، فليسا سر به به بسر ، فقد احتاج

وَالرَّاسِخَ لَا يَمُوتُ بِهَا ۚ لَا عَلَى قَدِيرٍ فَجَعَلَ لَكُمُ الْيَوْمَ الْآيَةَ الْكُبْرَىٰ ۚ وَالَّذِينَ لَمْ يَمْلِكُوا الْهَوَىَٰ فَوَلَّوْا الْبُقَاعَ ۚ إِنَّكُمْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مُّجْمِعُونَ ۚ

[illegible]

عزلاً، پس سعی ، لا تسبح بعزله في الوجه انساني ، لأنه ، أي ، سر او ماحضه ، لأنه
الوجه سر او ماحضه

قَالَ لَوْ شِئْتُ لَمَجَّدْتُ اللَّهَ فَكَيْفَ مَجَّدْتَهُ لَأَنَّ حُجْرَةَ مَا عِنْدَ مَلَكٍ مِنْ الْمَلَكِوتِ
مَجَّدَ لِعَلَّهِ يَوْمَ تَبَيَّنَ لِلْهَدَى فِي الْحَقِّ مَا كَانُوا فِي شَكٍّ مِنْهُ عَزَّ وَجَلَّ
فَكَرَّرَ لَهُ لَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ طِينٍ فَكَيْفَ مَجَّدْتَهُ فِي خَلْقِهِمَا إِنَّ أَسْرَى مَسْرِيًّا
مَنْ يَسْأَلُكَ فِي الْبَحْرِ

والله اعلم بدينكم. ثم يذكر سبحانه في الحديث هو المجمع الصفة .
 وفي كتاب الأنصبة . انكم جميع ابناء ابيكم في الصفة . انتم ابني هذه النفس انة
 نفسية . لا ابوهم مكر . لا اباكم ابناءكم . فيجوز ان يكون له غلو انما
 لا تفسد . ومنه ما بعدت . مع انفسه . فانه اذعي انفسه . ومنه ما بعدت . ومنه
 فكان موصي . لا يظهر من نفس هذا موصي . لا يحجب

١٤٢٨٣ من لاسل، يك كل اد' من يدى هلى ح رجبى واذى
 ليه عز ورحم من ليه عد سدة ولفاء احييه الله اصبه من ليه من يدى عد مسج.

[illegible]

۱۵۲۸۴ - حدثنا داود بن هبة بن سعيد بن بشير بن عبد الله بن جابر بن هبة
بن كنان بن جابر بن دهمي بن غزوان بن ابي ب - (له) لا يهور بن يونس بن ابي مالك بن
واحد بن محمد بن ابراهيم بن ابي - (له) لا يهور بن يونس بن ابي مالك بن محمد بن واحد بن
ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن ابي ب

[illegible]

والله اعلم بالصواب

قلمرو الإنعمر، لأن السمر، الأول لا يخلو إلا من كائنات وحواسك، ثم من كائنات
فانها صالحة، والآن كان ثابتاً بفتح الحرف، صالحة، فبعد ١٩٩٠-١٩٩١
الميراث من مـ ودعوى السمر من ذي القيد، فإن حيد الإمبرين هو لأجله ولا يملكه
لأنه هنا واحد السمر من ثابت يكون

والجواب أن سر الساس غير قابل للتغير، غير أنه يكون سرًا أنشأ بعد
الأول سر جديد، ففسح الباب وعندئذ في يجوز أن يكون سر رضى نصري
من جهة السر الأول في سرين ثابتين فوجهه، على هذا التفسير لا يتصح
الأول، لكن من جهة سر رضى، فعلى هذا لا غير يكون الباب الأول، أن التلميذ لا
التميز، بل من كتاب الجواب عنه ظاهر أنه من جهة السر، من رضى

[illegible]

۱۶۶۸۰ و این دعوی علیه ای بود حل امضا صاحب نامه تصدیق به علیه سند
معه و آنکه شهرت شهرت به امضا صاحب نامه تصدیق به سند ، رسیدگی و عدم
دست لا یعنی آنکه به لا رسیدگی حقوق نسریه به سند می به حجتی
قشره ، تم تصدیق به سند و کماله اذ لا یعنی او امضا سند القدر صاحب
جدا می مع ، شاهد انشود نه نصایق به عیبه به سنجیده لا نکر به سنجاده الا آنی یوق
علی ما بینا

[illegible]

قد روي الادب بهذا القول في ادعيه شروا معاد من شهد الشهير وانه
يصدق عليه من شهره لا يصل الشهد الا ان يصدق به بحاله على الجميع

الفصل في

ولو ادعى أنه ورثه من أبيه، وأنتم الرتبة، وادعى أن معه وراث حرة تغلب بيته، ولا يصير متنازعا، وإن ادعى لكل لنفسه أولا، أنه ذو ادعى لكل بنفسه أولا، ثم ادعى بعد ذلك أنه غير، وأنه وكفى بالخصومة، بضح دعوى، ولا يصير متنازعا، وهي المسألة التي من هذه المسألة، فهنا أولى، وهذا ادعى البعض لغيره، وادعى فيه، كيلة، وادعى بعض لنفس

١٥٢٨٧ - ولو ادعى عباً من يد جده أنه له، وأقام أنه له، وكله بالخصومة، فمما قسم بيته ولا يصير متنازعا، ولو ادعى أولاً أنه له، وكله بالخصومة، فمما قسم بيته بعد ذلك أنه له، لا تغلب بيته، ويكون متنازعا إلا أن يرضى

والفرق أن فرقة التي هي مسألة الأولى، كان جميعها للرب، إلا أنه يحصل الإحصاء، بم نفسه من الخصومة، فالكل بالخصومة، يصير القوي، إلى نفسه بحق الخصومة، فيمكن أن يجزى قوله، بلكره الخلق، أنه له، وكله بالخصومة، في يثا لبعض كلامه الأول، ولا يصح اقتضى، أما هي السألة الثانية لا يمكن، لا يجعل الكلام الثاني، وهو قوله، لي شأن الكلام الأول، وهو قوله، إنه له، وكله بالخصومة، فيه، لأن الكلام الأول، مفسر نفسه، فلا يمكن أن يحصل الكلام الأول، شأناً ونسراً، للكلام الثاني، لأن المفسر لا يكون قبل المفسر، فكان كل كلام كلاماً على حدة، وحقيقته الإضافة تلك الرتبة، والكلام حقيقة حتى يقوم الدليل على معجزته، فكانه بعض في الكلام الثاني على أنه لم يثبت الرتبة، ولو بعض على حد يصير متنازعا، كذا هي، إلا أن يرضى، فيكون كان له، وكله بالخصومة، فمما قسم بيته بعد ذلك، وأقام على ذلك بيته، فحينئذ تغلب بيته

٥٢٨٨ - ولو ادعى أنه له، وكله بالخصومة، فمما قسم بيته، أو م البيه، أنه له، وكله بالخصومة، فمما قسم بيته، إلا أن يرضى، قال، والدين في هذا نظير القوي، حتى لو ادعى على رجل دين له، هم من صك، جاء به باسمه، ثم من بيته أن ذلك المال، وذلك الصك منه له، وكله بالخصومة، فمما قسم بيته

١٥٢٨٩ - روى أبو سفيان وابن مسعود أن من سارم رجلاً يورثه، أو غيره

مخلة، أو نحل في الأرض، ثم دام عليه أن النحلة والأموال أرض به، فثبت بينهما،
وقضى له بالأمه والنحلة والأرض دون الولد والشجرة والسمل؛ لأن النقص ماضية في
المسألة فإقرار بصاحب، أو إقراره لا ملك للمسلم فيه على حسب ما اعترضت
الروايات فيه إلا أن عدم الإقرار لا يكون موقف من الإقرار، ولو أقر هو صريحاً بالولد
لمصاحب الولد، أو أقر صريحاً أن الولد ليس له بالملك، ثم ادعى الأمه نفسه، وسمع
دعواه، كذا هو، وهذا لأن الإقرار بالملك للمعلن يحمل على حدث حادث، حتى إنه
لو أقر بأمر لرحل، وله ولد، كانت الأم لغير له، دون ولدها، بخلاف البهائم التي هي
للكل المطلق، حيث يحمل على ملك من الأصل، وإذا ثبت أن الإقرار بالملك المطلق
يحمل على حدوث، ثبت صدور استقام مفعلاً، فملك من سبب إليه حدوث ذلك بالولد
والنفس، وليس من ضروره سبب الملك للمقرر له في الأم، ولم يرد لمصاحفه بين
الدعوى والإقرار، وكذا هو، وفي ذلك إذا ادعى الولد واستمر مع الأم النحلة، لأن دعواه في
الولد والشجرة لم يصح، فكان إفراجه السابق في دعوى الأم والنحلة وحدها

وكذلك لو كانت الأم حاصلاً، فولد في يده، فاسترد الولد بده الإمامة إليه،
قل القضاء بالأم به، لأنه بمنزلة أن يكون ملكاً للمقرر له، فثبت من جهته بعد
الولادة، فلم يكر من ضروره صحة هذا الإقرار بطلان دعواه في الأم، فثبت ذلك
الدعوى صحيحة

وكذلك إذا ادعى أن الولد دمه على عليه، أو قال لا بد من الولد لأبهما
أنهما خصاميه بينهما، لأنه دون تولد، والولد متفصل عنهما، فيصح دعوى الأم في
الشهادة بده، فيقضى به للأم خاصة

وكذلك إذا لم يقدم به لمدعي، ولكن ادعى عليه أن الأم مدع، يقضى له
بالأم دون ولدها، لأن نشأت بالإقرار ملك حادث، لأنه حجب فاضره، لا الملك من
الأصل، فلا يمتد حكمه في حالة التولية، فلتنصر حكم الإقرار على الأم خاصة

١٥٢٩ ولو كان رجلاً في يده دار صفة، جاء رجل وأقام بهتة أب فادعاه، وذكر
البهائم في شهادتهما، ولم يذكر، ثم ماتا أو غابا قبل أن يسألها القاضي عن البهائم، فإن
القاضي يقضى بالدار بده، ثم يدعى، ثم إذا ذكر البهائم لا ثبت به، وأما إذا لم

يذكر البناء لأن البناء مركب في الأرض مركب ضروري ، فبعد حيل تحت ذكر الأرض
خصص صاحب ذكر البناء لأن البناء يستعمل في الدعوى من غير

ثم إذا دعى القاصي لم يدعي بالبناء يتألفه ، أن الأمر المدعى به بعد ذلك وقد
ليس البناء في الأرض المدعى عليه ، ولم يزل له ، أو قال ، بعدا بعد التمسك به قبل
المضاء ، فإن هذا ، قد استشهد به ، وظلت الشهادة والمطالبة في البناء والبناء جسيما
وإن حال المدعى عليه ، وهذا ليس بالكذب شهيد ، فكذلك ذكر أقسامه في
الأنصبة

وذكر في خبر سادات الأصول أن الشهادة في الدعوى ، في سببهم ،
وتضمن شهادتهم ، ثم الأمر المدعى به ذلك ما قبله المدعى عليه ، كان ذلك كتمان للشهود ،
ويطلب الشهادة والطلب ، إلا أنه يذكر في الدعوى ، وتضمن عليه ما قبل
والبناء ، ثم الأمر المدعى عليه ، لا يكون ذلك إذا شهدوا

وجه يفرق بين هذه الشهادات الأخرى ، أن البناء ، في سببهم ،
الشهادة ، فالمضاء بالبناء ، كان كونه مشهورا به ، بعد ذلك ، لأن حكم الأصول
يطلب في المنع إلا إذا وجد ذلك يوجب قطع التمسك به ، في الدعوى ،
المدعى عليه ، فهذا ، الأمر ، حجة عليه ، يحرمه من الشهادة ، رخصة له ، في
الملك لأن ، كان ، الدعوى ، المدعى عليه ، وأما إذا كان المدعى عليه في الشهادة ،
فالمقضي بالبناء ، كونه مشهورا به ، فالأمر بالبناء بعد ذلك ، المدعى عليه ، يكون كذبا
لشهود ضروره ، به حسب إطلاق الشهادة

وجه الشبهة على ربه ، كتابه لأنصبة ، أن مقتضى اسم الدعوى ، في مطالبة من
كلام القاصي ومن عادتهم يستعمل في الأرض والمدعى ، وانشرع سبب ذلك ، لا يدخل
فإنه مدخل في دعواه ، كانت دلائله وقد عرفت ما هنا ، لا يثبت ، والثابت باعتبار العادة
وجه الاستدلال ، كلامي ، حتى إن حلفا تضمنت العقد حلفه ، واستوى ذكر البناء
وعده

(١) كذا في ط و كذا في لأمر م ، و إن للمدعى به ، ذلك مكان ، أن الأمر المدعى

(٢) ويرى صاحب

ثم على رواية كتاب لأخصيه فروق يسا إزاء قول المفسر به نفس الشاهد، وإنما هو الشاهد عليه، وبما إذا حال كائن الشاهد للمدعى عليه يوم شهادة الشهود، أو قبله لم يرب منكاً بنفسه عليه، فلم يجعل الأول تكذيب للشهود، وجعل الثاني والثالث تكذيباً، وعلى رواية كتاب الشهادات لم يحصل، وحمل معنى لإقرار بالشهادة للمدعى عليه تكديماً للشهادة، وإن كان الشاهد مدكراً في الشهادة، ووجه ذكر في كتاب الشهادات أن معنى لإقرار بالشهادة بنفسه، عليه بنفس شهادة الشهود بالشهادة للمدعى، والإكذاب من حكم المفسر.

وجه ما ذكر من لأخصيه أن قوله، الشاهد ليس من، وإن هو للمدعى عليه كلام محتمل يحصل أنه بنفسه عليه، لأنه كان له يوم شهد الشهود، فيكون إكذافاً للشهود، وبما أنه به، لأن الشاهد من جهة يوم شهد به الشهود، فلا يكون إكذافاً للشهود، فلا يكون إكذافاً لإيمانهم، وكذا في قوله، كان الشاهد له يوم شهد الشهود، ولم يرب منكاً.

هذا إذا أمر بنفسه له مع القضاء له أن الشاهد ليس به، وأنه بنفسه عليه، ولو أن القاضي له ثم يبرأ منه، لكن بنفسه عليه ادعى الشاهد نفسه، فعلى روايه كتاب الأخصيه لا تسمع بيته، ذكر الشهود الشاهد في شهادتهم، أو تم يدكروا، وعلى روايه شهادات الأصل، يوم يدكر الشاهد في شهادتهم، سمع دعوى لنفسه عليه، وإن دكروا، ثم يسمع دعواه.

١٥٢٩٩- وفي المسألة وفي الإجماع عن محمد بن علي بن أبي حمزة، عن رجل ادعى دماً في يده رجل، وذكر الذي في حبه دار حتى ادعى. متشهد لتدعى شاهدان أن القدر طرو، ولم يبرأوا على ذلك طلب دكروا، قال القاضي عليه، اباء بهاء أن بيته، وأراد أن يقيم البيته على ذلك، قال إن كان الشهود في حقه، فالقاضي يحلهم عن البيته، فإن حالوا، قال المدعى مع الدار، فالقاضي لا يسمع إلى قول المدعى عليه، وإن قالوا لا يبرأ من بيته، إلا أن تشهد أن، لأرض للمدعى، فليس ذلك بإكذابات منهم لشهادتهم، ومضى المدعى، قال إن القدر دة على الأرض، ويوم ما بينهم، وتسلم الأرض إلى المدعى، فإن لم يحصل للمدعى عليه بيته عن البيته، فمضى عليه القاضي.

[illegible]

٥٦٩٢ - وبه أيضا : لا يسهل السهو على من يجد في يده ، جالسا
 لا قاعا ، وقصص الناس في ذلك ، ثم قال : لا يسهل السهو على من
 المشهود عليه لم يره الشهود عند الدعوى ، وكذلك لو كان يوم الدعوى ، يسهل
 حيازة سمعي ، ولم يصرح للزائد ، فالقاضي يحصى سمعي بالمدعى ، بالزائد ، فإن
 قيل : لا يثق في مدعيه ، قال : نعم ، بل على الزائد ، ثم قال : لا يسهل السهو على
 المدعيه ، ولا على المدعي ، دون قصص القاضي بالزائد ، ثم قال : لا يسهل السهو على
 المدعي ، لو لم يصرح له ، بل على المدعي ، لا يسهل السهو على المدعي ،

رَأَيْتُ أَمْرًا دَعَى الْجِدَّ وَلَوْ كَدَّ الشَّهْرُ حَمِيرًا مَسْجِدَ الْقَصِي عَنِ
 الْقَرْيَةِ لَمْ يَنْصَبْ ، قَالَ هُوَ سَمِعَ عِيَّةَ الْوَقَارِ لَا يَدْرِي لِمَ دُرِيَ وَأَنْصَبَ لَا
 يَفْقَهُ لِمَ دُرِيَ ، وَهِيَ حَالِيَّةٌ مَدْعَى قَارٍ وَأَلَيْتُ عَارِضًا فِي هَذَا الْوَحْه
 نَصَبٌ ، هَلْ نَصَبَ لَأَرْبَابٍ مَوْجِبِينَ بِالْأَرْبَابِ هَذَا أَيْ مَبْنِيٌّ عَلَى مَعْنَى فِي مَعْنَاهُ
 أَسْمَاءُ لَزَامَتْ وَهِيَ السَّهَادَةُ وَالْمَدْعَى لَمْ يَدْرِيَ لِمَ نَصَبَ فِي مَعْنَاهُ أَيْ

خوم تر نو د سر بهیږم ، واقعه خبره صحیح شاعری غصه بهیم تر اړه کله
تصدیق دغه سها منلو د غصه ، نه د غصه د لاس تر غصه بهیږم ، وړان ماب سره خوښیا
مه ، د اړه علی دین بهیږم ، نه خوښیا طایفه دین بهیږم

والأصل في حسن المدد فسباني أو أقدم الماخيل يعني عبد الله بن أبي حمزة فإنه
محدث لأنه إنما قدم بحمد لا ثم مع حجة وإليه يلزمه من حيث الزعم إذا صح الاحتجاج فيها
ففيكون هو المدد المذكور في المتن، والمدد المذكور في المتن هو المدد المذكور في المتن

ذات ١٠٠٠ قسماً في مجموع طائفة من معادله من بعض البنية في مظهر.

القسمة، لأن ليس بهم نسبة من الغير، وقد أمر بحسب ما في ما عدم غيره، عرفت
المناسبة

١٥٢٩٣ - من كان دنيءاً على أبيه، صحح دعواه، وأثبت بینه شيء ذلك،
لأنه ليس بمقتضى، لأن القسمة مع الشيء صحيحة حتى لو نفس وارث من الغير من
ماتة واحدة أو غير ما، من غير أن يكون له لا يحتاج إلى عداية، ولكن يمكن لمعبر حق
نفس القسمة إذا لم يصل إليه حقه من غير آخر.

١٥٢٩٤ - قال في كتاب الأول لم رجل أخذ من رجل على ألف درهم ثم قال
منه ذلكت فحسبها إياه من الأقران، وأقدم عليه من ذلك ثم أنشأ به، ولو أنشأ
أنه فحسبها من الأقران فحسبها إياه من الأقران، ثم أنشأ من الأقران بته، لأنه مقتضى في
الدعوى، لأن امرئاً يوجب كونه لألف عليه وقت الإقرار لو لا ذلك، لما صح الإقرار،
فإذا دعي التمسك من ذلك، وأنه يوجب سقوط القيس عنه بالنقص، حل الإقرار، فإن
مقتضى الدعوى، فلا يصح ذلك منه، كذا لو ادعاه معصولا

وهو الاستسكان، نفس بته، لأن ما سقط قد يدكر ويؤيده كان له عليه ألف
د منه، فإن الشيء يسمى باسمه، قد كان، كما يسمى الفاضي بقول دعوى، ونفاذ
كثيره، حتى يرد من الكلاء بإقراره، فتألف لولد، هذا من من الجواز، وإن كان
هذا معبراً بعد الإقرار، ولكنه يصح أن كان ذلك موهولاً، بأمرنا في معصولا على
إقراره، لا يصح هذا جيد معبراً منه، فمضى المناقض باعتبار ظاهر كلامه، فلم يصح
المناقض

ولو عدل كتابه على ألف درهم، فقال فحسبها به، لإقرار موهولاً أو
معصولاً، وأقام إليه شبهة، فثبت بینه، لأنه يخبر عن وجوب ألف درهم من
سائر، فالحق النقص، قيل لإقراره بخلاف ما ألد لا يرى، فبه خبر عن وجوب
الألف عليه لجمال، ثم ادعى العهد عنه، كذا مثله، فله سبع دعوى بته

١٥٢٩٥ - قال رجل من يده صدقة قبل لأخر هو عبدك بعلان، فقال قال:
آخر، من هو عبدك، من من المهر به لأول هو من ألقاه، من نفس به، لا
من إقراره ذلك بعد لأخر، دعواه ملكية المهر لتسببه، فمضى، وبما يصح مع صحة

الدعوى

وإذا أورد هذه المسألة لإشكاله، وهو أن المقرر له لأمر لما كان معبره، بل هو عبثك، فقد كذب المقرر الأول في إقراره له، فبطل إقراره، فكان التكذيب، فيجب أن لا يعتبر لإثبات المناقضا، بكن تقول: إن قول المقرر الآخر لا، بل هو عبثك، ليس مكتوب للمقرر الأول في الإقراره. بدليل أنه يأخذه المقرر الثاني، وبطل الإقرار الأول، فكان أنه كذب له، لم يكن له أن يأخذه من يده، وبكن قيل: إن قوله: بل هو عبثك محتمل بحتمه عنه، ولم يزل له، ولم يكن معقوله الأول، فكون مكلفه في إقراره، وبحتمه أنه عبثه، لأنه ملكه من المقرر الثاني، فلا يكون تكلفاً للمقرر له، فلا يثبت التكذيب بالاحتمال.

١٥٢٩٦ وحل لدعي أن هذه الدلالة إلا سيما، وأدم البينة هي الصحيح، أو كان ادعى على رجل ألف درهم، وأقام عليه البينة بالقبض، فقال مدعى للداعي: كان البيت لي، سمعته، وكان لي عليه ألف، فأبرأته من الألف، فثبت بيته، لأنه رآه الخلاف والشافعي يذکر، بل الأمر كما ذكره، ولم يسم به الشهود، فشهدوا على جميع الدلائل والألف، وإذا رآه الشافعي، وجب قبول الشهادة.

وإن سأل: لم يكن لي قط، ولا كان لي عليه قط، لا ألف، سقطت عنه لأنه صرح بالكذب الشهود في البيت والألف، فبطلت الشهادة، وإن أبي أن يبري شيئاً من ذلك، فالقياس أن تقبل بيته، وفي الاستحسان لا تقبل، وحده القياس في ذلك أن امتناع قبول الشهادة، فكن معارضة بين الدعوى والشهادة، وإذا كان التوفيق محتملاً لا يمكن القول بثبوت معارضة الألف به ثبتت، ثبتت مع التناقض، ولا التوفيق إذا كان محتملاً يجب العمل عليه حملاً لأمر المدعي على الصلاح، كما في مسائل الأكرار.

وجه الاستحسان أن معارضة بين الدعوى والشهادة ثابت صورة ومعنى، فلا كان التوفيق مرافقاً يروى الخلاف، وإن لم يكن مرافقاً، لا يروى الخلاف، فلا يروى الخلاف مع الاحتمال فإنه يحصل على التوفيق حملاً لأمر المدعي على الصلاح.

قلنا - الجدل على اصلاح نوع ظاهر ، والظاهر يصح لإبداء ما كان ، ولا يصلح لإثبات أمر لم يكن ، وحاجتنا هنا إلى إثبات أمر لم يكن وهو البيع والنصاء ، بخلاف مسألة الأكواد ؛ لأن مطلق المقابلة يحمل بيع الجنس بخلاف الجنس ، هذا عبا حاصلا لأمرهما على الصلاح ، سبب أن عو الثابت لمطلق المقابلة ، فكان هذا يذهب ، أما هو ثابت بمطلق المقابلة ، لا إثبات أمر لم يكن ، أما هنا بخلافه

ثم استشهد في الكتاب فقال ألا ترى أن المدعى هو ذال بعد النصاء بالدفتر - ثم يكر اليب في هذا ، يضي النصاء ، فإذا كان يطل العصف ، سدد النوع من الشكافه ، لأن لا يحوز القضاء معها كان أوس

٥٢٩٧ - دار في يدى حق برعم أنه اشتراه من رحى ، فعد رحى وادعى عند غير القاضي أنها داره ، تصدق بها عليه الذي ياعها من دى اليد ، ثم رفع المدعى الذى في يديه الدار إلى القاضي بعد شهر ، أو سه ، ودعى أنها داره ، أسرته من الذى رُعم دو اليده أنه اشتراه منه ، بهمه لسانه على وجهين - الأول : أن يدكر "نصدهه والشرهه" تريخا ، وأنه دعى وجهين : أن دكر تريخ الشراء على ساريج الصدقه لا تقبل شهادته شهوده ؛ لأن ادعاء الصدقه ، هو رت يكون الدار ملك الشخص وقت صدقه ، وأنه يناق كود الدار مكانه ، بشره صدقه ، فيصير مكديا سهوده ، فلا يصل سيادتهم ، وإن دكر تريخ الشراء بعد تريخ الصدقه ، قيلت شهادتهم ، فكنا دكر في الأنصيه ، وهذا يشره إلى أن احتمال التوفيق يكفى

ووجه الاحتمال أن يقول - حلفنى الصدقة بعد ما تصدق بى على ، فأسرته من - وسيلتى الكلام بعد هذا من أن احتمال التوفيق حل يكفى ؟

لوجه الشك : أن لم يدكر التاريخ ، وهو هذا ، ما تفنل شهادته شهوده ؛ لأن الشراء حاوب ، والأصل من المحاولات أن يحال بحبوب على أمرات الأوقات ، وذلك بعد تريخ الشراء لا معالفة ؛ لأنه ادعى الشراء بعد شهر ، أو سه فإذن قيل كيف يصح دعوى الشراء من خلال حال كود الدار في يد غيره ، وأنه

١٥ كوفي الأصل لا يذ

١٦ كوفي الأصل أن يدكر

يَوْمَ مَرِ الْمَلِكُ مُنْقَسِبَةً

[illegible][illegible][illegible][illegible]

١٤٦٩ هـ. قريش أبو القحيس. ولما قام رضى الله عنه من مكة في سنة
١٤٧٠ هـ. طبع في مكة من كتابه في سنة ١٤٧١ هـ. وفي سنة ١٤٧٢ هـ. قال
في سنة ١٤٧٣ هـ. رضى الله عنه. في سنة ١٤٧٤ هـ. في سنة ١٤٧٥ هـ. في سنة ١٤٧٦ هـ.
في سنة ١٤٧٧ هـ. في سنة ١٤٧٨ هـ. في سنة ١٤٧٩ هـ. في سنة ١٤٨٠ هـ. في سنة ١٤٨١ هـ.

أبيع شيئاً مضمراً ، ولم يباع وكفى . ثم فسخت البيع أياً لمشري بعد ذلك ممي ، فإذا أمكن التوفيق بسبب حمل عبء ، وهذه المسألة إشكالية إلى أنه يمكن مجرد إمكان التوفيق ، وكذا ذكر في الجامع الصغير ، وهي كتاب لألفية ، وذكر في الجامع الكبير ، وفي بعض نسخ دعوى الأصل أنه لا يمكن مجرد إمكان التوفيق ، ولا يظن من أن يكون ادعى ، قيل ، ذكر في الجامع الصغير ، وفي الألفية جيس ، وما ذكر في الجامع الكبير ، وفي الأصل استحسان ، وأضرب ذكر في دعوى الألف ، وشهادة الشهود على لأربع القياس في تحمل ! لاحتمال التوفيق ، وهذا لأن حمل أمر السنين على الصحة واجب ما أمكن . فإذا كان التوفيق ممكناً ، أمكن حمل دعوى المدعى على الصحة ، فيجب على القاضي ذلك ، وإن لم يوجد من المدعى تنصيص عليه ، كما في مسألة الأكرار^{١٩٦} .

وفي الاستحسان لا ينشأ لأن المعالجة مائة ضرورة ، ومضى ، فإن كان التوفيق مرفوضاً ، يؤول الخلاف ، وإن لم يكن فتوفيق مرفوضاً لا يوجب الخلاف ، فلا يؤول الخلاف بالاحتمال ، فإذا كان ، فإن فقد بين أن التوفيق مرفوض ، وصحح به هذا الشأن ، لأن احتمال التوفيق ثابت ، وثبوته يحمي على التوفيق حملاً لأمر مدعى على الصحة ، فالجواب ما مرفوض هذا الأمر على الصحة نوع ظاهر ، وأنه لا يصح لإثبات أمر به يكر

١٥٦٩٩ - قال محمد بن أبي طاهر : إذا ألقى رجل ناراً في يدي رجل ألقاها ، وربها من النار ، وجاء بشهود شهدوا أنه ألقاها من أمه في حاد حاد ، لا يتقبل هذه الشهادة ويحمله برأيه ، إلا أنه استدل بها من أبيه في حياته ، وجاء بشهود شهدوا أنه وربها من أبيه ، قبلت هذه الشهادة

والفرق أن في مسألة الشهادة للتوفيق ممكناً ، ما يؤول شمرته من أبي كما أوجب أول مرة ، ثم جعل في الشراء ، ومجرب على إثباته ، وبليت الأمر على ملك الأب ظاهراً ، وصار ثبوته غير أن في ظاهراً مع ما تقدم من ضرورة نشر ، فلا يؤول بينة الإيجاب بالاحتمال ، أم في مسألة الأولى الترحي غير ممكن ، لأنه لا يمكن أن يقول

هذه هي الامور التي لا يمكن ان تكون في يد رجل واحد. ولا يمكن ان تكون في يد رجل واحد. ولا يمكن ان تكون في يد رجل واحد.

[illegible][illegible][illegible][illegible]

وحدثني بيه وبن البراءة، فإن في فصل الشهادة إذا سار في عمله بمهنة، يجعل داخلًا تحت الملاءة، حتى يكسب ما يفي به يشبه استيفاءه بعد الأمر ١٠٠٠، ثم يجرده داخلًا تحت الإقرار.

والفرق ما سار إليه في الكتاب أو من كان في يده شيء فهو له حتى يعلم أنه لم يره، وبين هذا وبين مسألة الإقرار بعد التمسك به في بعض الممرحات إلى قطع يده، فإن كان في يده يوم الإقرار، يجوز قطع يده، وإن لم يكن لا يجوز قطع يده، واحتمل أنه لم يكن في يده يوم الإقرار، فلا يجوز قطع يده بالتمسك، وفي مسألة الملاءة التي يدلي بها، واحتمل حدوث القبيح، وجوز قطع يده، وحسن الملاءة فلا يجوز قطع يده بالتمسك، يده في التصديق ثم يظن يده صاحب الملاءة بالتمسك.

وذكر في بعض أبواب القروض البسوط، لو أقدم حلال قال ما في حالي من الخلفاء، ثم مكث أيامًا، وأدعى شيئًا في ماله أو في رصمه بعد الإقرار أنه يصدق، وهذه الرواية موافقة لرواية لا تقبض، وفي بعض روايات كتاب الإقرار لا يصدق، وهذه الرواية مخالفة لرواية كتاب الألفب - وتأويل هذه الرواية - أنه ادعى بعد الإقرار في مدة لا يمكن إدخال ديث الس، في القاموس في تلك المدة حتى يكسب كوي ذلك في المحرم في تلك مدة وقت الإقرار بغيره، وفي مسألة الألفب بريد بكرى القبيح في يد القروض الإقرار، كان الخواصه كذا ذكر في بعض روايات الإقرار، أنه لا يصدق.

انظر

١٥٣٠٦ - من محمد بن الخوامع دار في يدي رجل أدم به أنها دونه وقصص الماضي له بالدار، ثم انقضى له أقر أنها دار ملان، لا حولي فيها، وعدته ثلاث في ذلك فقال لنفسه طلب المقضي له، فداك ديت شاهدك من أقرم أنها لملان، لا حولي فيها، وأقرت خطأ القاضي في ضده، فرد دونه عنى، أو مسمياه، قالته ماض، ولا سبيل منه تخفى عليه لا على الدار، ولا على المقر، ولا على المقر له؛ لأن قصه القاضي له يده من حيث الظاهر.

وهو من هذه الدار ثلاث لا حولي فيها محتمل يحصل لا حولي فيها من الأصل، وكسب ميطلا في الدعوى، وعلى هذا المتفكير بصحيح مدنا خطأ القاضي.

ويجب بعض المقصد، ومحمض لا حتى لم فيها^١ لأنى ملكيت من فقر له بعد المقصد،
وعلى هذا التفسير لا يجب مدّ مطلقاً لخاصة، ولا يجب لخاصة المقصد، ولا يجب
مقتضى المال.

فإن من هذا الاحتمال إن كان يقتضى فيما إذا لم يقتضى به ذلك بعد ما يحتاج من
مجلس القاضي، أما لا يأتى فيما إذا لم قبل التهمة عن محض الخاص، والحكومة
فيها راحة.

فإن لا يأتى من العينة أيضاً، إذ يقتضى به مدّ مانع من أن
لحق له قبل المقصد به غير أنه لا يقتضى ثلاثة أيام حتى لم يرد من ملكه، لما لا يجب
المانع من أن مانع من ملكه، ثم إن المقضى عليه استولى على المدّ، وعصياناً
مطعون صاحب المدّ، مدّ من بعض مدّة الجوار، أو لا، به، ثم لا يقتضى لخاصة له بالمدّ
مصر مدّة أخبار عنه^٢، وعلى هذا التفسير كان المقضى به مدّ في دعوى راحة،
وكان الشهادة مدّ من في شهدهم لها للمقتضى، ذلك، فكان مدّ مدّاً في راحة،
صارت إعلان فقر له من جهة هذا المقصد، لأنها صارت مدّ من جهة الفقر بعد
مستوط معيار، وذلك بعد المقصد، وإذا كان هذا الوجه محتملاً، رتبة الاحتمال
لا يقتضى المقصد، ولحق الثالث من بعض المقصد، ولا يقتضى الثالث.

١٥٣٠٦ - وإن المقضى له قبل حقه القدر لمدّان، لا بد من أن يقتضى مدّاً
بالأقرب، أي المدّ، أو أقل من كسب في قدر المدّ هي إعلان، مدّ بالمدّ، أي
بالإقرار، وأنه على وجه مدّ مدّ الفقر له في جميع مدّان، ثم بالمدّ على المقضى
خالية، ولا شيء، مدّ من على فقر المدّ لا شيء للمدّ من على المدّ لأن فقر المدّ من
يعدّ فقر المدّ، لأنه به من المدّ كان مدّ، وفقر المدّ لا بد من المدّ مال المدّ لا يصح،
وغيره له مدّ مدّ، مدّ المدّ المدّ.

وإنما المدّ المدّ من بعض عليه، لأن المقضى له كسب مدّ من كل وجه،
حيث فقر المدّ من مدّ، لا بد من مدّ، كسب من مدّ، لا يحسن ما كسب من
لأنى ملكها عنه بعد المقصد، لأنه ما تم يكتفى له لا يقتضى، فبذلك من غير، وقد أنكف

سجده، وأقر هذا الدعي من شدة الحجة، وهو في ١٥٠ من الفصا

١٢٣٩ - وروى كان لهم به حجة في الإقرار - وكذا في بني بني عيسى، بن

فان، الذي كان له، وروى في هذا الفصا، بنسب من أرباب، وعيسى النجاشي

به بنسب عليه فيه الجار

هذا الجواب لا يمكن فيما تألفه بالإقرار، من بني آل ابراهيم صحيح

جاءه: لأن العاصي ينسب به - بنار - فصاح العصابة طام - حصار بنو بنو كوكلة

طام؟ وإنما قد مر هو بنو به طام، تصح امره، وتبارك العار لمعمر له، فإنا

بعد ذلك، ما كتب لي بعد، فقد أورد إحداهما، وأخرى عنه، وقد تكلم أكثر له في

ذلك، فلم يصح امره من سنن لغيره

ما يشكر بعد إيد من الناس، مع بالإقرار، وكان يسمى أن لا ينسب بالمرحوم

له هذا لأحقونه، وإن مر ما كان له، فقد أعقب يهوده بما فيه، ولهم تشهدوا به

ذلك من الأصل، وقد فرغ من تكريمه من الأصل، فبعد كذب يهوده، وأخر سطلان

بعضه، من كذب هذا ما كان ينسب عليه، فإد لا يكتب له، بعد ذلك، فقد أقر

بذلك تلك الغير، والامر منك بعد إقراره

والمرور، وقد مر كتاب في يهود، هذا من، ولهم والي من لعل، إثبات

مخطوط بنو بني فصيل، الإله من ذلك مخطوط بنو بني، فصا به لا

يطع به، إلا في من فر هذا الفصا من كف درهم من عن - به بأهله من -

وقال لغيره أن من في يد من، من تعاليع، وإنا إلى عبيد الله درهم من فر من،

أحد لغيره آلاف، وإن كان يريه، وإنما إلى عليك ألف درهم من فر من مخطوط بنو بني

صار الكلام، - به ألفه من - كتب إلى سيكت بن الكلام بن - به، وإد تستلوه

الآيات غير مطلق من انسي، كان لكل قدام واحد، فلا يظهر منهم المستصحي

استعصره، فكما يصح انسي من الأقرار

أوصون لول ما كتب في فط متصلا بالآيات الغير، يستعمل ما تكلمه الإصاب

عمران بن - ١٩٠ - مني أن حكمه حكمه بنو بني، وبنيهم به حكم

بعضه، حصار من بني بني فصيل، هذه الجار لعل، وأقصر عن

قالوا ما ذكره محمد في الكتاب أن الذي إذا صدق بشر في امره، وتكذبه في
 نفسه، وهو هذا، فإن كان ثابتاً لمحمد، فإنه قد ذهب إلى أن هذا هو
 بقضي بالثبوت، فمحمد قد مضى، على ما إذا كان ذلك بعد، فإن من مضى لثبوت
 حتى يتكرر للقاضي صدقاً، ثم قد يظن

فإن إذا كان ذلك في بعض القضاة، فإنه غير النكاح، لأنه غير
 يخرج بهما فيه ويصير، ويكذب لا حكمة له، فمن أن لا يصح امره، من غير
 ثم إن محمد، حب على من يجهل الدليل للمضي عليه، فإن كان لا في وجه القدر
 أن هذا هو ذلك، فبعض غيره، فإن النكاح في القضاء، فإنه لا يرد، وإنما
 إنما وقد مضى، فإنه إذا كان الدليل للمضي، فإنه قد مضى

من مضى من أن هذا هو ما مضى علم فإن محمد، فإنه قد مضى
 من مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى
 لا يبعد من حيث مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى
 الله، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى
 إلا يرى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى
 سعادته، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى
 هذا

١٤٩٨ - قال أبو عبد الله، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى
 ومحمد، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى
 قوله، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى
 منكم، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى
 من الأصل، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى
 قوله، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى
 حتى في

وإن كان القاضي قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى
 فيقال، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى، فإنه قد مضى

كلامه محسن بحسن لا حق لي فيها، ليست لي^١ لاني ملكتها من ثلثه. وعلى هذا التفسير يجوز به القضاء، ويحصل لا حق لي فيها، يسد^٢ باب لم يكن لي من الأصل، وعني هذا التفسير لا يجوز له القضاء، فلا يجوز به القضاء، بالثبوت، وبعد القضاة التاكيد في بعض النسخ، والتقضاء لا يقتضي التاكيد، قال إلا أن يقول المقر في هذه الصورة: هي دار فلا يجب به بعد شهادة الشهود، أو يقول: وهذا به، وجبها من بعد ما عات عن مجلس شهادته، قال ذلك موصولا بكلامه، فيثبت القاضي بخصي له بالدار^٣ لأب بهذا البيان انتهى احتمال أنه ليس له من الأصل^٤، وبشر الاحتمال الآخر، وهو صيررت مملوكاً بملك من جهة بعد شهادة الشهود، وعني هذا التفسير يجوز له القضاء، ولهذا يلخص به بالدور، ولكن يشترط أن يكون هذا البيان موصولا بآخره: لأن هذا بيان مختصر، لأنه لو لم يتكلم بهذا البيان، لكان لا يخصي له بالدار، وهذا البيان يلخص، فكان هذا بيان تعبير، ويبلغ التعبير بفتح موصولا، ولا يصح موصولا: كالشرط والاشتراك.

١٥٣٩ - قال محمد بن كتاب الألفاظ: ساعدان شهد لرجل بألف درهم من ثمن حماره، فقال الشهود له: إيه قد أشهدنا^١ هذه الشهادة، والرسالة عليه من ثمن متاع، حوت سعادتهم، قاتوا، وذويل المسألة (هـ) سجدوا على أقرار المدعى عليه بالألف من ثمن حماره، والرسالة محفوظة مذكورة من عهد موصوع من الكتاب أنه إذا ادعى على أحد ألف درهم من ثمن حمار، وشهد له الشهود بالألف من ثمن حماره جارية مصباحاً إليه، وقد حكى أنه لا تغلب شهادتهم، ومثله من الألفاز، تغلب شهادتهم، وعبر تكذيب المدعى الشاهد في المسألة، ولم يجز تكذيب المقر في المسألة.

وأرجح في ذلك أنه ينبغي بكذب الشاهد في المسألة كذبه في بعض ما شهد به، وتكذب الشهود له الساعد في بعض الشهادة مانع من قبول الشهادة، لأنه نفسى له^٢ وشهادة الناس لا تصل، وعبر به بتكذيب المقر في المسألة إن كذبه في بعض ما أقر به، ولكن تكذيب المقر في بعض ما أقر به لا يمنع صحة إقراره، فإقرار الفاسد صحيح مقبول بحلال شهادة الفاسد، رتب هذا خبر أبو الرود^٣ الشهادة على إقراره، قلنا

وهو الآخر ان يات بالشهادة كالتباعد معاليه، وقد ذكر في الامور المذكورة ان صحيح من
مع اختلافهم في السبب، كما هنا

والذي عليه من ان تاورى شائعة ما فينا في محضنا عال في وضع المسألة، فليس
اشهدون في شهادة هذه الشهادة، وقد يذهب عن ذلك في رد المذهب، فتسبب في
ناويل المسألة ما دلل من مهادين على الترتيب

هنا، وكذا في بعض من سهااته فكله كفي ركنه، هم من فلا، فقال
اطالب في ان يذهب، ويكن الكماله كلف في ولا، في ان ياتوا بالادلة
لا سيما انقضاء من مفسود، فلا يصحها الاختلاف في السبب

وهو قول اطال، في مذهبهم، في ان ياتوا بالادلة، في ان ياتوا بالادلة - الشهادة
باطلة، لان الدليل لا يثبت فيه من ان ياتوا بالادلة، في ان ياتوا بالادلة - اختلاف
الادلة، لان من يات بالشهادة، حيث سهااته في مذهبهم، في ان ياتوا بالادلة، في ان ياتوا بالادلة
كالتباعد، في ان ياتوا بالادلة، في ان ياتوا بالادلة، في ان ياتوا بالادلة، في ان ياتوا بالادلة
ما اقره في ان ياتوا بالادلة، في ان ياتوا بالادلة، في ان ياتوا بالادلة

٥٣١٠ - فان محمد بن الخليل الصغير في رجل من مدعي علم ربحي ثمنه
جرحه، فذهب مدعي عليه في كذا ثمن على من يات بالشهادة، او قال ليس بثمن علمي،
ثم نادم عليه، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة
ليس بثمن علمي، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة
فونه، ما كان علمي، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة
اقرى يحضر من الباطنة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة

وذكر هذه المسألة في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة
ويقال في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة
بينة عند أي حصة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة

٥٣١١ - وان قال في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة، في ان يات بالشهادة

شأن بل ادعى انهم مطلق عقاب من اجل بقاءه، وفي الاصل لا بد ان يكونوا
في الشهادة نحو ألف وخمسة

فما وجدنا في بعض الروايات من ادعاءهم انهم يمكن ان يكونوا
الا انهم ليسوا عن دعوى الناس لا عن القس قولنا انهم، بعض من على الاثر،
والا انهم ليسوا عن ادعاءهم، لا يمكن ان يكونوا شهودا في كل ما لم يكن عليه
ادعاءهم، كما قاله ابن ابي عمير في الروايات عن ابي عبد الله في نسخة لم يصححها الشيخ
ولا قبل اليه، في دعوى

وإن ذكرنا لادعاء مطلقا، ولم يصرح له شاهد عن الناس، أو عن دعوى اخص،
فانقياس أن عدل به وفي استحسان، لا يصلح

١١٣١٢ - وان لم يكن دعاة عن محمد في رجل ادعى عليه عشرة آلاف درهم.
فذكره، فبأن الحاكم ايدى على خصمه من ثمانية عشر ألف درهم، مد عشرة آلاف.
فدفعه كذا الخ، كما انه في نسخة من عشرة آلاف ألفا بخمسة من عند الخ، قال
المطهر، لا والله ما ينسب من جهة الطالب بيمينه يهودون عن كذا من هذا، قال
محمد كمال هذا من الطائفة، وانصت به عليه

١١٣١٣ - وعنه ما في الحاشية على هذا، لا يمكن ان يكون له ما لا
تصل بيمينه على المال لسانه كان له - لخص، لو، حده في ذلك، وان كان لخص
لم يكن على الشخص لان الشخص يوضع يتصل به الخصم، في ادعاء من اليه، يمين
بيمينه، هذا، ١١٤

واسجد بعد، حتى مر أن تفلان عليه عشرة آلاف درهم، هذا الطالب ليس
في عديك شيء، فعد من يطلبه لان الإله والارض، ١١٥، بصرته في ذلك
المطهر، هذا، ذلك في عشرة آلاف درهم، ما يخص به المطالب من ادعاءه
لأنه متأنف، فيم، ١١٦، فادعوه في هذا الإقرار، كان له أن، حده، سلك في
المسألة، لا في الشهود، انما مستأنفا، لم يمين به التأكيد، فملك يمينه
بائية

قال محمد، وقال المطهر، إننا قلنا ما شهد به من، وان جميع اليه ذلك

[illegible][illegible][illegible]

الأول من الشهادة، ثم قيل بضم الشين وحوث الضمير محال، فصار ذلك أن كان
المعنى معسراً، معنى ثل واحد من العبيد، معنى من جهة بلان، ورا كذا معسراً
معنى مني فيه بضم الميم، لا يثنى بضمير.

والثاني من الشهادة، فصار المعنى للثمن الأول، ورا كذا من المصنف معسراً نقل
شهادتهما، لأن المعنى إذا كان معسراً، لم يجمع للثمن الأول عبيد السجاية، فهذا
شهادتهما لا يجوز أن يجمعاً وحده عليهما للأولى إلى الثانية

وإذا كان معسراً فقد، معى وجهي، أما إن أقرب الأولى إلى أخرى، أو به ثمر، فإن
لم يثنى، لم نقل شهادتهما، لأنهم وجدت عليهما ثمة به في نصف صفت الأولى، فهذا
شهادتهما لا يجوز أن يجمعاً إلى الثانية، ولهما في هذا التحسين بئذ - فلا نقل
شهادتهما

وإذا أقرت الأولى للأخرى، قيل شهادتهما، ورا كذا معسراً معسراً من
الأولى إلى الثانية، إلا أن هذا التحويل في الأصل ما حصل به شهادتهما، فصار
بالحرف الأولى، بضم الميم ثم بضم الشين، كذا في شهادتهما، مع عبيدتهما
محو إلى الأخرى، فلا يكون ذلك، فصار قول شهادتهما

وكتبت لو كان دون صفت العبيد إلى الأولى بضمير، وبعيد بضمير، ثم شهدا
الأخرى، لا نقل، فصار، لأنهما بيده فشهادتهما بضمير، فإبطال بعض ما أمكن من
الأولى، وهو المستحسن، وإذا لم نقل شهادتهما، بضم الأخرى أمه الأولى وليس المعنى
ولا بعض الدعاى للأخرى

وإذا ثبت بها صفة العبيد، إلا أنها لا يجمع أمه كذا الإقرار بها إقراراً لولاها،
وسو لاها في العلم والمجاهدة الأولى، وجم بكتبتان الشاهد في، فمررت للأخرى
بضمير.

ومن فقر لمثلث أسد سي، وكتبه مولا، بضمير، ورا كذا في الأخرى
يوماً من الدهر، بضمير الشاهدان بها شمس فيمنها، لأنها أقرا بالأخرى بضمير
بضمير، وهر بعدئذ هو ذلك، فيصيرتها ذلك

وهذا لا يسكن فيه، بضمير، فصار إلى الأولى بضمير، لأنها أقرا بالأخرى

قلت قيمتهما ؛ إلا أن مدسا من ذلك دفعه إلى الأولى نصف ، قاضي ، فلا يكون عليهما
شهادته ، فكانت عبيده م يلى إلى نام ذلك فيسهما ، وذلك ليس ليهما لا غير

إنما يشكك فيه ، فإدعاء نصف قيمتهما إلى الأولى مصر مضاء ، رمى هذا الوجه
بجدة أن يقسم للأخرى ثلث قيمتهما ؛ لأنهما أتوا بالأخرى بنت بيسهما ، ودفع
المدعى إلى الأولى كان مغير مضاء ، فلا يبرئان منه ، فكانت عبيدها مضاء ، وقد بقي
عليهما مدعى قيمتهما ، بمضمان للأخرى ثلث قيمتهما لهما ،

وأجاب القمية أن استحقاق الحافظ من هذا الإنكار ، وقال ، بأن القاضي لا يقضى
عليهما بالسعاية بالأولى في نصف القيمة ، فقد قضى مدعى نصف القيمة إلى الأولى ،
بعد ذلك إن دحض القضاء مدعى النصف إلى مرة أخرى ، فهو تأكد لذلك القضاء ، وإن
لم يوجد كان انقضاء الأول كاف ، والدفع متى حصل مضاء ، يوجب براءة الدافع عن قدر
الدفع .

١٥٢٦٥ - وأرشدنا العلامة الأخرى أنها ألقت ليهما مدعى شهادتهما الأولى قبل
اليث ، لا تقبل شهادتهما ، قضى القاضي بشهادتهما للأولى ، أو م يقصر ؛ لأن في
قبولها ابتداء إبطاله اثبت ؛ لأنه يظهر أن المدة ترك لهما وأجناوا من هم ، وفي هذه الحالة
لا يكون لأبن العلم شيء ؛ لكون الأخت عصية في هذه الحالة ، فظهر أن عتاق أبي العلم
العبدى كان باطلا ، وأثبت بقيا عبيد ؛ وشهادة العبد لا تقبل ، ولا يضمن العبدان
للأخت عتق ، وإن أدرى به . بنصف قيمتهما ؛ ما قلنا فإن عطلت براءة من الآخر صمنا لهما
نصف قيمتهما ؛ لم مر

رجع مات . فشهد قوم عند القاضي كرجل أنه أخوه لأبيه وأمه ووارثه ، لا
وارث له غيره ، نقضى القاضي بذلك ، وقد كان للميت عسى رجل ألف درهم ، فوجه
الأخ منه ، أو ذهب لإنسان عيبا من البركة ، ثم شهد هذا الموهوب به ، ورجل آخر
لإنسان أنه ابن الميت ، جازت شهادتهما ، لأن هذه الشهادة على موهوب له ، فإنه يظل
بيده الشهادة ، حصل به بالهبة من المهر والدين ، وكانت هي من أصناف الشهادات

وكما ينبغي أن لا تقبل شهادته فيما إذا كان الموهوب عباً ، لأن موهوب إذا كان
عباً ، فالهبة لا سم ، لا يقرب موهوب له ، فكان هو يهدى الشهادة مدعياً إلى بعض ما تم

بهذا وهذا جامع فمروا بالشهادة

واحدان من فمروا بان يسمي الى شخص ما مبهمة ، كدفع فمروا بالشهادة
بالإكراه لا يحسد النفس موقوف ، هادئة والمؤجوب به يثب بره على التواهب من غير
شهادته لأن به في جانب مؤجوب له غير لازمة وكذا كاهرين في شهادة حميره
بالفرع ، حتى لو كانت الهبة بشرط العوض ومثلها ثم إن فمروا به شهد مع رجل
أخر أنه هذا الرجل من س ك س هاتهما باطلاً لأنه ساع في نفس ما مبهمة وهو
لا يملك ذلك بدون شهادة ، لأز كهمه بشرط العوض لأنه من س ك س هاتهما
مطير ما لو اشترى رجل من هذا لاجئ قبيح من غير س ك س شهد السري مع رجل آخر بما
قلنا ، ثم قيل شهادة س ك س وإمام تقبل هذه الشهادة ، كما تضمنها في قوله أن
بأحد من المؤجوب به من س ك س ذلك الحق إن كان قائما ، وبمبهمة إن كان هاتكاً ،
لأن المؤجوب به ومع أن مبهمة لم يصب

وكلف الشري رعم أن يسوء لم يصب ، وإن صد العين من ثلاثين في يوم وإن
بالدفع إلى إن كان قائما ويرد الفهمه إلى كس هاتكاً ، ولدي ذكر في الهبة ، كملك
الحريان في الشهادة " وفيه أعظم "

دهرس المحتويات

	الفصل السادس والعشرون
٢٠	في اثبات الوكأن و هو في معنى الدين
	الفصل السابع والعشرون
٢٥	في المحر والارامه
	الفصل الثامن والعشرون
٣٢	فيما يقضى به الله في . ويمرر قضاءه وما لا يمرر
	الفصل التاسع والعشرون
٣٧	في بيان ما يحدث به من إقامه الجبه قبل القضاء
	الفصل الثلاثون
	في بيان ما بشرط ظهوره . مع المصومه واليه وحكمه انما هي
٤٧	وحايتها بلذات عليه ، وليام معنى اقل فحق عن علمه في . انه لا .
	الفصل الحادي والثلاثون

- ٩٥ في عهد الله في رستم وإنياب رصليه عند القدسي
الفصل الثامن والسبعون
- في العهد علي بن أبي طالب، والعهود التي بعده إلى غير مقدس فيه
٩٦ «قام بعض أهل الحن في العصر في إقامة أبيه»
الفصل الثمانون والسبعون
- ٩٧ في العصر ثمانين
الفصل الثمانين والعشرون
- ٩٨ في عهد الخوكتان، النور به في عهد القدسي
الفصل التاسع والعشرون
- ٩٩ في الحادي والثلاثين
الفصل الثلاثين والعشرون
- ١٠٠ في عهد نصر بن نصر، ومحمد بن أبي «وه لا يرد»
الفصل التاسع والعشرون
- ١٠١ في عهد محمد بن محمد، «وه لا يرد»
الفصل الثلاثين
- في عهد من بشرط خصوصه اسماء خصوصه وأبنة و«كه الله»
١٠٢ وقد فصل ثلث عهد، «قام بعض أهل الحن في العصر في إقامة أبيه»
الفصل الثلاثين والأربعون
- ١٠٣ في عهد أبي هاشم، رستم وإنياب صانه عند القدسي
الفصل الثلاثين والأربعون
- ١٠٤ في العهد، «وه لا يرد»، «الفصل» «السنين» «وه لا يرد»
في عهد هاشم في عهد، «وه لا يرد» «وه لا يرد»

الفصل الثالث والثلاثون

في التفريق بين ١٦٤

كتاب الشهادة ١٦٦

الفصل الأول

في سبل تحمل الشهادات وحسن تأليفها والاحتياط من ذلك ١٦٧

نوع آخر من هذا الفصل ١٦٨

المصدر الثاني

في أقسام الشهادة وفي شهادة الشهود ١٦٩

الفصل الثالث

في بيان من يشترط لشهادته ومن لا يحل ١٧٠

نوع آخر من هذا الفصل ١٧١

نوع آخر من هذا الفصل ١٧٢

الفصل الرابع

في الإسماع إلى الشهود وصفة أدلة الشهادة ١٧٣

نوع آخر من هذا الفصل ١٧٤

الفصل الخامس

في شهادة الرجل على فعل من الخصال أو حقيقة من صفاته ١٧٥

الفصل السادس

في شهادة الرجل على فعل من أفعال فيه من الشهادة لأبيه أو لأمه ١٧٦

الفصل السابع

فيما يجوز من الشهادات وما لا يجوز ١٧٧

الفصل الثامن

- ٢٣٧ في الشهادات في الروايت
الفصل التاسع
- ٢٣٦ في الشهادة على الشهادة
الفصل العشر
- ٢٨٤ في شهادة لشهود بعضهم لبعض
الفصل الحادي عشر
- ٢٨٩ في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم
الفصل الثاني عشر
- ٢٩٢ في مسائل التي تتعلق بحقوق الدعي والمشهود به
الفصل الثالث عشر
- في شهادة لإفادت بالوصية والإرجوع وفي شهادة الوصي للميت
- ٣٢٩ وفي شهادة الوكيل للموكل
- ٣٤١ في علي سائله مصر
الفصل الرابع عشر
- في استن في الشهادة والزيادة فيها والمقصود منه وجوه الشاهد
- بعد القضاء بشهادة، صفة لأبواب شهادته وشهادة الشهود بعد القضاء القاضي
- ٣٤٣ باختلاف ما قضى
الفصل الخامس عشر
- ٣٤٦ في الشهادة على الرقابة والرعاية
الفصل السادس عشر
- ٣٤٩ في شهادة ولد الأم من
الفصل السابع عشر

- ٢٥٣ في البهتر من الشهادات
- الفصل الثامن عشر
- ٢٦٢ في ترجيح إحدى البرر على الأخرى في فعل بالبين المتصادمين
- الفصل التاسع عشر
- ٢٦٤ في شاهد الزور
- الفصل العشرون
- ٢٦٦ في الدعوى إذا خلفت الشهادة
- ٢٦٨ في إحد
- ٢٧٥ في أمر
- الفصل الحادي والعشرون
- ٢٧٩ في الاختلاف التوافيق بين الشاهدين
- الفصل الثاني والعشرون
- ٢٨٨ في التناقض بين الدعوى والشهادة
- الفصل الثالث والعشرون
- ٢٩٤ في الشهادة على النسيب

